

قطاع غزة
١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

تطوّرات اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة وعسكريّة

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

بيروت

نيسان (ابريل) ١٩٧٩





مستودع الأصول الرقمية لإصدارات
مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية



مستودع رقمي يسعى لحفظ منجزات أحد أبرز مؤسسات الثورة الفلسطينية المعرفية. "مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية" منذ تأسيسه عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٢ - حين سطت قوات الاحتلال الصهيوني عليه- من خلال توفير صور رقمية لإصدارات مركز الأبحاث وإتاحتها للباحثين.

ويأتي اهتمامنا بمركز الأبحاث لكونه المحاولة الفلسطينية الأولى الناجحة لجمع وتوثيق تراث الشعب الفلسطيني، وإبرازه لجيل من الباحثين الجادين في تاريخ القضية ، ولمكانة إصدارته العلمية خصوصًا سلسلة اليوميات الفلسطينية. ويحمل المشروع اسم الدكتور أنيس صايغ مدير عام المركز، الذي ضحى بالكثير من أجل أن يرى المركز وإصداراته النور، وكان آخر تضحياته الأثر الذي تركته قنابل الاحتلال على جسده، وتظهرها أصابع يده في الصورة التي اتخذناها شعارًا للمشروع.

Hussein Abu Al-Namel

Gaza Strip, 1948 - 1967
Economic, Political, Sociological
and Military Development

Palestine Research Center
P.O. Box 1691
Beirut - Lebanon

1979

حسين أبو النمل

قطاع غزة
١٩٤٨ ـ ١٩٦٧

تطوّرات اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة وعسكريّة

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

بيروت

نيسان (ابريل) ١٩٧٩

المحتويات



المقدمة

هذه الدراسة ، محاولة لكتابة تاريخ قطاع غزة ، في الفترة بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧ ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا ، تتوخى رسم ملامح هذه المرحلة التاريخية من عمر القطاع قدر الامكان . نقول هذا ، مفترضين ان الدراسات الاولى عن موضوع ما ، تبقى كشفا في اطار المحاولة ، بما لها من ايجابيات ، وما عليها من سلبيات . ولانها الدراسة الاولى ، فان ما صار الاعتماد عليه من مصادر كانت مصادر اولية ، تستعمل للمرة الاولى ، وخصوصا اوراق الهيئة العربية العليا ، اوراق حكومة عموم فلسطين ، الوقائع الفلسطينية الجريدة الرسمية لقطاع غزة ، ومذكرات اشخاص كان لعملهم صلة مباشرة بتطورات الاحداث في القطاع ، وما عدا ذلك كان البحث امرا شاقا . اذ لا نجد غزة في المصادر المختلفة الا بوصفها جملة اعتراضية ترد هنا او هناك ، على هامش هذا الحدث او ذاك .

على الرغم من ان قطاع غزة ، كان الاقل تمازجا مع غيره من المجتمعات ، قياسا الى التجمعات الاخرى للشعب الفلسطيني ، فقد كان الاكثر تأثرا بما جرى في المنطقة بحكم صلته الادارية والسياسية بمصر ، التي كانت قلب وصانعة الاحداث المتسارعة والمتلاحقة في المنطقة منذ العام ١٩٥٢ . اذ كان الحدث المصري ، حدثا غزاويا ، من معركة الاحلاف ، الى عض الاصابع المتبادلة بين مصر واسرائيل من خلال غزة ، وفوق ارضها .

تأميم قناة السويس ، الى الوحدة ، فانتكاسها . وكثيرا ما مورست عملية عض الاصابع المتبادلة بين مصر واسرائيل من خلال غزة ، وفوق ارضها . ولذلك ، طالما نجد سببا مصريا لحدث يقع في غزة ، والعكس صحيح . ومن هنا ، فقد كانت دراسة قطاع غزة ، هي في الوقت نفسه دراسة لبعض أوجه الحياة السياسية في مصر ، والتي شكلت خلفية بعض الاحداث المهمة التي شهدها القطاع .

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى مجموعة فصول يغطي كل منها ، فترة زمنية ، تطول او تقصر ، في ضوء سخونة الاحداث وتلاحقها ، تكون احيانا أقل من سنة ، كما في فترة حرب الفدائيين ، أو العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ . وكل فترة منهما تجربة زاخرة بالاحداث التي كانت ذات اهمية حاسمة بالنسبة للقطاع . واحيانا اخرى تطول بحيث تغطي ما يزيد عن سنوات سبع .

ثمة، في الفصل الاول ، تناول سريع للاحداث التي شهدتها المنطقة الجنوبية من فلسطين ، وابان حرب ١٩٤٨ : مشاركة الجيش المصري والمتطوعين العرب ، الى جانب قوات الجهاد المقدس . سياسة الحكومة المصرية التي ادت حينذاك الى تصفية هذه القوى جميعا . انشاء حكومة عموم فلسطين . انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول ، في مناخ اتفاقية رودس التي اقفلت ملف الحرب .

يغطي الفصل الثاني السنوات الثلاث الاولى من عمر القطاع ، وهي سنوات الجوع ، حيث كان كل شيء قابلا للاحتمال ، وكان خطر التصفية محدقا بالقطاع من كل جانب ، بدءا من اقتراح الحاقه بالاردن ، أو دمجه مع مصر ، الى مشاريع عدة للتوطين ، الى محاولة الحكومة المصرية ، حينذاك ، مقايضته بقناة السويس ، وتسليمه الى بريطانيا ثمنا لجلائها عن قناة السويس . ولكن ذلك الاقتراح فشل ، لان بريطانيا رفضت قبوله ، لانها اشترطت عقد صلح بين اسرائيل ومصر ، ولكن الاخيرة رفضت .

ويغطي الفصل الثالث الحقبة ما بين ١٩٥٢ — ١٩٥٥ ، وهي حقبة حافلة ، تمتد من قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، الى اشتداد معركة الاحلاف ، وبلورة مصر لموقفها ، اكثر فأكثر ، تجاهها ، الى قيام اسرائيل بممارسة الضغط على مصر ، من خلال غاراتها التخريبية على غزة ، والتي كانت الوجه الاخر لمشروع شمال غرب سيناء لتوطين اللاجئين ، فكانت انتفاضة آذار ١٩٥٥ ، وهي منعطف فاصل في تاريخ قطاع غزة والثورة المصرية .

ويشمل الفصل الرابع الحقبة ما بين غارة ٢٨ شباط ١٩٥٥ ، ومن ثم انتفاضة آذار ١٩٥٥ ، والتي كانت « نقطة الاستدارة » بالنسبة لمصر ، والعدوان الاسرائيلي على قطاع غزةفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ . هذه الحقبة التي شهدت انطلاقة حرب الفدائيين من قطاع غزة ، والتي كانت تجربة غنية وثمينة ، لها دروسها السياسية والعسكرية البالغة الدلالة .

يغطي الفصل الخامس عدوان اسرائيل على قطاع غزة سنة ١٩٥٦ : الوقائع العسكرية . الممارسات الارهابية . محاولتهاتشكيل ادارة عميلة . محاولة ابتلاع القطاع ، وبعد ذلك اضطرارها للانسحاب ، ودخول قوات الطوارىء الدولية . وثمة ، ايضا ، خطر تدويل القطاع ، الذي اسقطته جماهيرنا عنوة .

يشمل الفصل السادس ، الحقبة بين ١٩٥٧ — ١٩٦٢ : مرحلة المد القومي ، وارتكاز العلاقة بين مصر وقطاع غزة على اسس جديدة . زوال خطر تصفية القطاع ، واندثار مشاريع التوطين . انعكاس انتكاسة الوحدة سنة ١٩٦١ على المفاهيم السائدة في القطاع الذي شهد خلال هذة الحقبة ولادة المجلس التشريعي ، والدستور المؤقت ، وبذلك ، زال الحكم العسكري، وانظمة الطوارىء عن قطاع غزة ، لاول مرة منذ ١٩٤٨ .

ويتناول الفصل السابع تجربة قطاع غزة بين ١٩٦٣ — ١٩٦٧ ، حيث شهد ما يشبه ثورة دستورية ، تحاول تطوير الحياة الديمقراطية في القطاع ، وابراز الكيان الفلسطيني ، الذي ظهر منذ ذلك الحين باسم منظمة التحرير الفلسطينية ، وما واكبه من محاولات عربية رسمية لامتصاصه واحتوائه .

وثمة ، في الفصل الثامن ، استعراض للدورة الاقتصادية التي شهدها القطاع بين ١٩٥٧ — ١٩٦٧ ونمو قطاع الزراعة ، وخصوصا الحمضيات . ودور تحويلات العاملين في الخارج في تمويل التجارة الخارجية والداخلية . والازدهار المصطنع الذي شهده القطاع ، ممثلا ، بذلك ، دور « هونغ كونغ » مصر . وما ترتب على هذا الدور من آثار تضخمية ، وما شابه ذلك من الظواهر التي ترافق اقتصاد دولة ما ، قطاعها الرائد هو قطاع التجارة ، في ظل احتكار يهيمن على الصادرات والواردات معا . وكان من جراء ذلك ان « ازدهرت » واردات القطاع من الملابس المستعملة والويسكي ، وبأرقام قياسية .

اما الفصل التاسع ، فهو محاولة لرسم صورة الاوضاع والعلاقات الاجتماعية ، وتطورها ، بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧ ، ومدى انتظام وتيرة النمو

الاجتماعي مع وتيرة النمو الاقتصادي او التعليمي ، حيث بقيت الاثار الاجتماعية « للثورة التعليمية » ، التي شهدها القطاع ، محصورة في حدود ضيقة جدا ، لاسباب سنتطرق اليها ، تفصيلا .

وختاما ، لا بد من الاشارة الى أن المصادر ، فيما لو كانت كافية لتكوين الصورة المطلوبة ، فان ندرتها يجعل من امكانية المراقبة ، والمقارنة ، بين المعلومات المتوفرة ، امكانية محدودة ، الامر الذي دفعنا للاهتمام بالمقابلات الشخصية لمن عاصروا الاحداث لتدقيق البيانات المكتوبة والمتوفرة ، ولم نبدأ بالكتابة الا بعد ان تطابقت المعلومات ، رغم تعدد المصادر . لذلك ، فاننا لا نملك الا ان نتحفظ ، معتذرين عن أي نقص ، او عدم دقة ، في بعض ما ورد في هذه الدراسة .

واستدراكا، اقدم جزيل الشكر لكثيرين من الرفاق والاصدقاء والزملاء، الذين قدموا لي مساعدة قيمة، ما كان ممكنا، لهذه الدراسة، من دونها، أن ترى النور.

بيروت ١٩٧٨/١٠/١

الفصـــل الأول

ظروف ولادة قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩

قطاع غزة هو الشريط الساحلي من فلسطين ، الذي بقي بيد القوات المصرية ، حتى توقيع اتفاقية الهدنة بين العرب واسرائيل ، والتـي عرفت باتفاقية رودس . وكان يطلق على « قطاع غزة » ، حينذاك اسم « المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية » . وقد عدل الاسم لاحقا ، فصار ما هو عليه الآن .

ما بين دخـول القوات المصرية الـى فلسطين ، في ١٩٤٨/٥/١٥ ، وتوقيع اتفاقية رودس في ١٩٤٩/٢/٢٤ ، شهد اللواء الجنوبي من فلسطين ، حوادث عسكرية سياسية مهمة ، كان لها اثرها الحاسم ، ليس على ولادة قطاع غزة في حدوده الحالية فحسب ، بل على مجمل مسار الحياة السياسية فيه ، لحقبة زمنية طويلة لاحقة .

اننا في هذا الفصل لن نؤرخ لحرب ١٩٤٨ ، عسكريا ، ولكننا سنقف عند الحدود التي تساعدنا على استخراج المعطيات والدلالات السياسية فقط ، التي سحبت نفسها على الواقع ، بعد انتهاء الحرب على الجبهة الجنوبية .

كانت القوى التي اشتركت في القتال على الجبهة الجنوبية هي : المتطوعون

الفلسطينيون المعروفون باسم قوات الجهاد المقدس . المتطوعون العرب . الجيش المصري . وقد عاني هؤلاء ، جميعا ، من ظروف متشابهة ، وتحكمت في عملهم الظروف السياسية نفسها . فقوات الجهاد المقدس ، والمقاومة الشعبية الفلسطينية ، دخلتا المعارك ضد القوات الصهيونية في وقت مبكر ، حيث كان قرار التقسيم شرارة الدفع للصراع الى مستويات جديدة ، في الوقت الذي كنت فيه القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني خارج فلسطين ، ولم تدخلها ، لان « مطامع وموانع سياسية حالت دون ذلك فاخرت تحقيقه » (١) ، حسب راي الحاج امين الحسيني ، رئيس الهيئة العربية العليا .

وفي حين كانت الدول العربية تتحدث عن استعداداتها لدخول الحرب ، منتظرة انتهاء فترة الانتداب البريطاني ، كانت افواج المتطوعين العرب تأخذ مواقعها ، الى جانب شعب فلسطين ، في معركته ضد الصهيونيين .

كانت غالبية المتطوعين على الجبهة الجنوبية من الاخوان المسلمين المصريين ، الذين عانوا الكثير من المتاعب والعراقيل التي وضعتها الحكومة المصرية في طريقهم . ويتحدث كل من كامل الشريف (احد كتابهم) ، وطارق البشري ، حول « نشاط الاخوان المسلمين في فتح المعسكرات ودعوة شبابهم لحمل السلاح [وعن] .. رفض حكومة النقراشي طلبهم بادخال فوج منهم [وكيف] ... تسللت مجموعات منهم الى فلسطين عن طريق سيناء حيث بداوا القتال الفعلي في شهر شباط ١٩٤٨ » (٢) . اما الجيش المصري ، فقد دخل الحرب في ١٥ ايار ١٩٤٨ (موعد انتهاء الانتداب البريطاني) ، دون ان يتوفر له الحد الادنى من الاعداد والتجهيز . واكثر من ذلك ، فقد قدمت لهم اسلحة فاسدة ، كما دلت تحقيقات ما بعد الحرب .

تكاتفت هذه القوى الثلاث ، في خوض معارك الجنوب ، وقدمت الكثير من التضحيات والبطولات . لكن ، وعلى الرغم من البسالات ، انتهت الحرب في جبهة الجنوب الى ما انتهت اليه . فقد حوصرت قوات الجهاد المقدس ، على صعيدي الذخائر والتمويل ، وانعكست الملابسات والظروف السياسية ، التي كانت سائدة في مصر حينذاك ، على المتطوعين المصريين ، بعد صدور قرار من الحكومة المصرية بحل حزب الاخوان المسلمين ، ومصادرة املاكه وامواله ، ورد الحزب باغتيال رئيس الوزراء المصري في ١٩٤٨/١٢/٢٨ ، ثم اغتيال المرشد الاعلى للحزب في ١٩٤٩/٥/١٢ (٣) . وانعكس هذا عليهم في الجبهة ، حيث طلب منهم تسليم السلاح ، لان قرارا بحل الحزب سيصدر في مصر . ولم تتردد الحكومة في اعتقالهم بعد عودتهم الى مصر (٤) . ولم يكن وضع الجيش المصري اقل سوءا من وضع المتطوعين ، وانتهى الامر بان

حوصر القسم الاكبر منه في الفالوجا ، ولم يفك عنه الحصار الا بعد توقيع الهدنة ، التي انهت الحرب .

ان الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيش المصري في معارك الجنوب ، والحصار السياسي والمالي لقوات المتطوعين المصريين والفلسطينيين ، كانت اساسا ، بسبب من السياسة التي قادت الحرب .

لم يخرج الهدف السياسي للحرب الرسمية العربيـة في العام ١٩٤٨ ، بالنسبة للدول التي كانت تسير في الفلك البريطاني تحديدا ، عن اطـار السياسة البريطانية تجاه فلسطين حينذاك ، والتي استهدفت تنفيذ مشروع التقسيم . وكل الشواهد والوقائع التاريخية تجمع على ان حرب العـام ١٩٤٨ ، من وجهة النظر الرسمية العربية ، انما كانت في اطار تنفيذ مشروع التقسيم ، كما ان مصير المنطقة العربية المتبقية من فلسطين ، كان قـد قرر سلفا ، سـواء فيما يتعلق بالضفة الغربية او بقطاع غـزة . اذ اتفق الملك عبد الله ، حينذاك ، مع بريطانيا ، والقيادة الصهيونية ، على ان يتسلم الضفة الغربية كي يضمها الى امارة شرق الاردن (٥) .

ان مصير الضفة الغربية ، الذي تحـدد مسبقا ، واتت وقائع الحرب لتضعه موضع التنفيذ العملي ، لا يختلف ، حتى في تفاصيله ، عما كان قد جرى على الجبهة الجنوبية من تطورات عسكرية وسياسية ، والتطورات العسكرية على صعيد هذه الجبهة لم تختلـف عما جرى على جبهـة الاردن ، والحكومة الاردنية المتواطئة مع بريطانيا ، كان لها نظيرها في مصر ، حيث قادت الحكومة المصرية الامور السياسية والعسكرية بالطريقة نفسها ، ولم تقم بأي استعداد جـدي لتأمين متطلبات الجيش المصري الزاحف الـى الجنوب ، اضافة الى الملابسات السياسية التي رافقت دخوله ، خدمة لاغراض سياسية محلية ، اسـاسا .

لقد اتخذت الحكومة المصرية ، حينذاك ، الخطوات الكفيلة بشل القدرات العسكرية للقوات العاملة في جبهة الجنوب . واستهدفت في اجراءاتها تلك ، الجيش ، المتطـوعين المصريين ، وقوات الجهاد المقـدس . كانت الحكومة المصرية مقيدة باعتبارات مصرية داخلية ضاغطة ، ممثلة بالتيار الجماهيري العريض ، الذي كان يناصب الحكومة العداء ، ويقف لها بالمرصاد ، مشكلا من كافة التيارات السياسية في مصر — حزب الوفد ، بقاعدته الجماهيرية العريضـة ، والاخوان المسلمون الذيـن كانوا يستقطبـون قطاعا جماهيريا واسعا ، اضافة الى اليسار المصري بتنظيماته المختلفة — مع العلم ان الحكومة المصرية كانت ضعيفة اذ ذاك ، لكونها مؤلفة من احزاب الاقلية ، وهي الاحزاب

التي عرفت ، تقليديا ، بعمالتها للقصر ، ولا تسندها قاعدة جماهيرية . وقد دفعها هذا الوضع الداخلي ، الذي كانت تجابهه الحكومة المصرية ، لتمرير سياستها ، باتباع اساليب اكثر التواء من تلك التي اتبعتها الحكومة الاردنية عند ضمها الضفة الغربية ، بحيث كانت مضطرة لان تغطي نفسها بمجموعة من المواقف التي تضمن لها هزيمة « شريفة » . ولتحقيق هدفها هذا ، تحركت الحكومة المصرية في ثلاثة اتجاهات ، اولها على صعيد الجيش المصري العامل في الجنوب ، بالشكل الذي شل فعاليته . وثانيهما على صعيد المتطوعين المصريين من خلال احداث مزيد من البلبلة السياسية في مصر . وثالثا ، محاولة استغلال قيام حكومة عموم فلسطين ، كوسيلة للتهرب من المسئولية القومية ، بالقائها على الحكومة التي نشأت وقامت في غزة ، اي فوق الجزء الذي كان يقع تحت نفوذ الادارة المصرية حينذاك .

وضع الجيش في المصيدة

كان الجيش المصري ، الذي اشترك في الحرب ، مكونا من ٨٥٠٠ جندي ، اضافة الى ١٥٠٠ جندي للخدمات (٦) ، وعن الاستعدادات التي وفرت للجيش يقول رئيس اركان حرب الجيش المصري حينذاك « انه ، ورجال القيادة المصرية فوجئوا بحملة فلسطين ولم يكونوا على اهبة الاستعداد لها .. وان الاوامر لم تصدر الى الجيش كي يتحرك حتى يوم ١٣/٥/١٩٤٨ » (٧) . اي قبل دخول الحرب بيومين فقط ، الامر الذي يوضح طبيعة استعداد الجيش لدخول المعركة . هذا ، اضافة الى الاسلحة الفاسدة التي كشفت فيما بعد . ولكن ، وعلى الرغم من الاعداد السيء ، فقد تقدمت القوات المصرية ، متكاتفة مع قوات المتطوعين ، في كثير من المدن الساحلية . وفي الوقت نفسه ، « فان قوات المتطوعين كانت قد ازعجت اليهود ازعاجا شديدا (و) .. كان مقدرا لهذه الحركة ان تحرز نجاحا رائعا لولا ما جد على الموقف الحربي من احداث وتطورات » (٨) . واجمالا ، فان الموقف الحربي حتى توقيع الهدنة الاولى لم يكن لصالح اليهود ، على الرغم من ان العرب لم يحققوا نصرا حاسما حتى ذلك التاريخ ، ولكنهم كانوا ، على الاقل ، يسيطرون على مساحات واسعة في الجنوب . ولقد « لزم الجيش المصري مواقعه التي وصلها ، واخذت وحداته تنظم وسائل الدفاع عن نفسها وتستعد لاستئناف القتال ، وعند نهاية الهدنة اخذ الجيش يهاجم مراكز اليهود بعنف وشدة ، ويضيق الخناق على المستعمرات الجنوبية حتى كادت تموت جوعا وعطشا » (٩) .

في الفترة ما بين نهاية الهدنة الاولى ، وتوقيع الهدنة الثانية ، تمكنت القوات الصهيونية من احتلال مواقع عسكرية ذات قيمة استراتيجية هامة ، ومن ابرز هذه المواقع ، السيطرة على المفصل الرئيسي للمواصلات ، اي نقطة « تقاطع الطرق » التي تربط مواصلات مختلف مناطق اللواء الجنوبي بعضها ببعض . وبهذا ، كانت القوات الصهيونية قد اصبحت خلف خطوط الجزء الاكبر من القوات المصرية العاملة في الجنوب ، والتي وجدت نفسها محاصرة ، يحيط بها العدو من جميع الجهات . فقطع تقاطع الطرق ، ومن ثم حصار الجيش المصري ، وضعا الحرب ، في الجبهة الجنوبية ، في مسار جديد كليا . ويقول « كامل الشريف » ، أحد قادة المتطوعين المصريين ، والذي ارخ لمعارك الجنوب ، في وصف ردة فعل القوات المصرية على احتلال تقاطع الطرق الذي يربط غزة ببقية المناطق : « كان كل ما فعله اليهود ان امروا قوة صغيرة من جنودهم لا تزيد عن سرية ، فاحتلت قرية بيت حانون في ١٩٤٨/١٠/١٦ وبذلك قطعوا طريق المواصلات الرئيسي الذي يربط غزة ببقية المناطق ، وكان الوضع الطبيعي ان يبادر الجيش فيهاجم هذه القوة الصغيرة ويؤمن طريق مواصلاته ، وكان من السهولة عليه ان يفعل ذلك ، بل ان خطة وضعت فعلا لتطهيرها ، وكان مفروضا أن تقوم قوات لتطهير هذه المنطقة ولكنَّ الامر العجيب هو ان تصدر الاوامر بالكف عن تنفيذ الخطة ، وتصدر الاوامر في الوقت نفسه لحاميات (المجدل) و (اسدود) لتنسحب الى غزة عن الطريق الساحلي ، وبذلك تفقد السيطرة على منطقة من اهم مناطق فلسطين دون سبب ظاهر ، بل دون أن تتعرض لهجوم جدي واحد ... » .

لم يتوقف الامر عند هذه الحدود ، أي عدم التحرك لمنع القوات الصهيونية من التقدم ، او الانسحاب من بعض المواقع دون مبرر ، بل وصل الى درجة عدم التحرك كليا ، بل ، وفي اضعف الاحوال ، لم تتحرك لتلافي وقوعها في الحصار . وهي مسألة لم تكن بفعل الاهمال كما قد يتبادر للوهلة الاولى ، بل بفعل السياسة كما يبدو . ويشير كامل الشريف الى ذلك بقوله :

« ... والعجيب ان قوات الفالوجة ظلت في مواقعها لا تبدي حراكا حتى احاط بها العدو من كل جانب . وهنا تتعارض الاقوال في تعليل هذا الموقف ، فبينما يقول البعض ان قائد الجيش انسحب الى غزة ولم يصدر تعليمات الى لواء الفالوجة الا متأخراً ، وبعد ان اطبقت الحلقة ووقعت هذه القوات في المصيدة ، يقول البعض الاخر ان التعليمات قد صدرت فعلا لقائد الفالوجة لينسحب بقواته لا الى غزة ولكن الى بئر السبع حيث يرابط فيها ويحتل اجزاء من الطريق الذي يصلها بغزة بينما تكون القوات الرئيسية قد

اتمت انسحابها الى غزة وامتدت جنوبا حتى تلتقي بقواته ، وبذلك يفصل الشمال عن الجنوب مرة اخرى ويكـون الانسحاب انسحابـا منظما وفقا « لخطة موضوعة) كما قيل يومئذ ، لا هروبا على غير خطة آلا حب السلامة والابقاء على الحياة » (١٠) .

اوضح الرئيس جمال عبد الناصر ظروف وملابسات احتلال تقاطـع الطرق وحصار القوات المصرية في الفالوجة ، بدقة بقوله : « .. القائد العام لقواتنا في الميدان ، طلب مني ونحن في طريقنا الى عراق المنشية من مواقعنا القديمة في اسـدود ، ان اترك له هناك مدافعنـا المضادة للدبابات . ولقد اطمنته .. ولكني امرت احد جاويشية كتيبتنا ان ياخذ معه ومن وراء ظهر القائد العام مدفعين من المدافع المضادة للدبابات ، اذن فان اعتمادنا اليوم كله على مدفعين اثنين اخذناهما من وراء ظهر القائد العام . ولقد تلقيـت سقوط موقع (تقاطع الطرق) عند عراق سويدان بدهشة . لقد كنت ادرك ان الموقع بالغ الاهمية بالنسبة لنا ، سقوطه معناه عزل قواتنا ... وكنت اعرف ان قوتنا في هذا الموقع هائلة ... كان الطريق بيننا وبين المجدل قد قطع بسقوط تقاطع الطرق . اذن فقد اصبحنا محاصرين تماما من الشـرق ومن الغرب .. بدات الغارات الجوية على مواقعنا تزداد كثرة وشدة .. واختفى طيراننا تماما ولم نعـد نراه .. وفي صباح يوم الخميس ٢١/١٠/ ١٩٤٨ ، دعينا الى مؤتمر في الفالوجة . وراس المؤتمر الاميرالاي السيد طه الذي قال لنا انه تلقى من رياسة القوات امرا انذاريا بالاستعداد للانسحاب على ان يرتب امره لبدء الانسحاب في الساعة السادسـة والنصف بعد ان يتلقى امرا تأكيديا بالبدء فيه . وكان من رايي ان هذا خير ما نصنعه . لقد كنا ثلاث كتائب ، هي ثلث الجيش المصري ، فهل يعقل ان يبقى ثلث الجيش المصري مستسلما للحصار في مواقع سدت عليه من الشرق ومن الغرب » !. ويستطرد الرئيس عبد الناصر في مذكراته عن ملابسات الحصار فيقـول : « وانتحيت ركنا من قاعة الاجتماع ارتب الخطة ولم يقدر لي ان اتم وضعها فما لبث السيد طه ان تلقى امرا ثانيا من رياسة القوات يقول : (يلغـى الامر السابـق بالانسحاب حافظوا على مواقعكـم) . وطلع صباح السبت ١٩٤٨/١٠/٢٣ واذا بحصارنا قد كملت حلقاته ولم يعـد خلاله منفذ . وفي الساعة الواحدة عند الظهر تلقى السيد طه امرا جديدا من رياسة القوات بالانسحاب الى الخليل . ولكن الفرصة كانت قد افلتت وما كان ممكنا بالامس اصبح مستحيلا تمام الاستحالة اليوم. لقد قطع الطريق الخلفي الذي كنا نعتمد عليـه » (١١) .

لقد قلب حصار قوات الفالوجة الوضع العسكري في الجبهة الجنوبية

راسا على عقب ، وحول معارك الجنوب من حرب لانقاذ فلسطين الى عمل لانقاذ الجيش المحاصر ، حيث اصبح الوصول الى القوات المحاصرة وامدادها بالمؤن جزءا اساسيا من عمل قوات المتطوعين ، اضافة الى ان شل القوات النظامية قد قلل من فعالية قوات المتطوعين ، التي مهما بلغت من القـــوة في ذلك الحين ، فان فعالية عملها انما كان في تكامله مع القوات النظامية العاملة في تلك المنطقـــة .

لقد ترتب على الوضع الجديد للقوات المصرية حريـــة اكبر في التحرك للقوات الصهيونية ، لان بقاء هذه القوات الكبيرة في الفالوجة ترتب عليـــه ضياع مدينة بئر السبع ، واعطاء اليهود فرصة التجمع في مستعمرات النقب ، وما اعقب ذلك من انهيار القطاع الجنوبي : عسلوج ـــ الفالوجة ، ثم اقتحام اليهود لحدود مصر الشرقية ، والزحف حتى مشارف مدينة العريش .

بعد ان اخليت اهم المناطق ، وحوصرت الفالوجة ، وعزلت قـــوات المتطوعين المصريين في جبال الخليل ، وقعت القيادة المصرية في مأزق حرج ، لم تستطع معه السيطرة على الموقف ومواجهته بما يحتاجه من حكمة وحزم ، ولم يضيع اليهود الفرص ، فشددوا من هجومهـــم على حامية مدينة بئـــر السبـــع ـــ مفتاح فلسطين الشرقي ، وشددوا الحصار على النقب .

وقد استنجدت هذه الحامية بقيادتها العامة ، وتوسلت اليها ان ترسل بعض الجنود والسلاح حتى يمكنها الثبات امام هذه الهجمات المتكررة ، ولكن القيادة العامة كانت في شغل شاغل آنذاك . وهكذا ، تركت بئر السبـــع لتواجه مصيرها المحزن في ايدي حامية صغيرة مـــن الجيش ، ومجموعات مفككة من المتطوعين (١٢) .

بعد ان شل قطاع اساسي مـــن الجيش المصري عن العمـــل ، قامت الحكومة المصرية بتبديل قائد الجيش ، حيث تقرر سحبه من الميدان ، وغادر فعلا في ١٩٤٨/١١/١١ . وبهذا التبديل ، الذي تم بحجة ايقاف التدهور في وضع الجيش المصري ، كانت الحكومة المصرية تحاول ايجاد كبش محرقة بتحميل القائد المقال مسئولية ما حدث على الجبهة الجنوبية . وبعد ان اصبح وضع الجيش على ما هو عليـــه ، بدات المحاولات لانهاء قـــوات المتطوعين المصريين الذين « كانوا لا يزالون حتى ذلك الوقت يحتلون المواقع المحيطة بالمستعمرات ، منزلين الخسائر الكبيرة بالعدو » (١٣) .

وكانت الخطوة الاولى من الحكومـــة المصرية « امـــرا يقضي بسحب المتطوعين من المواقع التي يحتلونها وارجاعهم للمعسكرات » (١٤) . وعلل ضباط القيادة طلبهم هذا باعتبارها « تعليمات واردة من القاهرة » . وعندما

اعترضت قيادة المتطوعين ، افهمت انّ هذه الاوامر « تعليمات عليا ليست قابلة للنقاش والتعديل ... » (١٥) . ولقد ترتب على سحب قوات المتطوعين ان « احتل اليهود ، من دون قتال ، مواقع جديدة ، وبذلك « فقدت بدون قتال منطقة تربو مساحتها على سبعماية كلم مربع » (١٦) .

ترافق جمع المتطوعين المصريين في المعسكرات ، والحد من نشاطهم في جبهة القتال ، مع « طلب الحكومة من المتطوعين تسليم جميع الاسلحة ومعدات الحرب » (١٧) . كان هذا الطلب جزءا من مخطط فتنة بين الجيش والمتطوعين خاصة عندما سيقوم الجيش بتجريد المتطوعين من السلاح في حال رفضهم الاوامر ، وهذا ما كان كفيلا بالقضاء نهائيا على اية فعالية متبقية للجيش او للمتطوعين . والابعاد السياسية لتلك الخطوة واضحة ، كونها ترافقت مع قيام الحكومة المصرية بحل حزب الاخوان المسلمين . ان تلك الخطوة ، والتي اتخذت من حادثة اغتيال سياسية ذريعة لها ، انما كانت بهدف احداث مزيد من التفتيت للمجتمع المصري ليصير الى السيطرة عليه ، خصوصا وان قرار الحل كان حلقة من سلسلة ردود فعل بدات بموجة اعتقالات ، ثم تبعها اغتيال لرئيس الوزراء المصري ، ورد البوليس السياسي المصري باغتيال رئيس ذلك الحزب (١٨) . وبهذا ، اغرقت مصر في قضاياها الداخلية ، وبدات تطفو الى السطح اهتمامات جديدة للناس ، وتراجع موضوع القتال خطوات واسعة الى الخلف .

ولادة حكومة عموم فلسطين

وسط هذه الظروف ، قامت الهيئة العربية العليا بالدعوة الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني ، وذلك في الفترة ما بين ٩/٣٠/ — ١٩٤٨/١٠/٣ (١٩) . وقد عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني المذكور ، في ظل ظروف سياسية عربية وفلسطينية بالغة الدقة ، بعد ان كان قد مضى نحو خمسة شهور على انتهاء الانتداب البريطاني ، ومرور نحو سنة على صدور قرار التقسيم . ان مرور نحو سنة على قرار التقسيم ، وارتفاع حدة الصراع بين الفلسطينيين والصهيونيين ، وفي ظل الامكانات المحدودة لعرب فلسطين ، جعل الوضع الشعبي الفلسطيني بالغ السوء ، مستنزفا على الصعيدين المادي والمعنوي ، بحيث لم تأت نهاية العام ١٩٤٨ ، اي الفترة التي عقد بها المؤتمر الوطني الفلسطيني ، المذكور ، الا والجزء الاكبر من فلسطين قد ضاع والجيوش العربية معرضة لمزيد من الهزائم . وفي الوقت نفسه ، كان الاردن قد مد يده لسرقة « نصيبه » من فلسطين . اذ لم تكن مصادفة أن يعقد « مؤتمر »

عمان في الوقت نفسه الذي عقد فيه مؤتمر غزة ، كي يعطي الشرعية لسياسة الملك عبد الله الهادفة الى ضم جزء من فلسطين الى الاردن ، وفي الوقت ذاته للطعن في شرعية تمثيل الهيئة العربية العليا للفلسطينيين . وخدمة لهذا الهدف ، فقد صدر عن مؤتمر عمان قرار بارسال برقية للهيئة العربية العليا يشعرها فيها « بأنه نزع منها ثقة عرب فلسطين فهي لا تمثلهم ولا يحق لها ان تنطق باسمهم او تعبر عن رايهم لان الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين ، وهي اصبحت وديعة بين ايدي ملوك العرب الذين يطمئن الشعب الفلسطيني الى مساعيهم في سبيل صيانة عروبتها وتحقيق حريتها » (٢٠) .

كان انعقاد المؤتمر الوطني لاحقا لاجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الاسبوع الاول من شهر ايلول ١٩٤٨ ، حيث قررت اللجنة السياسية ، بالتشاور مع الهيئة العربية العليا ، ان تصبح « الادارة المدنية المؤقتة » التي عينتها اللجنة السياسية في شهر تموز ١٩٤٨ حكومة لفلسطين كما تقرر « ان يؤلف مجلس وطني يمثل الامة وتستمد منه الحكومة سلطتها وتوجيهها » (٢١) . وفي « ١٩٤٨/٩/٢٢ اجتمعت الادارة المدنية المؤقتة في مدينة غزة وقررت اعتبار نفسها حكومة للبلاد باسم « حكومة عموم فلسطين » (٢٢) .

قامت حكومة عموم فلسطين بالدعوة الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني ، « ونظرا لصعوبة اجراء انتخابات عامة في فلسطين بسبب قيام حالة الحرب وتشرد الكثيرين من ابناء البلاد ، فقد رؤي ان يؤلف المجلس الوطني من الشخصيات والهيئات التي لها صفة تمثيلية ، بقطع النظر عن الاحزاب والفئات والجماعات والطوائف والطبقات ، وبذلك يضمن قيام مجلس يكون اقرب الى تمثيل الامة في الحالات الطارئة الحالية » (٢٣) . وقد تم توجيه الدعوات الى مئة وخمسين عضوا هم اعضاء الهيئة العربية العليا ، حكومة عموم فلسطين ، رؤساء البلديات ، رؤساء المجالس المحلية ، ممثلي الغرف التجارية ، اللجان القومية ، هيئات ومشايخ العشائر .

وقد اعتبر المؤتمر ممثلا لعرب فلسطين لطبيعة الصفة التمثيلية للاشخاص والهيئات التي دعيت لحضور المؤتمر المذكور ، حيث : « أ) ان الهيئة العربية العليا اعترف بها عرب فلسطين ممثلة لهم ، كما اعترفت بذلك الحكومات العربية والحكومة البريطانية وهيئة الامم المتحدة . ب) ان اخر انتخابات للمجالس البلدية والمجالس المحلية والقروية في فلسطين جرت في ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ... ج) ان اللجان القومية تكونت في اواخر سنة ١٩٤٧ واوائل سنة ١٩٤٨ بمعرفة اهل المناطق التي اسست فيها لجان قومية

وباتفاقهم وبموجب نظام خاص وضع من قبل الهيئة العربية العليا » (٢٤) .

لقد بلغ عدد الاعضاء الحاضرين ٨٧ عضوا ، وتغيب ٦٣ عضوا ، منهم ٧ اعضاء لم تصلهم بطاقات الدعوة ، و ٢٨ عضوا ممن اعتذروا عن عدم الحضور ، ولكنهم اعلنوا تأييدهم للمؤتمر . وغالبية الذين لم يتمكنوا من الحضور كانوا من ممثلي المنطقة الواقعة تحت نفوذ الحكومة الاردنية ، والذين ابرقوا الى مؤتمر غزة قائلين « منعنا من قبل السلطة الاردنية من الحضور الى غزة نؤيدكم واعضاء حكومتكم .. بدلا من السماح لمندوبي اريحا بالحضور نقلهم حاكمها العسكري الى عمان لحضور الاجتماع المزيف الذي اقيم فيها » (٢٥) .

وهكذا عقد مؤتمر غزة ، على الصعيدين العربي والفلسطيني ، في ظرف بالغ السوء سياسيا وعسكريا . وقد قال عنه الحاج امين الحسيني « اننا في هذه الظروف الحرجة نعمل للذود عن كياننا لا عن استقلالنا فحسب ، فلقد اصبنا بكارثة عظمى .. » (٢٦) . وكان الحاج امين الحسني قد القى في خطابه ، في بداية المؤتمر ، ظلالا كثيفة من الشك حول مواقف الدول العربية التي ادت الى تأخر انعقاد المؤتمر الوطني وقيام حكومة فلسطينية ، بقوله : « لقد كان امر تشكيل الحكومة الفلسطينية ، وتسلم اهل البلاد زمام الحكم الوطني ، مما يجب ان يتم فور انتهاء الانتداب البريطاني في ١٩٤٨/٥/١٥ . ولقد كانت الهيئة العربية العليا جاهدة في تهيئة اسباب تسلم الفلسطينيين زمام الحكم والسلطة بمجرد انتهاء الانتداب ، وطالبت الجهات العربية المسؤولة بمساعدتها على تحقيق هذا الغرض حتى لا تبقى البلاد في فراغ تنشأ عنه الفوضى والاضطراب . غير ان مطامع وموانع سياسية حالت دون ذلك فأخرت تحقيقه الى اليوم » .

اتخذ المؤتمرون عددا من القرارات ، سياسية وعسكرية وقانونية ومالية وادارية ، وابرزها قرار اعلان استقلال فلسطين الذي ينص على انه: « بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال ، هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله زكي الدماء ، وقدم من اجله دم الشهداء ، وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به ، فاننا نحن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة نعلن هذا اليوم الواقع في الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٦٧هـ وفق اول تشرين الاول سنة ١٩٤٨م استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالا سورية ولبنان ، وشرقا سورية وشرق الاردن ، وغربا البحر الابيض المتوسط ، وجنوبا مصر ، استقلالا تاما ، واقامة دولة حرة

ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخيـة في بناء المجد العربي وخدمـة الحضارة الانسانية ، مستلهمين في ذلـك روح الامة وتاريخهـا المجيد مصممين على صيانة استقلالها والذود عنه ، والله تعالى على ما نقول شهيد » .

كذلك فقد اتخذ المؤتمر الوطني قرارات اخرى باعتبار « علـم الثورة العربية ، علـم فلسطين » ، ورفض « محاولة اليهود اقامـة دولة لهم في فلسطين » ، و « رفض تقرير برنادوت رفضا باتا » ، و « الاستمرار فـي الجهاد » ، و « العمل على التخفيف عن اللاجئين وعائـلات الشهداء » ، و « تحية الامة العربية » و « الدعوة الى التجنيـد العام » ، و « تثبيت القوانين التي كانت مرعية الاجـراء قبل انتهاء الانتداب » و « تأليف لجنة لتنقيحها » و « تفويض حكومة عموم فلسطين عقد القروض المالية » .

كما منح المجلس الوطني ثقته لحكومة عموم فلسطين المكونة من عشرة وزراء برئاسة احمد حلمي عبد الباقي . وقد نالت الحكومة الثقة ، بناء على برنامج عمل تقدمت به ، ينص على :

« ١ ــ اعلان فلسطين بحدودها المعروفة كما كانت في ١٥ ايار سنة ١٩٤٨ . حكومة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس .

٢ ــ تعبئة قوى الامة لانقاذ فلسطين وصد العدوان عنها .

٣ ــ العناية بأبناء الشهداء وعائلاتهم والمصابين من المناضلين .

٤ ــ تنظيم حياة اللاجئين من ابناء الامة وتأمين حاجاتهم واعادتهم الى اماكنهـم .

٥ ــ ضمان الحـريات الدينية والمدنيـة والشخصية للمواطنين على اختلاف مللهم .

٦ ــ صيانة الاماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف .

٧ ــ العمل على تعويض اصحاب الاموال والاعمال والاملاك الذيـن لحقت بهم الاضرار .

٨ ــ تنظيم جهاز الحكومة واعادة الحياة الطبيعية للبلاد .

٩ ــ تعمير المعاهد الدينية والمؤسسات العلمية .

بالاضافة الى عدد اخر من البنود التي تضمنها برنامج الحكومة »

حكومة عموم فلسطين ... الولادة المتاخرة

كانت القرارات السياسية والتنظيمية التي صدرت عن المؤتمر الوطني الفلسطيني متأخرة كثيرا ، فقد حصل الانهيار ، وكان كل شيء ممدا للهزيمة ، من حصار الجيش المصري ، الى تصفية المتطوعين المصريين ، الى الحاق الضفة الغربية ، الى اجتماعات رودس بين الدول العربية واسرائيل . وكان المناخ مناخ تصفية شاملة . وكما هو واضح من السياق السياسي لاحداث تلك الفترة ، فان مهمة حكومة عموم فلسطين ، والمؤتمر الوطني ، قد انتهت منذ اللحظة التي انتهت فيها اعمال المؤتمر المذكور . فقد ارادت الجامعة العربية ودولها ان تعمد كبش فداء ، تحمله مسؤولية الهزيمة من ناحية ، وللقول بأن الدول العربية لم تمنع قيادة الشعب الفلسطيني من ممارسة دورها ، وها هي تعقد مؤتمرا وطنيا وتعلن حكومة ، والتي سرعان ما انسحبت ، اي : الحكومة ، الى القاهرة ، لتكون على مقربة من الجامعة العربية كي تلاحق قضاياها العالقة معها ، ولتحمل « التركة » عنها . ولذا ، فقد بدات تصفية حكومة عموم فلسطين ؛ في الوقت الذي كانت تصفي فيه « جيوب » القتال من جيش ومتطوعين .

كانت الحكومة المصرية تعرف جيدا ان المحرك الفعلي لحكومة عموم فلسطين هو الحاج امين الحسيني ، الذي كان يشغل ، اضافة الى منصب رئيس الهيئة العربية العليا وراس القيادة الفلسطينية حينذاك ، منصب رئاسة المجلس الاعلى لحكومة عموم فلسطين والمؤتمر الوطني ، وانه القيادة الفعلية للشعب الفلسطيني ، وليس احمد حلمي ، الرئيس المعين لحكومة عموم فلسطين . وفي الوقت نفسه ، فانها كانت تدرك معنى ومغزى المظاهرات الحاشدة ، والاستقبال الجماهيري الذي لقيه ابان تواجده في غزة، واحتمالات الخطر الكامن في استمرار وجوده بين شعبه ، وهو الغائب عنه منذ زمن بعيد .

المناخ الجماهيري ، الداعي لاستمرار القتال ، والذي اعطي زخما جديدا، بانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني ، كان يتناقض مع توجهات الحكومة المصرية حينذاك ، التي تعيش مناخ الهدنة ، والتي ترجمت لاحقا ، بتوقيع اتفاقية رودس . لذلك ، وبعد ان اتخذت حكومة عموم فلسطين من القاهرة مقرا لها . بدات محاولات الحكومة المصرية مع الحاج امين الحسين لكي يترك غزة . في البداية بدات مضايقات السلطات المصرية للحاج امين للحد من نشاطه . وبعد ان فشلت هذه المحاولات ، ارسل اليه ضابط مخابرات طلب منه الذهاب للقاهرة لان « السراي عايزيتك » . وكان ذلك طلبا مؤدبا

من الحكومة المصرية ، معناه المحدد ، والذي لا يحتاج الى ذكاء كبير لاكتشافه هو (مطلوب منك مغادرة غزة) التي اصبحت تسمى « المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية وعين لها حاكم اداري عام » (٢٧) .

مراحل تصفية الظاهرة العسكرية الفلسطينية

بعد ان اعلنت حكومة عموم فلسطين ، وفي ضوء الظروف السياسية التي سبق الاشارة اليها ، توجهت اليها الانظار من قبل جميع المواطنين الفلسطينيين ، آملين ان تسهم في رفع القدرة العسكرية للشعب الفلسطيني ، حيث ربط وجودها وقدرتها على الاستمرار بوجود الاداة العسكرية لـ « ان ايجاد الجيش لكل دولة .. اكانت الظروف سلما او حربا — لمن اهم العوامل لبلوغها ما اسست من اجله . ان عدم وجود جيش والقبول بالامر الواقع عمل سلبي انهزامي وكان الافضل منه عدم ايجاد الدولة بالمرة » (٢٨) . بدلا من هذا ، كانت قيادة المنطقة الجنوبية لقوات الجهاد المقدس تصدر قرار بموجبه « تقتصر قوة الجهاد المقدس في المنطقة الجنوبية على سرية واحدة لا غير . وعلى ذلك فيجب ان توزع القوة في القطاعات المختلفة كالاتي : في كل قطاع من القطاعات الاربعة ضابط واثنان وعشرون عسكريا » (٢٩) . وبناء على ذلك ، قلصت الادارة العسكرية التابعة لحكومة عموم فلسطين ، والعاملة في المنطقة الجنوبية ، الى ٩٢ جنديا وضابطا ، في الوقت الذي كان عدد السكان الموجودين في تلك المنطقة لا يقل عن ٢٠٠٫٠٠٠ نسمة ، وقطاع غزة برمته مهدد بالسقوط ، خصوصا وان وضع الجيش المصري آنذاك كان ضعيفا ، حيث لم يكن قد فك الحصار بعد عن القوات المصرية المحاصرة في الفالوجة .

وقد اتخذت قيادة قوات الجهاد المقدس قرار التخفيض نظرا الى « حالة الجنود السيئة من حيث التجهيزات والمؤن » ، ولان « المورد الذي كنا نستمد منه لدفع الرواتب قد بدأ يقل وليس امامنا سوى تخفيض عدد رجال الجهاد المقدس عوضا عن زيادتهم في هذا الوقت العصيب » .. وذلك حسب ما اشار اليه المفتش العام لقوات الجهاد المقدس ، والذي كان قد اتصل بالامين العام لجامعة الدول العربية ، موضحا الحال المزرية ، تجهيزا وتموينا ، لرجال الجهاد المقدس في المنطقة الجنوبية . وقد تعهد الامين العام له بما يلي : « ١ — تتعهد الجامعة بـ ١٢٠٠ جندي في المنطقة المصرية من حيث : أ) الرواتب . ب) التجهيزات التامة . جـ) المؤن اللازمة . د) يستفهم من قائد سلاح الفرسان الملكية المصرية عن عدد قوات الجهاد المقدس في المنطقة

المصرية من القيادة المصرية . ٢ ــ تدفع الحسابات بموجب كشوفات رسمية كل شهر مصدقا عليها من القيادة المصرية .

وبلغ هذا الامر الى كبير خبراء اللجنة المالية لجامعة الدول العربية » (٣٠) .

وما يلفت النظر ، عدا عن تخفيض قوات الجهاد المقدس ، هو الاسس التي تعهدت الجامعة العربية ، بناء عليها ، باستمرار الصرف على قوات الجهاد المقدس ، حيث .. « سيستفهم الامين العام لجامعة الدول العربية عن العدد من قائد سلاح الفرسان الملكية المصرية » ، على الرغم من ان المفتش العام لقوات الجهاد المقدس كان حاضرا ذلك الاجتماع ، وهو الجهة الصالحة لاعطاء البيانات المطلوبة عن عدد قوات الجهاد المقدس ، خصوصا وان لهذه القوات قيادتها التي تنظم وتضبط امورها .

والملاحظة الاخرى هي حول مصادقة القيادة المصرية على كشوفات قوات الجهاد المقدس ، وهو الامر الذي بمقدار ما يظهر عدم الثقة بالجهة المفترض ان تكون مسئولة عن هذه القوات ، الا وهي حكومة عموم فلسطين واجهزتها . فانما يظهر ، ايضا ، مقدار حرص جامعة الدول العربية على تكريس تبعية هذه القوات الى القيادة العسكرية المصرية ، كأحد اشكال تصفية الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني المستقل .

لقد تم التقيد بالاتفاق المذكور مع الجامعة العربية من قبل حكومة عموم فلسطين . ففي تاريخ ١٩٤٩/١/٣٠ وجه رجائي الحسيني ، وزير الدفاع في حكومة عموم فلسطين ، الى رئيس لجنة الخبراء الماليين في الجامعة العربية الرسالة التالية : « بشأن حاجة القوى المسلحة التابعة للجهاد المقدس الموجودة في المنطقة المصرية في فلسطين اتشرف بأن ارفق الى سعادتكم كشفا بنفقات شهر كانون الثاني ١٩٤٨ مصدقة من قبل الاميرالاي ابراهيم عثمان شوكت » . ويستطرد رجائي الحسيني في رسالته قائلا : « ان الوحدات في منطقة غزة تتناول مؤنها الان من القيادة المصرية في تلك المنطقة ، ولذلك لم يشتمل الكشف على نفقات التموين . اما السبب في ان الكشف المذكور ليس مصدقا من قيادة المتطوعين ، فهو ان الكشف قد ارسل الينا قبل ان تصل التعليمات بذلك الى قيادة الجهاد المقدس في تلك المنطقة . على انه ستقدم اليكم المستندات اللازمة في حينها على صحة الصرف » (٣١) .

. وقد وجه الامين العام لجامعة الدول العربية ، ردا على رسالة رجائي الحسيني التي كانت ترجمة للاتفاق المشار اليه مع الجامعة العربية ،

الرسالة التالية ، وذلك في ١٩٤٩/٢/١٥ ، اي بعد مرور نصف شهر على استلام الامين العام رسالة وزير الدفاع : « بالاشارة الى كتابيكم بشأن تأمين حاجة القوى المسلحة التابعة للجهاد المقدس ، وبطلب بعض نفقات وحدات الجيش المقدس العاملة مع الجيش المصري بفلسطين ، نتشرف بالافادة بأنه لما كانت موارد الامانة العامة لجامعة الدول العربية لم تعد تفي نفقات القوات المسلحة المختلفة ، ولعدم سداد الحكومات العربية لما تبقى عليها من حصصها في المبالغ التي رصدت لاعانة فلسطين ، فانها تأسف لعدم استطاعتها اجابة طلبكم وكل ما في وسعها ان تتحمله الان هو مقابل الارزاق التي يقدمها الجيش المصري للقوات الملحقة فعلا بالقيادة المصرية وخمسة جنيهات للمتطوع الواحد نظير جميع نفقاته وفي حدود العدد الذي اقرته القيادة المصرية » (٣٢) .

لم تكد تمضي خمسة ايام على الرسالة السابقة حتى وجه الامين العام لجامعة الدول العربية رسالة انذارية بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٠ الى احمد حلمي ، رئيس حكومة عموم فلسطين ، يقول فيها « نظرا للظروف المالية الحالية ونظرا لان الحكومات العربية لم تقم بدفع ما لا يزال عليها من حصصها في اعانة فلسطين ، فان الامانة العامة لن يكون في وسعها والامر كذلك الصرف على تلك القوات الا الى اخر شهر نيسان القادم » (٣٣). ولقد استجابت حكومة عموم فلسطين الى رغبات دول الجامعة العربية . ففي تاريخ ٢١/٢/ ١٩٤٩ وجه وزير دفاع حكومة عموم فلسطين الى الجامعة العربية رسالة يعلمها فيها بتسريح السرية التي كانت تعمل في منطقة غزة ، قائلا : « بالاشارة الى كتاب معالي الامين العام لجامعة الدول العربية الموجه الينا بشأن وحدات الجهاد المقدس العاملة مع الجيش المصري في فلسطين وحديثنا (صباح الاربعاء ١٦ الجاري) في هذا الشأن اتشرف باحاطتكم علما بأن السرية التي كانت تعمل في منطقة غزة قد سرحت .

ولما كان الامر قد صدر بتسريح هذه القوة وكان من الضروري تصفية حسابها بالسرعة الممكنة فانني أرجو ان تتفضلوا بالامر بصرف هذا المبلغ » (٣٤) . وهنا تهمنا الاشارة الى ان اتفاقية رودس بين مصر واسرائيل قد وقعت في ١٩٤٩/٢/٢٤ ، والصلة واضحة بين الحدثين .

وفي اليوم التالي لوصول رسالة الامين العام لجامعة الدول العربية ، والتي تتحدث عن قلة الموارد ... الخ ، والموجهة الى احمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين ، رد الاخير برسالة تضمنت اشارة لها دلالاتها الواضحة . فبعد ان شرح احمد حلمي طبيعة الظرف السياسي والعسكري ، والاخبار التي تتوارد عن استعداد اليهود لشن هجوم ، وعن الدول العربية

المتقيدة باتفاقية الهدنة ، اضاف قائلا : « وبما ان جامعة الدول العربية قد اخذت على عاتقها منذ بدء الحركة تغذية ميادين الجهاد بالمال والاسلحة والعتاد .. فاننا نكرر الرجاء في بذل المساعدة اللازمة لضمان بقاء حركة الجهاد . هذا وبما انه يوجد لدى هيئة وادي النيل العليا مبلغ كبير جمع لقضية فلسطين فانه من الممكن طلبه ورصده لهذه الغاية المقدسة » (٣٥) ، وفي الجملة الاخيرة ، ثمة ، ضمنا ، تلميح الى ان القضية ليست قلة الموارد المالية ، وان جاء ذلك في شكل عرضي .

وفي اليوم التالي لرسالة احمد حلمي الى عبد الرحمن عزام ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، حينذاك ، وصلت البرقية التالية الى مقر الهيئة العربية العليا من ، احدى وحدات الجهاد المقدس : « حالتنا المالية مكربة » (٣٦) . ولكن الوقت كان قد مضى .

ومن الضروري التوقف قليلا عند رسالة الجامعة العربية في شهر آذار (مارس) ١٩٤٩ ، الداعية الى حل قوات الجهاد المقدس ، بحجة عدم وجود الامكانات المالية ، وفي الوقت نفسه استمرار صرف الجامعة العربية على هذه القوات ، بعد ذلك بفترة طويلة ، وحتى تاريخ لاحق لـ ١٩٤٨/٨/١٥ كما تدل مراسلات حكومة عموم فلسطين مع لجنة الخبراء الماليين في الجامعة العربية . ففي هذا الوقت ، كانت وحدات الجهاد المقدس قد الحقت بالجيش المصري العامل في منطقة غزة كما تشير الرسالة المذكورة .

ان تلك الواقعة بالغة الدلالة والاهمية ، اذ تشير الى ان موقف الجامعة نابع من نظرتها الى وجود ظاهرة عسكرية فلسطينية مستقلة ، وضرورة تصفيتها ، باعتبار ان الحاق قوات الجهاد المقدس بالجيش المصري ، انما هو ، في الاساس ، نوع من الضبط السياسي لتلك القوات ، ومحاولة تذويب مثل تلك الظاهرة ، خصوصا وانها ، على ضآلة حجمها ، كانت مصادمة لسياسة الدول العربية حينذاك ، ولمناخ اتفاق رودس للهدنة الذي وقع بين الدول العربية واسرائيل .

لقد استكملت حلقات المؤامرة عبر محاصرة حكومة عموم فلسطين سياسيا ، وتصفيتها عسكريا ، بالتوقيت مع حملة تصفية قوات المتطوعين المصريين ، ومحاصرة الجيش المصري . وفي هذا الوقت ، كان قد بدىء بتنفيذ اتفاقية الهدنة الدائمة ، الموقعة بين مصر واسرائيل ، والتي ترتب عليها ، فيما ترتب من نتائج سياسية وعسكرية ، بند يخص منطقة غزة المسماة آنئذ « الاراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية » .

وقد حددت اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤ حدود قطاع غزة الحالي بالنص التالي : « يحتفظ المصريون بالسيطرة على المر

الساحلي الممتد من قرية رفح على الحدود المصرية الفلسطينية الى نقطة تبعد ثمانية اميال الى الشمال من غزة » (٣٧) .

ومن الضروري الاشارة هنا الى ان الادارة المصرية كانت قد باشرت اعمالها في قطاع غزة قبل قيام حكومة عموم فلسطين بنصف عام تقريبا ، وذلك في ١٩٤٨/٥/٢٧ ، حينما وصل نائب الحاكم الاداري العام ، ومعه عدد من ضباط سلاح الحدود الملكي ، وعدد من الموظفين المنتدبين من الوزارات المختلفة . فقام الضباط بأعمال الادارة والامن ، وتلبية طلبات القوات المحاربة . وقام الموظفون المصريون المدنيون بالاشراف على ادارات الحكومة المختلفة ، كل في مجال اختصاصه .

بعد توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة ، وبعد ان صفيت قوات الجهاد المقدس ، ورحلت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا الى القاهرة ، اصبحت الادارة المصرية هي المسئولة شكلا وموضوعا عن كل شيء في هذه المنطقة ، ولم يبق سوى تحديد الشكل الاداري لغزة ، وصلاحيات الحاكم الاداري العام ، لان القرار الذي صدر ، قبلا ، بتعيين الحاكم ، لم يحدد صلاحياته . يقول امر قرار وزير الحربية والبحرية :

« يخول الحاكم العام جميع السلطات والاختصاصات التي كانت مخولة للمندوب السامي (البريطاني) وبخاصة اختصاصاته المخولة له بمقتضى قانون الاراضي لسنة ١٩٤٠ وقانون ضمانه قروض المحصولات القصيرة الاجل رقم ١٧ سنة ١٩٣٥ المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٩ وكذلك السلطة المخولة لقاضي القضاء بمقتضى قانون المحاكم وقانون صلاحية محاكم الصلح والسلطة المخولة لحكام الالوية ورؤساء الدوائر المختلفة وبخاصة المنصوص عليها في قانون انتقال الاراضي (الفصل ٨١ من مجموعة قوانين فلسطين) والتعديلات التي ادخلت عليه ، وباقي الاختصاصات المختلفة المبينة بالقوانين والانظمة التي كان معمولا بها عند دخول القوات المصرية أراضي فلسطين كما يخول له سلطة اصدار الاوامر والتعليمات واتخاذ كافة التدابير الاخرى التي تقتضيها ضرورة استتباب الامن في تلك المناطق وتأمين سلامة القوات العسكرية التي تعمل فيها وكذلك في كل ما يتعلق بأي شأن من الشؤون الادارية والمدنية مراعيا بقدر الامكان ان تكون متمشية مع قواعد القانون او العرف المحلي وتكون لجميع هذه الاوامر والتعليمات والتدابير قوة القانون في المناطق المذكورة (٣٨) .

وبهذا الامر فتحت مرحلة جديدة كليا في تاريخ المنطقة الجنوبية ، واصبحت تدار من قبل حاكم اداري عام ، له الصلاحيات التي كانت للمندوب السامي البريطاني .

مصادر الفصـــل الاول

(١) « أوراق الهيئة العربية العليا » و « حكومة عموم فلسطين » هي عبارة عن الملفات الرسمية لهاتين الجهتين ، والمحفوظـــة حاليا في مركز الابحـاث ، وتحتـوي على مراسلاتهما مع الجهات المختلفة ، من فلسطينية وغير فلسطينية ، رسمية وشعبية ، هيئات وافرادا • اضافة الى تقارير ومذكرات حول مواضيع شتى ، تدور حول بعض قضايا الشعب الفلسطيني • ولسوف يشار اليها في هذه الدراسة اختصارا باسم « أوراق » • والفقـرة الواردة في النص مأخـــوذة من خطـــاب الحاج امين الحسينـــي في افتتاح « المؤتمر الوطني الفلسطيني » ، الذي عقد بمدينة غزة في الفترة بين ١٩٤٨/٩/٣٠ ـ ٣ / ١٩٤٨/١ •

(٢) طارق البشري ، **الحركة السياسية في مصر** ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ٢١٦ • وكذلك كامل الشريف ، **الاخوان المسلمون في حرب فلسطين** ، القاهرة ، مكتبة وهبي ، تاريخ النشر مغفل ، ص ٦٢ •

(٣) راجع البشري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٧٠ •

(٤) راجع الشريف ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٨٠ ـ ١٨٦ •

(٥) راجع عصام سخنيني ، ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الاردن ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، « **شـــؤون فلسطينية** » ، كانـــون الاول ١٩٧٤ ، العـــدد ٤٠ ، ص ٥٦ ـ ٨٣ ، والمصادر المثبتة هناك •

(٦) راجع محمد صبيح ، **ايام وايام ١٩٥٦ ـ ١٨٨٢** ، القاهرة ، ١٩٦٦ •

(٧) عارف العارف ، **نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود** ، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥ ، صيدا ، المكتبة العصرية ، ١٩ ، الجزء الثاني ، ص ٣٤١ • راجع ايضا ، صبيح ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٠١ •

(٨) الشريف ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٥٥ •

(٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٠ ٠

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٦١ - ١٦٣ ٠

(١١) مذكرات الرئيس جمال عبد الناصر ، كما ذكرها صبيح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٣ - ٣٦٤ ٠

(١٢) راجع الشريف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٤ - ص ١٦٦ ٠

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٦ ٠

(١٤) المصدر نفســـه ٠

(١٥) المصدر نفســـه ٠

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٧٧ ٠

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ - ١٨١ ٠

(١٨) راجع البشرى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ ٠

(١٩) « أوراق » ، مصدر سبق ذكره،ملف المؤتمر الوطني الفلسطيني ٠

(٢٠) سخنيني ، مصدر سبق ذكره ٠

(٢١) « أوراق » - مصدر سبق ذكره ملف المؤتمر الوطني الفلسطيني ٠

(٢٢) المصدر نفســـه ٠

(٢٣) المصـــدر نفســـه ٠

(٢٤) المصدر نفســـه ٠

(٢٦) المصدر نفسه ٠ كافة البيانات التي سترد لاحقا عن المؤتمر الوطني وحكومة عموم فلسطين هي من « اوراق » ملف المؤتمر الوطني الفلسطيني ٠

(٢٧) راجع ناجي علوش ، المقاومة العربية في فلسطين ، بيروت ، مركز الابحاث ، ١٩٦٩ ، ص ١٥٠ ٠ وكذلك ناجي علوش ، المسيرة الى فلسطين ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٤ ٠ وأكد الواقعة ، ايضا ، السيد جمال الحسيني ؛ بواسطة الدكتورة خيرية قاسمية عبر مقابلة شخصية معه ٠

(٢٨) المصدر نفسه ، تاريخ المذكرة ١٩٤٨/٩/٢٨ ٠

(٢٩) المصدر نفسه ، تاريخ الامر ١٩٤٩/١/١٥ ٠

(٣٠) المصدر نفسه ، المذكرة موقعة من السيد منير ابو فاضل ٠

(٣١) المصدر نفسه ، تاريخ التقرير ١٩٣٩/١/٣٠ ، توقيع وزير دفاع حكومة عموم فلسطين السيد رجائي الحسيني ٠

(٣٢) المصدر نفسه ، الرسالة موقعة من قبل الامين العام لجامعة الدول العربية ، في ١٥-٢-١٩٤٩ ٠

(٣٣) المصدر نفسه ، الرسالة بتوقيـــع الامين العام لجامعـــة الدول العربية ، في ٢٠-٢-١٩٤٩ ٠

(٣٤) المصدر نفسه ، الرسالة بتوقيع السيد رجائي الحسيني ، في ١٩٤٩/٢/٢١ ٠

(٣٥) المصدر نفسه ، الرسالة بتوقيع السيد احمد حلمي عبد الباقي ، رئيس حكومة عموم فلسطين ، في ٢٢-٢-١٩٤٩ ٠

(٣٦) المصدر نفسه ٠ تاريخ البرقية ١٩٤٩/٢/٢٣ ٠

(٣٨) الوقائع الفلسطينية ، الجريدة الرسمية لقطاع غزة ، ملحق رقم ٣ ، العدد الحادي عشر ، ايلول ١٩٥٢ ، تاريخ التوقيع ١٩٤٩/٨/٨ ، امر رقم ٢٧٤ مكرر ٠



الفصـــل الثـــاني

سنوات الجوع والضياع ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢

الاوضاع الاقتصادية لقطاع غزة ما قبــل ١٩٤٨

في منتصـــف العام ١٩٤٩ كان الانهيار شـــاملا على كافـــة الاصعدة ، السياسيـــة والعسكرية ، عـــربيا وفلسطينيا . كانـــت الظاهرة العسكرية الفلسطينية قد صفيت ، وتوقفت الحرب الرسمية العربية بعد اتفاقية رودس، بينما كان الملك عبد الله يستكمل ، سريعا ، اجراءات ضم الضفة الى مملكته، والعدو يثبت دعائم دولته ، بعد ان اخذ اكثر مما اعطاه قرار التقسيـــم ، والشعب الفلسطيني بلا قيادة ، بعد سقوط بقايا قيادته تحت وطأة عجزها عن القيام بشيء . « هكذا بدأت المرحلة الاولى في اعقاب النكبة باستسلام وذهول ، زادت في تعقيـــده سنوات الجـــوع الثلاث التي عانتهـــا معسكرات التجميع [اللاجئين] بحيث لم يعد الشعـــب الفلسطيني قادرا علـــى التفكير المنظم المسئول وبقي يتابع الاخبار التي يصفها او يصنعها غيره » (١) . وخلال الفترة، التي نحن في صددها في هذا الفصل ، اي ما بين ١٩٤٩ و ١٩٥٢ ، تحكمت في قطاع غزة ، اضافة الى المشكلات السياسيـــة ، اوضاع اقتصادية ـــ

اجتماعية خاصة ، تجاوزت في درجة سوئها اوضاع بقية تجمعات اللاجئين الفلسطينيين الاخـرى .

كان قطاع غزة ، قبل العام ١٩٤٨ ، جزءا من اللواء الجنوبي ، او لواء غزة ، وهو احد ستة الوية كانت تتشكل منها فلسطين . وكان لواء غـزة ينقسم بدوره الى منطقتين [قضائين] : منطقة غزة ، وفيها مدينة غـزة عاصمـة اللواء ، ومنطقة بئر السبـع (٢) . وبلغت مساحـة هذا اللواء ١٣٫٦٨٨٫٠٠٠ مليون دونم ، بما فيها صحراء النقـب التـي بلغت مساحتها ٨٫٦٧٢٫٠٠٠ مليون دونم ، ولم تكن ماهولة . وصلت كثافة السكان في منطقة بئر السبع الى ٤٫٣ اشخاص في الكيلومتر المربع الواحد اما في منطقة غزة فبلغت الكثافة ١٢٣٫٥ شخصا . وفي لواء غزة ككل ، بلغت ١٣٫٩ شخصا لكل كيلومتر مربع واحد ، بينما كانت النسبة في فلسطين باكملها ٦٧٫١ شخصا لكل كلم مربع (٣) .

تبلغ مساحة الارض التي اغتصبها الصهيونيون سنة ١٩٤٨ ، من اللواء الجنوبي ، ١٣٫٣٦٢ مليون دونم ، منها ١٢٫٥٧٧ مليون دونم من منطقة بئر السبع و ٧٨٥ الف دونم من منطقة غزة ، التي لم يبق منها سوى ٣٢٦ الف دونم ، هي مساحة قطاع غزة حاليا ،ولا تمثل سوى اثنين ونصفا في المائة من مساحة اللواء الجنوبي (٤) . هذا مع العلم بأن ملكية اليهود في هذا اللواء لم تبلغ سوى ١١٤٫٤٩١ الف دونم (٥) ، في حين كانت مساحة اللواء ككل ١٣٫٦٨٨ مليون دونم .

ولم يكن لقطاع غزة الحالي دور اقتصادي يذكر خارج اطار تكامله مع بقية انحاء اللواء الجنوبي . فغزة ، باعتبارها عاصمة اللواء ، كانت مركز الحركة التجارية ، ومنها كان يصدر انتاج باقي منطقة ولواء غزة (٦) . معظم انتاج اللواء كان زراعيا ، واشتهر بزراعة الحبوب كالقمح والشعير وغيرها من المزروعات البعلية لفقر في مصـادر المياه . ولم يعرف اللواء الجنوبـي صناعات ذات قيمة ، اذا تجاوزنا بعض الصناعات التي هي اقـرب الـى الحـرف ، والتـي لا تلغـي الطابـع الزراعـي للـواء ، وقـد انعكست قـدرات اللـواء الاقتصـاديـة علـى مقـدار مـا يستوعبـه مـن السكـان . ففـي الوقـت الـذي تبلـغ مسـاحتـه ١٣٫٦٨٨ مليـون دونم (٧) ، اي ما نسبته ٥١٪ من اجمالي مساحة فلسطين البالغة ٢٧٫٠٠٩ مليون دونم (٨) ، و ٣٠٪ من اجمالي مساحة فلسطين ، بعد استبعاد صحراء النقب ، فان سكان اللواء الجنوبي في العام ١٩٤٤ كانوا يبلغون ١٩٠٫٨٨٠ الف نسمـة من عـدد سكان فلسطين البالغ حينـذاك ١٫٧٦٤٫٥٢٠ مليون

نسمة (٩) ، اي حوالي ١١٪ من اجمالي سكان فلسطين في ذلك الحين ، ويعود ذلك الى عدم خصوبة اراضـــي المنطقة الجنوبية ، وحاجـــة الفلاح الفلسطيني في اللواء الجنوبي الى مساحة اكبر من الارض لسداد حاجته ، على العكس من بقية مناطق فلسطين ، حيث تتواجد صناعات او اراض مروية وحيث تزيد كثافة السكان في تلك المناطق كما يستدل من توزيع السكان في بقية الوية فلسطين ومقدار كثافتها . ففي الوقت الذي كان فيه معدل كثافة السكان في اللواء الجنوبي ١٣ر٩ شخصا في الكيلومتر المربع الواحد ، كانت النسبة تنخفض في منطقة بئر السبع لتبلغ ٣ر٤ اشخاص فقط ، بينما كان معدل النسبة في لواء اللد ٢ر٣٩٧ شخصا ، ولواء حيفا ٤ر٢٢٠ شخصا ، وفي الجليل ٧ر٨٢ شخصا وذلك في الكيلومتـــر المربع الواحد . كما ويلاحظ ، ان الكثافة السكانية في المنطقة الساحلية من اللواء الجنوبي (منطقة غزة) منخفضة عن مثيلاتها من المناطق الاخرى . ففي الوقت الذي كانـــت تبلغ فيه في غـــزة ٥ر١٢٣ شخصـــا فانها بلغـــت ٥ر١١١٦ و ٤ر٢٢٠ في منطقتي يافا وحيفا على التوالي (١٠) .

ان مؤشر توزيع السكان ، ومقدار الكثافة السكانية ، يبينان ان منطقة غزة خصوصا ، واللواء الجنوبي عموما ، لم يكن يتمتع على الاطلاق بوضع اقتصادي مميز في فلسطين ، بل كان الاضعف ، مقارنة مع الوضع في بقية ارجاء فلسطين . واذا كانت فلسطين قد عرفت الملكيات الكبيرة ، فان اللواء الجنوبي هو المنطقة التي شهدت اكبر الاقطاعيات . فقد كان هنالك ، مثلا ، « ٢٨ شخصا في قطاع غزة وبئر السبـــع يملكون مليونـــي دونم . ويتوزع المليونان كالتالي : احـــد عشر شخصا يملك الواحد منهـــم ١٠٠ الف دونم . وسبعة اخرون يملك الواحد منهم ما بين ٣٠ ــ ١٠٠ الف دونم » (١١) .

ان مثل هذا الوضع ، وطبيعة نظام الملكية التي تقوم على العلاقـــات الاقطاعية ، كانت تزيد الاوضاع الاقتصادية ترديا ، حيث يضطر الفلاح في اللواء الجنوبي الى العمل كأجير عند الملاك الكبير ، ويتقاضى بالتالي ما يكفيه كفافه وحســـب .

ضم اللواء الجنوبي ، ايام الانتداب ، ٥٨ مدينة وقرية وخربة ، تبقى منها الآتي ، مؤلفا قطاع غزة :

المدينة او القرية	السكان الاصليون عام ١٩٥٣ (١٤)	السكان عام ١٩٤٤ (١٣)
مدينة غــزة	٤٧٢٩٦	٣٤١٧٠
قرية جباليـا	٤٥٢٢	٣٥٢٠
قرية النزلــة	١٦٣٦	١٣٣٠
قرية بيت لاهيا	١٢٣٣	١٧٠٠
مدينة خان يونس	١٤٧١٠	١١٢٢٠
قرية دير البلح	٣٣١٩	٢٦٥٠
قرية بني سهيلا	٤١٧١	٣٢٢٠
قرية عبسان الكبيرة	٢٣٧٥	
قرية عبسان الصغيرة	٦٥٤	٢٢٣٠
قرية خزاعة	١٢٧١	٩٩٠
قرية رفــح	٢٨٧٨	٢٢٢٠
بدو المنطقة وغيرهم	١٢٠٠٠	غير معروف
المجمــوع	٩٧٠٧٨	٦٣٣٥٠

ان توزيع السكان في اللواء الجنوبي لا يرتبط بالمساحة فحسب ، بـل يرتبط ايضا بطبيعة المناطق ، ودرجة خصوبة الاراضي ، وصلاحيتها للزراعة، ومقدار قربها من الساحل او بعدها عنه .

فالمنطقة التي يتشكل منهـا قطاع غزة الحالي ، علـى الرغم من ان مساحتها قد بلغت ، سنــة ١٩٤٨ ، ٨٤٧ر٣٨٠ الف دونم فقط من ١١١١٥٠١ دونم كان يشكل مساحة منطقة (قضاء) غزة ، اي ما نسبته ٢ر٣٤٪ من مساحة المنطقة ككل ، فقد كان يقيم عليها عام ١٩٤٤ ٤٧ر٤٧٪ من سكان منطقة غزة ، اي ٢٥ر٦٣ الف نسمة من اصل ٢٩٠ر١٣٤ الف نسمة هي اجمالي عدد سكان منطقة غزة . ولاعطاء فكرة ادق ، يمكن اخذ النسب على اساس الاراضي المملوكة الى اجمالي الاراضــي ، باعتبار ان الاراضي المملوكــة غالبا ما تكون هي الاراضي الصالحة للزراعة ، بينما الاراضي المشاع هي في الغالب اراض غير صالحة للزراعة . فقد بلغت الاراضي المملوكة في قطــاع غزة الحالي ٣٨٤ر٢٥٧ الف دونم من ٨٠٤ر٨٤١ الف دونم هي اجمالي مساحة الاراضي المملوكة في هــذه المنطقة قبـل ١٩٤٨ ، اي مـا نسبته ٥ر٣٠٪ فقط (١٤) . وبكلمة اخرى ، ففي المنطقة الساحلية من اللواء الجنوبي كان يتركز حوالي نصف السكان ، في الوقت الذي تشكل حوالي ثلث المســاحة الزراعية . وزيادة الكثافــة السكانية في هذه المنطقــة ترتبط بكونها عاصمة اللواء ، ومركز الحياة التجارية في اللواء الجنوبي . ولهذا السبب ، فان نسبة كبيرة من المقيمين في المنطقة ، التي اصبحت تعرف بعد ١٩٤٨ بقطاع غزة ،

انما كانوا يعتمدون في مواردهم على مصادر دخل من خارج حدود القطاع ، سواء بالنسبة للملكيات الموجودة في بقية ارجاء لواء غزة ، او منطقة غزة او للخدمات التي كانت تقـدمها المنطقة الساحلية لبقيـة ارجاء اللواء على صعيدي التجارة والخدمات . واذا كانت نسبة ٥ر٣٠٪ المشار اليها نسبة غير دقيقة من الناحية الرقمية ، اذ قد تكون النسبة الفعلية اكبر او اقـل قليلا ، انما تظل في اتجاهها العام صحيحة كليا (١٥) .

اتت نكبة ١٩٤٨ لتزيد المشكلـة تفاقما ، فمن حوالي ٣٨٠٫٨٤٧ الف دونم كانت تشكل مساحة قرى ومدن قطاع غزة الحالي ، ابتلع الاحتـلال الاسرائيلي فيما ابتلع من اراضي حوالي ٥٥٫٨٤٧ الف دونم ، اي حوالي ١٥ ٪ من اراضي القطاع ككل ، مع ملاحظة ان هذه الاراضي هي اراض زراعية ، وتشكل عمليا ما يزيد على ١٥ ٪ ، باعتبار انها منسوبة الى اجمالي المساحة، التي تتضمن مساحة المباني والمرافق العامة ، وليس الى الاراضي الزراعية فقط . « ولذلك ، فمن بين ٢٢٠٠٠ دونم مزروعة حمضيات ويعمل فيها عدد كبير من السكان لم يبق منها في حدود القطاع عام ١٩٤٩ سوى ٤٠٠٠ دونم ومن حوالي مليون دونم كانت تزرع حبوبا وشعيرا ، لم يبق منها سوى ٧١ الف دونم داخل حدود القطاع حاليا » (١٦) .

وبكلمة اخرى فان الاوضاع الاقتصادية لما يعرف الان بقطاع غزة كانت ، في الفترة ما قبل ١٩٤٨ ، تقوم على تكاملها مع بقية ارجاء منطقة لواء غزة ، الذي عكس نفسه على وسيلة عيش سكان هذه المنطقة ، المتوزعين الى : ا) ملاك الاراضي ، ويقع الجزء الاكبر من املاكهم الان داخل فلسطين المحتلة . ب) المشتغلون في بساتين الحمضيات والاراضي الزراعية التي يقع معظمها الان في الاراضـــي المحتلة ، وكانوا يقيمـــون في قطاع غزة الحالي لامتلاكهم مساكن فيه . ج) المشتغلون في اعمال التصدير للبضائـــع الواردة من بئر السبع وباقي اجزاء لواء غزة . د) العمال الفنيون ، نصفهم كان يعمل مع قوات الاحتلال [البريطاني] ، والنصف الاخر يعمل في شركات خارج منطقة غزة الحالية . هـ) المشتغلون بزراعة المنطقة الحالية والمقيمين فيها ممن كان معظم لنتاجهم يصدر الى باقي فلسطين . وهؤلاء لا تتجاوز نسبتهم ٢٠ ٪ من السكـــان (١٧) .

عدد سكان قطاع غزة ، اصليين ومهاجرين

تختلف التقديرات بشأن عدد السكان الاصليين في قطاع غزة عام ١٩٤٩.

وتقدر بعض الدراسات عددهم قبل عام ١٩٤٧ بحوالي ٨٨ الف نسمة (١٨) . وقد بلغ عدد سكان هـذه المنطقة في العـام ١٩٤٤ حوالـي ٦٣ر٢٥٠ الف نسمة (١٩) ، وحوالي ٩٧ر٠٧٨ الف نسمة في العام ١٩٥٣ (٢٠) . عدد سكان هذه المنطقة عام ١٩٤٧ ، في ضوء رقم عدد السكان المعطـى لعام ١٩٤٤ ، ولعام ١٩٥٣ ، وعلى اساس نسبة التزايد السكاني ، والتي تبلغ حوالي ٤٠ بالالف كما يتضح من خلال مراقبة تزايد السكان لعدة اعوامفي هذه المنطقة ، لم يكن يتجاوز ٧٠ الف نسمة ، وبذلك فان قطاع غزة في ، الاعوام التي تلت النكبة ، اصبح عبارة عن مستودع بشري ، حيث تراكم فيه ما يزيد علـى ضعفي عدد سكانه الاصليين ، واصبح مكونا من المـدن والقرى التالية ، مضافا اليها المخيمات التي اقيمت لايواء اللاجئين ممن نزحوا اليه ، ولـم يؤمنوا لانفسهم مسكنا في اي من مدنه او قراه :

سكان قطاع غزة لعام ١٩٥٣ (٢١)

المدينة او القرية او المعسكر	اصليون	لاجئـون	المجموع الكلي
مدينة غزة	٤٧٢٩٦	٥٣٩٠٨	١٠١٢٠٤
قرية جباليا	٤٥٢٢	٣٣٩٠	٧٩١٢
قرية النزلـة	١٦٣٦	—	١٦٣٦
قرية بيت لاهيا	٢٢٣٣	—	٢٢٣٣
مدينة خان يونس	١٤٧١٠	٤٦٨٨١	٦١٥٩١
قرية دير البلح	٣٣١٩	٢٥٠٢	٥٨٢١
قرية بن سهيلا	٤١٨١	—	٤١٨١
قرية عبسان الكبيرة	٢٣٧٥	—	٢٣٧٥
قرية عبسان الصغيرة	٦٥٤	—	٦٥٤
قرية خزاعـة	١٢٧١	—	١٢٧١
قرية رفـح	٢٨٧٨	٩٤٧	٣٨٢٥
معسكر الرمال في غزة	—	١٧١٣٠	١٧١٣٠
معسكر البريج	—	١٢٣٩٥	١٢٣٩٥
معسكر النصيرات	—	١٢٨٥٧	١٢٨٥٧
معسكر المغازي	—	٧٨٩٣	٧٨٩٣
معسكر خانيونس	—	١٢٠٩٩	١٢٠٩٩
معسكر رفـح	—	٢٥٢٢٠	٢٥٢٢٠
بدو المنطقة وغيرهم	١٢٠٠٠	١٣٩٧٢	٢٥٩٧٢
المجمـوع	٩٧٠٧٨	٢٠٩١٩٤	٣٠٦٢٧٢

وللمقارنـــة ، تجدر الاشـــارة الى انه اذا كانـــت نسبة اللاجئين الى المواطنين الاصليين في قطاع غزة عام ١٩٥٢ تبلغ حوالي ٢٠٠٪ ، فان نسبة اللاجئين من مجموع السكان في الضفة الغربية كانت تعادل ٢٧٫٥٪ تقريبا . على اعتبار ان عدد اللاجئين في الضفة الغربية كان في العام ١٩٥٢ (آب) يعادل ٣٠٤ الاف نسمة ، في حين بلغ مجمل عدد سكان الضفة الغربية في ذلـــك العام ٧٤٢ الف نسمة (٢٢) . أي ان قطاع غزة قـــد استوعب نسبيا الجزء الاساسي من النازحين الفلسطينيين ، وذلك قياسا الى مساحته ، وعـــدد سكانه الاصليين . الامر الذي جعل الكثافة السكانية في القطاع تبلغ حوالي ٩٢٠ شخصا في الكيلومتر المربع الواحد من اجمالي المساحة ، في الوقت الذي كانت فيه هذه النسبة ، في الضفة الغربية ، ٥٨٠ شخصا فقط لكل كيلومتر مربع من الاراضي الزراعية (٢٣) ، وبهذه الاوضـــاع السكانية والاقتصادية جابه قطاع غزة المستقبل .

الهيئات الدولية تمد يد المساعدة

مع تدفق المهاجرين ، وتفاقـــم المشكلات الاقتصاديـــة ، بادرت بعض الهيئات والجمعيات الخيرية الدولية الى مد يد المساعدة الى هؤلاء اللاجئين . الا ان هذه المعونات لم تكن تكفي الاحتياجات الضرورية لاستمرار معيشتهم . فقد اوضح تقرير الوسيط الدولي الذي عينته الامم المتحدة ، ان « حالـــة اللاجئين رقيقة ، وانهم يعيشـون في مأســـاة وظروف قاسية وان ما تقـــدمه الجمعيات الخيرية لهم لا يكفي احتياجاتهم ... وان العبء اثقل من ان تقوم به هذه الجمعيات ... وانه يجب الا تستمر مساعدتهم فحسب بل لا بد من زيادتها بنسبة كبيرة لتجنب وقوع كارثة ... » (٢٤) . في هذا الوقت ، كانت القضية الفلسطينية ، ووضع اللاجئين ، موضع بحث الجمعية العامة للامم المتحدة ، التي اتخذت قرارها رقم ١٩٤ ، وينص على انه « يسمح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة الى بلادهم .. اما الذين لا يرغبون في العودة اليها ، فتدفع لهم تعويضات بمقتضى القانون الدولي عما يكون قد اصابهم من الضرر في ممتلكاتهم .. وعلى لجنة التوفيق تسهيل امر عودة اللاجئين واستقرارهم». وفي الوقت نفسه قرر « تاليف لجنة توفيق من ثلاثة اعضاء يختارهم الاعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الامن تقوم بالاعمال التي كانت قد انيطت بالوسيط، اي باي اعمال اخرى قد يطلب مجلس الامن او هيئة الامم القيام بها .. وعلى لجنة التوفيق تسهيل امر اعادة السكان واستقرار اللاجئين » .

لم تحقق لجنة التوفيق الدولية اي نجاح في مهمتها في هذا الشأن ، وانما قامت ببعض الدراسات الاقتصاديـــة للبلاد العربية ، وارتباطها بمشـــكلة

اللاجئين من وجهة نظرها ، خارجة بذلك عن نطاق المهمة التي كلفت بها من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة . وقد الفت لجنة التوفيق ، بعد ذلك ، لجنة فرعية سميت (باللجنة الفنية) ، او لجنة (كلاب) ، لدراسة الاوضاع وتقديم توصيات . وقد اتجهت اللجنة في دراستها الى فكرة اساسية هي (توطين) اللاجئين ، اذ اعلن رئيسها الاميركي ان مهمة اللجنة هي وضع مشروعات تكفل اسكان اللاجئين على شكل يتمكنون به من الاعتماد على انفسهم .

وقدمت لجنة (كلاب) تقريرها الى لجنة التوفيق التي رفعته الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، وضمنته اقتناعها (بعدم امكان حل مشكلة اللاجئين منفصلة عن الحل السياسي لمشكلة فلسطين .. واللاجئون انفسهم لا يرون حلا لمشكلتهم الا في عودتهم لديارهم) . وفي هذه الاثناء ، كانت قد وقعت اتفاقيات الهدنة ، وحددت ، على اساس خطوط الهدنة ، اماكن وجود الفلسطينيين . وبعد النظر في تقرير لجنة التوفيق ، وبعد تقييم حالة اللاجئين ، قررت الجمعية العامة للامم المتحدة ، في جلستها (يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٩ بقرارها رقم ٣٠٢) انشاء (وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) .

بدات وكالة الاغاثة والتشغيل عملها اعتبارا من ١/٥/١٩٥٠ ، وحلت محل المنظمات السابقة لها ، وورثت مشاريعها ومقترحاتها . وقد شملت مسؤوليات وكالة الغوث اللاجئين في سوريا والاردن ولبنان وغزة ، وانشأت الجهاز الاداري للقيام بأعمال الاغاثة والتربية والتعليم والاسكان ، ووضعت لها ميزانية سنوية ، للبرامج المزمع تنفيذها — وتمول من مساهمة دول الامم المتحدة — ويقدم مدير الوكالة تقريرا سنويا الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، لبيان اوجه نشاطها ، ومدى قيامها بالواجبات المنوطة بها (٢٥) .

كانت المهمة التي اوكلت للامم المتحدة ذات شقين ، شق انساني ، اخذ طابع تقديم الخدمات العاجلة ، وشق ثان بعيد المدى ، هو توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وهي المهمة الاساسية التي عملت لها وكالة الاغاثة ، وحاولت تنفيذها عبر مختلف الاساليب ، ومنها عدم تقديم ما يبلغ الحد الادنى من حاجة اللاجئين ، لاجبارهم ، تحت وطأة الضغوط المعيشية ، الى القبول بما يعرض عليهم من مشاريع . وعلى سبيل المثال ، فان « ما كانت تصرفه الوكالة على اللاجىء الفلسطيني لا يتجاوز ٤,٨ سنتات في اليوم الواحد للطعام ، واقل من ربع سنت على الصحة . وفي السنة المالية لعام ١٩٥٠ / ١٩٥١ ، قدرت قيمة ما صرفته الوكالة على الفرد الواحد بـ ٣١ دولارا و ٤٠ سنتا ؛

اي ما يقل عن ٩ سنتات يوميا موزعة على مختلف نشاطات الوكالة ، اي ان ما تصرفه الوكالة على الفرد اللاجىء يقل عن ١/٣٠ من معدل دخل الفرد الامريكي في تلك الفترة . كما ان هذا المبلغ (٣٩ دولارا في السنة) يعادل ثمن (١/٨) معدل دخل العامل العربي عام ١٩٤٢ (٩٨ جنيها فلسطينيا في السنة) » (٢٦) .

وحتى هذا القدر الضئيل من المساعدات ، التي كانت تقدمها وكالة الاغاثة ، لم يصب كل المحتاجين في قطاع غزة ، اي اولئك الذين لم ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجىء ، وهو « الشخص الذي كانت فلسطين محل اقامته الطبيعية لمدة لا تقل عن سنتين قبل نشوب النزاع عام ١٩٤٨ والذي فقد مسكنه ومصدر رزقه نتيجة لهذا النزاع » . ونتيجة لهذا التعريف ، فقد استبعد ، من مساعدات الوكالة ، اولئك الذين كانوا يقيمون في قطاع غزة الحالي ، ولهم مسكن فيه ، ولكن مورد رزقهم كان في الارض المحتلة ، الامر الذي اجبر الوكالة على الاعتراف بهذا الوضع في تقرير لها جاء فيه « تجد في حالة قطاع غزة ان جميع السكان تقريبا في حاجة الى الاغاثة نتيجة لاقامة خط الهدنة ويبلغ عدد هؤلاء ٧٠,٠٠٠ شخص من غير المسجلين في الوكالة » . كما جاء في التقرير اياه « ان ٩٠٪ من ملاك الاراضي كانوا يعتمدون في جلب رزقهم على اراض تقع خارج القطاع . وان نصف العمال غير الفنيين كانوا مستخدمين خارج القطاع » .

باسم هؤلاء الذين اصطلح على تسميتهم لاجئين اقتصاديا ، رفعت الى الجهات المعنية مذكرة اشارت الى « الكارثة التي حلت بأهل البلد (وان) لا فرق بينهم وبين اللاجئين في شيء ويمكن القول جزما ان اللاجئين احسن حالة منهم .. ولهذا فقد اخذ اهل هذا البلد بعد ان نفذ اخر قرش لديهم يقتاتون ضلوع الصبر والجزر والفجل وحشائش الارض .. » .. ولان « الجوع كفر ويجب تلافيه (...) راجعنا رئيس هيئة الاغاثة بخصوص تموين الاهالي ، فكان الجواب بالرفض ، مما اضطرهم الى قلع نوافذ بيوتهم واسقفتها لبيع خشبها .. و ... لان المسألة فيها حياة وموت لعدد لا يقل عن ستين الف نفس (...) ولان مدير الاغاثة قد صرح بأن كل من فقد مورد رزقه يعد لاجئا ، فيجب على الامم المتحدة اعتبارهم لاجئين وأن تمونهم » (٢٧).

وبدلا من قيام الوكالة بتوسيع خدماتها ، انسجاما مع الوضع المشار اليه ، كانت الهيئة تخطط لتخفيض عدد المستفيدين من خدماتها ، انسجاما مع فقرة وردت في قرار تشكيل هيئة الاغاثة تقول فيه « تطلب من الامين العام بالمشاورة مع الوكالات العاملة مواصلة الجهود لانقاص عدد حصص

الاعاشة على مراحل في ضوء ما وصلت اليه بعثة المسح الاقتصادية من نتائج وتوصيات » (٢٨) .

لهذا السبب ، « عقد اجتماع حضره المشرف العام وضباط المعسكرات ومدير هيئة الامم قرروا في هذا الاجتماع ان يقوم ضباط المعسكرات متعاونين مع رؤساء مخازن التموين بتحريات واسعة النطاق عن الزيادة في اسماء المهاجرين المسجلين في سجلات التموين وذلك بغرض حذف هذه الزيادات ان وجدت تمهيدا لتسجيل اسماء المواليد وصرف التموين لهم » (٢٩) .

وبهذا كانت الوكالة تحاول ان تضرب عصفورين بحجر واحد ، الاول تخفيض عدد اللاجئين ، وممارسة سياسة تجويع ليصبحوا اكثر استجابة لمشاريع التوطين المطروحة ، والغرض الثاني انها « تعمل على تحقيق هدفها بشكل جديد وذلك بادخال رجال مسئولين من الحكومة المصرية ، لتنفيذ سياستها ، وبذلك تصب نقمة اللاجئين عليها ويتحول من خلاف مع الوكالة ، وهي منشؤه ، الى خلاف بين اللاجئين ، وبين ضباط المعسكرات والادارة المصرية » (٣٠) .

ولم تكن اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين ، وهي هيئة شعبية شبه رسمية ، بعيدة عن الواقع عندما اشارت الى انه « كان من واجب الذين اجتمعوا لتقرير هذا الامر ان يبحثوا الكمية المعطاة للفرد من حيث كفايتها في الكمية ونوع التغذية حتى اذا اعتقدوا ان ما يعطى للفرد الواحد يكفيه ، انتقلوا للبحث في زيادة عدد المسجلين وحذف هذه الزيادة تمهيدا لتسجيل المواليد ، اننا نجزم بأنه لا يوجد واحد من الذين اتخذوا القرار يؤمن في قرارة نفسه ان كمية التموين التي تصرف للفرد في الشهر كافية لتغذيته » (٣١) .
لقد مارست وكالة الاغاثة سياستها المذكورة على الرغم من انها تعرف « ان الاغاثة التي تقدمها الوكالة لا غنى عنها ، الا انها تشكل الحد الادنى نظرا لما تمليه تحديدات الميزانية الخارجة عن ارادة الوكالة » ، وان « المستوى الحاضر للاغاثة لا يرضي الوكالة نفسها او اللاجئين او الحكومات المضيفة.. كما ان الاشخاص الذين زاروا المنطقة من بقية انحاء العالم ، والذين ابدوا اهتماما بمشكلة اللاجئين قد انتقدوا هذا المستوى من الاغاثة » (٣٢) .
فـ « الشخص الواحد في قطاع غزة يحصل على ما يعادل ١٦٠٠ وحدة حرارية في الوقت الذي قرر فيه المركز الرئيسي للصليب الاحمر الدولي في جنيف ان الحد الادنى لحاجة الانسان من الوحدات الحرارية هو ٢٥٠٠ وحدة » (٣٣) .

• وبكلمة اخرى ، فان وكالة الاغاثة كانت « تمارس سياسة تجويع » ، ولان « الجوع كافر » ، حسب ما ورد في مذكرة المواطنين الاصليين المرفوعة

للجهات المعنية ، كانت اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين ، « تنصح اولي الامر بعدم الاقبال على هذه الخطوة التي سوف يكون من نتائجها ما لا نرضى عنه الحكومة ولا اللجنة ولا وكالة هيئة الامم » (٣٤) .

كانت اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين ، وهي تحذر وتهدد ، وتلـوح للمعنيين باحتمال تفجر الوضع ، تعرف ان الوكالة والحكومة المصرية ملمتان بحالة الغليان في المخيمات . فقد سبق لها ان تلقت من مدير عام سلاح الحدود تقريرا خطيرا ، حسب تعبير جريدة « المصري » القاهرية ، يصف « الشعور العام بالتذمر والاستياء عند اللاجئين ، خاصـة الموجودين منهم بالقرب من غزة ، مما ادى الى نشوب ثورات متكررة على الادارة المصرية اضطر معها رجال الحدود الى التدخل لقمع هذه الثورات ... [وان] اللاجئين قد اعتلوا منابر المساجد وراحوا يندددون بالادارة المصرية وينسبون اليها الفساد والظلم ويؤلبون عليها جموع اللاجئين ويحضونهـم على الثورة . وقـد بذل رجال الحدود جهودا فائقة لقمع هذه الثورة وكبت شعور التذمر والاستياء والقوا القبض على الخطباء والمحرضين . ويقول المدير العام في تقريره ان الالتجاء الى القوة لقمع هذه الثورات هو تدبير مؤقت لا يمكن ان يكون علاجا شافيا لحالة التذمر » (٣٥) . وقد شرح احمد حلمي عبد الباقي ، رئيس حكومة عموم فلسطين ، في رسـالة وجهها الى وزارة الخارجيـة المصرية ، ظروف كتابة التقرير المذكور ، وعدد المشاكل التي يعاني منها القطاع ، قائلا : « بعد ان تحدثت عن ازدياد الاوضاع في قطاع غزة سوءا حتى بعثت روح الاستياء والتذمر في نفوس الاهلين الاصليين واللاجئين معا وجرأتهم على ان يتظاهروا ودفعتهم الى اعلان الاحتجاج بعد ان باع الناس كل ما يملكون وقتلت الحركة التجارية في المنطقة قتلا تاما .. واصبحت مشكلة العملة الفلسطينية المتداولة بين اللاجئين مشكلة عسيرة بعد اصدار عملة جديدة في الاردن وعدم الاعتراف بعملة حكومة فلسطين ، وكذلك الحواجز الجمركية القائمة بين القطر المصري ، وهذه الامور هي التي سببت وتسبب دائما ارتفاعا في الاسعار ووقفا لدولاب العمـل » (٣٦) .

كان من المستحيل على الامكانات الاقتصادية المحدودة لقطاع غزة ، ان تؤمن فرص عمل لاعداد اللاجئين الكبيرة ، التي كانت تتراكم في معسكرات التجميع ، او اولئك الذين اطلق عليهم اسم اللاجئين اقتصاديا . وتكاتفت العوامل الداخلية مع عوامل خارجية زادت المشكلـة سوءا ، فتوفير فرصة عمل في الخارج كانت لا تقل صعوبة عن توفيرها في الداخل ، وكانت تقف في طريق السفر الى الخارج مشكلات عدة ، منها قيود السفر التي كانت تضعها الحكومة المصرية على سفر اللاجئين اليها ، اضافة الى مشكلة جواز السفر

واذا ما تمكن الانسان من الحصول على جواز سفر من حكومة عموم فلسطين ، فانه لن يستطيع مغادرة غزة الا اذا حصل على تأشيرة عودة تكلف ثمانين قرشا مصريا ، وهو مبلغ لم يكن يتوفر بسهولة ، كما تدل رسائل عديدة موجهة الى حكومة عموم فلسطين من مواطنين غزيين تشير الى هذه المشكلة (٣٧) .

واذا ما تجاوز المرء مشكلة جواز السفر ، ومشكلة الثمانين قرشا التي تبين عمق المشكلة المالية التي كان يعاني منها اللاجئون ، فهنالك مشكلة اخرى كان موظف الجوازات في قطاع غزة يشرحها لكل من يحصل على تأشيرة عودة الا وهي « ضرورة الحصول على تأشيرة الى لبنان او سوريا من قنصلية هذين البلدين في القاهرة ، الامر الذي يحتاج الى واسطة ومساعدة » (٣٨) ، وهي « مفاجآت » كانت تنتظر اي شخص يهيء نفسه للسفر ، اذ ان « الكثيرين على غير علم بمعاملات السفر ومشتقاتها لانهم لم يخرجوا من فلسطين قبل ذلك وكل ما يعرفونه عن السفر من غزة الى بيروت هو ايجار المركب الشراعي وعادة هو من جنيه الى ثلاثة جنيهات عن الشخص الواحد » (٣٩) . واذا ما ذللت هذه المشكلة ، وليس ذلك بالامر السهل ، فثمة مشكلة اخرى ، وهي ان كثيرا من الدول ترفض استقبال حاملي جوازات سفر حكومة عموم فلسطين ، لانها لا تعترف ، او لانها قد سحبت الاعتراف عمليا ، ضمن سياسة الدول العربية الساعية ، حينذاك الى الاجهاز على ما تبقى من تلك الحكومة .

ومصر ، جارة غزة ، ومنفذها البري الوحيد ، لم تكن تصرح بعمل اللاجئين اليها ، بأجر او من دون اجر . كما ان الوصول اليها كان مشكلة بحد ذاته ، وكذلك الخروج منها ، والذي يتطلب تأمينا ماليا . اننا نرى ، بعد هذا «ان اللاجئين المقيمين فيها وعددهم ثمانية آلاف نسمة يعانون مر العذاب والشقاء والحرمان ، وحالهم اسوأ من حال اخوانهم اللاجئين الى الاردن ولبنان وسوريا وغزة » (٤٠) . وامام كل هذه التعقيدات ، والظروف الاقتصادية الصعبة ، داخليا وخارجيا ، لم يكن امام اللاجيء الفلسطيني سوى البقاء مضطرا في القطاع ، او التسلل سيرا على الاقدام ، عبر المناطق المحتلة ١٩٤٨ الى الضفة الغربية ، وهنا يكون عرضة لرصاص المصريين ظنا انه « جاسوس » ، او رصاص الاسرائيليين ، لانه « متسلل او فدائي » . واذا ما افلت من المصريين او الاسرائيليين ، فعليه تجاوز العقبة الاردنية ، كي يصل الى الضفة الغربية ، ومن ثم الضفة الشرقية . وهناك ، عليه ايجاد وسيلة « لتهريب » نفسه الى احدى دول او امارات الخليج العربي ، عبر الصحراء ، سيرا على الاقدام ، او الاختباء في صهريج سيارة ، لعبور الحدود . وبعد ان شددت الرقابة على الحدود ، كان هنالك من « يختصر »

الطريق ، ويقوم بما فعله مصطفى علي عجينة ، الذي شرح « رحلته » بين غزة والعربية السعودية في رسالة وجهها الى حكومة عموم فلسطين قائلا : « نظرا لان الحكومة المصرية لم تكن في ذلك الوقت تصرح للاجئين الى مصر بالعمل فيها بأجر او بغير اجر وكنت خالي الوفاض لا املـك شروى نقير ، اضطررت الى التسرب الى باخرة يونانية كانت متجهة الى الحجاز ونزلت متسربا الى مدينة جدة دون ان يكون جواز سفري مؤشرا من قبل القنصلية السعودية » (٤١) .

واستغل السماسرة والمتمولون حاجة الانسان الفلسطينـي للسفر ، وكانت تلك الحاجة مجال استثمار رخيص جديد لهم ، فنظمت عمليات تهريب المسافرين وتأمين دخولهم الـى العربية السعوديـة وغيرها . فالمتعهدون يؤمنون المركب وتكاليف السفر ، علـى ان يدفع المسـافر المبلغ بعد ذلك مضاعفا ، الامر الذي يلقي على كاهله اعباء مضاعفة ، ويضطر للعمل فترة طويلة كي يوفر ذلك المبلغ . وكان موسم الحج هو الوقت المناسب للتحايل على القانون ، حيث كان الكثيرون يدخلون تحت ستار الحج ، ثم لا يخرجون بعد ذلك . ومن المفيد الاشارة الـى ان احـد الشعارات التي رفعـت في مظاهرات ١٩٥٤ كانت « تسقط السفينة ليرا .. » ، اشارة الى دور شركة الحلبي ، وهم اصحاب السفينة المذكـورة ، في استغلال حاجـة اللاجئين للعمـل (٤٢) .

كل يغني على ليـلاه

في الوقت الذي كانت تتركـز الطلبات الاقتصاديـة لغالبية المواطنين الغزيين ، مـن لاجئين ومواطنين اصليين ، علـى توفير العمـل ، وزيادة المخصصات من وكالة الغوث ، وتأمين جوازات السفر وتكاليف السفر ، كان لبرجوازية غزة طلباتها الخاصة بها ، والمتناسبة مع مصالحها الاقتصادية . ويلاحظ تركيز معظم المذكرات ، والوسائل ، الواردة من ممثلي هذه الشريحة الطبقية ، على الدعوة الى رفع الحواجز الجمركية بين قطاع غزة ومصر ، والتنويه بأهمية ذلك في انتعاش التجارة . ولم يكن ابناء هذه الطبقة يترددون احيانا عن استغلال القضية الوطنية ، والوضع الخاص لقطاع غزة ، لتحقيق المصالح الخاصة . فباسم ظروف القطاع ، يبرق عطا الشوا الى حكومة عمـوم فلسطين ، موسـطا اياها لـدى المملكة العربيـة السـعودية ، والتـي ردت ببرقيـة تقـول فيهـا « بـأن صـاحب هـذه البرقية لـم يذكـر الحقيقة وهي انـه لم يكن هنـاك شيء علـى برتقال غـزة بل ان

رسوم الجمارك المقررة هي مفروضة على جميع ما يرد من الفاكهة من سائر الجهات بدون تمييز ولا تخصيص .. » (٤٣) . مع العلم ، ان حمضيات غزة لم تكن تعاني من ازمة تسويق ، لان مساحة الاراضي المزروعة منها ، في العام ١٩٤٨ ، كانت تبلغ حوالي ٤٠٠٠ دونم فقط ، وان هذه المساحة لم تزد . وحتى لو توخوا ذلك، وتم تشجير مزيد من الاراضي بالحمضيات، فهي تحتاج اربعا او خمسا من السنوات كي تثمر . اي ان انتاج غزة من الحمضيات في ذلك الحين انما يكفي ، او يكاد ، احتياجات السوق المحلي ، وبالتالي فان اي حديث عن مشكلة تصديرها ، يجب ان يعني بالضرورة ان تجار الحمضيات يبحثون عن سوق اكثر ربحا ، حتى ولو كان على حساب احتياجات الاستهلاك المحلـي .

في هذه الفترة ، اصدرت الحكومة المصرية سلسلة قوانين ، لتنظيم عملية التصدير والاستيراد . فقد اعلنـت في ١٩٥٠/١٢/٣١ ب « ان مراقبة النقد الاجنبي بمصر لا ترى مانعا مـن استيراد بضائع بالعملـة الاسترلينية المخصصة لهذه المنطقة من بيروت الى غزة راسا بالمـراكب الشراعية دون مرورها بالموانىء المصرية شرط ان يقـدم المستورد الـى مراقبة التمويـن الشهادات الجمركية التي تثبت وصول هذه البضاعة الى غزة لاعتمادها » .

اما بالنسبة للصادرات ، فقد فرض القانون على المصدرين « بأنه يجب عليهم رد قيمة البضاعة التي يصدرونها من هذه المنطقة عن طريق البنوك ، او تقديم شهادات الجمارك بالقيمة المستوردة بمقتضى طلبات استيراد تحت يدهم . وفي حالة عدم قيامهم بتنفيذ هذا الشرط ستتخذ الاجراءات القانونية ضد كل من لا يسترجع قيمة البضاعة بطريق البنك او يستورد بقيمتها بضائع من الخارج خلال ستة اشهر من تاريخ التصدير » (٤٤) .

والواضح من هذين القرارين ، ان المصدرين يحتفظـون بأموالهم في الخارج ، (مصدري الموالح تحديدا) ، وهو شكل مـن اشكال استنزاف وتعطيل ثروات الامة . فتحويل تلك الارصدة الى الداخل ، مرة ثانية ، كان يعدل من وضع ميزان المدفوعات ، ويوفر السلع الاستهلاكية الضرورية ، وينشط التجارة حكما ، ويخلق حالة من الرواج . اضافة الى ذلك ، فان بقاء تلك الارصدة في الخارج كان يؤثر بشكل كبير جدا على اي عملية تنمية ، ولو محدودة ، لقطاع غزة . اذ ان اعادة تلك الاموال الى القطاع انما هي توظيف لها ، وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل . ونص الاعلان الـذي يحمل الطابع التحذيري يعكس حدة المشكلة المترتبة على الاحتفاظ بالارصدة في الخـارج .

ومن خلال ملاحظة قرار لاحق للقرارين السابقين ، يتضح ان مشكلة الاحتفاظ بثمن الصادرات في الخارج انما هو وجه واحد لعملية النزف المالي ، اذ صدر قرار يقول « يمكن للمسافر للخارج ان يحمل نقدا لا يزيد عن العشرين جنيها مصريا » (٤٥) ، وذلك لايقاف عملية خروج العملة من قطاع غزة . ولادراك معنى واهمية القرارين المذكورين ، واهمية دخول او خروج اي جنيه ، علينا ان نتذكر انه خلال الفترة المذكورة كان مجموع النقد المتداول حوالي ١٧٠٠٠٠٠ جنيه ، وهو يعطي لكل فرد خمسة جنيهات تقريبا . وهنالك رقم اخر يحدد قيمة العملة الموجودة لدى الناس « بمليون ومئتي الف جنيه وكسور تقريبا » (٤٦) ، وهي مجموع ما استبدل من النقد الفلسطيني بالمصري ، وهو رقم اقرب الى الدقة ، ويحدد قيمة (ثروات) قطاع غزة في ذلك الحين ، خصوصا وان الحكومة كانت قد اصدرت قانونا تنظم بموجبه عملية استبدال العملة الفلسطينية بالعملة المصرية ، ولقد نص على ان يصبح النقد المصري هو النقد المتداول منذ ١٩٥٠/٤/٢٣ ، وان يسمح بتداول النقد الفلسطيني حتى ١٩٥١/٦/٩ ، تنتهي بعده صلاحية استعماله ، كما نص القانون على ان يستبدل الجنيه الفلسطيني بـ ٩٧٥ مليما مصريا (٤٧).

مشـــاريع التوطين التي طرحت

كانت الفترة بين ١٩٤٩ ـــ ١٩٥٢ من ادق الفترات التي مرت في حياة قطاع غزة . انها مرحلة البحث عن مستقبل وجوده ، وكانت الازمة الاجتماعية المستعصية الحل عنصر تفجر يومي . فأما ان تستكمل اجراءات تصفية قطاع غزة ، ضمن السياسة العربيـــة ، حينــذاك ، باستكمال تصفيـــة القضية الفلسطينية ، ولكن دون هذه الخطـــوة عقبات كثيرة وتعقيـــدات سياسية واقتصادية . واما ان يبقى قطاع غزة كما هو ، وفي هذا تناقض مع مخططات تصفية ما تبقى من قضية فلسطين . وشهدت هذه الفترة مشاريع عدة ، حاولت ان توجد حلا لمشكلة القطاع ولمستقبل وجوده ، لكنها كانت صعبة التحقيق . فهنالك مشكلة اللاجئين في قطاعغزة ، واستحالة تقديم حلول لها. وهنالك « لعنة » فلسطين التي اصابت الوطن العربي ، وتركت بصماتها في اكثر من مكان . وهنالك التناقضات العربية . وهنالك حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا ، وجميعهـــا عناصر لا يمكن تجاهلها عنـــد التفكير في مستقبل القطاع .

ومن بين المشاريع التي تم التفكير فيها مبكرا ، محاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين ، باعتبارها نقطة البدء عند التفكير بمستقبل القطاع .

وقد ادركت الجهات الدولية المعنية ، صعوبة تنفيذ مشاريع التوطين ، وحاجتها الى المزيد من الوقت كي تروض اللاجئين وتجبرهم على القبول بما يعرض عليهم ، « فليكابد اللاجئون مصاعب الشتاء المقبل وما بعده الى ان يرضخوا » (٤٨) حسب تعبير السير جونسون ، الوزير المفوض في السفارة البريطانية في القاهرة آنذاك . ومن المفيد الاشارة الى ان الامم المتحدة التي عهدت الى « وكالة الاغاثة » شؤون اللاجئين الفلسطينيين ، ومهمة تنفيذ توصيات لجنة كلاب ، وعلى راسها موضوع الاسكان والتوطين ، كانت قد خصصت للوكالة ميزانية لمدة ثلاث سنوات فقط ، ولعلهـا الفترة الزمنية الكافية في راي المعنيين ، « كي يكابد اللاجئون المصـاعب » ، الامر الذي يجبرهم على الرضوخ لمقترحات التوطين المقدمة اليهم من قبل وكالة الاغاثة ، المتضمنة مشاريع عدة ، اول الغيث فيها مشروع قدمه باسمها الوكيل المساعد للمدير العام للوكالة ، واقترح فيه على الامم المتحدة ان تقدم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار نقدا للدول العربية ، وان يترك لها امر اللاجئين لتحل مشكلتهم كما ترى . ويقترح ايضا نقـل القسم الاكبر من لاجئي لبنان الى سوريا ، ونقل نحو ١٠٠ الف لاجيء من غزة وفلسطين والاردن الى العراق وليبيا .

في شهر نوفمبر ١٩٥١ شرعت وكالة الغوث الدولية في تنفيذ برنامج لنقل عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين واسكانهم في ليبيا ، وافتتحت مكتبا لها هناك لتسهيل هجرة اللاجئين اليها . وقد عرضت وكالة الغوث البرنامج على حكومة ليبيا فوافقت عليه من حيث المبدأ ، وتقرر قبول ٢٥٠٠ عائلة .

على ان هذا المشروع ، الذي حاولت وكالة الغوث الدوليـة تنفيذه ، هو اقتراح انجليزي الاصل . ففي عام ١٩٤٩ ابلغ وزير مالية حكومة عموم فلسطين كلا من الهيئة العربية وحكومة عموم فلسطين ما يلي : « ان السير جونسون الوزير المفوض في السفارة البريطانية في القاهرة والذي كان مديرا لخزينة فلسطين في عهد الانتداب البريطانـي ، حدثه بشأن نقـل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة الى ليبيا ، ورفضت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين العرض » (٤٩) .

كان موقف الدول العربية حينذاك مباركا لمشاريع التوطين ، ومتورطا فيها ، كما تدلنا على ذلك مذكرات عوني عبد الهادي سفير الاردن في القاهرة ، ومندوبه لدى جامعة الدول العربية ، والمطلع بحكم منصبه على الموضوع . يقول عبد الهادي : « اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تلقـت في الفترة السابقة (تشرين اول ١٩٥١) مقترحات من وكالة غوث اللاجئين .. لايجاد مساكن واعمال للاجئين ، واعادتهم الى الحياة العائلية .. وان الجو

السائد في اللجنة السياسية ، يميل الى قبول المشروع لانقاذهم من حالتهم الحاضرة .. وانها قد شكلت لجنة فرعية لتدرس المشاريع المعروضة درسة وافيا .. » .

ويشير عبد الهادي الى انه قد اقترح على السيد بلاندفورد مندوب وكالة الغوث ، وصاحب المشروع الذي عرف باسمه ، بضرورة « ان يراعي في هذه المشروعات ، اذا ما قبل بمبدأ ، جمع شمل الاسر اللاجئة في بيئات تشبه بيئاتها السابقة واقامة اهل القرية الواحدة في مكان واحد على قدر الامكان لاستئناف حياتهم السابقة وتسميته باسم القرية التي كانوا يقطنونها » (٥٠) . وقد كان اقتراحه هذا من العناصر الرئيسية التي اشتملها مشروع شمال غربي سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين ، الذي قدم في مرحلة لاحقة ، وكان من اخطر مشاريع التوطين . ولسوف نتطرق اليه ، لاحقا ، في الفصل الثالث .

والواضح ، ايضا ، ان مناقشات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، واللجنة الفرعية المنبثقة عنها ، قد تطرقت الى مبدأ اسكان اللاجئين وتشغيلهم ، والاستغناء تدريجيا عن اموال وكالة الغوث . وهو الامر الذي طلب بشأنه راي وزارة الخارجية الاردنية . ولا تشير وثائق الجامعة العربية في ذلك العام الى هذا الموضوع ، من قريب او بعيد ، الامر الذي يؤكد صمت دول الجامعة العربية على مشاريع وكالة الغوث ، وتكتمها حولها . والواضح، ايضا ، ان مشروع بلاند فورد قد طرح على الدول العربية قبل أن يقوم صاحبه بتقديمه الى الجمعية العامة للامم المتحدة . فأوراق عوني عبد الهادي تشير الى ان اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، واللجنة الفرعية المنبثقة عنها ، قد ناقشتا الاقتراح بتاريخ سابق لتشرين اول ١٩٥١ ، وان الاتجاه العام لدى دول الجامعة ، الا هو قبول المشروع ، كان عاملا مشجعا كي يقدم مستر بلاند فورد ، مدير وكالة الغوث الدولية ، في ١٩٥١/١٢/١١ ، تقريره الى الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في باريس ، وان يطالب فيه بالموافقة على ميزانية لثلاث سنين بمقدار ٢٥٠ مليون دولار ، منها ١١٨ مليون في العام الاول ، على ان يصرف مبلغ قدره ٢٠٠ مليون دولار على مشروعات ادماج اللاجئين ، وخمسون مليون دولار لمساعدتهم على ايجاد المساكن ، ونقلهم من المعسكرات ، وايجاد مشروعات صناعية وزراعية ، ومن ثم تسلم مسئولية وكالة الغوث الدولية الى الحكومات العربية (٥١) .

كان هنالك تنبه جماهيري لاهداف ومرامي مشاريع التوطين ، التي اثارت الريبة في النفوس منذ اللحظة الاولى لطرحها . ولم تخف ابعادها

ومراميها السياسية ، على الرغم من الدوافع الانسانية التي كانت تحاول أن تختبىء خلفها .

وقد حاولت وكالة الاغاثة القفز فوق العقبة الرئيسية امام مشاريعها ، وهي عدم قبول اللاجئين لمشاريع التوطين ، باعتبار ان التوطين يعني (لا عودة) . لهذا السبب ، فان مشاريع وكالة الغوث ، وقرارات الامم المتحدة بهذا الموضوع ، كانت تلحق دائما بتعبير « على ان لا يمنع اللاجئون من حقهم في العودة الى ديارهم » . وبهذا ، كانت تحاول تلافي القضية السياسية التي كانت تشكل حجر الزاوية في الموقف المعادي الذي اتخذ تجاه مشاريع التوطين . اذ ، وعلى الرغم من الوضع الاجتماعي البالغ السوء ، وتعاون وكالة الغوث ، وقبلها لجان الامم المتحدة ، مع الدول العربية لتنفيذ مشاريع التوطين ، والاساليب الملتوية التي تم اللجوء اليها ، فان قطاع غزة كان له موقف حاسم من مشاريع التوطين ، ولعب موقفه دورا رئيسيا في اجهاضها في تلك المرحلة ، وكشف المرامي السياسية لمشاريع التوطين . فقد كان الرفض على الصعيد الرسمي الفلسطيني ، وعلى صعيد الهيئات الشعبية الفلسطينية، وعلى صعيد الافراد ايضا . فالهيئة العربية العليا رفضت كافة المشاريع التي قدمت اليها ، واعتبرتها « تنهي مشكلة اللاجئين وتصفي نهائيا قضية فلسطين » (٥٢) . وعبر اهالي غزة عن رفضهم لتلك المشاريع ، وعن ادراكهم لمراميها السياسية ، من خلال البرقيات والمذكرات والرسائل ، هيئات وافرادا ، حيث تعكس تلك المكاتبات المناخ العام السائد تجاه مشاريع التوطين .

ولم تقف المسالة عند حدود رفض مشاريع التوطين ، بل ادين تواطؤ وكالة الغوث والدول العربية ، لان « وكالة الغوث بعد ان كانت مهمتها اغاثة اللاجئين مؤقتا الى ان تحل قضيتهم ، اصبحت وكالة لتوزيعهم في البلاد العربية تحت ستار التشغيل واعانة انفسهم بأنفسهم مستغلة الشعار التخديري الساحر على ان لا يمنع اللاجئون من حقهم في العودة الى ديارهم ». اما الدول العربية ، فقد « اشتركت عمليا في تنفيذ هذه التصفية الجائرة بانشاء المشاريع التي تهدف الى اعمار بلاد جرداء ، اي التنازل عن وطن كامل لا يحتاج الى اعمار ، غني بموارده وتراثه وتاريخه . ان الصحف تتحدث عن مشاريع في طريق التنفيذ في الوقت الذي لا تسمع فيه من مسؤول واحد اي تكذيب لها ، مما اودع في نفوس اللاجئين ان قضيتهم لم تعد قضية وطن بين ايدي الساسة العرب وانما اصبحت قضية مساومة » (٥٣) .

الاتهام الموجه للدول العربية ووكالة الاغاثة كان من « اللجنة التنفيذية

لمؤتمر اللاجئين العرب » ، وقد ورد في مـــذكرة مرفوعة الى مـــؤتمر وزراء الخارجية العرب ، وهي بمثابة حل ارتأته للمسألة ، ان « مقاومة الاسكان بالقوة وتهديد مصالح الدول التي خلقت اسرائيل وتعمل على تثبيتها ، كل هذه الامور هي انواع من الكفاح من اجل القضية ، واهمالها والتراخي عنها قتل للقضية الفلسطينية وتصفيتها فرصة جديدة لاسرائيل تتيح لها الانتقال الى مرحلة اخرى من مراحل سياستها المبنية على التوسع . ان اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين بقطاع غزة تتقدم الى مؤتمر وزراء الخارجيـــة للدول العربية معلنة بلسان مئتي الف مهاجر يمثلون أماني جميع عرب فلسطين ان كل من يوافق على الاسكان من ساسة العـــرب خائن للقضيـــة الفلسطينية وان الفلسطينيين لن يتنازلوا عن وطنهم العزيز وانهم يرفضون الاسكان على اي شكل وتحت اي غاية وانهم سيحاربون الى النهاية هذا المشروع الدنيء وهم لم يتحركوا قيد انملة من الرقعة المباركة مـــن وطنهم الا اليـــه وحده وانهم يفضلـــون المـــوت جوعـــا وتقتيـــلا فـــي وطنهـــم وان لا يتركـــوه الـــى ســـواه » (٥٤) . وقـــد ترجـــم اهالـــي غـــزة ، اقوالهـــم افعـــالا ، فـــي مرحلة لاحقـــة ، حيـــث اسقطوا عنـــوة مشروع التـــوطين ، الـــذي جاء نتيجة تعاون مشترك بين وكالة الغوث والحكومة المصرية ، وعرف باسم « مشروع شمال غرب سيناء » ، ولسوف نتعرض له لاحقا .

المشاريع التي طرحـــت لمستقبـــل القطـــاع

في الوقت الذي تعددت فيه المشاريع المطروحة لتصفية مشكلة اللاجئين تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية ، تعددت ايضا المشاريع المطروحة بشأن مستقبل قطاع غزة كوجود قائم بذاته ، ما بين اقتراح بدمجه مع الاردن ، الى اقتراح اخر بدمجه مع مصر ، الى اقتراح بتسليمه الى بريطانيا كي تنتقـــل اليه قواتها المتواجدة حينـــذاك في قناة السويس . ويلاحظ ان كافـــة هذه المشاريع كانت تتجه نحو تصفية قطاع غزة ، فلم يقدم على الاطلاق اي اقتراح رسمي عربي لتسليم القطاع الى الهيئة العربية العليا ، او الى حكومة عموم فلسطين باعتبارها الجهـــة الرسمية الفلسطينيـــة المعترف بها ، حينذاك ، كممثل لشعب فلسطين . بل على العكس من ذلك ، فقد رحلت الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين عن قطاع غزة الى القاهرة ، وذلك في وقت مبكر جدا . وواضح تماما ، ان تسليم قطاع غزة الى حكومة عموم فلسطين كان يمكن ان يحولها الى حكومة فعلية ، بدلا من أن تكون حكومة بلا أرض تحكمها .

بعد ان استكمل الملك عبد الله ضم الضفة الغربية ، وفي الفترة اللاحقة لانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول في قطاع غزة ، حاول التوصل الى تسوية مع الهيئة العربية العليا يضم بموجبها قطاع غزة الى مملكته . وتشير اوراق الهيئة العربية العليا الى ان السيد جمال الحسيني ، الذي كان يشغل منصب وزير خارجية حكومة عموم فلسطين ، قد نقل الى الحاج امين الحسيني ، مفتي فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا ، عرضا من الملك عبد الله لقبول منصب نائب الملك في القسم العربي من فلسطين ، بما في ذلك منطقة غزة (٥٥) . وقد تم تجاهل ذلك الاقتراح ، ولم يحظ بأي قدر من الاهتمام . فالهيئة العربية العليا ، ذات الدراية بسياسة الملك ، كانت تدرك الاهداف البعيدة الكامنة فيه . وللحاج امين الحسيني ، نفسه ، تاريخيا، اسبابه الشخصية والوطنية التي تدفعه لعدم الثقة بالملك عبد الله وبنواياه وبمقترحاته . خصوصا وان مؤتمر عمان ، المشار اليه سابقا ، وما انبثق عنه من قرارات ، وما دار فيه من مناقشات ، سبب مباشر لدفع الحاج امين الحسيني للرفض ، اضافة الى الاسباب الاخرى .

واكثر من ذلك ، فالحاج امين الحسيني ، والهيئة العربية العليا ، وبرغم سيطرتها على نسبة كبيرة من الشارع في غزة ، فانها لم تكن تملك سلطة اتخاذ قرار بشأن مستقبل القطاع ، حيث كان للحكومة المصرية كامل السلطة بشأن هذه المسألة ، وهو امر تتداخل فيه العديد من الاعتبارات ، وفي راسها احلام فاروق لضم قطعة من فلسطين الى ملكه من ناحية ، والصراع التاريخي على الزعامة بين فاروق والهاشميين من ناحية اخرى . لذا فقد طوي مشروع الحاق غزة بالاردن ، باكرا .

القناة لمصر ، وغزة لبريطانيا

عاشت مصر بعد هزيمة ١٩٤٨ ازمة سياسية حادة ، فقد تكاملت الهزيمة مع تفاقم القضية الوطنية المصرية ، ووجد النظام نفسه معزولا ، وفي مواجهة معارضة واسعة ، اضطر معها النظام الى التراجع والقبول باجراء انتخابات جديدة ، ادت الى عودة حزب الوفد الى الحكم ، والذي وجد ان « قسما هاما من الجماهير قد تحدد موقفه في العمل على اجلاء قوات الاحتلال ورفض بقاء القواعد العسكرية في مصر وفي الوقوف ضد اية محاولة لربط مصر بالاحلاف العسكرية — ثنائية او جماعية — مع بريطانيا او الولايات المتحدة . وكان معظم الراي العام قد نمت خبرته السياسية وزادت ايمانا بعدم جدوى المفاوضات كاسلوب لتحقيق الاهداف الوطنية ، ووجد ان الطريق الوحيد هو الغاء معاهدة ١٩٣٦ واعلان الكفاح المسلح » (٥٦) .

بدات الحكومة المصرية مفاوضاتها مع بريطانيا ، التي كررت موقفها التقليدي من مبدأ الجلاء عن قناة السويس ومن ضرورة ارتباط مصر بالاحلاف العسكرية . وقد عبر المفاوض البريطاني عن هذا الموقف ، وبرره بقوله « الوضع الدولي متأزم ونذر الحرب بادية بين الاتحاد السوفييتي والغرب والصراع حتمي بينهما ، وان مجابهة الخطر تقتضي تكتل الامم عسكريا وصناعيا وان يتنازل كل منهما عن بعض سيادته ويقبل وجود جيوش اجنبية على ارضه ... وان مصر مفتاح الشرق الاوسط ... وكل من يريد ان يملك الشرق الاوسط يجب ان يملك مصر وهي بهذا محط اطماع الطرف الاخر ولن يجديها البقاء على الحياد ولن تستطيع الدفاع عن نفسها الا بالتحالف مع بريطانيا » .

ولكن المفاوض ، المصري ، الذي سمع هذا الكلام كثيرا ، قبل ذلك ، حدد موقف مصر من العرض البريطاني ، واصر على « مطلب الجلاء لان الشعب حانق . ولا يمكن ان يركن لوعود جديدة او يقبل نظريات مستحدثة ترمي في النهاية الى بقاء قوات اجنبية في مصر تحت اي اسم وبأية صفة وان ثقة الشعب ضعفت في وعود الانجليز اذا لم تعرف يقينا ان مطالبنا ستحقق » . وذكر ان ليس هناك قوة في العالم « تستطيع اقناع الشعب المصري بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم او بالاعتداء ، وانما بسبب وجود جيش اجنبي في بلادنا هو الذي يوجه اليه العدوان الروسي ... وان الاحتلال خطر قائم والعدوان الروسي خطر محتمل ولا يمكن اقناع الشعب ببقاء الاحتلال مقابل خطر محتمل » (٥٧) .

اخطأ المفاوض المصري ، الذي حدد موقفا وطنيا صحيحا من مسألة الجلاء والاحلاف ، حين حاول ان يدفع ثمنا فلسطينيا لحل المسألة الوطنية المصرية . فقد اقترح « ان تنتقل القوات البريطانية في القناة الى فلسطين او غزة بما يمكنها في حالة الحرب من العودة خلال اسبوع » (٥٨) . هذا الاقتراح الذي حظي بتأييد واسع ، عبرت عنه جريدة لوموند الفرنسية بقولها « غزة خير بقعة ينقل اليها الانجليز .. » ، ولكن هنالك « عقبات كثيرة تعترض هذا العمل ، لا بد من التغلب عليها واولاها مسألة اللاجئين العرب .. » (٥٩) . والعقبة الثانية اثيرت من الجانب البريطاني الذي « انتهز فرصة تقديم هذا الاقتراح فقال ان تنفيذه ونقل القاعدة الى غزة يوجب على مصر أن تعقد صلحا مع اسرائيل ، فرد الوزير المصري بأن نقل القاعدة البريطانية يمكن ان يتم في نطاق اتفاقية الهدنة القائمة مع اسرائيل ، اما مسألة الصلح فانه « يصعب على الراي العام قبولها او تصورها . فأبدى السفير اسفه على ذلك » (٦٠) .

لقد انتهى الى الفشل اقتراح نقل القوات البريطانية الى قطاع غزة ، لعدة اعتبارات ، على راسها ان بريطانيا لم تكن موافقة على مبدأ الجلاء . فوجودها في مصر لم يكن لدفع الخطر الخارجي عن مصر ، بل لمواجهة الخطر الداخلي على النظام المصري نفسه ، من الحركة الوطنية المصرية ، والتي كان قد كتب عنها وزير بريطانيا المقيم في الشرق الاوسط خلال الحرب قائلا : « لا يستطيع ادهى الزعماء المصريين مناواتها بسهولة .. » (٦١) ، خصوصا وان مصر من وجهة نظر بريطانيا « هي محور الكرة الارضية من الوجهة الاستراتيجية » (٦٢) . ولان اسرائيل والاستعمار ، كانا دائما وجهين لعملة واحدة ، فقد اقفل وزير خارجية بريطانيا باب المفاوضات مع مصر حين اشار في خطاب له الى « ان الموقف البريطاني قاطع في عدم الجلاء » (٦٣) ، وارفقه بهجوم على « موقف الحكومة المصرية بمنع مرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة » (٦٤) .

في الفترة التي كانت تجري محاولات من حكومة الوفد ، لمقايضة قطاع غزة بقناة السويس ، جرت محاولات محمومة لخلق مناخ جماهيري مصري وغزاوي ، يساند فكرة تخلي مصر عن قطاع غزة وتسليمه لبريطانيا . على صعيد غزة ، لعب السيد رشاد الشوا ، احد وجهائها ، دورا رئيسيا من خلال مطالبته بـ « الاتصال بالانجليز والامريكان كي نتنفس » . هذا ما كان يصرح به علنا لمجلة المصور المصرية (٦٥) . وكانت مقابلته تلك حلقة من سلسلة ، اذ توسع في كشف اخطاء الادارة المصرية وسلبياتها . والغريب في امر هذه الحملة انها كانت تتم في وقت كانت تعتبر فيه غزة منطقة عسكرية، وتابعة لوزارة الحربية المصرية .

الحملة التي قادها رشاد الشوا لكشف اخطاء الادارة المصرية ، لا تنفصل عن سياسة مصر حينذاك بتسليم القطاع الى بريطانيا . اذ انها كانت جزءا من حملة اعلامية منظمة ، هدفها اعداد الراي العام الفلسطيني والمصري لتقبل فكرة تسليم قطاع غزة الى بريطانيا ، وانتقال القواعد البريطانية الى هناك . فهي تحمل مسؤولية تردي الاوضاع الاقتصادية السيئة في القطاع للادارة المصرية ، وبالتالي فان فصل القطاع عن مصر يمكن ان يوفر حلا لتلك المشكلات « لان الاتصال بالانجليز والامريكان سيجعل الدولار يدخل الى القطاع وبالتالي تتحسن الاوضاع الاقتصادية » ، و « انتقال القواعد الى غزة سيوفر عملا الى الاف العمال » ... ! وغيرها من الاطروحات التي كان يروج اليها في الشارع الغزي ، في محاولة لتشكيل راي عام مساند لفكرة انتقال القواعد البريطانية الى هناك .

ومن الجدير بالذكر ، ان الحملة المشار اليها لم تكن بعيدة عن رضى السلطات المصرية حينذاك ، فمتزعم حملة « العداء » لها لم يكن بعيدا عنها ، فهو شقيق رئيس بلدية غزة حينذاك السيد رشدي الشوا ، المعين رئيسا لبلدية غزة من قبل سلطات الانتداب البريطاني منذ ما قبل ١٩٤٨ ، والذي احتفظت به الادارة المصرية الى حين اقصائه بعد قيام الثورة المصرية في العام ١٩٥٢ . كما ان دعاة الاتصال بالانجليز ، هم انفسهم الذين كانوا في مراحل اخرى من دعاة رفع الحواجز الجمركية ، وغيرها من الاجراءات الضرورية ، لاستكمال دمج قطاع غزة بمصر الملكية .

ان حملة « العداء » لمصر ، و « التغزل » ببريطانيا ، بمقدار ما كانت تخدم محاولة صنع راي عام غزي ، من خلال تصوير انتقال القوات البريطانية باعتبارها توفر حلا سحريا لمشكلات القطاع الاقتصادية ، فانها من ناحية اخرى كانت موجهة نحو خلق راي عام مصري ، يصور الوجود المصري في قطاع غزة باعتباره وجودا غير مرغوب به ، ويزين التخلي عن قطاع غزة وتسليمه لبريطانيا وكأنما هو تلبية لرغبات اهالي قطاع غزة ! وبهذا تعفي الحكومة المصرية نفسها من اية مسؤولية تجاه قطاع غزة . وبالتالي ، فعندما تتوصل الحكومة المصرية الى اتفاق مع بريطانيا بشأن نقل قواتها الى قطاع غزة ، يكون لدى الحكومة شيء ما لتبرير تصرفاتها .

ان ملابسات « التقارير الصحفية » عن قطاع غزة ، ومناسبة تصريحات بعض « شخصيات » القطاع واضحة الاهداف والمرامي من خلال توقيت تلك الحملة وتلازمها مع ما كان يجري وراء الكواليس ، بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، من تآمر على مستقبل قطاع غزة .

غزة تطالب باقصاء الاستعمار عن البلاد العربية قاطبة

كانت رد فعل قطاع غزة واضحة وحاسمة ورافضة لمحاولات تسليم القطاع الى بريطانيا ، وهنالك العديد من الرسائل والبرقيات والمذكرات التي تحتج على هذه المؤامرة . وردا على محاولات تشويه موقف اهالي قطاع غزة من الادارة المصرية ، وما كانت قد نشرته مجلة « المصور » ، ارسلت عريضة موقعة من عدد من وجهاء غزة تعبر عن موقف مضاد لما تضمنه التقرير المذكور ، وقامت الهيئة العربية العليا بنشر العريضة المذكورة ، وفي الوقت نفسه نشرت بيانا يحدد موقفها من هذه المسألة ، وربطت في البيان المذكور بين محاولات انتزاع قطاع غزة من أيدي العرب وبين تصفية قضية فلسطين .

وقد ورد في البرقية التي وجهها وجهاء غزة استنكارا لمحاولات تشويه موقف اهالي القطاع من الادارة المصرية ما يلي : « نشرت مجلة المصور في العدد ١٤٥٠ الصادر بتاريخ ١٩٥١/٩/١٤ .. اخبارا ملفقة .. لايجاد البلبلة واضعاف الثقة بين مصر وسكان قطاع غزة .. وذلك باختلاق اكاذيب وتهم ملفقة تحاول الصاقها بهذا الشعب .. يشهد الله انه لا يوجد في هذا القطاع عربي واحد يرجو الخير من المستعمرين .. اننا لندعو مجلس النقابة ان يوفد عنه فريقا كريما يزور قطاع غزة ليقف على الحقيقة وكشف اقوال المغرضين الذين يهدفون لايجاد القطيعة وتعكير العلاقات بين الاهل والاخوان لاغراض المستعمرين والصهيونيين » (٦٦) .

وقد قامت الهيئة العربية العليا باصدار بيان سياسي مطول حول هذا الموضوع ، يشير الى جملة مسائل سياسية مهمة ، تتعلق بطبيعة الظروف والاوضاع السياسية التي كانت تحيط بقطاع غزة في ذلك الوقت .

اعتبر بيان الهيئة العربية العليا الحملة الصحفية جزءا من حملة « لتمكين اليهود من الاستيلاء على البقية الباقية من فلسطين » ، وان « المتآمرين يهدفون الى تصفية قضية فلسطين نهائيا بانتزاع قطاع غزة من ايدي العرب » ، وان خطتهم تقوم على « تنفير الراي العام المصري من هذا القطاع واهله ، وتنفير اهل القطاع من مصر والمصريين .. » ، وان هذه الحملة قد حققت بعض النجاح « حتى ان بعض الصحف نشر بحسن نية مقالات تطالب بخروج مصر من القطاع توفيرا للمبالغ التي تنفق بلا مقابل .. » ، وهي مبالغ ينفق معظمها على الجيش المصري هناك . وخلص البيان الى توجيه الشكر و « شجب بكل قوة ادعاء ان يكون بين عرب فلسطين من يرضى او يرغب في ان يعود القطاع الى الاستعمار البريطاني الغاشم . ومثل هذه الرغبة خيانة وطنية عظمى ... وان عرب فلسطين لا يوافقون البتة على بقاء الاستعمار في اية ارض عربية ، ويرفضون استبدال المستعمر لقناة السويس بقطاع غزة لما في ذلك من بقاء الخطر على مصر ولانه يجب اقصاء الاستعمار عن البلاد العربية قاطبة . فان انتقال القوات الانكليزية من قناة السويس الى غزة محاولة استعمارية خطيرة لا ينخدع بها كل من يعلم مرامي الاستعمار واطماع اليهود الذين يريدون الاستيلاء على قطاع غزة تمهيدا للوثوب على سيناء التي يزعمون ان لهم فيها ذكريات دينية ، ويطمعون فيما تحتويه ارضها الواسعة من ثروات ونفط ومعادن ويستهويهم موقعها الجغرافي والاستراتيجي الممتاز بين القارتين الافريقية والاسيوية ، وبين البحرين الابيض والاحمر » (٦٧) .

بعد ان فشلت الحكومة المصرية في مقايضة قطاع غزة بقناة السويس ، قام وزير خارجية مصر بالرد على رسالـــة كان قد وجهها اليـــه الحاج امين الحسيني ، اكد فيها على « ان المخاوف التي انطوى عليها ذلــك الكتاب لا اساس لها وان مصر حريصة على عروبة فلسطين ملتزمة في ذلك السياسة التي قررتها جامعة الدول العربية حيال المسألة الفلسطينية ، وقد اشير الى ذلك صراحة في خطاب العرش الذي القي في ١٦ نوفمبـر سنة ١٩٥١ عند افتتاح الدورة البرلمانية الحالية » (٦٨) . اما الحاكم الاداري العام لقطاع غزة فقد وزع بيانا يقول فيه « ان مصر لن تضم هذا القطاع ولن تتركه بل ستبقيه وديعة في يدها .. فلتهدأ النفوس ولتطمئن القلوب ولتنظر الى المستقبل بعين الثقة والامل » (٦٩) ، هكذا وكأن شيئا لم يكن .

كان موقف الحكومة المصرية موقفا صعبا بعد رفض بريطانيا لمبدأ الجلاء عن قناة السويس ، واقفالها باب المفاوضات معها ، وهكذا وجدت نفسهـــا مضطرة للتغاضي عن حرب العصابات التي بدأت تشن ضد القوات البريطانية في قناة السويس ، والتـــي ادت الى زيادة التوتر السياســـي بين الحكومة المصرية ، من ناحية ، وبريطانيا والملك فاروق من ناحية اخرى ، وكان ان دبر حريق القاهرة حيث اقيلت الحكومة الوفدية في اليوم نفسه ، ظنا مـــن السراي والبريطانيين ان ترحيل الوفد عن الحكم سيؤدي الى تصفية حرب العصـــابات (٧٠) .

لقد كان حريق القاهرة ، وذهاب حكومة الوفد ، وتعيين حكومة جديدة تابعة للقصر ، مقدمات موضوعية لقيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، التي لم تغير تاريخ مصر فحسب ، بل فتحت صفحة جديدة من تاريخ قطاع غزة والمنطقة .

مصادر الفصل الثاني

(١) كمال عدوان ، مقالة "فتح الميلاد والمسيرة"، في شؤون فلسطينية ، العدد ١٧ ، ص ٤٦ .

(2) **Statistical Abstract of Palestine,** Jerusalem, Government Printer, 1944 - 1945, p. 1.

(3) **Ibid,** p. 23.

(٤) التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٥) الرقم مستخرج من Sami Hadawi, **Village Statistics 1945,** Beirut, Palestine Research Center, 1970, p. 42 - 46.

وهو حاصل جمع ملكية اليهود في قضاء بئر السبع (٦٥٢٣١ دونما) ، وقضاء غزة (٤٩٢٦٠ دونمـا) .

(٦) التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ .

(7) Hadawi, **op. cit.,** p. 42 - 46.

كانت مساحة قضاء غزة ١١١ر١ مليون دونم ، ومساحة قضاء بئر السبع ٥٧٧ر١٢ مليون دونم .

(٨) « التنمية الاقتصادية » مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

(١٠) المصدر نفسه .

(11) A. Granott, **The Land System in Palestine,** London, Eyre & Spottiswood, 1952, p. 39.

(١٢) راجع « احصائيات قطاع غزة عام ١٩٥٤ » ، اصدار دائرة الاحصاء والنشر ، في « ادارة الحاكم الاداري العام لقطاع غزة » ، ص ١ .

(13) Hadawi, **op. cit.,** p. 54.

(14) **Ibid.**

(١٥) التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤١ – ٤٢ ·

(١٦) **المصدر نفسه** ، ص ٤٣ ·

(١٧) **المصدر نفسه** ، ص ٤١ – ٤٢ ·

(١٨) **المصدر نفسه** ، ص ٤١ ·

(١٩) هداوي ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٥ – ٤٦ ، استخرج عدد السكان من حاصل جمع سكان القرى والمدن سنة ١٩٤٤ ، وهي القرى التي بقيت ضمن حدود قطاع غزة الحالي·

(٢٠) « احصائيات قطاع غزة سنة ١٩٥٤ » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١ ·

(٢١) **المصدر نفسه** ·

(٢٢) جميل هلال ، الضفة الغربية ، **التركيب الاجتماعي والاقتصادي ، ١٩٤٨ – ١٩٧٤** ، بيروت ، مركز الابحاث ، ١٩٧٤ ، ص ١٩ ·

(٢٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٥ ·

(٢٤) التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٠٧ ·

(٢٥) **المصدر** نفسه ، وراجع قرارات الامم المتحدة **بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧ – ١٩٧٤** ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ وص ٢٦ ·

(٢٦) هلال ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٥ ص ٢٦ ·

(٢٧) اوراق الهيئة العربية العليا ، **مصدر سبق ذكره** ، من مذكرة مرفوعة للحاكم الاداري العام ، ومدير وكالة الغوث ، ورئيس حكومة عموم فلسطين ، بتاريخ ١٩٥/١/٣١ وموقعة من قبل السادة فارس ابو رمضان ، عصمت العلمي ، احمد ابو رمضان ، فؤاد شعبان ، توفيق خيال ، مصباح خيال ·

(٢٨) قرارات الامم المتحدة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٣ ·

(٢٩) « **أوراق** » ، مذكرة موقعة من السيد عبد الله ابو ستة ، سكرتير « **اللجنة التنفيذية** لمؤتمر اللاجئين » موجهة لمؤتمر وزراء الخارجية العرب ، وموقعة **بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٠** ·

(٣٠) **المصدر نفسه** ·

(٣١) **المصدر نفسه** ·

(٣٢) التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣١٥ – ٣١٦ ·

(٣٣) « أوراق » ، **مصدر سبق ذكره** ، من مذكرة رفعتها « **الهيئة العربية العليا** » الى « احمد نجيب الهلالي » رئيس وزراء مصر ·

(٣٤) **المصدر نفسه** ·

(٣٥) جريدة المصري القاهرية ، ١٩٥٠/٧/٢ ·

(٣٦) اوراق حكومة عموم فلسطين ، محفوظات مركز الابحاث ·

(٣٧) **المصدر نفسه** ، راجع الرسالة الموجهة من المواطن الفلسطيني « محمد ابو العينين » من مخيم البريج ، غزة الى احمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين ، تاريخ الرسالة ١٩٥٣/٩/١٩ ·

(٣٨) **المصدر نفسه** ·

(٣٩) **المصدر نفسه** ·

(٤٠) **المصدر نفسه** ·

(٤١) المصدر نفسه ·
(٤٢) من مقابلة للكاتب مع معين بسيسو في بيروت ، صيف ١٩٧٥ ·
(٤٣) « أوراق » ، مصدر سبق ذكره ، رسالة من مصطفى علي عجينة ، غير مؤرخة·
(٤٤) الوقائع الفلسطينية ، ١٩٥٠/١٢/٣١ ·
(٤٥) المصدر نفسه ، ١٩٥٢/١/١٩ ·
(٤٦) محفوظات مركز الابحاث ، اوراق الهيئة العربية العليا ·
(٤٧) الوقائع الفلسطينية ، عدد رقم ٢ ، تاريخ ١٩٥١/٤/٨ ·
(٤٨) محفوظات مركز الابحاث ، اوراق حكومة عموم فلسطين ، ملف التوطين ·
(٤٩) المصدر نفسه ·
(٥٠) عوني عبد الهادي ، اوراق خاصة (اعداد الدكتورة خيرية قاسمية) ، بيروت ، مركز الابحاث ، ١٩٧٤ ، ص ١٨١ - ١٩٨ ·
(٥١) اوراق الهيئة العربية العليا ، محفوظات مركز الابحاث ، تقرير معد عن مشاريع التوطين ، تاريخ ١٩٥٥/٦/٢٤ ·
(٥٢) المصدر نفسه ·
(٥٣) المصدر نفسه ·
(٥٤) المصدر نفسه ، المذكرة موقعة من قبل السيد عبد الله ابو ستة ، وموجهة لوزراء خارجية الدول العربية ·
(٥٥) المصدر نفسه ·
(٥٦) راجع البشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣١ - ٣٣٣ ·
(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٣٣١ ، نقلا عن محاضر المحادثات ·
(٥٨) المصدر نفسه ·
(٥٩) جريدة اللوموند الفرنسية ، ذكرتها الاهرام ، عدد يوم ١٩٥١/٢/٩ ·
(٦٠) البشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٣ ، نقلا عن محضر المحادثات بين الجانبين·
(٦١) المصدر نفسه ، ص ١٢١ ، نقلا عن الاهرام ، ١٩٤٦/٥/١٢ ·
(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١٢١ ·
(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٣٣٦ ·
(٦٤) المصدر نفسه ·
(٦٥) مجلة المصور القاهرية ، عدد ١٤٥٠ ، ١٩٥١/٩/١٤ ·
(٦٦) محفوظات مركز الابحاث ، اوراق الهيئة العربية العليا ·
(٦٧) المصدر نفسه ، تاريخ البيان ١٩٥١/٩/٣٠ ·
(٦٨) اوراق الهيئة العربية العليا ، محفوظات مركز الابحاث ·
(٦٩) المصدر نفسه ·
(٧٠) لمزيد من التفاصيل راجع : د· محمد انيس ، حريق القاهرة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢ ·

الفصل الثالث

الصمود ، التبلور ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥

اذا كان يصح لنا وصف الفترة بين ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢ بأنها السنوات الثلاث للجوع والتجويع ، فان افضل وصف نطلقه على سنوات ١٩٥٢ ــ ١٩٥٥ هو سنوات الصمود والتبلور . فخلال هذه الفترة كان كل شيء قد اخذ مداه واتضح ، اذ نشطت الحركة السياسية غير التقليدية ، وتوسعت على حساب الانقسام التقليدي الى درجة انها اصبحت الظاهرة الرئيسية في القطاع ، وتحولت المشاريع المختلفة لتوطين اللاجئين ، التي طالما تم الحديث بشأنها في الفترة السابقة ، الى خطط ومشاريع جاهزة ، ومشتركة بين الادارة المصرية ووكالة الغوث خلال هذه الفترة . نشاطات اسرائيل العدوانية ضد قطاع غزة بلغت الذروة ، ولا تنفصل تلك النشاطات العسكرية عن خطط اسرائيل السياسية لتصفية القضية نهائيا ، والوصول الى اتفاق صلح مع مصر .

وفي هذا الوقت ، كانت ثورة ٢٣ يوليو في مرحلة البحث عن الذات ، ومستغرقة كليا في التحديات التي كانت تجابهها . ان المسؤوليات الملقاة على عاتق الثورة وانشغالها في قضاياها وقضايا مصر الداخلية ، جعلها حدثا غير

مؤثر بدرجة كبيرة في المشكلات اليومية الملحة التي تجابه القطاع . ولم يظهر اثرها الا في المرحلة اللاحقة . واذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد مثلت نقطة فاصلة في التاريخ المصري ، لانها قد اتخذت موقفا فاصلا ومميزا تجاه موضوع القناة والقضايا الاجتماعية والدستورية المصرية (الاصلاح الزراعي — مفاوضات الجلاء الكامل) ، فانها ، بالنسبة الى قطاع غزة ، كانت اقل اهمية بكثير ، لعدم مساسها او اقترابها من القضايا الاساسية التي تجابهه ، وحافظت ، تقريبا ، على السياسة نفسها التي كانت تتبعها حكومات ما قبل الثورة . واذا ما تجاوزنا جو الانفراج النفسي الذي ساد قطاع غزة بقيام الثورة ، باعتبارها ردا على هزيمة ١٩٤٨ ، والاهتمام الذي اولاه النظام الجديد ، بدرجة اكبر من الحكومات السابقة ، لبعض القضايا الاجتماعية ، كانت الثورة الوليدة عاجزة عن اخذ مواقف بمستوى التحديات الكبيرة التي كان يجابهها قطاع غزة ، الامر الذي جعل طابع العلاقة بين القطاع والادارة المصرية خلال هذه الفترة طابعا صراعيا ، خاصة وان الاجهزة المصرية قد استمرت في محاولات توطين اللاجئين الفلسطينيين ، التي كانت ، في نظرهم ، محاولة لتصفية القضية الفلسطينية سياسيا . ولم يتبدل الطابع الصراعي للعلاقة الا بعد تبني الحكومة المصرية سياسة جديدة تجاه القضية الفلسطينية .

لقد تميزت هذه الحقبة التاريخية الهامة من عمر قطاع غزة بتنامي الحركة السياسية المنظمة ، وتصاعد المشكلات الاجتماعية ، وطرحت مشاريع جادة وجديدة للتوطين ، وبسعي حثيث لتنفيذها . واخيرا بتصعيد اعتداءات اسرائيل العسكرية . بأهدافها السياسية ، كوسيلة ضغط لدفع الحكومة المصرية الى عقد تسوية مع اسرائيل .

الحياة السياسية

كانت الحياة السياسية لقطاع غزة في الفترة المشار اليها ، الى حد معين ، استطرادا للاوضاع السياسية في لواء غزة خلال الفترة التي سبقت الهزيمة ، فهناك العصبية السياسية للهيئة العربية العليا ورجالاتها ، وعلى الجانب الاخر ، الاطراف التي تناصب الهيئة العربية العليا العداء ، حيث كانت تتداخل الولاءات السياسية بالولاءات العشائرية ، كما كان سائدا في بقية ارجاء فلسطين ، وان اتخذ في قطاع غزة طابعا اكثر حدة لطبيعة المنطقة الجغرافية وتداخلها مع الصحراء ، حيث يسود نظام العشيرة والقبيلة ، ففي القطاع الجنوبي يتركز معظم بدو فلسطين ، الذين اعطوا المنطقة جزءا كبيرا من طابعهم وعاداتهم وتقاليدهم . لقد تداخل نظام العشيرة الذي كان سائدا

في الجنوب ، مع العلاقات الاقطاعية الناتجة عن حجم الملكيات الكبيرة في اللواء الجنوبي ، في تحديد الولاءات السياسية ، التي لم تكن الا انعكاسا للبنى الاقتصادية . وبالتالي فقد كانت الحياة السياسية في لواء غزة متخلفة عنها في بقية المناطق . ولقد عرفت فلسطين بدايات نشوء احزاب عقائدية خارج اطار الصراعات السياسية للزعامات التقليدية في فلسطين ، والتي نمت بفعل طبيعة علاقات الانتاج المتطورة نسبيا في بقية مدن فلسطين عنها في مدينتي غزة وبئر السبع ، بسبب وجود الحرف ، وبعض الصناعات الخفيفة . ومن ناحية اخرى ، فقد كان لمستوى الصراع مع الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني اثره ايضا . فالمواجهة اليومية معها ، والممارسة النضالية اليومية من ثم ، كانت ترفع من درجة الوعي ، ولم تتوفر هذه المسألة للواء الجنوبي ، الذي لم يشهد صراعات يومية ، ومواجهة مع العدو ، ففي مدينة غزة ، عاصمة اللواء ، لم تكن تتواجد اقلية يهودية منذ العام ١٩٢٩ ، كما أن نسبة الاراضي التي اشتراها اليهود في اللواء الجنوبي كانت قليلة جدا ، بالنسبة لمساحة اللواء من ناحية ، وبالمقارنة مع نسبة الاراضي التي اشتريت في بقية المناطق ، من ناحية اخرى . خصوصا وان هذه المنطقة كانت مشمولة بالقوانين التي تمنع اليهود من شراء الاراضي فيها ، تلك القوانين التي لم تمنع البيع ، لكنها حدت منه بشكل كبير .

ان عدم وجود مشكلة يهودية يومية في لواء غزة جعل دور غزة يقتصر على المشاركة في الانتفاضات الكبرى التي شهدتها فلسطين ، في الوقت الذي كانت بقية مناطق فلسطين تعيش مشكلة يومية ، اسهمت في بلورة الوعي السياسي .

اتت هزيمة ١٩٤٨ لتزعزع الاساس الموضوعي الذي كانت تقوم عليه الحياة في لواء غزة ، سياسيا واقتصاديا . فقد سقطت القيادة السياسية التقليدية مع هزيمة ١٩٤٨ ، واضافة الى مسؤوليتها فيما آلت اليه الامور ، فقد تعرضت الى حملة رسمية عربية مغرضة تحاول ان تلقي مسؤولية الفشل في حرب ١٩٤٨ عليها ، حيث دابت اجهزة الاعلام على تعداد سلبيات تلك القيادة وعيوبها . وفي الوقت نفسه ، كانت هذه القيادة عاجزة عن تقديم حلول للمشكلات السياسية والاجتماعية التي كان يعاني منها القطاع ، اضافة الى انهيار الاوضاع الاقتصادية التي كانت تقوم عليها العلاقات السياسية ، الامر الذي ادى الى تبدل نسبي في طبيعة العلاقة السياسية بين الناس العاديين والقادة « التقليديين » باعتبار ان التبعية السياسية انما هي ، بدرجة كبيرة ، مظهر من مظاهر التبعية الاقتصادية

ساهمت هذه العوامل مجتمعة في زعزعة العلاقات السياسية في قطاع غزة ، وافسحت المجال امام نمو اوضاع وتشكيلات سياسية بمعزل عن الانقسام السياسي التقليدي الذي كان قائما حينذاك في القطاع . ولذا ، ففي السنوات التي تلت النكبة ، بدأت الحياة الحزبية المنظمة بالبروز ، وبدأت تستقطب الناس .

ما بعد العام ١٩٤٨ ، وعلى الرغم من الظروف الموضوعية المستجدة ، استمر الانقسام السياسي الذي كان قائما ما قبل ١٩٤٨ ، بين جماعة الهيئة العربية العليا وخصومها ، ولذا فقد دعي الحاج امين الحسيني مفتي فلسطين الى « الابتعاد عن الحزبية والخصومات المختلفة التي اكتنفت ما حوله من الحاشية وان يوجه حالا نداء لجميع رجالات فلسطين ليجتمعوا ويزيلوا ما بينهم من خلافات » (١) .

هذه الدعوة المفتوحة ، الموجهة على صفحات مجلة « السلام » الغزية ، كانت تعبر عن المظهر الذي كانت تأخذه تلك الصراعات ، اذ من غير المنطقي القول بأن الصراع السياسي التقليدي هو صراع عائلات فحسب ، فقد كان لذلك الصراع اساسه السياسي ، وكان لكل فريق موقفه المتميز عن موقف الفريق الاخر من جملة القضايا السياسية المطروحة . فالمسافة بين موقف الفريقين المتصارعين ، هي المسافة نفسها التي كانت بينهما قبل نكبة ١٩٤٨ . ففي الوقت الذي كانت الهيئة العربية العليا تحارب من قبل حكومات ما قبل الثورة ، احتفظ رشدي الشوا برئاسة بلدية غزة ، اذ كانت بالنسبة اليه ، مركز قوة سياسي . وعندما قام رجالات الهيئة العربية ، وعلى رأسهم الحاج موسى الصوراني ، بحملة لاقالته بعد قيام الثورة ، كان دافعهم هو الموقف السياسي لرشدي الشوا وتعاونه مع البريطانيين قبل قيام الثورة . وفي الوقت الذي دعا رشاد الشوا فيه الى استقبال الانجليز في غزة ، متناغما في دعوته تلك مع مقترحات الحكومة المصرية بنقل القوات البريطانية من قناة السويس الى هناك ، كان موقف الهيئة العربية العليا معارضا لدعوة الشوا هذه ، وطرحت موقفا صريحا في عدائه تجاه مبدأ وجود القوات البريطانية في المنطقة العربية ككل ، كاشفة بذلك معنى بقاء ، او تصفية ، قطاع غزة بالنسبة لبقاء قضية فلسطين ، حية ، وذلك عندما اشتدت محاولات دمج القطاع بمصر في ١٩٥٣ ، حيث بررت مثل هذه الدعوات بأسباب اقتصادية واجتماعية . وكانت الهيئة العربية العليا قد قامت في حينه في قطاع غزة ، من خلال الاشخاص المرتبطين بها ، بالقاء الضوء على البعد السياسي لدمج القطاع او بقائه في وضعه الحالي ، واثر ذلك على مجمل القضية الفلسطينية .

ان هذا يجعلنا نخلص الى القول ، بأن الصراع السياسي بين القيادات التقليدية في قطاع غزة خلال هذه الحقبة كان محكوما بالسمات نفسها التي حكمت مواقف هذه القيادات خلال الفترة التي سبقت ١٩٤٨ ، اي تداخل الصراعات العائلية والمحلية بالصراعات السياسية ، ووجود نوع من الاستقطاب على هذا الاساس ، القائم على موقفين سياسيين متمايزين لكل من القوى التقليدية : موقف وطني واضح ، وان كان في حدود مفاهيم تلك القيادة . وموقف اخر ، كان يتحرك في حدود مصلحية ضيقة ، ولم يكن ليعطي اية اهمية ، لموقع قطاع غزة من قضية فلسطين . وبالتأكيد ، فان موقف كل من القوتين التقليديتين كان مرتبطا بأسبابه المادية . فموقف جماعة الهيئة العربية العليا ، اضافة الى الموقف الوطني التاريخي ، كان محكوما بموقف الحاج امين الحسيني وقيادة الهيئة العربية العليا ، والتي كانت تعتبر نفسها مسئولة عن مجمل القضية الفلسطينية ، وبالتالي فان موقفها هو موقف فلسطيني بالدرجة الاولى ، غزي في الدرجة الثانية ، في الوقت الذي كان فيه خصوم الهيئة العربية العليا ذوي اهتمامات محلية ، وفي حدود قطاع غزة ، بعد أن انتهت الزعامات التقليدية الفلسطينية التي كانوا يعتبرون انفسهم امتدادا لها ، حيث كانوا من مباركي دمج الضفة الغربية بامارة شرق الاردن ، ملتقين بذلك مع موقف الملك عبد الله وبريطانيا .

وكما اشرنا سابقا ، فان الظروف الموضوعية الجديدة التي عاشتها القضية الفلسطينية في النكبة ، افسحت المجال واسعا كي يعرف الشعب الفلسطيني ظواهر سياسية بحجم اكبر من اطار القيادة التقليدية ، الامر الذي سحب رويدا رويدا القاعدة الجماهيرية من يدها . فقد عرف قطاع غزة خلال هذه الفترة ظاهرتين حزبيتين فاعلتين ، وهما الاخوان المسلمون ، والشيوعيون . وعلى عكس الفلسطينيين الذين هاجروا الى المشرق العربي ، حيث سادت في صفوفهم ، ومنذ وقت مبكر ، الاتجاهات القومية ، فلقد كان لقرب قطاع غزة من مصر اثر في تحديد طبيعة الاحزاب التي عرفها القطاع ، لقد كانت الاحزاب التي عرفتها مصر في تلك الفترة ذات اهتمامات محلية بالدرجة الاساسية ، وعلى راسها حزب الوفد وغيره من احزاب الاقلية . اما الاتجاه الديني ، او الماركسي ، فقد أعتبر موقفهما من القضية الفلسطينية اساسا صالحا كي يجد له امتدادا في قطاع غزة ، آنذاك ، في ظل الفراغ السياسي ، الناشيء عن ضمور دور القوى السياسية التقليدية ، بفعل هزيمة ١٩٤٨ .

لقد تباينت الظروف التي عمل خلالها هذان الحزبان ، واثرت بالتالي

على كثافة تواجد كل منهما وفعالية دوره السياسي . فبمقدار ما كانت الظروف الموضوعية مناسبة للاخوان المسلمين ، كانت غير مناسبة للشيوعيين . وفي هذا المجال ، يمكننا تحديد العوامل التي حددت نشاط هذين الحزبين ، وهي : الثقافة السائدة في المجتمع . الموقــف السياسي تجاه القضيــة الفلسطينية والدور العملي خلال حرب ١٩٤٨ . موقف الاجهزة الرسمية والتسهيلات او الاجراءات القمعية التي كانت تتخذها تجاه هذه القوة او تلك ، واثرها على حركتهــا .

الاخــوان المسلمون

كانت العناصر ، المشار اليها ، هي في صالح الاخوان المسلمين ، الى درجة انها مكنت هذا الحزب من ان يكون الظاهرة السياسية الاولى في قطاع غزة حتى العام ١٩٥٥ ونجم ذلك عن عوامل عدة : ١ ــ المناخ الديني العام السائد في فلسطين خلال ما يزيد على ثلاثين عاما ، والذي كانت تكرســه وتغذيه وحدة الزعامتين السياسية والدينية في فلسطين ، ممثلة بالحاج امين الحسيني ، الذي شغل منصب المفتي ، اضافة الى رئاسة الحركة الوطنية . ومن المعروف ان الحاج امين الحسيني كان على علاقة تاريخية متينة بالاخوان المسلمين المصريين .

٢ ــ كان للاخوان المسلمين ، موقف سياسي مميز وصريح بدعم وتأييد شعب فلسطين بغض النظر عن آفاقهــم السياسية ، تكــرس بممارسات سياسية وعسكرية واضحة ومفهومة جماهيريا ، وعلــى رأسها الدور الذي لعبه المتطوعون من الاخوان المسلمين في الجبهة الجنوبية ، والذي كان موضع تقدير سكان واهالي اللواء الجنوبي ، وشكل بالنسبــة للاخــوان المسلمين مدخلا لنشاط جماهيري وسياسي واسع في قطاع غزة .

٣ ــ لم تترك المواقف الرجعية والمترمتة للاخوان المسلمين تجاه بعض المسائل الداخلية الهامة في مصر (كقضايا الديمقراطية والحريات ، والاصلاح الاجتماعي والعلاقة مع القصر وغيرهــا ، وهي القضايا التــي كانت تشكل علامات هامة في الحياة السياسية المصرية) اثرا سلبيا على نشاطهم في قطاع غزة ، باعتبار ان تلك المسائل لم تكــن تشكل في قطاع غــزة ذلك الوقت هموما يوميــة .

٤ ــ كما قطف الاخوان المسلمون ثمار موقفهم المعارض ، وحظوا بعطف الشارع المصري الغزي نتيجة لقمع السلطــة لهم ابان حرب ١٩٤٨ . فقد استفادوا من التسهيلات التي كانت تقدم اليهم باعتبارهم ، موضوعيا ، حزب

موالاة ، بعد وصول مجموعة جديدة مرضي عنها من قبل القصر الى قيادة الحزب ، وكان ذلك شرط القصر للعودة عن قرار حل الجماعة الذي كان قد صدر في ١٩٤٩ وكانت الحكومة المصرية بهذا الموقف تحاول ان تحد من نشاط الاحزاب الديمقراطيـة الليبرالية ـ الوفد ـ والقـوى التقدميـة ، ممثلة بالجماعات الماركسية ، التي كانت تطرح فهما متقدما لحل الازمة الوطنيـة المصرية ومشكلة الجلاء .

٥ ـ اتخذت اجهزة الامن مـوقفا مؤيدا لنشاط الاخـوان المسلمين ، مدفوعة لذلك بتوجيهات عليا . وقد قدم بعض الضباط الذيـن تواجدوا في قطاع غزة خدمات عديدة للاخوان المسلمين ، سواء بحكـم تعاطفهم معهم ، وصلتهم بهم منذ حرب ١٩٤٨ ، أم لانهم كانوا اعضاء عاملين في الحزب . وبعد قيام الثورة كان الاخوان المسلمون ، الى حين الضربة التي وجهت اليهم بعد محاولة اغتيال عبد الناصر في الاسكندرية سنة ١٩٥٤ ، يعتبرون حزب السلطة والثورة ، مستفيدين من علاقاتهم الحسنة بالعديد من اعضاء مجلس قيـادة الثـورة .

٦ ـ حاولت قيادة الثورة ان تخفف من الاوضاع الاجتماعية البائسـة لاهالي القطاع ، لذا فقد كانت ترسل ما سمي « قطارات الرحمة » اليهم ، وهي عبارة عن مساعدات عينية وتبرعات كانت تجمعها الحكومة المصرية من المواطنين المصريين . واوكلت مهمة توزيع هذه المساعدات الى تنظيم الاخوان المسلمين في قطاع غزة ، وهذا ما أمكن توظيفه لمصلحتهم سياسيا . اضافة الى هذا ، لعبت البعثات الدينية والتعليمية ، التي كانت ترسلها الحكـومة المصرية الى قطاع غزة ، دورا كبيرا لصالح اشاعة المناخ الديني ، ومن ثم زيادة امتداد الاخوان المسلمين ، باعتبار ان معظم المبعوثين كانوا اما اعضاء في تنظيم الاخوان المسلمين ، أو من المتعاطفين معهم .

٧ ـ لا تنفصل السياسة الرسمية بدعم الاخوان المسلمين ، سواء قبل قيام الثورة او بعدها ، عن خوف المعنيين من نشـاط الشيوعيين وامكانية تغلغلهم في أوساط اللاجئين ، نتيجة لاوضاعهم الاقتصادية البائسة التي يمكن ان تكون التربة الخصبة لذلك . وقد ترافق مع هذا غياب اي قوة سياسية اخرى يمكن ان تكون البديل ، فالحاج امين الحسيني ، واركان الهيئة العربية العليا ، لم يكونوا على علاقة حسنة بقيادة الثورة ، بعـد أن رفض الحاج التعامل معهم ، عندما اتصلوا به في العام ١٩٤٨ ، عارضين انفسهم للعمـل كمتطوعين ، وفضل بالمقابل استمرار علاقاته بالاجهزة الرسمية القائمة (٢) .

هذا ، اضافة الى ان التعاون بين السلطــة والهيئة العربيــة العليا وحكومة عموم فلسطين ، كان سيلقي على عاتق العهد الجديد في مصر تبعات سياسية لم يكن على استعداد لتحملها . ولذا وافقت حكومة مصر على قرار لمجلس الجامعة العربية ، يعتبر بمثابة تصفية لحكومة عموم فلسطين ، كما هو واضح من نصه : « نظرا لتوقف اعمال حكومــة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة يكون رئيس الحكومة ممثلا لفلسطين في مجلس جامعة الدول العربية ، ويصرف له مبلغ ١٥٠٠ جنيه مصري تأمينا لنفقات مكتبه لعام ١٩٥٢ ، وذلك من الاموال التي تحت يد الخبراء الماليين » (٣) .

اما الطرف التقليدي المنافس لحكومة عموم فلسطين ، اي آل الشوا ، فلم يكن يشكل البديل لهــا جماهيريا ، او سياسيا ، ولم يكن مــن مصلحة الثورة التعامل معه ، خاصة وان جل ما عرف عنه هو التعاون مع الانتداب البريطاني ، الذي سلمه رئاسة بلدية غزة حتى قيام الثورة المصرية ، وكذلك دعواته العدائية ضد المصريين في ١٩٥١ ، وتبنيــه محاولات نقــل القوات البريطانية من قناة السويس الى قطاع غزة تحت شعار « دعوا الدولارات تدخل كي نستطيع التنفس » . ولذا ، فعندما بادرت الثورة المصرية ، بعد اقل من شهر واحد على قيامها ، الى اقصاء السيد رشدي الشوا رئيس بلدية غزة ، المعين منذ ايام الانتداب البريطاني ، عينت بدلا منه الشيخ عمر صوان ، الذي كان يعتبر راس جماعة الاخوان المسلمين في قطاع غزة ، بدلا من تعيين احد رجالات الهيئة العربية العليا في القطاع ، على الرغم من تزعم هؤلاء لحملة اقصاء رئيس البلدية .

ولكافة الاعتبارات التي اشير اليها ، كان الاخوان المسلمون يعاملون بوصفهم حزب السلطة ، وبذلك قطفوا ثمار التسهيلات الرسمية التي قدمت اليهم ، دون ان يفقدهم ذلك صفة حزب المعارضة الذي سبق ان ضرب ولوحق ، وما جره هذا عليهم من عطف جماهيري . وقد بلغت الرعاية والتسهيلات التي كات تقدم اليهم الى درجة ان مهرجاناتهم واحتفالاتهم كانت تتم برعاية الحاكم الاداري العام او نائبه (٤) .

الشيوعيــون

جابه الشيوعيون في قطاع غزة عدة عقبات اثرت سلبيا على مجمل نشاطهم . وفي طليعة هذه العقبات ، طبيعة الثقافــة السائــدة في المجتمــع ، والموقف السياسي الذي اتخذوه تجاه القضية الفلسطينية ، بموافقتهم علــى تقسيم فلسطين ، والموقف المادي والقمعي الذي اتخذته الجهات الرسمية ضدهم .

لقد سبق واشرنا الى طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الغزي عند حديثنا عن الظروف التي كان الاخوان المسلمون يعملون في ظلها ، وبمقدار ما كانت تلك الثقافة ملائمة لنشاط الاخوان وطروحاتهم ، فقد كانت معاكسة نسبيا للمفاهيم التي كان الشيوعيون يطرحونها . وقد غذيت الثقافة السائدة بالحملات المستمرة التي كانت تقودها الدوائر الحاكمة ، مكرسة بذلك الشيوعية كأحد الاخطار التي يجب اتقاؤها .

وعلى الرغم من هذه الظروف الموضوعية غير المواتية ، والصعبة ، فقد اعطى الشيوعيون القوى المعادية لهم سلاحا فتاكا لضربهم به ، وذلك عندما اتخذ الشيوعيون العرب عام ١٩٤٧ موقفا مؤيدا لقرار التقسيم ، ومعارضا لفكرة شن الحرب على الصهيونيين ، ولم يعارضوا شن حرب ١٩٤٨ من زاوية طبيعة الاستعدادات ، او الاهداف الخبيثة التي كانت تحرك قادة العرب ، بل عارضوا الحرب من ناحية المبدأ ، وكانوا بموقفهم هذا منسجمين مع قرارهم في تأييد قرار التقسيم . ولذلك فقد عزلوا انفسهم عن الكتلة الجماهيرية العريضة التي تشكل المادة البشرية لتحركهم ، واعطي المبرر لقمعهم وزجهم في المعتقلات ، فكانوا الضحايا الاول للاحكام العرفية التي اعلنتها اكثر من حكومة عربية تحت غطاء الحرب على اسرائيل .

ولكن الاكثر خطورة من حملات القمع التي تعرض لها الشيوعيون ، وهي حملات تجري ضدهم في كل وقت وزمان ، ولم تمنع نشاطهم ، كان عجزهم عن استثمار الهزيمة التي منيت بها الجيوش ، وبالتالي الانظمة العربية ، من حيث ان الهزيمة اتت لتشكل دليلا جديدا على فساد تلك الانظمة ، واعتبارها المسبب الاول للهزيمة . ولكن موقف الشيوعيين المعارض للحرب بشكل مبدئي قد وضعهم موضوعيا في موقع هذه الانظمة . لانه ، وان كانت الانظمة قد حاربت وفشلت ، فهم عارضوا فكرة الحرب من اساسها ، « نصرا كانت نتائجها أم هزيمة » كما كان يروج في ذلك الحين . وهكذا استؤنفت حملات القمع ضدهم تحت حجة تأييدهم لقرار التقسيم ، وامتناعهم عن الحرب ، من دون ان نشك ، للحظة واحدة ، ان أهداف تلك الحملات هي ابعد ما تكون عن الاهداف الوطنية . والامر الذي زاد المسألة تعقيدا هو ضخامة حجم القضية الوطنية فلسطينيا ، التي لم تطغ عليها دعاوى المشكلات الاجتماعية التي كان للشيوعيين منها موقف جذري يوازي موقفهم من القضية الوطنية . وهو موقف شبيه بموقف الشيوعيين المصريين الذين وان دفعوا ثمنا باهظا لموقفهم تجاه قضية فلسطين ، فان هذا الموقف سرعان ما طمس نسبيا تحت وطأة اهتمامات جديدة ويومية أشغلت الناس .

وضمن سياسة « كلمة حق يراد بها باطل » صعدت حملة القمع ضد الشيوعيين ، واختلطت الامور ، ولم يكن احد معنيا كثيرا بتفاصيل موقف هذا او ذاك ، فشعار « ماكو اوامــر » كان يختلط بتأييــد قرار التقسيم ، بخيانة عبد الله ، بالاسلحة الفاسدة ، كما صعدت الحملة الاعلامية وموجة الاشاعات ضد الشيوعيين ، وكأنه كان من الممكن تلافي هزيمة ١٩٤٨ لو كان للشيوعيين موقف اخر .

وكرر الشيوعيون في غزة تأييدهم لمواقفهم التي اتخــذوها ابان حرب ١٩٤٨ . ففي تموز ١٩٥٠ اصدرت عصبــة التحرر الوطنــي ، وهي الاسم الرسمي للشيوعيين في القطاع ، بيانا بتوقيع « لجنة عصبة التحرر الوطني في فلسطين في منطقة الاحتلال المصري » اعلنت فيه : « ان ما حل بشعبنا من مصائب وكوارث ... نتائج مؤامرة الاستعمار الانجلو اميركي علــى حرية فلسطين ومقاومته الوحشية لمنع تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ . ان سبيل شعبنا للخروج من هذه الكارثة هو غير سبيل اولئك الخونة المجرمين الذين جلبوا هذه الكارثة عليه ... ان سبيله هو السبيل الذي رسمته له عصبة التحرر الوطني منذ اللحظة الاولى التي صدر فيها قرار هيئة الامم المتحدة بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ . انه في النضال الواعي لتنفيذ هذا القرار وتحرير القسم العربي من جيوش فاروق وعبد الله وبن ـ غوريون ، واقامة الدولة الديمقراطية المستقلة فيه المتحدة اقتصاديا مع اسرائيل والصديقة للشعب اليهودي » .

« ان عصبة التحرر الوطني تدعو جميع القوى الديمقراطية والوطنية الشريفة في جميع انحاء القسم العربي المحتل من قبل عبد الله وفاروق الى توحيد صفوفها في جبهة واحدة للوصول الى هذا الهدف . ان العصبــة في هذه المنطقة تمد يدها الى كل ديمقراطي ووطني شريف لتكوين هذه الجبهة الموحدة للنضال من اجل تحرر الشعب العربي الفلسطيني ، ومن اجل عودة المشردين الى ديارهم ومن اجل اقامة الدولة الديمقراطية المستقلة الصديقة للشعب اليهودي » .

« ان السبيل الوحيد لانقاذ جماهيرنا من قبضة المحتل المصري ، ولعودة المشردين الى ديارهم ، ومن اجل التحرر والانعتاق والحصول على لقمة الخبز بالعمل الشريف ، هو في النضال الواعي من اجل تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة وفي التفاهم والتعاون مع الشعب اليهــودي . ان المستعمريــن والمحتلين المصريين يحاولون بواسطة الارهاب والتجويع والعزلة التي يفرضونها على هذه المنطقــة ان يجعلــوا شعبنا ييأس ويستسلم لحلولهــم الاستعباديــة الفاشيــة » .

« يا جماهير شعبنا في هـذه المنطقة ، ان جماهير الشعب العربي الفلسطيني بقيادة عصبة التحرر الوطني في منطقة الاحتلال الهاشمي تناضل من أجل الحرية والانعتاق أيضا . ان جميع القوى الديمقراطية في اسرائيل وفي طليعتها الحزب الشيوعي الشقيق هناك ، تناضل من اجل الحرية والسلم في اسرائيل وفي فلسطين بأكملها ، وهي تؤيد نضالنا من اجل اقامة دولتنا الديمقراطية المستقلة حسب قرار هيئة الامم المتحدة » (٥) .

ويعكس هذا البيان موقف الشيوعيين ونظرتهم للامور خلال تلك الحقبة، وهو استطراد لموقفهم السابق . كما يبدو واضحا فيه ، موقفهم المعادي للوجود المصري في قطاع غزة ، الذي قام بحملة اعتقالات للشيوعيين في هذه المنطقة بعد ان « ضبطت وثائق واوامر صادرة من الحزب الشيوعي ... ادت الى اعتقال قائد ومديري ثلاث وثلاثين خلية عربية شيوعية » (٦) . ولكن البيان الصادر عن عصبة التحرر الوطني كان يتناسى انه يخاطب كتلة بشرية ثلثاها من اللاجئين الذين فقدوا كل شيء ، ومواطنين اصليين يعانون من اوضاع اقتصادية اكثر سوءا من اوضاع اللاجئين . ويركز البيان هجومه على عبد الله وفاروق اللذين انصبت النقمة عليهما من قبل الجماهير ، لانهما نفذا موضوعيا قرار التقسيم ، ولم يستطيعا منعه . اي ان موقف الجماهير ، المعادي لهمـا هـو استكمـال واستطـراد لموقـف الجمـاهير المعـادي لقرار التقسيم ولقيام اسرائيل . كما ان البيان نفسه لم يحدد طريق الخلاص ، وهو « العودة » في راي الجماهير . لقد كرر الشيوعيون الخطأ السياسي نفسه في فترة تقل عن العامين ، واعطوا المبرر « الوطني » لاجهزة الامن كي تستأنف قمعها لهم وتحريم نشاطهم بحيث اصبحت تلك العملية مهمة يومية للادارة المصرية في قطاع غزة ، طيلة الفترة اللاحقة . وفي تقرير وضعتـه الادارة المصرية ، عددت فيه الاعمال التي قامت بها منذ دخولها ، اشارت الى انها ركزت جهودها على مقاومة الحركات الشيوعية ، وذلك في معرض تعدادها لمنجزاتها في ظل ادارة الحاكم الاداري العام ، منوهة باستتبـاب الامن على نحو « لم تتمتع به في اي عهد مضى ، رغم ما احاط بهذه المناطق من ظروف الحرب وتكدسها باللاجئين وحالة الفقر والبطالة ، ورغم ذلك كله ، فان الجرائم فيها قد قلت بنسبة كبيرة جدا وانتشر الامن في جميع انحاء المنطقة بصورة اصبحت مضرب المثل ، وقد قامت الادارة في مدة الحرب باعتقال عدد من الجواسيس الذين قدموا للمحاكمة واعدام معظمهم كمـا ركزت الادارة جهودها في مقاومة الحركات الشيوعية وقد تمكنت ادارة المباحث اخيرا من وضع يدها على منظمة للشيوعيين في المنطقـة » (٧) . والامر الملفت للنظر هو وضع مكافحة الشيوعيين جنبا الى جنب مع مكافحة الجواسيس في معرض

تعداد منجزات الادارة على صعيد الامن ، والتي تثير الفخر ! وتصبح هــذه المسألة اساسا لقياس حقيقة موقــف الناس ، وطبيعــة المناخ السائد في اوســـاطهم .

كذلك فان طبيعة علاقة ونظرة السلطة الى الشيوعيين لم تتبدل ، حتى بعد قيام الثورة المصرية ، حيث استمر الشيوعيون في الموقف نفسه ، سواء تجاه القضية الفلسطينية أم تجاه الثورة المصرية ، التي لم ينظروا اليها الا باعتبارها انقلابا عسكريا . فقد تعرضت مواقف الثورة للنقد الشديد ، حتى تلك الخطوات التي كانت تخفف الام اللاجئين ، وحالــة الجوع التي كانوا يعانون منها . فـ « قطارات الرحمة » مثلا ، التي كانت عبارة عن تبرعات عينية تجمع من مصر بمبادرة من حكومة الثورة وترسل الى لاجئي القطاع ، كانت موضع نقد صحيفة « راية الشعب » لســـان حال الحزب الشيوعي المصري ، وكان موقفها هذا مطابقا لموقف الشيوعيين في قطاع غزة (٨) .

ولكن تحسنت علاقات الشيوعيين ، بالاخوان المسلمين في نهاية هــذه الحقبة السياسية في قطاع غزة ، في ضــوء وحدة الموقف السياســي تجاه مشاريع التوطين . فالاخوان المسلمون ، الذيــن قاموا ابان حرب ١٩٤٨ ، بالتنسيق مع القوات المصرية ، باعتقال الشيوعيين ومطاردتهم ، تلاحموا معهم لمواجهة مؤامرة التوطين ، وتقاسموا زعامــة اللجنة الوطنية التــي قادت مظاهرات ١٩٥٥ . وقد ساهم في زيادة التقارب بين الشيوعيين والاخــوان المسلمين ، طبيعة القضية الوطنية التي كانت تجابه قطاع غزة وطغيانها على اي مشكلة اخرى . وقد كان الموقف الجماهيري ، تجاه القضايا المطروحة ، من الحدة الى درجة لم تترك المجال لاي خيار اخر ، وكان يفرض نفسه فرضا على موقف اي تنظيم سياسي . اضافة لهذا ، شهدت المنطقة تطورات كان لها اثرها في تسريع التقارب بين الطرفين . فقد تحول الاخوان المسلمون الى حزب معارضة اثر الصدام الذي حصل بينهم وبين الثورة في مصر . والذي انتهى بحظر الحزب ، وزج المئات من اعضائه في السجون ، واعدام ٦ من ابرز قادته في ١٩٥٤/١٢/٨ . وبهذا اصبح الاخوان في الموقع نفسه الذي كان فيه الشيوعيون ، خصوصا بعد ان احتويت وافشلت المحاولة التي قادهــا خالد محي الدين ، ضمن سياسة الجبهــة المتحدة التي كانــت تضم الوفديين والشيوعيين والاخوان المسلمين وعناصر مختلفة ، لاعادة الحريات الديمقراطية وعودة الجيش الى الثكنات . وعلى الرغم من ان هذه المجزرة السياسية لــم تنل من قطاع غزة ، الا انها ، مع الظروف التي نجمت عنها ، ادخلت العلاقة بين الاخوان والشيوعيين ، وبين الاخوان والحكم في مسار جديد . وذلك في النصف الثاني من هذه الفترة ، وجعلتهما يخوضان معركة سياسية واحدة

هي معركة التوطين ، مما دفع النظام المصري الى التراجع عن تلك المشاريع من ناحية ، وتوجيه ضربة قاصمة للحزبين ، في الوقت نفسه .

لقد لعبت الظروف الموضوعية التي احاطت بعمل الشيوعيين والاخوان المسلمين دورها في تحديد حجم وفعالية كل منهما ، وعلى الرغم من عدم توفر ارقام وبيانات عن حجم العضوية ، فاننا نستطيع الجزم بأن الاخوان كانوا حزبا جماهيريا ، بينما اقتصر نشاط الشيوعيين في نطاق ضيق بسبب الظروف السياسية والامنية السالفة الذكر . واذا ما اخذنا ، كمقياس مقدار الجماهيرية ، انتخابات جمعية معلمي اللاجئين ، فان القائمة التي رشحها الاخوان المسلمون قد نجحت كاملة ، ولم يسقط منها الا مرشح واحد ، بينما فاز من قائمة الشيوعيين مرشح واحد فقط ، بفعل كفاءته الشخصية ، ونشاطه الادبي والثقافي (٩) .

لقد اشير ، وفي اكثر من موقع في هذه الدراسة ، الى ترابط الحياة السياسية في قطاع غزة بتطورات الاوضاع السياسية في مصر . فالحياة الحزبية المنظمة في قطاع غزة ، على الرغم من تأثرها الشديد بالظروف الموضوعية المحيطة بها ، انما كانت بشكل او بآخر تتأثر بالحياة الحزبية في مصر ، وبالمفاهيم التي كانت تطرحها احزابها . والظاهرة السياسية المنظمة في قطاع غزة ، بما لعبته من دور هام حتى أواخر العام ١٩٥٥ ، كان دون مستوى التحديات التي جابهها القطاع ، ودون مستوى المفاهيم التي بدات تطرحها تلك الاحزاب نفسها كوسيلة لحل الازمة الوطنية . علما بأن الازمة الوطنية ــ الاجتماعية التي جابهها قطاع غزة ، كانت اكثر حدة من تلك الازمة التي كانت تجابهها مصر . ففلسطين كانت قد ضاعت ، والوضع السياسي العربي مترد الى ابعد الحدود . ولم تبد الامم المتحدة اية مساعدة جدية لتنفيذ القرارات الصادرة عنها بشأن فلسطين ، مضافا الى هذا كله الجو السياسي الذي كان يعيشه قطاع غزة ، وبدايات التسلل الفردي من قبل مواطنين فلسطينيين الى الارض المحتلة ، ذاك التسلل الذي اشارت اليه عدة مصادر عربية واسرائيلية ، والنابع من وجهة النظر القائلة بـ « ان كل تأخير في مكافحة اليهود يكون في مصلحتهم ، ويتيح لهم الفرص لمواصلة الاعداد ، ويدفعهم للتوسع على حساب العرب . واذن فلا بد من وسيلة يكون من شأنها عرقلة الاستعداد اليهودي وتعطيل حركات الانشاء القائمة في اسرائيل ، ويكون ذلك كله تمهيدا للغزو الاكبر ، ولن يتأتى الا بوسيلتين تسيران جنبا الى جنب ، وهاتان الوسيلتان هما : الحصار الاقتصادي وحرب العصابات .. » . وبالنسبة لحرب العصابات تقترح ، وجهة النظر تلك ، ما يلي : « بموجب تسخير القوة الشعبية الفلسطينية لارهاق العدو ، وارغامه

على قتال طويل المدى بواسطة عصـــابات عربية صغيرة تنتشر في صحاري فلسطين ، فتدمر الجسور والطرق ، وتحرق المصانع والمعامل وتغير علـــى المستعمرات الزراعية وتعمل يد التحريق والتدمير في مزروعاتها وآلاتها ، وتنشر الرعب والفزع في كل مدينة وقرية ومستعمرة . ان هذه الحالة لن تكلف كثيرا ، ولكنها كفيلة بتعطيل الجهاز الانشائي في دولة اسرائيل ، وارغام جيشها الكبير الذي تفرغ للتدريب والاعداد على حماية حدودها المترامية على حراسة طرق المواصلات والمستعمرات والمصانع وغيرها من المراكز ، وفي ذلك ما فيه من ارهاق لميزانية الدولة واشغال لهـــذه القوات الى جانـــب الخسائر الهائلة التي يمكن أن تقع في الجنود والعتاد » (١٠) . هذا الراي ، الذي كتبه احد قادة الاخوان المسلمين ، لم يكن انشدادا لتجربة الاخوان في حرب ١٩٤٨ فحسب ، بل انشدادا لاطروحات بعض الاجنحة في ذلك الحزب لحل الازمة الوطنية المصرية . تلك الاجنحة التي لم يكن النظام المصري قد استوعبها ، كما حدث مع حسن الهضيبي ، الـــذي اشتـــرط النظام المصري تعيينه مرشدا عاما لجماعة الاخوان كشرط للعودة عن قرار حل الحزب . لذا كتب سيد قطب في جريدة الدعوة ، الناطقة بلسان الاخوان المسلمين ذلك الحين : « انني اعرف ان الوضع الاقطاعي الذي تقوم هذه الوزارة في ظله يكره للشعب ان يحمل السلاح ويكره للشعب ان يتدرب على خوض معارك التحرير . ان الاقطاع يرتجف **خيفة** ان تتحرك عجلة الشعب حتى لمكافحـــة العدوان الخارجي — لان هذه العجلة لن تقف بعد ذلك ولن تكف حتى تحقق الحريات جميعا . ان الخوف من الشعب هو الذي يحرك الوزارة لتطـــويق الفدائيين وكتائب التحرير .. » . وخلص في مقالته تلك بمناشدة الفدائيين عدم تسليم اسلحتهم للحكومة ، قائلا : « ايها الفدائيون امضوا في طريقكم . ولا تلقوا بالا الى محاولة التطويق لحركاتكم البريئة . ولا تلقوا باسلحتكم في وسط المعركة . امضوا في طريقكم عاصفة تدمر كل شيء بأمر ربها . تدمر الاحتلال واوتاده واعوانه . وانه لا يخيفنا ان يعيد الانجليز احتلال الوادي كله بقواتهم . بل انها لتكون فرصة لا تعوض ببعثرة قواتهم وجنودهم على مصايد الفدائيين في طـــول الوادي وعرضـــه . وعشرون مليونا يترصدون القراصنة في كل شبر من الارض » (١١) .

واذا كان الاخوان المسلمون ، عبر كتابات بعض كتابهم ، قد دعوا لشن حرب عصابات في فلسطين وفي القناة ، ولم يتمكنوا من ترجمتها بحكم العلاقة الخاصة التي كانت تربط القيـــادة الرسمية للاخـــوان المسلمين ذلك الحين بالقصر المتواطـــيء مع الانجليز ، فـــان الشيوعيين المصريين ، وعبر مختلف تنظيماتهم ، كانوا عماد حرب العصابات التي شنت في منطقة القناة ، تشاركهم

في ذلك قوى وطنية مصرية اخرى (١٢) .

ان المناخ الذي طرحت فيه مثل هذه الاراء ، في مصر ، كان مناخ الغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، بعد فشل مفاوضات الجلاء معها . ويصفه طارق البشري ، الذي ارخ لهذه المرحلة ، بأنه « يدين كل تعامل مع الانجليز في القنال او في غيرها ، ومصحوبا بحركة جماهيرية تؤيد المقاطعة بدات بانسحاب العمال من المعسكرات ، وبنداء ترددت اصداؤه عن الكفاح المسلح وعن تكوين كتائب التحرير الفدائية وبدأ فعلا تكوين هذه الكتائب » (١٣) ، التي بدات بممارسة حرب عصابات ضد الوجود البريطاني في قناة السويس.

و « كانت بداية النشاط الفدائي تتمثل في جمع المعلومات عن المخازن والمنشآت الخاصة بالجيش البريطاني ، وعن تحركات قواته وحركة امداداته، ويقسم الفدائيون الى فرق لا يزيد كل منها غالبا عن خمسة اشخاص . ثم تمثلت العمليات في التسلل الى المخازن والعمل على تفجير مستودعات البترول او تعطيل الطائرات او المركبات او القطارات وحرق المخازن او نسف بعض الجسور او قطع خطوط التموين والاستيلاء على ما يمكن الاستيلاء عليه من الاسلحة والذخائر من المعسكرات او من الجنود الانجليز » (١٤) .

لا يتسع هنا المجال لاستعراض تفصيلي لتجربة حرب العصابات ، والمناخ السياسي الذي فجرها ، وانعكاساتها السياسية ، ولكن الثابت ان هذه التجربة قد نقلت القضية الوطنية المصرية نقلة واسعة الى الامام ، وكشفت عجز قوات بريطانيا في القنال عن التصدي للعصابات التي كانت تشن هجماتها ، الامر الذي دفع الاوضاع السياسية في مصر الى درجة عالية من التأزم ، بعد ان اصبح القصر الملكي وبريطانيا على ثقة بأن تعاون الحكومة المصرية (حكومة الوفد) مع المستعمر ضروري لقمع وايقاف حركة الفدائيين . وعندما رفضت الحكومة مثل هذا التعاون كان حريق القاهرة ، الذي عجل برحيل الحكومة في اليوم التالي ، وفتح ازمة سياسية ، خلقت المناخ الملائم لقيام الثورة .

ان هذا العرض يشير الى طبيعة الظروف الموضوعية التي كان يعمل في ظلها الاخوان المسلمون والشيوعيون في قطاع غزة ، ومدى فشلهم في التقاط ابعاد الظاهرة التي مثلتها تجربة الكفاح المسلح في القناة ، وبالتالي عدم استطاعتهم قيادة الوضع الجماهيري في قطاع غزة ، وهو الوضع المهزوم والمجروح والمستفز سياسيا ، باتجاه وضع ترجمة فلسطينية للتجربة المصرية في حرب العصابات . فظروف قطاع غزة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت اكثر ملائمة لشن حرب عصابات منظمة ، خصوصا وان

عمليات غزو فردية للارض المحتلة قد بدات منذ اللحظة الاولى لنكبة ١٩٤٨ . وكانت عملية عبور الحدود باتجاه الارض المحتلة مسالة سهلة ، وكثيرون من مواطني قطاع غزة كانوا يذهبـــون الى الضفة الغربية عــن طريق المناطق المحتلـــة .

ان موقع المناقشة التفصيلية لموضوع العمل الفدائي سوف يكون تحت عنوان مستقل ، ولكن ما يهمنا في هذا الفصل الاشارة الى حجم فشل الحركة السياسية في قطاع غزة حينذاك ، وعدم قدرتها على دفع الاوضاع الخاصة التي كان يعيشها قطاع غزة خاصة ، والقضية الفلسطينية عامة ، في مجرى نضالي حقيقي كان يمكن ان يكون كفيلا بوضع القضية الفلسطينية في مكانها الصحيح ، ويبعدها عن الضياع الذي عاشته طيلة المدة التي مرت قبل قيام الكفاح الفلسطيني المسلح في اواسط الستينات .

ان الحياة السياسية المنظمة في قطاع غزة ، وان كانت قد مثلت صورة متقدمة عن الانقسام السياسي التقليدي الذي غرقت فيه الحياة السياسية الفلسطينية ، بعد ان خرقت سقـــف قيادة الهيئة العربيـــة العليا ، فانها ، موضوعيا ، بقيت محكومة بالسقف النضالي نفســـه الذي كانت تعمل تحته القيادة التقليدية . اذ لم تكن الاحزاب العقائدية في مستوى التراث النضالي الفلسطيني قبل ١٩٤٨ ، ولا كانت قادرة على تصعيد الظاهرة المسلحة التي بدات وبشكل فردي ، منذ النكبة ، حيث بقيت محكومة باهداف اجتماعية واقتصادية شخصية .وتركت تنمو خارج اطار اي رحم سياسي منظم ، ولا يمكن تقدير حجم هذه الظاهرة وقيمتها الا من خلال تتبع حركة الفدائيين ، التي اطلقت بشكل منظم في الفترة اللاحقة وبمبادرة رسمية من الادارة المصرية في قطاع غزة . وبدلا من ان تكون في خدمة اهداف النضال الفلسطيني فيما لو بادرت باطلاقها حركة سياسية فلسطينيـــة ، تحولت لتصبـــح اداة لخدمة اهداف تكتيكية محدود للحكومة المصريـــة .

هنالك اسباب عدة وراء عدم المبادرة باطلاق حرب عصابات من قبل الحزبين الوحيدين القائمين حينـــذاك في القطاع ، وان اختلفـــت الاسباب بالنسبة لكل منهما . فالشيوعيـــون ، في ذلك الحين ، كانوا علـــى موقفهم السياسي نفسه تجاه مسالة وجود اسرائيل . والاخـــوان المسلمون ، رغم ثقلهم الجماهيري ، والتسهيلات الرسمية التـــي كانت تقدم لهم ، كانـــوا في قطاع غزة حزبا وليدا ، ومن دون اي تراث تنظيمي او سياسي كالتراث الذي كان لهـــم في مصر ، باعتبارهم حزبا دخـــل الحياة السياسيـــة المصرية منذ الثلاثينات ، وكان له تراث عسكري ممثل بالجهاز الصدامي . وبكلمة اخيرة ،

فان كل ما كسبه الاخوان المسلمون هو الثقافة السياسية التي ربي عليها بعض كوادر الحزب في القطاع ، والتي طبعت تفكيرهم ونشاطهم في المراحل اللاحقة بعد ان ضرب الحزب وفتت وانتهى في القطاع ، وهاجرت تلك الكوادر الى الخارج ، وبدىء في بناء منظمات فلسطينية يمكن لنا اعتبار مفاهيمها استكمالا للمفاهيم التي اشرنا اليها .

الظروف الاقتصادية والسياسية العامة

الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية ، التي سادت في قطاع غزة خلال الفترة التي نحن في صددها ، هي الظروف نفسها التي سادت القطاع خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ . ولم يكن ممكنا حدوث تبدل على الصعيد الاقتصادي حتى في حدود ضيقة ، نظرا الى طبيعة المشكلة السكانية من ناحية ، والى محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة لقطاع غزة من ناحية اخرى . ولذا بقيت المشكلات الاقتصادية نفسها ، من انخفاض مستوى الدخل ، الى البطالة ، الى مشكلات العمل ، الى ندرة الموارد . اضافة الى ذلك ، لم تشهد المنطقة اية مشاريع انتاجية كفيلة بتوفير فرص العمل لعدد منهم . حتى ان الاراضي الزراعية التي ، كان من الممكن تحسينها ، وبالتالي تشغيل جزء من اللاجئين فيها ، لم تسلم اليهم . فمثلا ، كان « في رفح وخان يونس ودير البلح وجبالية غزة وبيت حنون ، مساحات من الاراضي الاميرية واراضي الجفتلك الرملية لا يستفيد منها السكان لانها محظورة عليهم » ، [برغم] « شدة حاجة السكان للاراضي .. ليقوموا باستصلاحها للزراعة والاستفادة منها وفي ذلك فوائد كبيرة للسكان وللادارة » (١٥) ، ولهذا السبب شهد القطاع عددا كبيرا من حالات الاستيلاء ، من قبل المواطنين ، على اراضي الدولة . ولسوف نستند في تصوير طبيعة الوضع البائس الذي كانت تعيشه غالبية جماهير قطاع غزة الى المذكرات التي كانت توجهها الهيئات الرسمية والشعبية الفلسطينية الى الجهات المسؤولة ، حيث لا تختلف طبيعة الوضع الذي كانت تصوره تلك المذكرات عن الوضع الذي كان سائدا خلال الحقبة بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ ، اذ « اصبحت حالة السكان سيئة جدا ، تلك الحالة المحزنة التي حملت مصر على تسيير قطارات الرحمة اسعافا لها .. » . وفي نهاية العام ١٩٥٣ يرفض رئيس حكومة عموم فلسطين طلب سكرتير اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين في قطاع غزة ، الذي طلب مساعدة الحكومة للاجئين ، مقترحا على اللجنة مراجعة الجامعة العربية ، مبينا في الطلب حاجة اللجنة الملحة الى المساعدة لتتمكن من القيام بواجبها في خدمة اللاجئين . وفي ابريل ١٩٥٥ لم يكن الوضع قد تبدل باتجاه الافضل ، فهنالك « ثلاثمائة

الف لاجيء فلسطيني يجدون انفسهم في مخيم اعتقال يعرف بقطاع غزة ، الامم المتحدة تقدم لهم الغذاء والادوية ومصر تحافظ على النظام (تشرف عليهم بوليسيا) . وعلى الرغم من مرور ستة اعوام فان هذه الكتلة من اللاجئين لا تزال تنتظر حلا ، بيتا وعملا » (١٦) .

فالمشكلات التي جابهها قطاع غزة في هذه المرحلة شبيهة بالمشكلات التي كان يعاني منها في السابق ، سواء من ناحية كساد التجارة وانقطاع الموارد ، او من ارتفاع الرسوم الجمركية الخارجية ، والضرائب المحلية الباهظة ، وقيود السفر ومنع اهالي غزة من التجول حتى في سيناء . وقد قامت الهيئة العربية العليا بشرح هذه المشكلات بواسطة مذكرة موجهة للواء محمد نجيب، رئيس الحكومة المصرية حينذاك ، تشير الى : « ... ان وضع تلك المنطقة يستدعي اتخاذ اجراءات عملية مستعجلة . وفيما يلي بعض المطالب والمقترحات التي تحول دون تصفية قضية فلسطين بابادة الفلسطينيين وتشتيتهم وابعادهم عن حدود بلادهم . ١) سبق للحكومة المصرية ان قررت تشكيل قوة عسكرية فلسطينية .. لذلك نرجو المبادرة في تنفيذ هذا المشروع الهام ، والتوسع فيه . ان فائدة تجنيد الشباب الفلسطيني لا تقتصر على الناحية العسكرية فحسب ، بل من شأنها توفير اسباب المعيشة لعائلات كثيرة . ٢) نرجو الحكومة الغاء الرسوم الجمركية (او تخفيفها) عن البضائع والمنتجات الضرورية كالمواد الغذائية والوقود والالبسة القطنية ، ومنتجات المنطقة الزراعية وغيرها . وان الرسوم الجمركية التي تستوفى حاليا في قطاع غزة ، هي نفس الرسوم التي كانت تستوفى في عهد الانتداب البريطاني ، وهي رسوم مرهقة . ٣) وكذلك الحال بالنسبة للضرائب المحلية التي تجبى من اهل منطقة غزة ، فانها ضرائب باهظة كانت تفرضها حكومة الانتداب البريطاني وترفعها عاما بعد عام ، تنفيذا لسياستها المنصوص عليها بالمادة الثانية من صك الانتداب وهي وضع فلسطين في حالات سياسية واقتصادية تسهل انشاء الوطن القومي الصهيوني . لذلك نرجو تخفيض هذه الضرائب بشكل يتناسب مع حالة السكان الاقتصادية ، وظروفهم القاسية . ٤) نرجو اعادة النظر في القيود والانظمة القائمة ، بما يكفل للفلسطينيين حرية التنقل والسفر من المنطقة والعودة اليها . ومما هو جدير بالذكر ان الفلسطينيين الذين يجتازون الحدود الفلسطينية المصرية الى اراضي سيناء ، بحكم الاضطرار للارتزاق الشريف ، يقبض عليهم ويزجون في سجن العريش ، حيث يوجد الان عشرات منهم . ٥) ونظرا لضيق مساحة منطقة غزة ، ولحاجة السكان واللاجئين الشديدة للعمل والارتزاق ، فاننا نرجو من الحكومة المصرية السماح للفلسطينيين المقيمين في منطقة غزة بحرية التنقل والعمل في الاراضي المصرية ،

على ان يكون هذا اجراء ريثما تتيسر للاجئين العودة الى بلادهم ٠ ٦) وفي رفح وخان يونس ودير البلح وجباليا وغزة وبيت حنون مساحات من الاراضي الاميرية واراضي « الجفتلك » الرملية ، لا يستفيد منها السكان ، لانها محظورة عليهم . فبالنظر لشدة حاجة السكان للاراضي ، فاننا نرجو من الحكومة المصرية ان توزع عليهم هذه الاراضي ليقوموا باصلاحها للزراعة ، والاستفادة منها . وفي ذلك فوائد كبيرة للسكان وللادارة » (١٧) .

لم تختلف الاوضاع السياسية العامة التي كانت تحيط بقطاع غزة في تلك الفترة ، في جوهرها ، عن مجمل الاوضاع التي كانت قائمة خلال الحقبة الماضية ، فالانعكاسات المباشرة للثورة المصرية على مجمل وضع القضية الفلسطينية ، وعلى وضع قطاع غزة بالذات ، كان محدودا ، وذلك نظرا لطبيعة المشكلات والتحديات التي واجهتها الثورة الوليدة ، فقد استغرقت ، خلال الفترة التي نعاينها ، في قضايا مصر الداخلية ، وفي الصراع الدائر في مجلس قيادة الثورة حول مسألة السلطة ، ذلك الصراع الذي لم يحسم الا في يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ ، حين ابعد محمد نجيب عن السلطة كليا .

وفي هذه الفترة كانت قضية فلسطين ، ومن ضمنها قضية قطاع غزة ، من القضايا المؤجلة بالنسبة للحكومة المصرية ، اذ طغت عليها قضايا مصر الداخلية وقضايا السلطة . ويحدد محمد نجيب موقع قضية فلسطين في سلم اهتمامات مجلس قيادة الثورة ذلك الحين بقوله : « مشكلتنا الرئيسية الان هي في مصر .. في نظامها الملكي .. وفي وجود قوات الاحتلال . ولذا لم انجرف الى تصريحات مضادة لاسرائيل .. مقتنعا بأن تصفية قضيتنا مع الاستعمار واتجاهنا الى بناء مصر الحديثة ، سوف يجعلاننا اكثر واقعية وقدرة على حل مشاكلنا مع هذه الدولة الوليدة » وسيتطرد فيقول : « اعجبتني كلمات وصفت استراتيجة ثورتنا بالنسبة للقضية الفلسطينية بأنها كانت تمثل (الاقتراب الحذر والمعقول) ، واذكر ان دافيد بن — غوريون قد ادلى بتصريحات يتمنى فيها النجاح لثورتنا .. واعلن سياسة الانفتاح على مصر (الجديدة) ... لم يكن التركيز سهلا على حل القضية الفلسطينية، وعقبة الاحتلال البريطاني تعوق المسيرة . ولم ترد اسرائيل كنقطة في جدول اعمالنا .. كان اهتمامنا مركزا على تحرير مصر » (١٨) .

اما المصادر الاسرائيلية فتصف هذه المرحلة بقولها : « وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٢ قامت مجموعة عسكرية في مصر برئاسة محمد نجيب بعزل الملك فاروق ، وكانت الدول العربية الاخرى مشغولة بالازمات الداخلية ، وكان لهذا اثره بعض الشيء في تخفيف التوتر على الحدود مع استمرار دخول

المتسللين ، وقد مرت في قناة السويس بعض الشحنات غير الحربية التي كانت وجهتها اسرائيل » (١٩) .

ان حديث محمد نجيب ، وان كان يتفق في جوهره مع حديث المصادر الاسرائيلية ، لكنه لا يلغي حقيقة اساسية الا وهي العنصر التفجيري الذي لعبته قضية فلسطين في ثورة ٢٣ يوليو ، حيث كانت هزيمة ١٩٤٨ حاضرة في الفقرة الاولى من البيان الاول الذي صدر عن الحركة، ناهيك عن ان معظم رجالات الثورة قد شارك في حرب ١٩٤٨ (٢٠) ومن هنا ،فان الموقف الذي عبر عنه نجيب كان يعكس موقفا آنيا يرتبط بظروف موضوعية محددة ، كانت تفرض على النظام المصري الجديد ان يحسم معركته الداخلية ، الاجتماعية والوطنية، خصوصا معركته ضد انضمام اية دولة اخرى اليها ، وليس ضد ربط مصر بالاحلاف فقط .

لم تكن ثورة ٢٣ يوليو مسالمة ، بل كانت تعرف قدراتها ، فالجيش « لم يكن قادرا على .. التحدي من جراء الضعف الذي كان يعاني منه » (٢١).

اننا في هذا الجزء ، لا نستطيع التوغل اكثر في ظروف مصر الداخلية ، وقدراتها العسكرية ، ولكن الامر المؤكد ان مصر ، كانت غير قادرة على ان تلعب دورا فلسطينيا في مستوى طموحات الشعب الفلسطيني آنذاك . لقد اعتبرت ثورة ٢٣ يوليو ردا على هزيمة ٤٨ ، وحين لم تلعب دورا حاسما على صعيد المسألة الفلسطينية ، بقيت الحياة السياسية في قطاع غزة ، بدرجة او بأخرى ، استمرار لحقبة ما قبل الثورة ، سواء على صعيد المفاهيم ، او الحلول المقترحة لحل مشكلاته .

الحلول السياسية المقترحة

عكست الاوضاع الاقتصادية والسياسية العامة ، التي احاطت بقطاع غزة ، نفسها على طبيعة المفاهيم السياسية والاقتصادية التي كانت تطرح لحل مشكلة القطاع ، والتي يمكن اعتبارها اكثر تطورا ونضجا من المشاريع التي سبق طرحها . فقد ارتكزت تلك المفاهيم على الظروف الاقتصادية القاسية التي يعيشها القطاع ، وعلى مرور ما يزيد على خمس سنوات على الهجرة ، دون ان يلوح في الافق اي حل سياسي ، يتناسب وشعار العودة الذي كان مطلبا جماهيريا . ولذا ، فقد عادت لتطرح مجددا مسألة مستقبل قطاع غزة ، بما في ذلك وجهات نظر تقول بدمجه مع مصر كحل لمشكلاته الاقتصادية، ووجهة نظر مضادة كانت قادرة على التقاط الابعاد السياسية لمسألة الدمج

هذه ، ودورها في تصفية الوجود الفلسطيني من خلال تصفية قطاع غزة .
ولقد كانت مثل تلك المجادلات تتم في ضوء تساؤل ملح من قبل الجميع ، هو :
ما المخرج من الازمة الخانقة التي يعيشها القطاع (٢٢) .

كانت وجهات النظر ، الداعية او الرافضة للدمج ، تستند على مجموعة من الاسباب والمبررات في دفاعها عن موقفها ، والاسباب التي قدمتها كل منها تعطي فكرة دقيقة عن طبيعة المشكلات التي كان يعاني منها قطاع غزة ، وكذلك عن طبيعة المناخ الفكري السائد هناك آنئذ . هذا ، مع العلم أن وجهتي النظر المطروحتين كانتا تمثلان التيارين السياسيين الرئيسيين في القطاع : جماعة الهيئة العربية العليا ، حيث يغلب البعد السياسي على وجهة نظرهم ، بينما غرقت وجهة نظر خصومها في الاعتبارات الاقتصادية .

هذه المسألة كانت محل حوار علني على صفحات الجرائد ، ومن ابرز من مثل وجهة النظر القائلة بعدم الدمج السيد جمال الصوراني ، رئيس النادي الشعبي في قطاع غزة ، والمحسوب سياسيا على الهيئة العربية العليا الذي كتب تحت عنوان « من المستفيد » وجهة نظره التي اعتبرت مسألة ضم قطاع غزة « مؤامرة من نوع جديد لانهاء القضية الفلسطينية وطمس معالم فلسطين من سطور التاريخ .. والمستفيد هو بريطانيا وامريكا باعتبار ان تصفية القضية الفلسطينية يسهل عليها ادخال المنطقة في النار التي تضرمها ضد السوفييت في حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل » ، وهي اشارة من الكاتب الى محاولات عقد معاهدة دفاع مشترك ، وادخال دول المنطقة في حلف لمواجهة « الخطر الشيوعي » كما كان يسمى في ذلك الحين . والمستفيد الاخر هو اسرائيل التي تريد انهاء حالة الحرب ، لتبدأ في استغلال المنطقة كلها ، اذ هي (المجال الحيوي لاسرائيل) . اضافة الى هذا ، فان الكاتب يعتبر مسألة ضم القطاع الى مصر هي الوجه الاخر لمسألة الصلح مع اسرائيل ، وتصفية القضية . ويخلص الكاتب من هذا كله الى أن « كل شخص عربي من أي قطر يطلب الضم هو خائن لعروبته وعميل من عملاء بريطانيا وامريكا واسرائيل .. » ، والحل هو « التجنيد والسلاح لارجاع فلسطين الى حوزة العروبة .. » (٢٣) .

واما وجهة النظر الداعية الى الدمج ، والتي قدمت ردا على وجهة النظر السابقة ، فان كاتبها بعد ان ادان تخوين دعاة الدمج واعتبارهم عملاء للانجليز والامريكان والصهاينة وخونة للعروبة ، انما : □ لا يعتقد بوجود فائدة سياسية او اقتصادية لمصر من ضم قطاع غزة اليها . □ على الرغم من دعوة الكاتب الى دمج قطاع غزة ، فانه يدين عملية دمج الضفة الغربية

بالاردن . □ يعتبر الكاتب ان دمج قطاع غزة بمصر هـو نوع من تحصيل الحاصل ، لان « القطاع مضموم الى مصر .. ولم يبق من متممات الضم الا امور شكلية » . □ « دمج القطاع سيحل مشاكله الاقتصادية ، وبقاء الوضع على ما هو .. هو عين الفناء » . □ يرد الكاتب على القول بأن وجود اللاجئين هو ورقة رابحة في يد الدول العربية عند مطالبتها بعودتهم الى ارضهم ، ولا يجيب الكاتب قطعا على التساؤل الذي وضعه هو : « اليس في ضم القطاع الى مصر ما ينهي القضية الفلسطينية (ولكي) تنتهي حالة الحرب القائمة بين العرب واليهود ؟ » ، وهو السؤال الذي كان يشكل حجر الاساس في الموقف الرافض لفكرة الدمج (٢٤) .

لم يقدر لمثل هذه الاراء والمقترحات ان ترى النور ، فالدمج لم يكـن ممكنا لعدة اعتبارات ، اولها انه لن يوفر حلا لمشكلات قطاع غزة ، نظـرا لتردي الاوضاع الاقتصادية في مصر ، اضافة للانعكاسات السلبية لهذا العمل على الثورة المصرية التي قدمت خيانة فاروق وصفقات السلاح الفاسد كأحد ابرز اسباب قيامها . هذا ، اضافة الى الموقف الوطني الذي سبق ان اتخذته حكومة الوفد تجاه موضوع دمج الضفة الغربية بالاردن ، وحيث نجحت مصر حينذاك في اثارة زوبعة في وجه الاردن ، الى درجة جعله عرضة لاحتمـال الطرد من عضوية الجامعة العربية . وعلى الجانب الاخر ، لم يكن ممكنا تلبية مقترحات دعاة عدم الدمج والذين كانوا يطالبون « بالتجنيد والسلاح لارجاع فلسطين الى حوزة العروبة » ، وذلك للظروف التي رافقت السنوات الاولى لقيام الثورة ، والتي سبق الاشارة اليها . ومـن هنا بدات المشاريع لتصفية قضية اللاجئين في قطاع غزة خارج اطار الاندماج مع مصر او اطار التسليح والقتال ، وعلى راس هذه المشاريع كانت مشاريع التوطين التـي تميزت بها المرحلة بين ١٩٥٢ — ١٩٥٥ .

التوطين : الحل الدائم

منذ النكبة في العام ١٩٤٨ لم تنقطع سلسلة المشاريع المطروحة لتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، على راسها محاولات التوطين والتي اصطدمت بمعارضة قوية جدا من اللاجئين ، اذ اعتبرت شكلا مـن اشكال التصفية للقضية الفلسطينية . وقد انصب القسم الاكبر من تلك المشاريع على لاجئي قطاع غزة ، تبعا لطبيعة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي كان يعانيها القطاع ، نظرا الى وجود عدد من اللاجئين يبلغ ضعف عدد سكانه الاصليين ، الامر الذي جعل من هذه المشكلة مشكلة متفجرة لا حل لها في

ضوء الامكانات الاقتصادية المحدودة جـدا للقطاع . فقطاع غزة ، في ذلك الحين ، لم يكن قادرا على استيعاب اللاجئين ، ولو جزئيا ، في ظل حياته الاقتصادية . اضافة الى ان وجود اللاجئين كان يشكل عنصر ضغط هائل على الحكومة المصرية وغيرها من الجهات ذات العلاقة ، والتي يهمها دفع القضية الفلسطينية ، ومن ضمنها مشكلة اللاجئين ، في مجاري الحل .

ولهذه الاعتبارات ، اكتسبت مشاريع التوطين في حياة القطاع اهمية خاصة جدا ، واستؤنفت المحاولات التي كانت قد بدات قبل ذلك لتوطينهم . والمحاولات التي جرت في المرحلة التاريخية التي نحن في صددها ، استفادت من التجارب السابقة الفاشلة ، بعد ان تأكد المعنيـون ان قضية التوطين ليست بالامر السهل الذي يمكن تنفيذه ببساطة ، ومن هنا اتسمت المشاريع المطروحة في مرحلة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٥ بطابع اكثر تنظيما وعمقا .

تعددت المشاريع التي طرحت لتوطين اللاجئين خلال هذه الفترة . فمنها ما كان يتسع ليشمل اللاجئين في كافة اماكن تواجدهم ، ومن ضمنها قطـاع غزة . ومنها ما كان مشاريع خاصة بلاجئي قطاع غـزة وحدهم ، كما ان هنالك مشاريع بقيت في اطار المقترحات العامة ، بينما تحولت مشاريع اخرى الى خطط وبرامج عمل ودراسة مستفيضة تعاونت بشأنها عدة جهات دولية ومحلية ضمن السياسة التي تقوم على « ان عدد اللاجئين المستفيدين من الاغاثة يجب ان يتناقص تدريجيا .. ويجـب ان يستمـر التخفيض في عدد اللاجئين الذين يتلقون معونة » (٢٥) . حيث اعتبرت « قضية اللاجئين قضية اقتصادية ينبغي حلها بالاساليب الاقتصادية في دائرة تنمية الاقتصـاديات العربية تنمية تسمح بتوطين اللاجئين في البلدان العربية » (٢٦) ، وهذا المنطق كان وراء بيان جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في ١/٦/ ١٩٥٣ اذ قال بشأن مشكلة اللاجئين : « ان بعض هؤلاء اللاجئين يمكن اسكانهم في المنطقة التي تحتلها اسرائيل حاليا . لكن غالبيتهم تستطيع بصورة اجدى ان تدمج في حياة البلدان العربية المجاورة . بيد ان هذا يعتمد على مشاريع الري التي بواسطتها يمكن استثمار اراضي جديدة » (٢٧) ولقد ترجم فهم دالاس هذا الى مشروع اريك جونستون الذي تقدم به ، والقائم علـى توزيع مياه نهر الاردن وروافده بين العرب واليهود لحل مشكلة لاجئي سوريا ولبنان ، في الوقت الذي كان ينفذ فيه مشروع اخـر بقطاع غزة وحده ، هو مشروع شمالي غربي سيناء لتوطين لاجئي قطاع غزة . وقبل الدخول في تفاصيل هذا المشروع لا بد من الاشارة الى مشروع اخر طرح خصيصا لحل مشكلة لاجئي قطاع غزة ، هو مشروع باروخ ، نسبة الى اسم الشخص الذي وضعه ،

وتقدم به الى الهيئة العربية العليا ، حيث كان ذلك المشروع يدعو الى تشكيل « اللجنة الدولية للاجئين العرب والتي ستكافح لايجاد حلول دائمة وموافقة (مفيدة) . وستبذل الجهود لاعادة بعض اللاجئين الى اسرائيل وان يهضم (يمتص) غيرهم في مصر وسوريا ولبنان والعراق ، وبدأ العمل باعداد (كوتا) صغيرة سنوية . وقد يؤمن لبعضهم المؤهلات للهجرة الى باكستان ، وكندا والولايات المتحدة الامريكية .. الخ . والجاليات العربية المختلفة (المتعددة) في امريكا الجنوبية قد ترحب ببعضهم » .

وحددت اهداف اللجنة الدولية للاجئين العرب بـ « توفير » (تقديم) بيوت دائمة مجانا . اقامة عائلات في المزارع تقوم باود نفسها . توفير الآلات للعمال . اقامة اخصائيين في الاعمال التي تكفي اصحابها بنفسها . توزيع افلام ، وآلات موسيقية ، وكتب وغيرها من وسائل التسلية العقلية . التعاون تعاونا وثيقا مع السلطة المصرية لتحقيق كل ناحية من نواحي هذا العمل . الاشخاص الذين يوظفون ستكون اكثريتهم من العرب توافق عليهم السلطات المصريـة (٢٨) .

ولكن هذا المشروع لم يلق اي حظ من النجاح ، ولم يستمر طويلا ، واقتصر على مذكرة موجهة الى رئيس الهيئة العربية العليا ، الذي رفضها ، وطالب بدوره بوجوب اعادة اللاجئين الى ديارهم ، واستعادة املاكهم ، وايقاف هجرة اليهود الى فلسطين .

في هذا الوقت ، كانت دراسة مشروع توطين اللاجئين في شمالي غربي سيناء تسير على قدم وساق ، وتوضع المخططات الكفيلة بتنفيذ ذلك المشروع. وكانت ردود الفعل الجماهيرية قد بدات بالبروز ، في الوقت الذي كان فيه الموضوع في اطار المشاورات بين الجهات المعنية . وفي محاولة من السلطات المصرية لطمئنة الراي العام الغربي اصدرت بيانين ، في ١٩٥٣/٥/٢٨ وفي ١٩٥٣/٩/١٩ ، موجهين الى اهالي غزة . يقول البيان الثاني ، والموقع من قبل نائب الحاكم الاداري العام ، ما يلي :

« كانت بعض الصحف المحلية قد نشرت خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ ان هناك محاولات لاسكان اللاجئين خارج فلسطين مستندة في ذلك الى ما نشر في بعض الصحف الخارجية حول مشروع تقدمت به هيئة الاغاثة الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة ، لتشغيل واسكان اللاجئين في شبه جزيرة سينا وغزة . مما دعانا الى ان نصدر بياننا المؤرخ في ١٩٥٣/٥/٢٨ ، نعلن فيه انه قد صار ارجاء البحث في هذا الموضوع . ولما كان هذا المشروع ، قد اصبح شاغلا للاهالي ومدار حديثهم ، ولما تعلمه هذه الادارة — التي دابت جاهد

على العمل لما فيه الخير والرفاهية للجميع ، وتحقيقا لرغباتهم – ليسرها ان تعلن لاهالي ومهاجري المنطقة جميعا ، بأنه قد تمت مقابلة بين السيد قائد عام القوات المسلحة والسيد الحاكم الاداري العام للمنطقة الخاضعة لرقابة القوات المصرية بفلسطين بخصوص هذا الموضوع ، وقد انتهت بالموافقة على ان موضوع اسكان اللاجئين.هو محل اعادة نظر السلطات المختصة في الوقت الحاضر ولن تتخذ فيه اية اجراءات او خطوات الا بما يحقق اماني الفلسطينيين ومصالحهم . ولذلك نلفت النظر ، الى ان الحديث حول هذا المشروع قد اصبح غير ذي موضوع » (٢٩) .

كان نائب الحاكم الاداري لا يقول الحق لان الحكومة المصرية كانت قد اقترحت اعتبار نهر النيل كمصدر لمياه الري للاراضي الواقعة مباشرة شرق قناة السويس (٣٠) ، ونتيجة لهذا الاقتراح ، اتمت الوكالة في ٣٠ يونيو عام ١٩٥٣ اتفاقية برنامج مع الحكومة المصرية اتاحت الاحتفاظ بمبلغ ٣٠ مليون دولار لاغراض ابحاث المشروع في شبه جزيرة سيناء وغزة ، والباقي ليستعمل في الانشاء والاستيطان اذا ما اثبتت الدراسات الاولية ان هناك مشروعات عملية يمكن القيام بها (٣١) . اي ان تخوف اللاجئين والاهالي في القطاع كان له ما يبرره ، لان الاتفاق المشار اليه وقع في ١٩٥٣/٦/٣٠ ، بينما بيان نائب الحاكم الاداري مؤرخ في ١٩٥٣/٩/١٩ . اضافة لذلك ، ففي شهر تشرين اول ١٩٥٣ ، اي قبل مرور اقل من شهر على صدور البيان المذكور « اسندت حكومة جمهورية مصر ووكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالشرق الادنى التابعة للامم المتحدة الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ومكتب الوكالة بالقاهرة المسئولية المشتركة لادارة ابحاث ودراسات عن المشروع المحدد في الاتفاقية التي وقعها عن حكومة جمهورية مصر رئيس المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي وعن الوكالة بالقاهرة لغرض تقرير مدى صلاحية هذا المشروع للتنفيذ وتقدير تكاليفه » (٣٢) .

وقد استغرق اعداد مشروع التوطين من تاريخ توقيعه حتى ٦/٢٨/ ١٩٥٥ ، حيث انتهت اللجنة الموكل اليها العمل من عملها ، ووضعت تقريرها الذي وجهته الى وزير الدولة المصري لشؤون الانتاج ، ومدير وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (٣٣) .

ويمكن لنا اعتبار هذا المشروع ، الذي اعد خصيصا لتوطين لاجئي قطاع غزة ، من اكثر المشاريع خطورة ، لانه يطرح تصورا شاملا لكيفية تنفيذ المشروع . كما انه يعكس ، من الناحية الثانية ، الجدية الفائقة لوكالة الامم المتحدة وللحكومة المصرية لتنفيذ ذلك المشروع . ولخطورة هذا المشروع نقدم

فيما يلي عرضا موجزا للمسائل التي تطرق اليها التقرير ، الذي حدد الغرض من اعداده الا وهو « تأييد امكانية التنفيذ الطبيعية والهندسية لتحويل ٥٠٠٠٠ فدان في الشمال الغربي لسيناء الى اراضي مزروعة وكذلك امكان استيطان جزء من سكان غزة للاجئين هناك كأعضاء نافعين عاملين في المجتمع » (٣٤) ، كما يقرر ايضا « التكاليف المقدرة لهذا التعمير والدخل المحتمل الحصول عليه من المشروع » (٣٥) .

و « سوف يختار سكان المشروع من بين اللاجئين الذين يستوطنون قطاع غزة حاليا والذين قدر تعدادهم في مايو سنة ١٩٥٥ بحوالي ٢١٤٠٠٠ من بين جملة سكان القطاع وقدرهم ٣٠٢٠٠٠ نسمة والفرق بين الرقمين هو ٨٨٠٠٠ يعادل السكان الاصليين للمنطقة » (٣٦) .

وقد اقترح قيام « نوع من الحكم المحلي » (٣٧) . ولان اللاجئين في معسكرات القطاع « انتظموا في مجموعات حسب عشائرهم وقبائلهم وقراهم الاصلية » (٣٨) ، فقد اوصى « بأن يؤخذ هذا الهيكل الاجتماعي في الاعتبار وان يستقل الى اقصى حد » (٣٩) ، ويكون ذلك « بالحفاظ على الطابع الاجتماعي التقليدي للعلاقات » (٤٠) . ولهذا السبب يجب ان « يتكون المشروع من ٢٣ قرية منها ٣ قرى رئيسية اعتبرت مراكز » (٤١) . ثم يتطرق بعد ذلك الى النظام المقترح على صعيد الضرائب وقوات الامن والحماية البوليسية ، والمطافىء وجهاز القضاء ونظام البريد والتليفون ، اضافة الى تفاصيل وشكل القرية المقترحة ، ومواقع البناء ، وشكل المنازل ، ومواد البناء المستعملة (٤٢) .

وقدم التقرير لبرنامج التأهيل المقترح بـ « ان اللاجئين الفلسطينيين قد عاشوا حياة غير طبيعية اجبروا فيها على حياة خاملة .. واثرت الحياة كلاجىء على شخصية واماني الفرد » (٤٣) ولذلك نبه « الى ضرورة التغلب على اثر البيانات المضللة والاشاعات » (٤٤) . وتحسبا لردود فعل اللاجئين اكد على « ضرورة التأكيد بأقوى الطرق الرسمية التي يمكن استخدامها . ان قبولهم — اي اللاجئين — للفرص التي تهيأ لهم ... لا تتعارض مع حقهم في العودة » (٤٥) ، ودعا الى « بذل اهتمام خاص بالمصادر التقليدية للزعامة والتاثير وان تحتفظ بتلك الزعامات لا ان نفض الناس من حولها » (٤٦) . وقدر « عدد الذين سيرحلون بحوالي ٥٩٥٠٠ شخص يتكون من ١٢٢٠٠ اسرة .. يتشكلون من ١٠٠٠٠ اسرة زراعية و ١٧٥٠ اسرة بالخدمات العامة و ٧٠٠ اسرة بالقطاع الثانوي » (٤٧) . وعن كيفية خلق الدافع لدى اللاجئين اقترح « توفير مستوى معيشة يفوق بكثير متوسط مستوى المعيشة الذي

اعتاده اللاجىء وما يستخدمه من ارض وعقار واذا ما تقرر منح الملكية للاجئين يجب ان يكون ذلك تحت شروط التسديد حتى ولو كان اسميا في بعض الحالات » (٤٨) . وقدرت الفترة الكافية التي يستغرقها توطين الاسرة بعشر سنوات (٤٩) كما اخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية بحيث توقع ان « يزيد العدد الاصلي من السكان الزراعيين والبالغ ٥٠٠٠٠ الى ما يقرب من ٨٥٠٠٠ في نهاية العام الخامس والعشرين » (٥٠) . ولهذا اقترح ان « يستوعب جانبا كبيرا من زيادة السكان الزراعيين .. في مزارع جديدة بالمساحة المخصصة للمشروع » (٥١) .. اضافة الى مجموعة كبيرة من التفاصيل التي تطرق اليها ، والتي لا يتسع لها المجال هنا رغم اهميتها ، الامر الذي يمكننا معه القول ان ذلك التقرير لم يترك شاردة ولا واردة الا وتصدى لها .

ان نظرة سريعة الى مشروع توطين لاجئي قطاع غزة في سيناء ، يكشف مجموعة من الحقائق الهامة ، اضافة الى الجدية التي اتسم بها ذلك المشروع، حيث نستطيع ان نعتبره المشروع المتكامل الوحيد من بين ما قدم من مشاريع للتوطين . ومن الواضح ايضا ، بما لا يقبل الشك ، أن ذلك المشروع هو ثمرة التعاون بين السلطات المصرية وبين وكالة الغوث . ومن خلال ملاحظة الجوانب التي تطرق اليها المشروع تتضح المرامي البعيدة له ، خصوصا اذا ما تذكرنا المدى الزمني المقترح ، الا وهو ٢٥ عاما لاستكمال تنفيذه . وعلى الرغم من تجنب المشروع الحديث عن الجوانب السياسية ، الا ان عدم تناول هذه الجوانب لا يلغي الافرازات السياسية التلقائية له ، باعتبار ان انهاء الاساس الاقتصادي لمشكلة اللاجئين هو خطوة رئيسية على طريق الانهاء الكلي لمشكلة اللاجئين ، تمهيدا لتصفية قضية فلسطين برمتها .

لقد استحوذت هذه المسالة على اهتمام كبير ، حيث لم تفلح التطمينات والتصريحات الرسمية عن ان التوطين لا يلغي حق اللاجئين بالعودة ، كل هذه المحاولات لم تفلح في اجهاض ردة الفعل الجماهيرية التي كانت من اعنف ردود الفعل التي شهدها القطاع ، وكانت في مستوى الخطورة التي كان يمثلها مشروع التوطين .

ان مشاريع التوطين لم تكن سوى حلقة واحدة من حلقات المؤامرة التي كانت تنسج فصولها . وان كانت هي الحلقة المركزية . وتتقاطع معها محاولات عقد الصلح بين العرب واسرائيل ، وتنفيذ مشاريع الاحلاف التي كانت تطرح ذلك الحين ، الامر الذي جعل الموقف من التوطين موقفا من الصلح ومن موضوع الاحلاف ، كما سيتضح من مسار الحوادث في الفترة اللاحقة .

لسنا في صدد دراسة مشاريع الاحلاف هنا ، بقدر ما يعنينا مساس هذه المشاريع بالقضية الفلسطينية وقضية قطاع غزة بالذات . ونقطة التماس بينهما كانت تتحدد من خلال موقف الحكومة المصرية من المشروعات المطروحة عليها ، اما الدول الاستعمارية فكانت مهتمة بادخال مصر واسرائيل سوية في الاحلاف ، ولتمرير هذه المسألة كان الامر يستدعي عقد صلح بين مصر واسرائيل كما اتضح من جملة المقترحات التي طرحت خلال الفترة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ ، حيث ربطت مسألة الجلاء البريطاني عن قناة السويس ، ونقل القواعد الى قطاع غزة او فلسطين المحتلة ، بعقد الصلح بين مصر واسرائيل . ولا تختلف جملة المقترحات اللاحقة بشأن هذه المسألة عن جوهر الاقتراح السابق . ومن هنا كان تقاطع موضوع الاحلاف مع موضوع الصلح مع موضوع التوطين ، باعتبار ان اتمام مشاريع التوطين كانت تعني نزع عنصر التفجير في المشكلة القائمة ، وبعد ذلك يمكن اتمام تسويتها في هدوء .

انعكست السياسة الهادئة التي مارستها مصر ، بالنسبة لاسرائيل ، في شكل هدوء نسبي على الحدود المصرية ـ الفلسطينية ، طيلة السنوات الاولى من عمر الثورة . وكان طموح اسرائيل ان توفر عملية ضم مصر الى الاحلاف المطروحة حلا للمشكلة العربية ـ الاسرائيلية ، فيتحقق الصلح بين العرب واسرائيل ، خصوصا وان المشاريع والدراسات لتوطين اللاجئين الفلسطينيين كانت تسير على قدم وساق .

ان موقف قيادة الثورة المصرية هذا ، والذي عبرت عنه التصريحات الهادئة لبعض قادة الثورة ، سرعان ما تبدل ، مع حسم الامور في مجلس قيادة الثورة بعد ابعاد محمد نجيب ، وانتهاء الصراعات الداخلية ، وبعد ان قطعت قضية الجلاء عن قناة السويس خطوات واسعة الى الامام . في هذا الوقت اشتدت معركة الاحلاف ، واصبحت اكثر جدية ، ومطروحة للتنفيذ ، بعد أن خطت حكومة نوري السعيد في العراق خطوات عملية في هذا المجال ، واصبحت مصر في وضع المضطر للتقرير بشأن هذه المسألة بعد ان سقط كليا أي مجال للمناورة . وفي ضوء هذا ، انتقلت حكومة الثورة الى موقع الصراع النشط والفعال ازاء هذه المشاريع ، فأبدت أولا عدم ارتياحها لفكرة عقد المؤتمر الاسلامي ، الذي تقدمت به الباكستان (٥٢) ، والذي لم تكن فكرة عقده بعيدة عن اجواء الاحلاف . ثم صعّد وفد مصر موقفه ، في اجتماع اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية ، في دورتها العادية المنعقدة في نهاية ١٩٥٤ . ففي ذلك الاجتماع تكلم وزير خارجية لبنان عن « ضرورة التعاون مع الغرب الذي افادت منه اسرائيل بسبب ابتعاد العرب عنه وأن الوقت قد حان للتفاهم مع الغرب على سياسة تؤمن المصالح

العربية » (٥٣) . وكذلك موقف وزير خارجية العراق الذي دعا « للتعاون مع الغرب لان الذي يدعونا ان ننشد هذا التعاون هو ان مشاكلنا كلها مع الغرب وقضية فلسطين هي اول هذه المشاكل ولانه لا يمكن حل هذه المشاكل الا بالتعاون مع الغرب » (٥٤) .

واما موقف مصر فقد عبر عنه الدكتور محمود فوزي الذي قال : « سمعت ان العائق الذي كان يحول دون هـذا التعاون هو مسألة القنال وان هـذا العائق قد زال بعد عقد اتفاقية الجلاء . ولكن ما شأن فلسطين . هل حلت قضيتها ؟ سمعت ان لا حل لها الا بالتعاون مع الغرب هل هذا صحيح ؟ وهل يتعاون الغرب معنا على ازالة اسرائيل ؟ » (٥٥) .

بهذا انتقل موقف حكومة مصر من مرحلة رفض الارتباط بالاحلاف الى مرحلة منع الاخرين من الارتباط بها ، ولهذا جرت مفاوضات في آب ١٩٥٤ بين صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصري وبين نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، بهدف ثني الاخير عن محاولاته ربط العراق بالاحلاف ، وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك ، لكن المفاوضات انتهت الى الفشل .

ان فشل مفاوضات المندوب المصري مع رئيس الحكومة العراقيـة ، دفع مصر لان تدعو اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية الى عقد اجتماع طارىء على مستوى رؤساء الوزراء ، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ ، لمناقشة حق العراق في دخول مشاريع الاحلاف المطروحة ، والتي ترافقت مع حملة اعلامية مصرية عنيفة ضد نوري السعيد . وقد دعـت مصر في ذلك الاجتماع الى « اتخاذ موقف موحد من الدو لالعربية بادانة سياسة الاحلاف كما كان هنالك اقتـراح مصري اخر باخـراج العراق مـن جامعة الدول العربيـة » (٥٦) .

انتهت مرحلة التصريحات الهادئة .. والحـدود الهادئة بعد انتقـال مصر الى مرحلة محاربة مشاريع الاحلاف ، وسقطت نهائيا احتمالات دخولها فيها ، كما سقط حلم اسرائيل في صلح قريب ، يكون احد ثمار سياسة الاحلاف. ومع انتقال مصر الى مرحلة جديدة من العمل ، انتقل الاستعمار واسرائيل بدورهما الى مرحلة جديدة ايضا ، وكان قطاع غزة قد بدا يسخن بدوره . فمع نهاية شهر شباط (فبراير) ، وهو الشهر الذي انتهت فيه الى الفشل اجتماعات اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية ، شنت اسرائيل غارتها الشهيرة على قطاع غزة في ١٩٥٥/٢/٢٨ ، والتي كانت غارة سياسية في الدرجة الاولى ، ومحاولة لكبح جماح المواقف السياسية الجديدة للثورة المصرية . لقد اتت تلك الغارة لتعطي مصداقية معينة لكلام وزير خارجيـة

العراق ، الذي سبق ان قاله في الدورة العادية التي عقدتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أواخر العام ١٩٥٤ ، حينما برر وجهة نظره الداعية للارتباط بالغرب بقوله : « ان العرب بحاجة الى السلاح .. وان ما يهدف اليه العراق من وراء طلب المزيد من السلاح ليس الاعتداء على اسرائيل ولكن دفع عدوان اسرائيل على العرب » (٥٧) . وبكلمة اخرى ، دعوة للارتباط بالغرب ليحمي العرب من اسرائيل .

ومن الجدير بالذكر ، ان الغرب سبق له ان لوح بالاداة الضاربة الاسرائيلية كوسيلة ضغط على الحكومة المصرية . ففي الوقت الذي كانت تجري مصر ، في شخص صلاح سالم ، مفاوضات مع حكومة نوري السعيد ، وذلك في شهر آب ١٩٥٤ ، في محاولة لحمل العراق على التراجع عن الارتباط بسياسة الاحلاف الغربية ، بعد ان اذيع خبر قرب توقيع ميثاق تركي — عراقي (٥٨) ، في هذا الوقت وبالتحديد ، في العاشرة والنصف من مساء ١٩٥٤/٨/١٤ ، تسللت قوة نظامية اسرائيلية مجهزة بالاسلحة الاوتوماتيكية والقنابل اليدوية وبالالغام ، عبر خط الهدنة ، وتوغلت نحو ثلاثة كيلومترات داخل حدود قطاع غزة ، حيث توجد محطة للمياه تمد سكان غزة بماء الشرب ، فقتلت القوة المهاجمة الميكانيكي الذي يدير المضخة الالية للماء ، ثم بثت الالغام في مبنى المحطة وآلات المياه وانسحبت . وتفجرت الالغام .. فدمرت الالات والمبنى والبئر (٥٩) .

ان ترافق الواقعتين ، غارة اسرائيل واجتماع صلاح سالم بنوري السعيد ، يؤكد الدور التأديبي الذي اوكل الى اسرائيل لدفع مصر لدخول الاحلاف ، ولاعطاء الدليل لاصحاب وجهة النظر التي تقول بتعاون العرب مع الغرب ليحميهم من اسرائيل .

الغارة التخريبية والتحذيرية في ١٩٥٤/٨/١٤ كانت في مستوى التحرك المصري ضد مشاريع الاحلاف . ومع بلوغ الموقف المصري ذروة العداء للعراق وللاحلاف ، كما عبر عنه في دورة اللجنة السياسية للجامعة العربية ، في نهاية كانون الثاني ١٩٥٥ ، بلغ العدوان الاسرائيلي ذروته ايضا ، وذلك في غارة ١٩٥٥/٢/٢٨ ، حيث كانت مذبحة المحطة الشهيرة : « ففي الساعة الثامنة والنصف من مساء ١٩٥٥/٢/٢٨ اجتازت القوات الاسرائيلية خط الهدنة وتقدمت داخل قطاع غزة اكثر من ثلاثة كيلومترات وانصرفت كل وحدة من القوة المتسللة الى تنفيذ ما عهد اليها به . فانصرف فصيل الى نسف محطة المياه ومهاجمة بيت مدير محطة سكة حديد غزة . وانصرفت وحدة اخرى الى المباغتة بالرشاشات والقنابل اليدوية والهاون . وانصرفت واحدة اخرى الى

المرابطة على طريق النجدات بعد ان ثبتت الالغام فيها وركزت الرشاشات على مراكز سيطرتها لتطويق النجدات بقدر المستطاع ، وفجأة دوى صوت انفجار محطة المياه ورافقه صوت وابل مستمر من الرصاص على خيام المعسكر المصري القريب من محطة المياه . وللحظة الاولى قتل عدد من الجنود وجرح كثير منهم .. وقد طلب آمر المعسكر النجدة من اقرب نقطة عسكرية فأسرعت سيارات الحمل العسكرية لتلبية النداء وقد رص فيها الجنود رصا . الا ان المهاجمين كانوا قد استعدوا للامر فبثوا الالغام في طرق النجدات . وما كادت سيارة المقدمة تمس لغما حتى تطايرت اجزاءها في الفضاء مع اشلاء من كانوا فيها وفي لحظة انفجار اللغم انصبت نيران الرشاشات اليهودية على موقع الانفجار ، فقضت على من بقي به وقد ذهب ضحية هذا الكمين خمسة وعشرون جنديا غير من جرحوا .. وكانت الخسائر الاجمالية الناتجة عن الهجوم ككل ٣٩ قتيلا و ٣٣ جريحا » (٦٠) .

ثمة اجماع على ان الغارة الاسرائيلية على قطاع غزة هي في الدرجة الاولى غارة سياسية ، وترتبط بأهداف سياسية ، سواء من ناحية توقيتها ، او من ناحية عدد الضحايا الذين سقطوا من جرائها . وقد انضجت هذه الغارة التفاعلات السياسية التي كانت تعيشها الثورة المصرية ، ويعيشها قطاع غزة . ولكن مسار التفاعلات كان يختلف بالنسبة لكل منهما ، وذلك بحكم المقدمات التي اتت الغارة لتصب عليها . فثورة مصر كانت تعيش مرحلة مخاض صعب بدات منذ اللحظة الاولى لقيامها ، وعلى الرغم من كل ما رافق مسيرتها من تعرجات خلال فترة ١٩٥٢ — ١٩٥٥ ، فان الاتجاه العام الذي ضبط مسيرتها كان يتبلور باتجاه المزيد من وضوح خطها السياسي ، وبالتالي صدامها مع الاشكال التي كان يعبر الاستعمار عن نفسه من خلالها . وهكذا فقد اتت غارة غزة لتدفع مسيرة الثورة نحو مزيد من تجذير مواقفها ، وهذا ما كان ينسجم تمام الانسجام مع المحطة النهائية للسياسة التي اتبعتها طيلة الفترة التي مرت . ولكن انعكاسات غارة غزة على مواقف الحكومة المصرية لم تكن فورية كما ترجمت في قطاع غزة ، حيث شهد القطاع شبه حالة تمرد على الادارة المصرية . فقد اتت غزة لتعمق الى ابعد الحدود من هوة عدم الثقة بين جماهيره وبين الادارة المصرية . والتي بدات مع موافقة الحكومة المصرية على مشاريع التوطين ، وتعاونها الكامل بشأن تنفيذ مشروع شمالي غربي سيناء ، السالف الذكر . تلك الموافقة التي قوبلت بردة فعل عدائية داخل قطاع غزة وخارجه ، ولا تنفصل ردة الفعل هذه عن الموقف المعادي لمشاريع الاحلاف التي كان ينظر اليها باعتبارها مقدمة للصلح مع اسرائيل . وطيلة الفترة ما بين ١٩٥٢ — ١٩٥٥ كانت هوة عدم الثقة تزداد ، وتغذيها

التصريحات الهادئة لزعماء الثورة المصرية تجاه اسرائيل . اضافة الى عدم قيام الثورة بعمل فوري ملموس يذكر على هذا الصعيد .

ترافق الموقف الغامض للثورة المصرية ، والذي كان مثار الشكوك في قطاع غزة ، مع موقف قمعي اتخذته الثورة تجاه المنظمات السياسية القائمة في القطاع . فقد اصطدمت الحكومة المصرية مع كافة القوى الموجودة تقريبا ، تقليدية كانت أم غير تقليدية . بحيث تداخلت المواقف الخاصة لهذه التنظيمات مع مواقف الكتلة الجماهيرية العريضة ، لتزيد من هـوة عدم الثقة : كان الشيوعيون في قطاع غزة في صدام مع النظام الجديد ، الذي كان موقفه استطرادا لموقف النظام القديم تجاههم . اضافة الى الموقف المبدئي للشيوعيين المصريين ، شيوعيي غزة ، استطرادا تجاه الثورة ، اذ اعتبروها نوعا من الانقلاب العسكري غير البعيد عن نشاطات الدول الاستعمارية الكبرى . وكان يعزز موقفهم هذا حملات القمع التي استمرت ضد الشيوعيين من ناحية، والموقف غير العدائي الذي اتخذته الثورة المصرية تجاه الولايات المتحدة ، حيث كانت الثورة تركز هجومها على الاحتلال البريطاني للقناة . خصوصا وان الولايات المتحدة ، في المقابل ، كانت قد اتخـذت موقفا لينا نسبيا تجاه الثورة الوليدة في محاولة منها لاحتوائها . ساهمت كل هذه العوامل بتصعيد حدة الموقف العدائي الذي اتخذه الشيوعيون تجاه الثورة المصرية . ولم يكن موقف الاخوان المسلمين مختلفا عن موقف الشيوعيين ، وان اختلفت الاسباب والدوافع . اذ ان علاقات الاخوان بقيادة الثورة سرعان ما انهارت بعد محاولة اغتيال عبد الناصر ، وبعد ان تحالف الاخوان المسلمون والشيوعيون في مصر مع محمد نجيب، وانغمسوا في الصراع الدائر داخل مجلس قيادة الثورة على السلطـة . وانتهـى الامر بسقوط محمـد نجيب ، وبحـل حزب الاخوان المسلمين ، وزج اعضائه في السجون . وعلى الرغم من ان الضربة التـي وجهت للاخوان المسلمين في مصر لم تتسع لتشمل الاخوان في غزة ، فان هؤلاء اصبحوا تلقائيا في الموقع المعادي للحكم المصري ، بحكم ترابط موقفهم مع موقف قيادتهم الروحية في مصر .

اما القوى السياسية التقليدية ، فالوضع لم يكن ليختلف بالنسبة اليهم. فالهيئة العربية العليا لم تكن على علاقة حسنة مع اركان النظام الجديد ، اضافة الى الموقف المبدئي للهيئة العربية العليا تجاه مشاريع التوطين ، كما عبرت عنه في اكثر من مناسبة . ولذا ، لم ينظر انصار الهيئة بعين الثقـة الى خطوات الحكومة المصرية ، وكانوا جزءا رئيسيا مـن التحرك المعادي لمشاريع التوطين ، والذي يعني تلقائيا موقفا من الادارة المصرية .

ولم يكن موقف الخصوم التقليديين لجماعة الهيئة العربية العليا تجاه الادارة المصرية مختلفا عن موقف بقية القوى ، على الرغم من اختلاف الاسباب والدوافع ، والعنصر الاساسي في موقف هذا الطرف كان قيام السلطة المصرية باقصاء رشدي الشوا ، الذي كان راس خصوم الهيئة العربية العليا ، عن رئاسة بلدية غزة بعد مرور اقل من شهر على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ان تباين الاسباب والدوافع وراء موقف القوى السياسية في قطاع غزة لم يمنع التقاءها عند نقطة محددة ، هي معاداة الادارة المصرية ، وان كان في درجات متفاوتة تتراوح بين العداء السافر وبين الموقف غير الودي والمتحفظ . ولكنها في محصلتها النهائية كانت عاملا مساعدا في شحن الموقف الجماهيري ضد الادارة المصرية ، وقد استظلت هذه القوى كافة بالموقف السياسي كغطاء لحملتها . والامر الذي زاد الوضع سوءا هو افتقاد العلاقة الطبيعية بين قيادة الثورة والجماهير في قطاع غزة ، والذي كان يدار من قبل مجموعة من الضباط ، هم في معظمهم من ضباط المخابرات المتمرسين في القمع . اضافة الى ان معظم من اقاموا علاقة في قطاع غزة ، وارتبطت باسمهم بعض الخدمات (قطارات الرحمة مثلا) ، كانوا من عناصر الاخوان المسلمين الذين طالتهم التصفيات التي شهدتها الثورة المصرية قيادة وقاعدة ، اثر ابعاد محمد نجيب عن مقاليد السلطة .

ان نمط العلاقة السياسية بين الحكومة المصرية وبين التنظيمات السياسية ، اضافة الى طبيعة العناصر التي اوكلت اليها مسئولية قطاع غزة ، وكذلك ملابسات مشروع التوطين وغيرها من المواقف السياسية التي اتخذتها قيادة الثورة ، هذه الامور كلها اسهمت في تعقيد العلاقة مع قطاع غزة ، وعمقت هوة عدم الثقة ، وحجبت عن جماهيره حقيقة التحولات التي كان يشهدها مجلس قيادة الثورة ، واتجاهه نحو مزيد من التجذر .

في هذه الظروف اتى عدوان اسرائيل على قطاع غزة ، فكان القشة التي قصمت ظهر البعير ، فانفجر قطاع غزة احتجاجا على المذبحة ، خصوصا بعد معرفة الناس ان المغيرين قد ساروا على ارجلهم مسافة ٣ كيلومترات ، ان لم يكن اكثر ، ذهابا وايابا وليس هنالك من يردعهم . طرحت هذه الحادثة في شكل حاد قضية امن القطاع وقدرة مصر على حمايته ، بعد ان كانت قضية التوطين ومصير اللاجئين قد استكملت تفاعلا . ولم تعد قضية الوطن مثار تساؤل فحسب ، بل اصبح امن الفرد مثار التساؤل ايضا . وهكذا انفجرت التظاهرات في كافة ارجاء القطاع ، وافدة الى مدينة غزة ، ومن ثم

« امتدت اعمال العنف من غزة الى خان يونس ورفح ، حيث قامت جموع من اللاجئين العرب الفلسطينيين باحراق مخازن الامم المتحدة ... وبتوجيه الاهانات للجيش الذي فشل في حماية نفسه وفي حماية قطاع غزة من الهجوم الاسرائيلي .. وقذفت الجماهير بالحجارة السيارات التي كانت تقل جنودا مصريين الى اماكن الاضطرابات ... وقد حاصر حوالي ٥٠٠ متظاهر ضباطا مصريين .. وقد عجزت الوحدات المصرية المسلحة عن ضبط اعمال العنف برغم انها اطلقت النار فوق رؤوس المتظاهرين ، كما اطلقت النار على الجموع التي كات تحاصر الضباط ... « السلاح » كان هو نداء اللاجئين سواء على لسان المتظاهرين في الشوارع ، او على لسان ممثلي اللاجئين عند حديثهم مع المسئولين المصريين في المكاتب ... كانوا يقولون « اعطونا السلاح وسوف ندافع عن انفسنا » (٦١) .

منذ اللحظة الاولى التي بدات فيها التظاهرات ، بادرت المنظمات السياسية الموجودة الى الالتحام بها ، واعطائها طابعا سياسيا منظما ، رافعة مجموعة من الشعارات السياسية باعتبارها اهداف التظاهرة . وبالرغم من ان العدوان الاسرائيلي كان هو سبب انفجار المظاهرات ، الا ان شعارات التنديد ما لبثت ان دمجت بالعدوان ، بتقاعس الادارة المصرية عن حماية ارواح اهل القطاع ، بشعارات معادية لموضوع التوطين والاسكان ، على اعتبار ان العدوان ومشروع التوطين هما وجهان لعملة واحدة . فالشعار الرئيسي المرفوع كان « لا توطين ولا اسكان يا عملاء الاميركان » ولعل في هذا تفسيرا لتوجه غضبة الجماهير ضد وكالة الامم المتحدة في قطاع غزة ، التي كان يعتبرها اللاجئون مسؤولة عن مشاريع التوطين .

حاولت الادارة المصرية اجهاض التحرك الجماهيري ، عبر مختلف الاساليب . فقد اصدرت اوامرها باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وسقط من جرائها الشهيد « حسني بلال » جريحا ، وما لبث ان توفي . ولكن محاولة قمع المظاهرات ادت الى تصاعدها اكثر فأكثر .

وقد حاولت الادارة ، استغلال المشاعر الدينية وبتصوير التظاهرات ، وكأنها من تدبير الشيوعيين ، ولكن هذه المحاولة فشلت ، بعد أن تضامن الاخوان المسلمون والشيوعيون ، لتعطيل هذه الورقة التي حاولت السلطات ان تلعبها .

ونشط في الوقت نفسه رسل الادارة المصرية ، وبداوا يلعبون دور الوسيط في محاولة لثني قيادة المظاهرات عن مطالبها ، وايقاف تحرك الجماهير . وكان الرد هو الرفض والاصرار على المطالب . ومقابل الفراغ

الاداري الناشىء عن غياب الحاكم الاداري العام شكلت هيئة وطنية تولت السلطة عمليا في قطاع غزة ، مكونة من مندوب عن الشيوعيين ، ومندوب عن الاخوان المسلمين ، وعناصر وطنية اخرى ، وقد سيطرت هذه اللجنة على شؤون قطاع غزة الى يوم ١٩٥٥/٣/١٠ ، حين ابلغت موافقة الادارة المصرية على الطلبات التي تقدمت بها . وهي :

١ ـــ رفض وايقاف مشروع شمال غرب سيناء للتوطين .

٢ ـــ تعزيز الحراسة على الحدود ، وتشكيل جيش تحرير فلسطيني .

٣ ـــ اطلاق الحريات الديمقراطية .

٤ ـــ التعهد بعدم ملاحقة اي من المشتركين في المظاهرات .

وبموافقة الادارة المصرية على هذه المطالب ، عادت الامور في قطاع غزة الى وضعها الطبيعي ، وطوي مشروع التوطين .

في اليوم التالي ، اي في ليلة ١٩٥٥/٣/١١ ، كان البوليس المصري يقوم بتجميع العناصر التي قادت التحرك الجماهيري في مختلف مدن وقرى ومعسكرات القطاع ، وكانت نقطة تجمعهم في القطار المسافر الى القاهرة ، ومنها الى سجن مصر العمومي . ولكن مشروع التوطين كان قد اسقط (٦٢) .

النتائج السياسية لانتفاضة آذار (مارس)

كانت انتفاضة اذار ، التي انتهت بسقوط مشروع التوطين ، حدثا سياسيا بالغ الاهمية ، واسهاما كبيرا في اسقاطه لمجموعة من المفاهيم السياسية الرائجة بصدد القضية الفلسطينية عامة ، وبشأن حل مسألة اللاجئين خاصة .

لقد أوضحت انتفاضة آذار ان المسألة ، سياسية اولا ومعيشية ثانيا وبذلك اسقط نهائيا الفهم الذي عبرت عنه اللجنة المشتركة من الحكومة المصرية ووكالة غوث اللاجئين ، التي وضعت مشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء وتوقعت بأن رفض اللاجئين سيأتي ، لان « الحالة النفسية السائدة بين اللاجئين حاليا والتي ينعكس منها بقوة عدم ميلهم الى تغيير بيئتهم واعتمادهم الكلي على المعونة الخارجية في الاحتفاظ بمستوى عال من الخدمات » (٦٣) ، ولان « كثيرا من الذين سيقع عليهم الاختيار لتوطينهم في سيناء قد عاشوا حياة غير طبيعية .. اجبروا فيها على حياة خاملة وستختلف نظرتهم الى ترك حياة آمنة في معسكرات الاغاثة المنظمة من فرد الى اخر . ومرجع هذا الاختلاف الى عوامل عدة منها البيئة السابقة ومدى اثر الحياة

كلاجىء على شخصيته واماني الفرد ، وقليل من اللاجئين من ستتوافر لديه القوة المعنوية اللازمة للمساهمة فورا » (٦٤) . وينعكس هذا الفهم الخاطىء لمشكلة اللاجئين ، من قبل اللجنة المذكورة ، من خلال مقترحاتهم التي وضعوها . فقد اقترح وضع برنامج لاعداد اللاجئين من الناحية النفسية لحياة يعتمدون فيها على انفسهم ، كما يشير التقرير الى وجود « مجهود رئيسي له اسبقية على اي جهد اخر في قطاع غزة وهو بث الرغبة في معيشة افضل واكثر حيوية بين اللاجئين » (٦٥) .

ان التوقف امام تعبيرات من طراز « الحالة النفسية السائدة » و « عدم الميل الى تغيير بيئتهم » و « اعتمادهم الكلي على المعونة الخارجية في الاحتفاظ بمستوى عال من الخدمات » و « حياة غير طبيعية » و « حياة خاملة » ، و « اثر الحياة كلاجىء على اماني الفرد وشخصيته » ، توضح نظرة المعنيين الى اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة . لقد اتت انتفاضة مارس لتسقط نهائيا هذا الفهم المشوه لمشكلة اللاجئين ، واوضحت بما لا يقبل الجدل ان مرور السنوات على الفلسطينيين في المخيمات لم يجعل منهم اناسا خاملين يريدون الاستمرار في الحياة على حساب الاخرين ، وكأن ما كانت تقدمه وكالة الاغاثة امتيازا لا يريدون التنازل عنه ، وان الوطن ، وليس خدمات الوكالة ، الذي لا يريد اللاجئون التنازل عنه . وان العقبة امام تنفيذ مشروع التوطين ليس مسألة ايجاد الارض التي يستوطنون فيها ، وليست مسألة دراسات ، او موافقة الحكومات العربية ، وحتى لو توفرت هذه الشروط كافة ، فان الشرط الاساسي هو موافقة او عدم موافقة اللاجئين انفسهم .

هكذا انتقل دور اهالي قطاع غزة ، في نظر المسئولين المعنيين ، من دور الكتلة الجماهيرية الخاملة التي يمكن تحريكها كيفما اتفق ، الى دور الكتلة الفاعلة القادرة على ممارسة الرفض المؤثر ، والتي اجبرت بالتالي مصر ووكالة الامم المتحدة وغيرها من الهيئات والجهات الدولية على التفكير في موضوع اللاجئين بطريقة مختلفة ، وبدات الحسابات بشأنهم تأخذ افقا جديداً .

كما اوضحت الانتفاضة ، ايضا ، معنى وجود موقف سياسي واضح وجلي للقوى السياسية المنظمة ، موقف مبدئي تجاه مصالح الغالبية الساحقة من الجماهير ، قادر على بلورة موقف سياسي موحد تستند اليه الجماهير ، وتقاتل من اجله . كذلك نقلت انتفاضة آذار القضية الفلسطينية برمتها من قضية (مؤجلة) الى قضية (متفجرة) ، لم يعد ممكنا تجاهلها في اي جدول اجتماع ، كما سبق لمحمد نجيب ان اشار لان الامور كانت قبل ذلك قد تطورت بعيدا على صعيد وضع الثورة المصرية . التي كانت قد حسمت امورها ، وحددت توجهاتها ، وقررت الرد على التحدي بالتصدي .

مصـــادر الفصل الثالث

(١) مجلة السلام ، غزة ، ١٦/١٠/١٩٥٣ ٠

(٢) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٥٤ ، ص ٦٢ - ٦٣ ٠

(٣) الجامعة العربية ، الامانة العامة ، قرارات مجلس الجامعة ١٩٥٢ ٠

(٤) مجلة السلام ، ٢١/١١/١٩٥٢ ٠

(٥) الحكم دروزة ، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القوميـــة ، بيروت ، مكتبـــة منيمنة ، ١٩٦٣ ، ص ٣٤٩ ، ٥٦٨ ٠ راجع ايضا ، ناجي علوش ، المسيرة الى فلسطين ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٤ ، ص ١٤٠ ٠

(٦) « أوراق » ، مصدر سبق ذكره ٠

(٧) مجلة السلام ، ١٤/١١/١٩٥٢ ٠

(٨) دروزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٧ ٠

(٩) من لقاء مع معين بسيسو ، بيروت ، صيف ١٩٧٥ ٠

(١٠) الشريف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ - ١٨ ٠

(١١) سيد قطب ، جريدة الدعوة ، القاهرة ، ٢٠/١١/١٩٥١ ٠

(١٢) البشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩٦ ٠

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٥٠١ - ٥٠٢ ٠

(١٤) المصدر نفسه ٠

(١٥) « اوراق » ، مصدر سبق ذكره ، مذكرة موجهة من الهيئة العربية العليا للحكومة المصرية ، تاريخ ٣/٢/١٩٥٣ ٠

(١٦) المصدر نفسه ٠

(١٧) المصدر نفسه ٠
(١٨) اللواء محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، لا تاريخ نشر ، ولا ناشر ، ص ١٩٤ ٠ المزيد من التفاصيل ، راجع جان لاكوتير ، عبد الناصر ، بيروت ، دار النهار للنشر ١٩٧٠ ، ص ١٧٣ ، ١٧٦ ٠

(١٩) افرايم تلمي ، حروب اسرائيل ١٩٤٩ - ١٩٦٩ ، تل ابيب ، دار دافار ، ١٩٦٩ مخطوطة (بالعبرية) ترجمة سعيد حرب ، ص ٩ ٠

(٢٠) راجع لمزيد من التفاصيل احمد حمروش ، قصـــة ثورة ٢٣ يوليو ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٧ ٠

(٢١) لاكوتير ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩ ٠
(٢٢) مجلة السلام ، ١٤/١١/١٩٥٢ ٠
(٢٣) جمال الصوراني في السلام ، ١٤/١١/١٩٥٢ ٠

(٢٥) د٠ فايز صايغ ، مشروع همرشولد وقضية اللاجئين ، دار الفجـــر الجديد ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٨ ٠ راجع ايضا ، قرار انشاء وكالة الاغاثة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٤٩ ، فقرة ١١ التـــي نصت « على مواصلـــة الجهد لانقاص حصص الاعاشة » ٠

(٢٦) صايغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ ٠
(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ ٠
(٢٨) « اوراق » ، مصدر سبق ذكره ٠
(٢٩) المصدر نفسه ٠

(٣٠) تقرير حول « مشروع شمال غرب سيناء » ، اعداد المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي في جمهورية مصر - ووكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، تاريخ المقدم ٢٨ يوليو ١٩٥٥ ، ص ٥ ٠

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٥ ٠
(٣٢) المصدر نفســـه ٠
(٣٣) المصدر نفســه ، ص ٢ ٠
(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٦ ٠
(٣٥) المصدر نفسـه ٠
(٣٦) المصدر نفســه ، ص ٥٩ ٠
(٣٧) المصدر نفســه ، ص ٧٣ ٠
(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٧٥ ٠
(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٧٠ - ٧٥ ، ١٩٤ - ١٩٧ ٠
(٤٠) المصـــدر نفســـه ٠
(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ٠
(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ - ٢١٠ ٠
(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ ٠

(٤٤) المصـــدر نفســـه ٠
(٤٥) المصـــدر نفســـه ٠
(٤٦) المصـــدر نفســـه ٠
(٤٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٧ ـ ١٤٨ ٠
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ ٠
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٠ ٠
(٥٠) المصدر نفسه ، ص ١٦٩ ٠
(٥١) المصدر نفســه ، ص ١٧٠ ٠
(٥٢) عبد الهادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩ ٠
(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ ٠
(٥٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ ٠
(٥٥) المصدر نفســـه ٠
(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ٠
(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ ٠
(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢ ٠

(٥٩) اعتداءات اسرائيل قبل هجوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ ، جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة ـ ادارة فلسطين ـ الشعبة السياسية ، الطبعة الثانية ١٩٥٦ ، ص ٨٧ ٠

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٩٩ ـ ١٠٠ ٠

(٦١) Kennett Love, «**Suez, the twice Fought War**», New York, Toronto, McGraw Hill, Book Company, 1969, p. 83.

(٦٢) وقائع الانتفاضة من شهادة اشخاص شاركوا في قيادتها وتطابقت رواياتهم ، ونخص بالذكر معين بسيسو ٠

(٦٣) مشروع شمال غرب سيناء ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨ ٠
(٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ ٠
(٦٥) المصدر نفســـه ٠

الفصـــل الرابــع

حرب الفدائيين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦

كانت الغارة الاسرائيلية علـــى قطاع غزة في ١٩٥٥/٢/٢٨ ، ومن ثم انتفاضة اول اذار ١٩٥٥ حدثين بالغي الاهمية في تاريخ القطاع ، وتاريـــخ الثورة المصرية والمنطقة عموما ، ومفصلا بين مرحلتين سياسيتين عاشتهما الثورة . اذ انتهت مرحلة التردد ، وحزمت الثورة امرها ، بعد ان اوضحت الغارة ، ومن ثـــم الانتفاضة ، استحالـــة اعتبار قضيـــة فلسطين من القضايا المؤجلة ، او ان خطر اسرائيل امر غير وارد في تلك المرحلة ، وان المواجهة معها شأن يقبل التأجيل .

الغارة الاسرائيلية على قطاع غزة ، والتي كانت بذور غيمة عاصفـــة مطرية ... كانت ايضا الفعل وما تلاها كان رد الفعـــل » (١) ، وقد كانت بالنسبة للرئيس جمال عبد الناصر « نقطة تحول ... وجرس انذار » (٢) ، خصوصا وان مؤثرات غارة غزة لم تقتصر على قطاع غزة ، بل تعدته الى مصر ، « باعتبار ان غالبية الضحايا من الجنود المصريين مما زاد من آثار الغارة على الراي العام المصري » (٣) . كما ان ردة الفعل شملت الجنود المرابطين في قطاع غزة ،والذين كان « عبد الناصر في زيارتهم قبل الغـــارة بفترة قصيرة ، واكد لهم شخصيا انه ليس هناك خطر وقوع معركة » (٤) ،

الامر الذي اعتبره عبد الناصر اهانة شخصية له ، اضافة الى احساسه بالمسؤولية الرسمية تجاه جنوده وحاجتهم للسلاح ، « ولم يعد بامكان عبد الناصر اخبار زائريه .. انه ليس على استعداد لتكرار خطأ اسرائيل في صرف ٦٠٪ من الميزانية على التسليح » (٥) . وحصل الانعطاف بعد غارة غزة ، فقال عبد الناصر كلمته الشهيرة : « سوف نعتمد على قوتنا الذاتية لا على مجلس الامن وقراراته ... واعطيت التعليمات لقادة القوات المسلحة بالرد على العدوان بالعدوان » (٦) .

لقد تمثلت السياسة الجديدة بتحولات في سياسة مصر ، على الصعيدين العربي والدولي ، وعلى صعيد مواجهة اسرائيل . فقد صعدت حكومة الثورة من حربها على الاحلاف . وردا على المحور الهاشمي ، والذي كان احد اطرافه (العراق) قد وقع معاهدة للدفاع المشترك مع تركيا ، عملت حكومة الثورة على تشكيل محور من مصر وسورية والسعودية . وعلى الرغم من هشاشة الاساس الذي يمكن ان يقوم عليه مثل هذا الحلف ، باعتبار ان العربية السعودية هي احد اطرافه ، فان هذا لا يلغي معنى محاولة مصر هذه لمواجهة الحلف الهاشمي عمليا .

تجسدت ، على الصعيد الدولي ، سياسة حكومة الثورة بصفقة الاسلحة التشيكية التي اعلن عنها عبد الناصر في خطبة له القاها يوم ٢٧ ايلول ١٩٥٥ ، والتي كانت « اهم خطبة على الاطلاق » .. و « .. احدثت اهم فرقعة في تاريخ المنطقة » (٧) . وتشير بعض المصادر الى ان « قرار عبد الناصر .. بترميم قواته قد اخذ خلال الليلة المضطربة التي قضاها بدون نوم ، ... ليلة الغارة .. وان طلب عبد الناصر لسلاح شرقي كان منذ يوم ١٨/٥/١٩٥٥ عندما فاتح السفير السوفيتي بمصر بهذا الموضوع » (٨) . وبقدر ما كانت الصفقة ذات صبغة عسكرية ، كانت ذات ابعاد سياسية ايضا ، فلاول مرة تقوم حكومة مصرية بخرق « عقدة العداء للشيوعية » ، وتقيم علاقات مباشرة مع دولة شيوعية . وبهذا كانت مصر تنهي مرحلة ارسال الوفود الباحثة ، بلا جدوى ، عن سلاح في الدول الغربية . وقد بررت صفقة الاسلحة تلك ، « لان مصر ادركت نيات اسرائيل العدوانية ولئلا تتكرر مأساة فلسطين » (٩) . وبهذا دخلت مصر في مجال دولي جديد ، وفتحت امامها افاقا عديدة ، وخرجت نهائيا من مدار الدول الغربية التي كانت تسعى لضمها الى الاحلاف الاستعمارية .

مقابل الانقلاب في سياسة مصر الدولية والعربية ، لم يطرأ تبدل جوهري في سياستها المحلية ، سواء على صعيد مصر او على صعيد قطاع غزة .

فبالرغم من الاقرار ، وبالتالي الاستجابة ، للاهداف السياسية لانتفاضة جماهير قطاع غزة ، قامت الحكومة المصرية بممارسات قمعية تجاه من اعتبرتهم مسؤولين عن الانتفاضة . فبعد مضي يوم واحد على توقف المظاهرات الاحتجاجية في قطاع غزة ، قامت قوات الامن باعتقال من اعتبرتهم محركي المظاهرات ، وقد شملت الاعتقالات اشخاصا من كافة انحاء القطاع ، وكان بالامكان اعتبار هذه الاعتقالات تدبيرا احترازيا تحسبا لقيام مظاهرات جديدة ، ولكن نمط معاملة السجناء تشير الى أن الاعتقالات كانت اجراءات تأديبية ، فقد قدم المعتقلون لسجانيهم باعتبارهم جواسيس ، وموريس تجاههم ابشع صنوف التعذيب (١٠) .

وباعتبار ان المعتقلين الغزيين كانوا اما من الاخوان المسلمين او الشيوعيين او أصدقائهم ، فقد انعكس عليهم موقف الثورة السلبي من الشيوعيين والاخوان المسلمين المصريين . واستمرت الاوضاع السيئة لمعتقلي غزة على حالها الى حين توقيع صفقة الاسلحة التشيكية ، وحضور عبد الناصر مؤتمر باندونغ ، حيث انفرجت العلاقة بين السلطة والشيوعيين ، الذين وجهوا ، من معتقلهم ، برقية الى عبد الناصر المسافر الى باندونغ تقول « يحيا المجاهد في المعركة ضد الامبريالية . سلامات » (١١) .

الاجراءات القمعية في قطاع غزة

سنت الادارة المصرية ، على هامش انتفاضة اذار ١٩٥٥ ، في قطاع غزة سلسلة من القوانين والاجراءات القمعية ، التي يمكن اعتبارها مكملة لحملة الاعتقالات الواسعة التي جرت . ففي يوم ١٤ آذار ١٩٥٥ ، اي بعد مرور اقل من ٣ ايام على استجابة الادارة المصرية لطلبات انتفاضة اذار ، و « بمناسبة الاضطرابات التي حدثت يوم اول اذار سنة ١٩٥٥ في غزة ودير البلح ، » صدر امر منع بموجبه « التجول منعا باتا لاي شخص بالمناطق الواقعة تحت ادارة حاكم غزة وحاكم اداري دير البلح فيما بين الساعة الثامنة من مساء اول آذار سنة ١٩٥٥ والساعة التاسعة من صباح ٢ اذار ١٩٥٥ وفيما بين الساعة السابعة مساء والساعة السادسة صباحا من الايام التالية » (١٢) ، هذا ، علما بأن هذا القرار لم يكن قرارا مؤقتا القصد منه مواجهة ايام الاضطرابات فقط ، بل استمر بعد ذلك بكثير ، كما هو واضح من نص القرار الصادر في ١٩٥٥/٩/١٥ ، والذي بموجبه : « يباح التجول داخل المدن والقرى ومعسكرات اللاجئين فقط في المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين وذلك خلال ايام شهر رمضان المعظم وايام عيد الفطر المبارك » (١٣) .

والواضح من نص القرار ان حق التجول مشروط على صعيدي الزمان والمكان ، فمدة سريان مفعول القرار هي فترة شهر رمضان فقط ، وايام عيد الفطر . اما على صعيد المكان فالقرار يشترط بأن يكون التجول « داخل » المدن والقرى والمخيمات .

من المعروف ان نقابة معلمي مدارس اللاجئين كانت واجهة علنية لحزبي الاخوان المسلمين والشيوعيين ، اللذين كانا يمارســان نشاطهما السياسي والتعبوي من خلالها . وقد ادت النقابة ، من خلال هيئتها الادارية ، دورا مهما في محاربة مشاريع التوطين ، وفي انتفاضة اذار ، ولذا فقد شملتهـا الاجراءات القمعية ، واصدر الحاكم الاداري العام قرار، بموجبه « توقـف اجراءات تسجيل نقابة معلمي مدارس اللاجئين » ، و « تحل النقابة المذكورة فورا » . و « يتولى حاكم اداري غزة اتخاذ اجراءات الحل والتحفظ على اموال هذه النقابة وموجوداتها وتصفية اعمالها وحصر صافي الاموال للتصرف في شأنها » (١٤) .

ولم يكن ممكنا التحايل على هذا القرار ، لانه كان معطوفا على قرار صادر في ١٩٥٤/١١/١٥ ، بمناسبة الغاء تصاريح عمل النوادي التي كانت تابعة للاحزاب الممنوعة ، حيث اعطى القرار المذكور الحاكم الاداري حـق الغاء اي ناد « اذا كان قد انشىء بقصد احياء ناد اخر سبق اغلاقه او بقصد اتخاذه ستارا لذلك » (١٥) .

كما صدر قرار ثالث ، في التاريخ نفسه ، وعن الجهة نفسها ، يلغي حق الاضراب والتظاهر . وقد وسعت احدى فقرات قرار سابق بحيث شملت « التحريض على الاضراب والاعتصام بأي شكل او وسيلة او الحض على تقديم الشكايات الجماعية او الوقوف موقفا عدائيا من الهيئات المعترف بها في هذه المنطقة ، او العمل بأي شكل او وسيلة على بـث الدعوة للتظاهر او الاخلال بالامن او احداث شغب او استعمال العنف » (١٦) .

على الرغم من الاجراءات القمعية التي واجهـت بها الادارة المصريـة انتفاضة اذار ، بدأ بالاعتقال ، مرورا بحـل الجمعيات والنوادي ، وانتهاء بالغاء حق التظاهـر والاضراب اضافة الـى حظر التجـول ، كان الموقف الجماهيري ملتفا حول اهداف الانتفاضة ، ولم تستطيع الحكومة المصرية ان تتراجع عن الالتزامات التي قطعتها على نفسها . وعلى العكس مـن المرات السابقة ، حيث كانت الجماهير تتخذ موقفا سلبيا ولا مباليا ازاء الاعتقالات التي كانت تقوم بها الادارة المصريـة ضد قوى المعارضـة ، حظي موضوع المعتقلين ، هذه المرة ، باهتمام وعطف كبيرين ، تمثل في المحاولات التي جرت

لاطلاق سراحهم . ولم تتحرج جهات عدة ، ومنها من هو موظف رسمي لدى الحكومة المصرية ، او من القيادات التقليدية ، من المطالبة بالافراج عن المعتقلين ، والحرص على زيارتهم ، والاعتناء بشؤونهم ، غير مبالية بالاجراءات التي يمكن ان تتخذها الادارة المصرية ضدهم (وذلك على عكس الوضع ابان الاعتقالات في الخمسينات ، حيث لم تشهد غزة اي تحرك للمطالبة بالافراج عن المعتقلين) . وقد كان مقدرا لحركة المطالبة بالافراج عن السجناء السياسيين ان تصل الى حدود مواجهة جديدة بين اهالي القطاع وبين الادارة المصرية ، لولا طغيان ظروف سياسية جديدة ناجمة عن سياسة مصر الدولية من ناحية ، واطلاقها لحرب الفدائيين من ناحية ثانية ، ساهمت بتبديل الاساس السياسي للموقف المصري ، الامر الذي عكس نفسه على موقف جماهير غزة تجاه الادارة المصرية .

التوتر يعود على الحدود ، والامم المتحدة تتحرك

ارتفعت حرارة الحوادث ، اثر غارة شباط ، على حدود غزة ، ونشطت الامم المتحدة لتخفيف التوتر . وقد سبق لها ان أدانت ذلك الهجوم ، باعتباره هجوما مدبرا ، وذلك بالقرار رقم ١٠٦ الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٥٥ (١٧) .

وفي اليوم الثاني ، اي بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣٠ ، وبعد ان اخذ مجلس الامن علما بـ « تقرير كبير مراقبي الهدنة » ، اصدّر قرارا طلب بموجبه الى كبير المراقبين أن يواصل مشاوراته مع حكومتي مصر واسرائيل ، اللتين دعاهما القرار الى « التعاون مع كبير المراقبين بشأن اقتراحاته ، مع الاخذ بعين الاعتبار انه حسب راي كبير المراقبين ، يمكن تقليص التسلل الى عمليات ازعاج متقطعة ، اذا ما تم الوصول الى اتفاق بين الطرفين على اساس الخطوط التي اقترحها » . كما تطلب الى كبير المراقبين أن يبقى المجلس على علم بتقدم محادثاته (١٨) .

كان قرار مجلس الامن ، هذا ، فاتحة نشاط محموم قام به كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة بين مصر واسرائيل ، الجنرال بيرنز ، بهدف التوصل الى اتفاق مشترك بينهما لـ « حل مشاكل الحدود والامن في قطاع غزة . واما تلك الاقتراحات فقد تلخصت في :

- دوريات حدود مشتركة على طول المناطق الحساسة للحدود المشتركة .

- اتفاقية بشأن قيادة محلية .
- حقل الغام على طول اقسام معينة من الحدود المشتركة .
- دوريات ونقاط محددة تقاد من خلال وحدات اسرائيلية ومصرية نظامية (١٩) .

وقد اوضح الجنرال بيرنز اهداف مقترحاته الاربعة بقوله « ان هدف الاقتراح الاول كان واضحا . اذ كان المصريون والاسرائيليون يقومون بالحراسة بشكل مشترك على طول خط الهدنة ، فان هذه الدوريات لن تكون عرضة لاطلاق الرصاص عليها من اي من الجانبين ، ولن تكون تحت تأثير فكرة الوقوع في الكمائن » . واما الاقتراح الثاني فيستند الى التجربة على الحدود الاردنية ـ الاسرائيلية ، وان « الفكرة وراء الاتفاقية كانت لحل مشاكل اجتياز الحدود العادية ، وتبادل السجناء الذين لم يرتكبوا اي جريمة سوى تجاوز الحدود بشكل خطأ . والى اخره من الحوادث التي يمكن ان تحل من خلال لقاءات القادة المحليين » . ولقد بدت هذه الفكرة للجنرال بيرنز كحل عملي لمعالجة المشكلات الصغيرة ، من دون الاجراءات الشكلية والقانونية المفترض ان تقوم بها هيئة الهدنة المشتركة . وتوخى الاقتراح الثالث التأكد من ان كلا الطرفين يريد وقف التسلل . اما الاقتراح الاخير فقد هدف « الى حراسة كافة النقاط المشتركة والمخافر على كلا الجانبين من قبل قوات نظامية لان معرفة الاحتياطيين والحراس الاهليين بطبيعة الاشياء اقل من معرفة القوات النظامية .. ولانه غالبا ما تكون القوات غير النظامية اكثر عداء تجاه الجانب الاخر ، وربما بسبب تأثيرات حوادث جرت في الفترات الماضية ، الامر الذي يجعلهم تحت رغبة دائمة في اطلاق الرصاص على العدو الذي يثير كراهيتهم ، خاصة اذا ما اتيحت لهم فرصة طيبة ليفعلوا هذا بدون ان يكتشفوا من قبل ضابط اعلى » (٢٠) .

ويشير كبير مراقبي الامم المتحدة الى انه ناقش هذه المقترحات مع كلا الجانبين ، ولكنه لم يحرز الا نجاحا ضئيلا ، لانه « بالاضافة الى الحوادث على حدود قطاع غزة ، فقد أثرت سلبا على نجاح مقترحاته حادثة السفينة الاسرائيلية بيت غاليم ، التي احتجزها المصريون في قناة السويس ، وحادثة اكتشاف خلية تجسس وتخريب في مصر عناصرها من اليهود ، حيث اعدم معظمهم » (٢١) . ولذلك فان « الوضع على حدود غزة كان في منتهى السوء ... كان هناك كل يوم تقريبا تبادل اطلاق نار عبر خط الهدنة من قبل المصريين والاسرائيليين على السواء اضافة الى حوادث اجتياز الحدود من قبل زمر الرجال المسلحين » ... و « ان هذه الحوادث معرضة للتزايد

بدرجة خطيرة .. واذا لم تمنع مصر عمليات اطلاق النار والعبور بحزم ، واسرائيل لم توقف عبور دورياتها المسلحة فان الوضع سيصبح اكثر سوءا .. وان المصريين في القيادة غير راغبين في المتاعب ، ولكن الصعوبة هي في ان العسكريين المصريين من ذوي الرتب الدنيا ، وكذلك الفلسطينيين الذين يشغلون الان مواقع على خط الهدنة ، لا يحترمون تلك الرغبات واعتقد انهم لم يترددوا باطلاق النار على اي اسرائيلي يعتقدون انهم قادرون على صيده » (٢٢) .

في ظل هذا الوضع المتفجر ، تقدمت اسرائيل بجملة اقتراحات ذات هدف مزدوج : حل مشكلة الامن على حدود قطاع غزة ، وبالمقابل محاولة انجاز بعض الاهداف السياسية المهمة . ففي منتصف نيسان ، وفي ظل احداث ٢ شباط التأديبية ، وتحت وطأة معرفة القادة الاسرائيليين بأن « الجيش المصري حقيقة لم يكن بجاهز للصراع مع اسرائيل في معركة مكشوفة ، قدموا مقترحات لعقد مؤتمر على (مستويات عليا) بينهم وبين المصريين لمناقشة موضوع الامن في منطقة قطاع غزة » (٢٣) . و « دارت مناقشات لاسابيع طويلة مع القاهرة عن طريق رئيس مراقبي الامم المتحدة بشأن طلب اسرائيل عقد اجتماع على مستوى عال لتخفيف حدة التوتر ، واقرار الهدوء على الحدود ، وقد اقترحت اسرائيل وضع منطقة للامن على شكل شريط يزرع بالالغام عرضه ١٠٠ متر وتوضع الاسلاك على كلا جانبيه، كما اقترحت اجتماعا للقادة واقامة اتصال تلفوني مباشر . وقد ايدت الدول الغربية هذا الاقتراح مطالبة بعقد اجتماع على مستوى عال ، وقامت بالضغط على مصر لكي توافق على هذه الخطة ، ولكنها — اي مصر — ظلت تتهرب عن طريق المناورات والمساومات المختلفة لمنع تسوية فعلية » (٢٤) . وقد « تحدث سفير الولايات المتحدة الاميركية بالقاهرة الى الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصرية ، ولم يبد الارتياح على الدكتور فوزي ولكنه ابقى الباب مفتوحا » (٢٥) . وقدر الجنرال بيرنز موقف المصريين بأنه « نابع من شكوك المصريين بأن الاسرائيليين يريدونهم « على نفس الطاولة » وبعد ذلك يحولون المحادثات الى نقاش حول السلام الشامل » . و « لقد كان عند الاسرائيليين فكرة ثابتة ، الا وهي انه اذا ما استطاعوا احضار المصريين او اي عرب الى الجلوس معهم فانهم يستطيعون ان يقودوهم باتجاه صناعة السلام » (٢٦) وقد رفض المصريون المقترحات الاسرائيلية ، وبالذات ما يتعلق بموضوع اجتماع على مستوى عال ، وكان ان فشلت المقترحات التي قدمت . في الوقت الذي كان يسعى فيه كبير مراقبي الهدنة لجمع الطرفين ، كانت وجهة النظر الاسرائيلية والمصرية تلتقي عند نقطة عدم الاكتراث لمثل هذه

المقترحات ، « فالاسرائيليون لا يريدون الاجتماع بالمصريين الا اذا كانوا ممثلين على « مستوى عال » لان هذا الامر قد يقودهم باتجاه مناقشة موضوع السلام . والا فالاسرائيليون يفضلون الاستمرار بلعبة التهديد بالقوة .. اما المصريون فقد ارادوا تجنب اظهار انفسهم في اعين غيرهم من الدول العربية بمظهر المتنازل امام اسرائيل » (٢٧) .

وفي نهاية ايار وقع على الحدود « حادث خطير بدأ باطلاق النار من قبل المصريين على سيارة جيب اسرائيلية .. وقد رد اسرائيليون على النار ، وبدأ باطلاق النار على امتداد مساحة طويلة ، وقد قتل بهذه الحوادث جندي مصري وجرح اربعة ، واما على الجانب الاسرائيلي فقد قتل جندي واحد ومدني واحد ، وجرح ثمانية منهم اربعة جنود واربعة مدنيين .. كما قصفت كيبوتسات عين هاشلوشاه وكيسوفيم وبزيم . وقد وقعت هذه الحوادث في وقت كانت فيه قوات مراقبي الهدنة في وضع يمكنهم من معرفة البادىء باطلاق النار ، وقد كانوا متأكدين بأن المصريين هم البادئون » (٢٨) . وقد كان هذا مدخلا لاسرائيل كي تدعي بلسان وزير خارجيتها بأن « مصر قد فقدت حقها في ادارة قطاع غزة لانها فشلت في تطبيق نصوص اتفاقية الهدنة » (٢٩) . كذلك فقد اقترح والتر ايتان من وزارة الخارجية الاسرائيلية على كبير مراقبي الامم المتحدة ، ابان اجتماعه به خلال هذه الفترة ، السفر الى مصر وشرح اثر خطورة الوضع الحاضر لرئيس وزراء مصر .. وخلال نفس المقابلة قدم له ايتان تهديدا محددا بأن اسرائيل سوف تستعمل القوات المسلحة فيما لو لم تتوقف اعمال الحدود في قطاع غزة » (٣٠) .

وقد سافر الجنرال بيرنز الى القاهرة ، عارضا صورة عن الوضع للرئيس عبد الناصر ، مقدما له « اقتراحات لضبط الوضع بشكل افضل : ومنها ، ابعاد العناصر التي لا يعتمد عليها من بين القوات النظامية او تجمعات المدنيين ، تعيين خطوط الهدنة ببراميل حيث يمكن رؤيتها من مسافات بعيدة ، تعيين مزيد من الضباط في المخافر الحدودية ، مزيد من التعاون مع قوات الهدنة » (٣١) . وقد وافق الرئيس عبد الناصر على ، « تراجع المخافر والدوريات المسلحة لكلا الطرفين كيلومترا عن خط الهدنة ، ولكنه لا يستطيع ان يصدر أوامر صريحة بهدف فرض اتجاهات تراجعية وسلبية على القوات في قطاع غزة ، لان مثل هذه الاوامر الموجهة الى رجال خارجين من غارة غزة سوف تحطم معنوياتهم » (٣٢) .

الاقتراح « المدهش » الذي قدمه الجانب المصري ، حسب وصف جا لاكوتير ، لم يكن اقتراحا بريئا ، بل كان يخفي « خدعة حربية ، اذ يكون م

جراء موافقة تل ابيب — على الاقتراح — اخلاء الاسرائيليين لعدد من المستعمرات الحدودية . (و) يكون باستطاعة الفدائيين عدم الالتزام بهذا الاتفاق » (٣٣) .

وعملا بسياسة التهدئة التي كانت مصر مضطرة اليها ، فان « الامور قد بدات تتجه للاحسن من ذلك الوقت والى ثلاث شهور قادمة .. وان بعض الاوامر الحازمة قد صدرت الى القادة المحليين ، ولم تحدث اي حوادث خطيرة. وبدأ بترتيب مناقشة للاجراءات التي اقترحت لتخفيف درجة التأزم » (٣٤) .

وفعلا ، فقد ساد حدود قطاع غزة هدوء نسبي ، وتشددت الحكومة المصرية في مراقبة حوادث عبور الحدود ، واتخذت جملة اجراءات ، على راسها قرار حظر التجول الذي اصدره الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، ومنع بموجبه « التجول منعا باتا لاي شخص من المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين فيما بين الساعة الثانية عشر مساء والساعة الرابعة صباحا مع مراعاة احكام المادة الثانية من هذا الامر » . وكذلك « تواجد اي شخص ما بين مواقع القوات المسلحة شرق خط السكة الحديد وبين خط الهدنة من الساعة السادسة مساء حتى الساعة السادسة صباحا ما عدا الطريق الرئيسي الموصل بين قريتي جباليا وبيت حانون الواقع شرق خط السكة الحديدية فيكون منع التواجد عليه من الساعة الخامسة مساء حتى الخامسة صباحا » .

ولقد « استثني من احكام هذا الامر قوات الامن والجيش وكل من تصرح له السلطات المختصة بذلك » (٣٥) .

في هذا الوقت ، كانت المحاولات مستمرة بهدف الوصول الى اتفاق بين الطرفين ، وعاد الحديث عن مقترحات اسرائيل السابقة ، ووجهة النظر المصرية المعروفة ، « فقد اصر الاسرائيليون على موضوع التلفون المباشر بين القادة المحليين لمصر واسرائيل . وكان موقف المصريين الرفض . كما أن الاسرائيليين كانوا معنيين بأن تتضمن الاتفاقية نصا يسمح باجتماع القادة المحليين للطرفين مباشرة بدون اي حضور من منظمة الامم المتحدة » (٣٦) . ويفسر كبير مراقبي الهدنة دوافع اسرائيل من وراء « السعي بقوة لتنظيم مفاوضات مباشرة حتى في الامور الاقل اهمية بدت كأنها اصبحت سياسة ثابتة تتابعها بقدر كبير من المثابرة » (٣٧) .

وهكذا كان المصريون يقطعون الطريق على محاولات الاسرائيليين لجر موضوع الامن على حدود قطاع غزة كي يصبح مدخلا لمناقشة امور ذات طابع سياسي .

لقد تداخلت قضايا الحدود مع قضايا اوسع من ذلك بكثير . فاسرائيل لم تكن معنية بموضوع الامن فقط . ففي ذلك الحين كانت انتخابات الكنيست قد جرت ، وكان رئيس الحكومة الجديد قد قال لناخبيه « ان مصر تقلق حرية الملاحة في البحر الاحمر ويجب ان توقف هذا الاجراء الذي يتضمن حربا معلنة من جانب واحد ، ان المفاوضات يجب ان تتبع اولا مع المصريين .. واذا فشلت فان القوة سوف تستعمل » (٣٨) .

اوضح تصريح بن — غوريون بجلاء ان القضية في ذهن الاسرائيليين هي ابعد من قضية الامن على حدود غزة . كما ان المصريين من ناحيتهم كانوا يحاولون كسب الوقت ، يتسلحون ، ويوثقون علاقاتهم الدولية . واستمرت جهود كبير مراقبي الهدنة لبعث الحياة في مقترحاته ، التي كان قد تقدم بها سابقا ، « وليدفع بالمحادثات الى الامام ، ولكن قبل ان تدخل الى حيز التنفيذ ، سمعنا لاول مرة تعبير (فدائيين) العائدة للفلسطينيين الذين كانوا يرسلون الى اسرائيل لمهاجمة المدنيين وتخريب المنشآت » (٣٩) . وبهذا انتهت مرحلة المخاض ، وانتهت سياسة كسب الوقت التي بدات منذ غارة ٢٨ شباط ١٩٥٥ ، وبدأ الرد بحرب الفدائيين .

حرب الفدائيين

كانت تجربة العمل الفدائي التي امتدت بين الربع الاخير من عام ١٩٥٥ الى حرب السويس في ١٩٥٦ ، من المحطات البارزة في تاريخ قطاع غزة . وقد اتت تلك التجربة لتشكل اندفاعة جديدة في مستوى الصراع مع العدو الصهيوني . فعلى البقعة الجغرافية المسماة غزة ، مورست سياسة عض الاصابع المتبادل بين العرب واسرائيل ، كي يصرخ احد الطرفين اولا ، وبالتالي يستجيب لمطالب الفريق الاخر . ومما لا شك فيه ان اسرائيل قد توسعت في ممارسة هذه السياسة تحت وطأة رغبتها المحمومة في دفع العرب للاستجابة الى طلباتها السياسية ، التي طالما غطيت بطلبات امنية تعززها العمليات العسكرية الحدودية الهادفة الى أبقاء الجبهة السياسية ساخنة . وقد كانت مراهنات اسرائيل تقوم دائما على ان العرب ضعفاء عسكريا ، وفي النهاية لا بد ان يرضخوا . ومع تزايد الاعتداءات العسكرية ، وبالتالي الصفعات السياسية ، كان الخيار امام مصر يتحدد اكثر فأكثر ، بعد ان سقط نهائيا الخيار الثالث ، الا وهو « تأجيل » الموضوع . كان الضغط الاسرائيلي الدائم يضع العرب امام خيار المجابهة العسكرية او الاستسلام لشروط اسرائيل السياسية ، التي كانت تبدأ بالمفاوضات المباشرة وانتهاء

بالمرور في قناة السويس ومضايق تيران ، لفتح خليج العقبة امام الملاحة الاسرائيلية . ويعبر عن هذه السياسة تصريح موشي شاريت في ١٩٥٥/٣/٢ عن « ان العرب امام خيارين ، اما مخاطر الوضع القائم ، واما التقدم نحو السلام » (٤٠) .

اخذت غزة حجما بحجم القضية برمتها في هذا الوضع ، وكانت ساحة الصدام باعتبارها تشكل الحدود المشتركة بين مصر واسرائيل . .

كانت اسرائيل ، طيلة الفترة بين ١٩٤٩ — ١٩٥٥ ، تعتدي بهدف انتزاع مكاسب سياسية ، ومصر ترد بدورها العدوان ، لاجهاض اهداف العدو ، ولاثبات ان سياسة التلويح بالقوة ليست حكرا على طرف وحده ، وبهذا كانت غزة تحمل وزر القضية برمتها .

حرب الفدائيين : المقدمات

بدأت حرب الفدائيين التي بلغت ذروتها خلال الفترة بين شهر ايلول سنة ١٩٥٥ ، وعدوان ١٩٥٦ ، قبل ذلك بكثير ، وان كانت كلمة « فدائيين » قد دخلت القاموس السياسي لقطاع غزة خلال تلك الفترة فقط . فعبور الحدود باتجاه الارض المحتلة لم ينقطع منذ هزيمة ١٩٤٨ ، ولم يكن ممكنا لتجربة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ ان تبلغ المستوى الذي بلغته لولا مقدماتها الطويلة . فهنالك المؤثرات العامة لحرب ١٩٤٨ ، ولتجربة الفدائيين المصريين في قناة السويس خلال عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، وما ترتب على هاتين التجربتين من رواج لمفاهيم سياسية تدعو لشن حرب عصابات كوسيلة لمجابهة العدو الاسرائيلي . لـ « ان كل تأخير في مكافحة اليهود يكون في مصلحتهم ويتيح لهم الفرص لمواصلة الاعداد ، ويدفعهم للتوسع على حساب العرب . واذن فلا بد من وسيلة يكون من شأنها عرقلة الاستعداد اليهودي وتعطيل حركة الانشاء القائمة في اسرائيل . . ولن يتأتى ذلك الا بوسيلتين تسيران جنبا الى جنب . وهما الحصار الاقتصادي وحرب العصابات » (٤١) . هذا مع العلم بأن هذه ليست وجهة نظر فردية ، بقدر ما هي وجهة نظر حزبية ، تمثل حزبا له امتداداته الجماهيرية .

كما ان عمليات العبور الفردية ، باتجاه الارض المحتلة من قطاع غزة ، لم تنقطع منذ النكبة . فـ « بعد النكبة بأشهر بدأ الغزو الفردي للارض المحتلة ، مجاهد جائع يحمل قطعة سلاح ، ويدخل الى قريته يستعيد بقرة من ابقاره أو شاة من اغنامه . . . اخر يقتل يهوديا ، ويستولي على سلاحه ، . . . وثالث يسترجع امواله المدفونة تحت التراب في حوش بيته السليب .

مجموعة من المجاهدين تستولي على قطيع ماشية للعدو وتسوقه الى الاراضي العربية لتشبع اللاجئين لحما طريا ، [واخرى] تهاجم مخفرا للعدو وتستولي على نقود اليهود واسلحتهم ... وبذلك اخذت تتكشف اسطورة اسرائيل الوهمية ، وصار الناس في جلسات سرية خاصة يتحدثون عن بطولات المجاهدين الذين يجتازون الحدود ، ويسلبون ويقتلون ويعودون بالغنائم » (٤٢) .

وعلى الرغم من عدم وضوح الافق السياسي لعمليات الغزو الفردي هذه ، الا انها كانت متداخلة الى ابعد الحدود مع المشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعانيها قطاع غزة . خصوصا وان الخلفية السياسية للوضعية الاقتصادية لم تكن صعبة الادراك على المواطنين العاديين ، و « ارضهم هناك على مرمى البصر . فاللاجئون يستطيعون النظر باتجاه الشرق ويرون الحقول الفسيحة والتي كانت يوما ما ارضا عربية ، وبرغم اتساعها تحرث من قبل عدد قليل من اليهود ، وهنالك حزام من الكيبوتسات يحرس المرتفعات والمنطقة المحيطة ... وليس بالامر الغريب [ان اللاجئين] ينظرون بحقد لاولئك الذين طردوهم » (٤٣) . والامر الذي كان يجعل من عمليات التسلل امرا سهلا ، هو المعرفة الدقيقة بطبيعة الارض ، اضافة الى ضعف الحراسة باعتبار ، ان الكيان الصهيوني لم يكن قد نظم امره بالشكل الكافي بعد ، ولذا فقد شهدت الحدود خلال هذه الفترة حوادث تسلل يومية ، ولم يفلح في منعها تشدد السلطات المصرية بمنع التسلل ، على الرغم من انها كانت تلقي تهمة التجسس على كل من يعبر الحدود ، « مع ان هؤلاء ليسوا جواسيس لكنهم مغامرون ممن تضيق بهم سبل العيش في القطاع المذكور فيحاولون التسلل لكسب القوت وسعيا وراء الرزق » (٤٤) . واحيانا كان المتسللون الى الارض المحتلة يدفعون حياتهم ثمنا للقمة العيش التي كانوا يحاولون الحصول عليها . ولم تشهد الحدود عمليات عسكرية ، الا ما كان يحدث عرضا على هامش محاولة المتسللين لتحقيق فرضهم من التسلل .

ان عدم وضوح الافق السياسي لعمليات العبور هذه ، لا يلغي الدلالات السياسية لعملية العبور بحد ذاتها ، فالارض المحتلة كانت وحدها هي الهدف الذي يتوجه اليه المتسللون ، وليس اي مكان اخر ، اذ لم تحدث عمليات نهب داخل القطاع ، بل كانت موجهة كلها الى المناطق المحتلة .

وبعد قيام الثورة المصرية ، بدأت عمليات التسلل الى الارض المحتلة تأخذ طابعا اكثر تنظيما ، واختلف نوعا ما الغرض من التسلل . وبدأ بتوظيف عمليات التسلل لغرض الاستطلاع وجمع المعلومات عن العدو الاسرائيلي

الذي اعترف بـ « توغل جماعة مسلحة تابعة لمؤسسة حكومية الى القرب من مستعمرة ريشون لتسيون بسبعين كيلومترا او اكثر من قطاع غزة واخرجت وثائق رسمية هامة » (٤٥) و « الى اصطدام عصابة عند عودتها الى قاعدتها في قطاع غزة بدورية اسرائيلية فقتلت احد افراد العصابة وقد وجدت في جيبه تقارير عن حركة مرور عربات النقل الاسرائيلية في طريق الجنوب » (٤٦) . الامر الذي يشير الى العمق الذي وصله الفدائيون ، والطابع الاستطلاعي لعملياتهم ، والتي اشار اليها قائد قوات الطوارىء الدولية بقوله « الادارة المصرية في قطاع غزة قد نظمت بعض الوحدات التي اسمتها الجيش الفلسطيني وبعضها مقاد من قبل ضباط مصريين .. والاخرون دربوا بهدف القيام باعمال الجاسوسية داخل اسرائيل ، فهم يعرفون البلد او بعض مناطق منها . لانها كانت ارضهم . ولذا فقد كان بامكانهم التسلل .. واحضار المعلومات .. ولدى قيادة قوات مراقبي الهدنة معلومات دقيقة مؤكدة عن نوع المعلومات التي تقدم الى المصريين بواسطة هؤلاء . الذين كانوا يكلفون بالذهاب الى المناطق المحتلة وملاحظة حركة السير على طرق معينة . ويسجلون حركة المركبات التي تمر عليها وقد اسر من قبل الاسرائيليين كثير من الجواسيس المبتدئين مع قوائمهم » (٤٧) . وقد أشار الرئيس عبد الناصر الى ان : « الفدائيين تنظيم قديم منذ حرب ١٩٤٨ ولكنهم لم يكونوا فدائيين حينذاك ، كانوا فلسطينيين نظموا للحصول على المعلومات ، وليس للقتال ، وكانوا باعداد قليلة » (٤٨) .

كانت عمليات التسلل المنظمة تجري في الوقت الذي استمرت فيه عمليات التسلل الفردية ، وان كان بدرجة اقل من السابق ، بسبب ملاحقة السلطات المصرية للمتسللين ، وكذلك نتيجة لتحسن وسائل المراقبة لدى العدو ، اضافة الى تبدل نسبي في الوضع الاقتصادي ، جعل من المجازفة بالنفس ثمنا باهظا للحصول على لقمة العيش .

هذه هي مقدمات « حرب الفدائيين » ، والتي اتت لتشكل ارتقاء نوعيا بالنشاط الذي كان يتم عبر الحدود ، من نشاط يتم بغرض الاستطلاع ، الى عمل ذي صبغة عسكرية وقتالية واضحة . وقد كانت غارة غزة في ٢٨ شباط ١٩٥٥ ، العنصر الحاسم في النقلة النوعية التي حدثت . والصلة بين الغارة وقرار اعلان حرب الفدائيين ، أوضحها الرئيس جمال عبد الناصر الذي ، قال « بعد غارة غزة كان لدينا لقاء وقررنا زيادة عدد الفدائيين .. وطبقا للظروف التي تمت فيها الغارة .. استقر رأينا على ان احسن وسيلة لمجابهة اسرائيل هي ان يكون لدينا فدائيون منظمون على اساس الوحدات الصغيرة » (٤٩) . لكن موشي دايان « معتمدا على تقارير المخابرات

الاسرائيلية اشار الى ان القرار قد اتخذ في نيسان ١٩٥٥ اي بعد مرور شهر على غارة غزة .. و .. ان الفدائيين لم يبدأوا العمل الفعلي حتى ٢٥ آب ١٩٥٥ » (٥٠) ، الامر الذي يؤكد ان المفاوضات والمقترحات المتبادلة التي تلت غارة ١٩٥٥/٢/٢٨ لم تكن سوى نوعا من كسب الوقت والهدوء الذي يسبق العاصفة .

كان تبني السلطات المصرية رسميا لنشاط الفدائيين تبنيا لشيء موجود وقائم . فقد افرزت التجربة مجموعة من العناصر المعروفة والمدربة والشجاعة والتي تعرف الارض المحتلة ، وما طرأ عليها من تبدلات بعد الاحتلال ، واماكن المستعمرات ومواقع الحراسة ، الامر الذي جعل التجربة تبدأ من مراحل متقدمة نسبيا ، وتقترن بنتائج واسعة وفورية .

لقد اوكلت السلطات المصرية امر تنظيم الفدائيين في قطاع غزة الى المقدم مصطفى حافظ ، احد ضباط المخابرات المصرية الذي كان يعمل منذ فترة في قطاع غزة . وثمة اجماع على ان هذا الضابط وفي حدود صلاحياته ، والسياسة المرسومة له قد ادى مهمته على افضل وجه ، فقد جمع العناصر للمهمة المطلوبة واخرج من المعتقلات كافة العناصر التي كانت متهمة بالتسلل الى الاراضي المحتلة ، وبحكم مسؤوليته الرسمية ، وفر حلولا لمشكلاتها الخاصة ، وفرغها كليا لمهمتها الجديدة . ولا يوجد رقم دقيق لعدد الرجال الذين كانوا يعملون تحت امرة مصطفى حافظ ، ولكن ثمة رقم تقريبي متداول ، الا وهو حوالي الف فدائي . اما موشي دايان فيقدر عددهم بـ ٧٠٠ فدائي (٥١).

وقد قامت السلطات المصرية خلال هذه الفترة بالاستجابة العملية للمطلب الجماهيري الدائم في قطاع غزة ، واعلنت عن فتح باب التطوع في الكتائب الفلسطينية ، ويلاحظ ، من الشروط التي طلب توفرها في المتطوعين ، ان الهدف من وراء تشكيل هذه الكتائب كان رفد العمل الفدائي بالاشخاص القادرين ، فقد كانت الافضلية لمن « لهم دراية بالاراضي والمسالك الفلسطينية » . و « خدمة عسكرية سابقة » . و « الملمون بالقراءة والكتابة او باحدى الصناعات او الملمون باحدى اللغات وخاصة العبرية » (٥٢) .

وبهذا القرار ، كانت الادارة المصرية تلبي رغبة جماهيرية في قطاع غزة تدعو لانشاء جيش تحرير فلسطيني ، والتي كانت احدى الطلبات التي رفعتها انتفاضة آذار ١٩٥٥ . وقد وضعت الادارة المصرية هذا القرار موضع التطبيق العملي ، وكان للمتطوعين دورهم في حرب ١٩٥٦ ، وفي مراحل لاحقة ، وبعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، كانوا عماد جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة .

اضافة الى هذا ، فقد صدرت عدة قرارات وقوانين عن الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، وتحسبا لردة فعل العدو ، صدر « قانون الدفاع السلبي والمدني » والذي حددت اهدافه بـ « وقاية المدنيين والمرافق العامة والمنشآت ذات المنفعة العامة والمنشآت الصناعية العمومية ، ويقوم باعداد المشروعات الخاصة بأعمال الدفاع المدني ، وتدبير المهمات والادوات اللازمة لهذه الاعمال ، ودراسة احدث وسائلها ، ونشر تعاليمها بين الجمهور ، وبحث التعويضات عن حوادث الغارات وأعمال التخريب .

ـــ مناقشة المسائل التالية ووضعها موضع التنفيذ :

١ ـــ المراقبة والانذار .

٢ ـــ وسائل الوقايــة .

٣ ـــ الهجرة واخلاء المدن .

٤ ـــ تنظيم وسائل اطفاء الحرب وازالة القنابل .

٥ ـــ الاسعاف والخدمات الطبيـة .

٦ ـــ الانقاذ وازالة الانقاض .

٧ ـــ تأمين المرافق العامة وصيانتها .

٨ ـــ تعليم المدنيين وسائل الدفاع المدني وتمرينهم عليها » (٥٣) .

وفي وقت لاحق صدر « قانون الحرس الاهلي الفلسطيني » تؤلف بموجبه « قوة مهمتها حراسة معسكرات اللاجئين المواجهة لخطوط الهدنة ضد أي عدوان يهـودي والقيام بأية اعمال اخـرى تكلف بها من قبـل السلطات المختصـة » (٥٤) .

النشاط العملي للفدائيين

تتفق ، المصادر العربية والاسرائيلية بشكل عام ، وكذلك مصادر الامم المتحدة ، كل من وجهة نظره الخاصة ، على حجم وتأثير نشاط الفدائيين في الفترة ما بين ايلول ١٩٥٥ ، والعدوان الثلاثي الذي وقع على قطاع غزة والاراضي المصرية .

يمكن لنا تقسيم نشاط الفدائيين الى عمليات خاطفة تقوم بها مجموعات صغيرة ، وهي حوادث كانت تقع يوميا ، وعمليات اخرى ، هي عبارة عـن

عمليات اكثر اتساعا وتشارك فيها اكثر من مجموعة قتالية ، احيانا في الموقع نفسه واحيانا اخرى تضرب اكثر من موقع في الوقت نفسه وقد بلغ عدد اكبر مجموعة فدائية دخلت الارض المحتلة في يوم واحد ٣٠٠ فدائي ، وكانت تلك العملية في اعقاب قصف اسرائيل بالمدفعية الثقيلة لمستشفى مدينة غزة المدني ، في ١٩٥٦/٤/١٥ (٥٥) .

تقسم المصادر العربية عمل الفدائيين في هذه المرحلة الى ثلاثة موجات كبيرة . الاولى بين ٨/٢٩ و ١٩٥٥/٩/٥ ، والثانية بين ٤/٦ و ١٩٥٦/٤/١٣ والثالثة طوال شهر تشرين الثاني ١٩٥٦ . ولقد اتجهت ضربات الفدائيين نحو « الاهداف التي تؤثر على العدو من النواحي المعنوية والاقتصادية والعسكرية » ، ومنها « سيارات نقل عسكرية وقتل ركابها ، زرع الغام ارضية ، مهاجمة مستعمرات وثكنات عسكرية ، نسف محطات للاتصال اللاسلكي بين اسرائيل والخارج ، وجسور ، ومحطات للمياه والكهرباء . وبعض الاهداف التي ضربت كانت على عمق حوالي اربعين ميلا داخل الارض المحتلة ، وقد شملت عمليات الفدائيين ، ابان الموجة الكبيرة الاولى ، اهدافا موزعة على مساحة تبلغ حوالي ٩٠ ميلا مربعا » (٥٦) .

وقد اعترف العدو ، وعلى طريقته الخاصة بنشاط الفدائيين ، وبأن « عدد ضحايا حرب العصابات كبير ، ولم يقتصر مسرح اعمال هذه العصابات على الاراضي الصحراوية والمقفرة ، فلم تكن عملياتهم قاصرة على النقب وعربة ، ولكنها امتدت الى داخل اسرائيل ، فأغاروا على السكان اعتداء وتجريحا وقتلا ، كما قاموا بأعمال السلب والتخريب » [وانهم] « كانوا يتسللون داخل المستعمرات الاسرائيلية للقتل والتخريب والتدمير والاستيلاء على كل ما تقع عليه ايديهم » (٥٧) .

وقد اكدت تقارير الامم المتحدة الحوادث التي قام بها الفدائيون ، كما وردت على لسان المصادر العربية والاسرائيلية ، سواء من ناحية عدد العمليات او طبيعتها او العمق الذي وصلوا اليه . وقد رفع الاسرائيليون الى هيئة الرقابة على الهدنة اكثر من شكوى و « عددوا ١٨٠ عملية « اعتداء ضد اسرائيل خلال الشهور الثلاثة ، من ٥ كانون اول ١٩٥٥ الى مطلع آذار ١٩٥٦ » (٥٨) . اي بمتوسط عمليتين في الليلة الواحدة . ولكن في ليالي الموجات الكبيرة ، مثل ليلة ١٩٥٦/٤/٧ ، كان الامر يختلف كثيرا . ففي تلك الليلة « وحوالي الساعة العاشرة ... بدأ وصول الرسائل التي تفيد بشأن الحوادث التي وقعت خلال ذلك اليوم ضد المركبات على طريق بئر السبع تل ابيب . وفي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل كانت قد وصلت تقارير

بسبعة حوادث ، تشمل القاء قنابل ونسف . وبدا واضحا ان عمليات الفدائيين قد بدات على نطاق واسع » (٥٩) . والعمق الذي وصل اليه الفدائيون تبينه عملية « ليست بعيدة عن مستعمرة ريشون لنسيون وتبعد مسافة ٤٧ كلم عن الحدود ، وتبعد حوالي ١٥ كلم فقط عن مدينة تل ابيب ، واخرى « وقعت قرب مستعمرة رحفوت التي تبعد ٤٣ كلم عن خط الهدنة » (٦٠) وتنوعت العمليات التي شملت « تفجير مركبات اسرائيلية ، هجمات ليلية ضد المركبات العسكرية والمدنية الاسرائيلية ، تفجير المنشآت المائية ، وبرج اذاعي ، اضافة لهجمات ضد المدنيين » (٦١) . وقد تميزت ضربات الفدائيين بالقسوة ، وخصوصا تلك الضربات التي كانت تتم مباشرة بعد ضرب اسرائيل للمدنيين ، كحادثة قصف مستشفى غزة وقتل وجرح حوالي مائة شخص معظمهم من المرضى . وقد فسر الجنرال بيرنز قسوة الفدائيين الذين « عرفوا بوصفهم قاطعي رقاب ، وفي الغالب أن هذا القول صحيح ، لان معظم الفلسطينيين العرب يحملون حسا دفينا بعدم العدالة والظلم الذي عانوه على يد الاسرائيليين » (٦٢) . ويستدل على مستوى تدريبهم من « عدد وطبيعة حوادث العنف التي جرت في المنطقة الاسرائيلية [والتي] تشير الى انها من فعل اشخاص منظمين وحسني الاعداد والتدريب » (٦٣) .

يتضح اثر نشاط الفدائيين من حجم ردود الفعل الاسرائيلية سواء من ناحية غاراتها الوحشية التي شنتها ضد قطاع غزة ، او عدد الشكاوى التي قدمتها الى هيئة مراقبة الهدنة ، والحملة الاعلامية التي كانت تشنها ، لدرجة ان اعمال الفدائيين قد « اصبحت المادة الرئيسية لاجهزة الاعلام الاسرائيلية » (٦٤) .

وعلى الرغم من تحفظنا الشديد على الارقام التي تعلنها اسرائيل كعدد لقتلاها ، يمكننا الاستدلال على اثر حوادث الحدود ، وفي راسها غارات الفدائيين على اسرائيل ، من خلال مقارنة قتلى اسرائيل ، نتيجة لهذه الحوادث ، قياسا بقتلاها في حروبها الثلاث ، والفترات الفاصلة بينها . فقد سقط لاسرائيل في حرب ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ، ٤٤٨٧ قتيلا ، ومنذ توقيع معاهدات وقف اطلاق النار في اذار ١٩٤٩ حتى حرب ١٩٥٦ ، ١١٧٦ قتيلا . وفي غزوة سيناء سنة ١٩٥٦ ، ١٩١ قتيلا ، ومن غزوة سيناء حتى حرب الايام الستة ١٩٦٧ ، ٧٩٥ قتيلا . وفي حرب الايام الستة ٥ ــ ١٠ حزيران ١٩٦٧ ، ٧٩٥ قتيلا ، ومن حرب الايام الستة حتى ١٩٦٩/٥/٣ ، ٣٨٢ قتيلا .

شملت خسائر اسرائيل ، نتيجة لحرب الفدائيين ، الجانب الاقتصادي ايضا ، سواء تلك الناتجة عن التخريب المباشر للمؤسسات والمرافق

الاقتصادية ، او الناتجة عن التخريب غير المباشر ، والذي هو نتاج طبيعي لتزايد الاعباء الامنيـــة ، فاسرائيل « كانـــت تستطيع الخـــروج الى ميدان الاستقلال الاقتصادي ، لولا العبء الثقيل في نفقات الدفاع » (٦٦) . ومهما اخذ هذا الراي بتحفظ ، ولكن لا شك ان اسرائيل كانت تعيش خلال تلك الفترة وضعا اقتصاديا دقيقا للغاية ، وكانت تحاول المستحيل لتوفير الظروف المناسبة لتنمية اقتصادها لمواجهة اعباء ومتطلبات المهاجرين الجدد . ان اثر ضربات الفدائيين في العمق لم « يقتصر على جسم المؤسسة العسكرية ، بل تعداه الى جسم المجتمع ككل . فقد كان برنامج اسرائيل لتعمير صحراء النقب مهددا بالشلل ، وقد عبر عن هذا بن — غوريون في خطاب له دعا فيه الى ضرورة « احضار الماء والشباب من الشمال الى النقب » (٦٧) . تلك الدعوة التي لم تكن تعكس موقفا رسميا لبن — غوريون فحسب ، بل موقفا شخصيا ايضا ، وهو الذي استوطن مستعمرة « سدي بوكر » في النقب طيلة اعتزاله الحياة السياسية في الخمسينات . والنقب الذي دعا بن — غوريون لاستيطانه كان من اكثر المناطق تعرضا لضربات الفدائيين ، ولهذا لم تعد غارات الفدائيين خطرا امنيا ، بل اصبحت خطرا على سياسة الاستيطان ايضا . ولذا لم يكن غريبا ان تحتل قضية الفدائيين ، بالنسبة لاسرائيل ، كل الحجم الذي احتلته ، واضحى ايقافها قاسما مشتركا في كل المقترحات التي تقدمت بها ، لتحقيقها ، وكانت توضع جنبا الى جنب مع مطلبها الملح في ان تمر سفنها في قناة السويس، وان تفتح مضايق تيران امام ملاحتها البحريـــة ، ويتضح جليا اثر غـــارات الفدائيين في ذهنية الاسرائيليين من ملاحظة « شبح الفدائي » الذي كان يلاحق الجنود الاسرائيليين ابان احتلال قطاع غزة في العام ١٩٥٦ ، وهاجس الفدائيين الذي يلاحق الاسرائيليين (وسنناقش هذه المســـالة تفصيليا في وقت لاحـــق).

ردود الفعـــل الاسرائيلية

خلال الفترة ما بين نهاية شهر اغسطس ١٩٥٥ وتاريخ العدوان الثلاثي على مصر وقطاع غزة ، وهي الفترة التي نشط فيها الفدائيون الفلسطينيون توتر الوضع على الحدود ، كما تنوعت ردود الفعـــل الاسرائيلية ، بحيث شملت مجالات عدة . ولا جدال في دور عمليات الفدائيين في تصعيد درجة التوتر وردود الفعل ، ولكن لا يجوز على الاطلاق تحميل عمليات الفدائيين مسؤولية هذا التوتر بشكل كامل . فمواقف اسرائيل لا تحدد في ضوء منطق الفعل ورد الفعل ، بل تقوم على منطق التلويح بالقوة وممارستها اذا لزم الامر ، لتحقيق اغراضها السياسية ، وقد سبق لنا الاشارة الـــى المحر

الحقيقي لغارة اسرائيل على مواقع داخل مدينة غزة في ٢٨ شباط ١٩٥٥ ، وعلى مواقع في مدينة خان يونس في ٣١ ايار ١٩٥٥ ، حيث اسفرت تلك الغارة عن استشهاد اثنين وعشرين وجرح عشرين آخرين (٦٨) . وقد كان واضحا كل الوضوح أن هاتين الغارتين ، هما في الدرجة الاساسية ، غارتان مرتبطتان بظروف سياسية محددة سبق لنا شرحها ، تلك الظروف التي كانت منفصلة تماما عن مشكلات قطاع غزة ، خصوصا وان حوادث الحدود التي كانت تقع ، هي دون الحجم الذي بلغته غارتا اسرائيل على غزة وخان يونس . وعلى الرغم من استظلال اسرائيل بمبررات هنا وهناك لتغطية عدوانها ، فذلك لا يلغي الخلفية الحقيقية لعدوان اسرائيل كوسيلة ضغط وابتزاز لدفع الطرف العربي للاستسلام للشروط السياسية الاسرائيلية .

ان ما تقدم يستهدف توضيح المعنى المجازي لكلمة ردود فعل ، لان الترابط الزمني بين حوادث معينة لا يعني بالضرورة ان العلاقة بينها هي علاقة السبب بالنتيجة ، باعتبار ان المحرك لموقف اسرائيل هو اكثر اتساعا من حوادث الحدود التي كانت تقع ، رغما عن الطريقة البارعة التي استغلت بها اسرائيل حوادث الحدود هذه ، واتخاذها ذريعة لممارسة لعبتها المفضلة ، لعبة القوة .

النشاط الاسرائيلي المضاد

اخذت نشاطات اسرائيل خلال هذه الفترة ثلاثة اتجاهات : عسكرية ، سياسية واعلامية . فعلى الصعيد العسكري تصاعدت النشاطات العدوانية العادية لاسرائيل على طول حدود غزة ، وفي المنطقة المجردة من السلاح خلال هذه الفترة ، وكذلك شهد قطاع غزة هجومين اسرائيليين كبيرين على مدينتي خان يونس وغزة . فقد تقدمت وحدة اسرائيلية خفيفة محمولة بسيارات نصف آلية وذلك ليلة ٣١ ايلول ١٩٥٥ ، الى حوالى ستة كيلومترات داخل حدود قطاع غزة ، ووصلت الى مركز البوليس في خان يونس ، وهناك فتحوا نار كثيفة من البنادق الالية ومدافع المورتر على ابواب وشبابيك الموقع ، وبعد ذلك شقت طريقها الى الطابق الارضي حيث فجرت معظم المبنى بعبوات ناسفة قوية دافنة تحت الانقاض عددا لا بأس به من الحامية . وقد مرت القوة الاسرائيلية المهاجمة عبر قرية بني سهيلا ، ولمنع المواطنين من الاشتباك معهم ، بدأوا باطلاق النار من الاسلحة الالية ذات اليمين وذات اليسار ، ولكن لم يقع اكثر من جريح واحد او اثنين . كما ان النقطة الدفاعية المصرية بالقرب من عبسان ، وهي قرية مجاورة ، هوجمت في الوقت نفسه

من قبل الاسرائيليين ، وذلك تغطية للهجوم الرئيسي . وقد افادت تقارير المصريين عن سقوط ستة وثلاثين قتيلا ، وثلاثين جريحا من الجنود ورجال البوليس والمدنيين .. وقد واجهت قوات مراقبة الهدنة صعوبة في تحديد الرقم الدقيق لعدد الضحايا . وقد اعلنت اسرائيل ، عبر تقارير صحفية ، ان اختيار مركز بوليس خان يونس كهدف للهجوم ، انما كان بسبب ان عمليات الفدائيين كانت تقاد منه . ولكن لم تقدم اية ادلة لتاكيد هذا (٦٩) .

وقد اكدت المصادر العربية تفاصيل الحادثة كما اوردها كبير مراقبي الهدنة ، وحددت بدقة موعد العملية التي بدات في الساعة التاسعة وخمس دقائق مساء ، وانتهت في الحادية عشرة والنصف مساء . وعدد الضحايا ، حسب المصادر العربية ، ستة واربعون قتيلا ، وخمسون جريحا (٧٠) . واما المصادر الاسرائيلية فقد اصرت عند اشارتها الى العملية على حشر المصريين في كل تفاصيلها : فالغارة كانت على معسكر مصري ، وعدد الضحايا ستون قتيلا ، واصيب عشرات بجراح (٧١) .

ان عرضنا لغارة خان يونس ، تفصيليا ، انما هو لاستنتاج بعض الحقائق ذات الدلالات المهمة ، والحقائق التي يمكن لنا تسجيلها هي :

(أ) الغارة وقعت على مركز البوليس الواقع في منتصف المدينة . (ب) سارت القوات الاسرائيلية داخل الحدود ستة كيلومترات . (ج) كما ان القوات الاسرائيلية لم تتسلل بالخفاء ، بل اشتبكت مع مواقع اخرى قبل وصولها مدينة خان يونس ، وذلك في موقعي بني سهيلا وعبسان ، وهما قريتان تقعان في المنطقة التي تتوسط مدينة خان يونس والحدود . (د) الغارة لم تكن غارة مفاجئة ، بل استغرقت ، كما اشار تقرير الجامعة العربية ، من الساعة التاسعة وخمس دقائق الى الساعة الحادية عشرة والنصف . وهي مدة كافية لوصول اية نجدات من اي موقع اخر . (هـ) قامت القوات الاسرائيلية بنسف المبنى ، وكان في داخله عدد من الجنود قضوا تحت الانقاض كما اشار الى ذلك تقرير الامم المتحدة وتقرير الجامعة العربية (و) الغارة الاسرائيلية كانت متوقعة ، واختيار الهدف ايضا كان متوقعا بدليل ان اسرائيل كانت قد شنت قبل ذلك غارة مشابهة على هدف مشابه في مدينة غزة ، وذلك في ١٩٥٥/٢/٢٨ ، وعرفت الغارة بمذبحة المحطة .

تؤكد هذه الوقائع ان درجة اليقظة والتنبه للغارات الاسرائيلية كانت معدومة تقريبا ، ولم تتوفر لقطاع غزة عناصر الدفاع الضرورية بالطريقة التي وفرت بها عناصر الهجوم . وبكلمة اخرى ، لم يتم اي انجاز على صعيد الجبهة الداخلية بمستوى نشاط الفدائيين داخل جبهة العدو .

وقد كررت اسرائيل مجزرة خان يونس ، وبشكل أبشع في يوم ٥ نيسان ١٩٥٦ ، حيث قامت « باطلاق النار من مدافع مورتر عيار ١٢٠ ملم على مدينة غزة . وقد ركز القصف على وسط المدينة المكتظ بالسكان المدنيين الذين كانوا يمارسون اعمالهم المعتادة . وقد قتل ستة وخمسون وجرح مئة وثلاثة اشخاص بين رجل وامراة وطفل (٧٢) وقد توفي في وقت لاحق بعض الجرحى فارتفع رقم القتلى الى ستين قتيلا من المدنيين ، منهم ٢٧ سيدة و ٢٩ رجلا و ٤ اطفال » (٧٣) . وعلى الرغم من اعتراف اسرائيل بقيام جيشها بانزال « ضربة قاصمة بنيران المدفعية شملت كل قطاع غزة وخان يونس ودير البلح ، فقتل عشرات من العرب وجرح اخرون » (٧٤) الا انها حاولت التملص من مسئوليتها الرسمية وذلك « بالقاء اللوم على القائد المحلي الذي اصدر الامر ، ومن ناحية ثانية حاولت الادعاء ان المدفعية الاسرائيلية قد اطلقت قذائفها على اهداف عسكرية » (٧٥) . ولكن « لسوء حظ هذا الادعاء فان مراقبي الامم المتحدة كانوا قادرين على استطلاع المنطقة قبل ان تتوقف قذائف المورتر عن التساقط .. وقد تبين ان المنطقة حيث حدث الضرب تقع في وسط المدينة ، وفي الميدان الرئيسي حيث تبعد عن مواقع المصريين حوالي كيلومترين في مكان ما قرب منطقة المنطار ، وقد ادعت اسرائيل في وقت لاحق بأن هدف الغارة كان مقر القيادة . ولكننا لم نجد ـ اي مراقبي الامم المتحدة ـ اي دليل على وجود مركز للقيادة . كما ان المقر المعروف جيدا لقيادة البوليس الدولي والذي قدم من قبل اسرائيل باعتباره الهدف المنشود ، كان يبعد حوالي ١٥٠٠ متر عن المكان الذي ضرب . ولكن سرعان ما توقف الجدل حول هذه المسالة فبعد ايام قليلة بدأ بارسال الفدائيين للاخذ بالثأر » (٧٦) .

ومن المفيد الاشارة ، في هذا الصدد ، الى لجوء اسرائيل الى سياسة القصف المدفعي للمدينة كرد انتقامي على غارات الفدائيين ، في وقت كانت تتم عملياتها سابقا بواسطة وحدات منقولة او راجلة ، كانت تقوم بعمليات النسف والتدمير كما في غارتي غزة في ٢٨ شباط ١٩٥٥ ، وخان يونس في ٣١ آب ١٩٥٥ ومن المؤكد ان وجود الفدائيين والسلاح بين الناس قد ساهم في اجبار اسرائيل على تبديل اساليبها ، على الرغم من ان الاسلوب القديم كان يحقق لها ميزات عدة بالاضافة الى الميزة العسكرية .

اضافة الى حوادث الحدود اليومية ، وغارات اسرائيل على مدينتي غزة وخان يونس ، لجأت الى اسلوب الاغتيال الفردي بواسطة الطرود المتفجرة ، وقد استشهد من جرائها المقدم مصطفى حافظ ، المسؤول الاول عن تنظيم نشاط الفدائيين . ووقع الحادث يوم ١٣ تموز ١٩٥٦ ، حيث

انفجرت به « قنبلة كانت قد ارسلت اليه بشكل طرد » (٧٧) . وفي اليـوم التالي لاستشهاد المقدم مصطفى حافظ ، اي ١٤ يوليو ١٩٥٦ ، انفجر طرد مشابه بالملحق العسكري المصري في عمان ، المقدم صلاح مصطفى ، والذي اصيب بعـدة جروح خطـيرة . وما لبث ان تـوفي بعد ايام قليلـة متاثرا بجراحه (٧٨) . ولم تورد المصادر العربية معلومات وافية عن هذين الحادثين، واشير الى حادثة المقدم مصطفـى حافظ بأنه « قد استشهـد اثناء تأدية الواجـب » (٧٦) .

ومن المفيد ، هنا ، الاشارة الى الطريقة التي وصل بها الطرد الـى الشهيد مصطفى حافظ ، وهي الرواية التي تطابقت فيها الاراء بين شهود عيان وبين الرواية التي ذكرها كينيث لوف في كتابه السالف الذكر . فقد كان هنالك بعض الفدائيين الذين كانوا (مكلفين) بالعمل مع العدو بطريقة العميل المزدوج ، وعلاقتهم مباشرة مع المقدم مصطفى حافظ ، وذلك لاهداف معينة كانت تبتغيها قيادة الفدائيين ، وقد ظنت قيادة الفدائيين ، خطأ ، ان هذا الفدائي غير مكشوف لاسرائيل ، التي كانت تعرف حقيقته .. وحاولت بدورها ان تستغله من حيث لا يدري ، ولذا فقد استمرت بالتعامل معه باعتباره احد عملائها من دون أن تكشف له شيئا عما تعرفه عنه ، ولمزيد من الثقـة ، كانت تسهل له عملية الحصول على بعض المعلومات ، وما تعتقد انه مهم بالنسبة لقيادة الفدائيين . وذات مرة كلفته بنقل (طرد) الى احـد كبار ضباط المخابرات في قطاع غزة بوصفه احد عملائها . وكانت اسرائيل تعرف ان الفدائي الذي كلف بمهمة نقل الطرد سيقوم بتسليم الطرد الى قيادته ، اي الى مصطفى حافظ ، لانها تعرف مسبقا حقيقة ولاء ذلك الفدائي . وبذلك تضرب اسرائيل عصفورين بحجر واحد ، اما ان ينفجر الطرد فيقتل مصطفى حافظ ومن يكون معه في تلك اللحظة ، او يلقى القبض على الضابط الاخر الذي كان مفتـرضا ان يسلمه الطـرد . وصل الفدائي الى قطـاع غزة حوالي الساعة الثانية صباحا ، وذهب مباشرة الى مقر القيادة حيث قابل المقدم مصطفى حافظ واعلمه الفدائي بالتعليمات التي تلقاها من الاسرائيليين ، وقد قام مصطفى حافظ بفتح الطرد وبحضور الفدائي وعدد اخر من المسؤولين. وكانت المفاجاة غير المتوقعة ، حيث انفجر الطرد واصيب المقـدم مصطفى حافظ اصابة قاتلة ، وامـا الفدائي فقد اصيـب اصابة افقدتـه بصره . وباستشهاد مصطفى حافظ فقد الفدائيون في قطاع غزة رجلهم الاول . وكان لهذا الحادث اثره السلبي على مجمل نشاط الفدائيين . وسنناقش هـذه المسالة لاحقا عند تقييمنا لتجربتهم .

لم يتخذ مجلس الامن اي قرار بادانة اسرائيل لعدوانها على غزة وخان

يونس ، رغم ان حيثيات الادانة واضحة ، وابرز دليل هو ادعاءات اسرائيل الكاذبة بانها كانت تقصف اهدافا عسكرية عندما ضربت قلب مدينة غـزة بالمورتر . في حين ان اقرب موقع ، يحمل صفة عسكرية ، يبعد ١٥٠٠ متر عن المكان الذي استهدفته قنابل الاسرائيليين .

بدلا من ادانة اسرائيل ، تبنى مجلس الامن قرارا مقدما من الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا « يدعو [فيه] الطرفان المعنيان لاتخاذ كافة الخطوات الضرورية لاعادة النظام والهدوء للمنطقة .. كما دعا الطرفان لفصل قواتهما المسلحة بشكل مؤثر وطالبا كلا الفريقين أن يلتقي مندوبهما مع كبير مراقبي الهدنة وان يتعاونا معه بشكل كامل » (٨١) . ويعلل كبير مراقبي الهدنة عدم قيام مجلس الامن بادانة اسرائيل « لان المصريين يلامون بنفس درجة لوم الاسرائيليين ان لم يكن اكثر لانهم هم الذين أوقفوا المحادثات التي كانت قد بدات طبقا لقرار مجلس الامن الصادر في ٢٨ مارس ١٩٥٥ » (٨٢) . واما بالنسبة لقصف اسرائيل لمدينة غزة ، في ٥ ابريل ١٩٥٦ ، فلم يصدر عن مجلس الامن اي قرار بذلك .

النشاط السياسي الاسرائيلي

شهدت المنطقة ، ابان حرب الفدائيين ، نشاطا سياسيا مكثفا من قبل اسرائيل التي حاولت الاستفادة من التوتر على الحدود ، لطرح جملة من المشكلات السياسية العالقة ، مستغلة غارات الفدائيين للتوسع في لعبتها المفضلة الا وهي ممارسة العدوان كوسيلة ضغط سياسي بهدف ابتزاز مكاسب سياسية .

كان النشاط السياسي لاسرائيل خلال هذه الفترة منسجما مع تحركها التقليدي ، اي اتخاذ قضايا الحدود كمنطلق لمناقشة كافة القضايا السياسية العالقة بدلا من حصر النقاش في اطار قضايا الحدود ذات الطابع العسكري « المحض » كما كان الطرف العربي يريد .

واستطرادا لسياسة اسرائيل الثابتة بشأن المفاوضات المباشرة مع العرب ، ووسط درجة التوتر العالية على الحدود ، عرض بن — غوريون استعداده للقاء الرئيس عبد الناصر ... « في اي وقت لمناقشة موضوع السلام او للبحث في العلاقات بين البلدين » (٨٣) . وحول طبيعة المسائل التي كانت ستطرح ، فان موضوع « وقف كامل لاطلاق النار بما في ذلك نشاط الفدائيين » (٨٤) لم يكن هو المطلب الوحيد ، بل هنالك « مشكلة عدم سماح مصر للسفن الاسرائيلية بعبور قناة السويس او استعمال ميناء ايلات » (٨٥)

وهذا ، حسب راي اسرائيل ، مخالفة لقوانين الامم المتحدة . وبهذا كانت تنطلق سياسة اسرائيل مما هو قائم ، في الوقت الذي كانت فيه وجهة نظر المصريين « لن تخفف القيود على ملاحة اسرائيل طالما انها ترفض بشكل حاسم اي بحث بتطبيق قرارات الجمعية العامة القاضية بعودة اللاجئين الى منازلهم السابقة » (٨٦) .

وعلى هامش تحركات اسرائيل السياسية ، وشكاواها الدائمة ، التي كانت تتقدم بها الى الهيئات الدولية المعنية ، بهدف جذب الانتباه وخلق جو دولي ضاغط ، بدأ حديث في تشرين ثاني ١٩٥٥ عن احضار قوات مسلحة ، تعمل تحت راية الامم المتحدة ، لخلق نوع من المنطقة العازلة في المناطق الحساسة بين المصريين والاسرائيليين ، وبهذا تمنع الاشتباكات الخطيرة التي قد تقود الى الحرب (٨٧) .

ويشير الجنرال بيرنز الى ان سلوين لويد ، وزير خارجية بريطانيا ، قد طرح معه هذا الموضوع في ١٣ اذار ١٩٥٦ ، وذلك ابان زيارة الاخير الى اسرائيل . والى ان داغ همرشولد ، الامين العام للامم المتحدة ، قد اعاد طرح الموضوع عليه في فترة قريبة لاحقة ، وان دراسة قد اعدت بشأن العناصر العسكرية اللازمة (٨٨) .

ويبدو مما تقدم ، ان القوات المقترحة ستكون من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وكانت المراهنة على دور هذه القوات في منع الحوادث على الحدود تقوم « على ان اي جانب سيكون متأكداً من عدم حدوث عمليات غزو لمنطقته بدون الاصطدام بقوات الدول الثلاث ، وقد حددت مناطق رفح والعوجا لتواجد القوة المقترحة ، لان نجاح اي غزو من اي من الطرفين يجب ان يمر اما من منطقة العوجا او منطقة رفح » (٨٩) . واما القدرات التسليحية للفرقة التي ستوجد « فهي قوة جوية كافية جاهزة تحت الطلب في رفح وبقية الاسلحة في منطقة العوجا » (٩٠) .

ورفض هذا الاقتراح من قبل المصريين والاسرائيليين على السواء ، لانه سيجمد الوضع على الحدود ، وسيجعل اسرائيل عاجزة عن ممارسة « لعبة » القوة ، اضافة الى ان هذا الاقتراح يحول المشكلة القائمة الى مشكلة حدود ، وقضية اشتباكات ، بينما تحرص اسرائيل على اعطاء الطابع السياسي لاي خطوة مقترحة ، حتى ولو كانت قضية عادية جدا . اذ كانت تصر على لقاء بين المندوبين المصري والاسرائيلي ، وطالما اقترحت ان يتم ذلك اللقاء من دون حضور مندوب عن قوات الطوارىء . اما المصريون فلم

يوافقوا بدورهم على الفكرة ، وهم الذين كانوا متلهفين للتخلص من الحامية البريطانية في قناة السويس (٩١) . ويبدو من ذلك الاقتراح وكأن بريطانيا كانت تحاول العودة الى المنطقة من الباب الخلفي ، بعد أن اخرجت من قناة السويس ، ولكن هذه المرة باسم الحرص على السلام وللمحافظة عليه.

النشـــاط الاعلامي

يمكن لنا تقسيم النشاط الاعلامي الاسرائيلي الى شقين ، الاول كان موجها للخارج ، حيث حاولت ان تجعل من « كلمة فدائيين مرادفة لكلمـــة غزو ، وقتل ، وقطع الاعناق » (٩٢) ، وكـــان « كتابها وصحافتها عنـــد تركيزهم على اعمال الفدائيين يتجاهلون عمدا ذكر القتلى والجرحـــى من المدنيين العرب في غزة » (٩٣) ، وكانت اسرائيل تحاول اظهار نفسها بمظهر الضحية واظهار بربرية اعمال الفدائيين . وقد كان هنالك جهد اعلامي واضح لاظهار الطرف المصري على انه الطرف الاصيل في الصراع ، فقد كانت تتجنب ذكر الفلسطينيين . فالمواقع مصرية ، والضباط مصريون ، والفدائيون عرب، والقتلى والجرحى عرب . فاللوم يقع على المصريين بشكل دائم ، وكانت في اثر اعتقالها لاي فدائي جريح تنتزع منه اعترافا بمسؤولية المصريين عن اعمال الفدائيين ، كما حدث عند اعتقالها لفدائي قرب مجدل عسقلان ، « ولكن الاسرائيليين الذين ادعوا انهم حصلوا على مثل هذه المعلومات من خـــلال استجوابهم للسجناء ، لم يكونوا ليسمحوا مطلقا بحضور اي من مندوبي قوات مراقبة الهدنة عمليات الاستجواب » (٩٤) .

كان النشاط الاعلامي الاسرائيلي الموجه الى العرب يهدف الـــي بث الفرقة بين المصريين والفلسطينيين ، اذ صور الفلسطينيين وكأنهم غير راضين عن سياسة مصر بتنظيم حرب عصابات ضد اسرائيل ، « حيث تحـــدثت احدى وسائل الاعلام الاسرائيلية عن الشعور بالمرارة بين اللاجئين ضد تزايد عمليات تدريب وارسال الفدائيين من قبـــل المصريين ، والذين يقتلون او يأسرون من قبل قوات الامن الاسرائيلية في الوقت الذي يقبع فيه المصريون في الخلف وبمنجاة من سقوط ضحايا منهم » (٩٥) . وكان لحملة اسرائيل هذه هدف مصري ـــ فلسطيني مزدوج ، ولم تتورع عـــن محاولـــة توظيف حادث استشهاد المقدم مصطفى حافظ في خدمة هذه السياسة الاعلامية . فقد فبركت رواية تدعي أن المقدم مصطفى حافظ كان « ضحية عملية ثأر قام بها اللاجئون الذين كانوا متضايقين من لجوئه لسياسة الذراع القوية في تجنيد الفدائيين ، حيث ان كثيرين من الشبان الصغار الذين جندوا بهذه الطريقة ، كانوا عرضة

للاسر او للقتل من قبل الاسرائيليين » (٩٦) ، وبهذا كانت اسرائيل تحاول اثارة الراي العام المصري الذي لا بد وان يتضايق من قيام الفلسطينيين بقتل الرجل الذي يعمل على مساعدتهم ، ومحاولة اثارة النقمة لدى الفلسطينيين بتنشيط المشاعر الذاتية الضيقة لدى اهل الشهداء الذين كانوا يسقطـــون اثناء قيامهم بواجبهم ، هذا اضافة الى تصوير نشاط الفدائيين وكأنه من صنع فرد واحد يقوم بتجنيد الشباب قسرا ، وفي هذا تشويه للدافع الاساسي لعمل الفدائيين ، والذي بدأ قبل قيام الادارة المصرية بتبنيه بفترة طويلة ، وكان انعكاسا لجو النقمة السائد بين صفوفهم على الاوضاع البائسة التي كانوا يعيشونها ، في الوقت الذي تحتل اسرائيل ارضهم ، وتقوم على استغلالها ، ولا يفصلهم عنها سوى خط الهدنة .

كان سلاح الاشاعة من اكثر الاسلحة التي استعملتها اسرائيل تأثيرا ، اذ احسنت استغلال بعض الاخطاء التي كانت تحدث للنفاذ منها ، بهدف تفتيت الجبهة الداخلية ، وزعزعة الثقة بين المواطنين والمسؤولين . ولقد تزايدت حملة الاشاعات بعد استشهاد المقدم مصطفى حافظ ، الذي ترك اثرا سلبيا على نشاط الفدائيين . فالقيادة الجديدة كانت اقل كفاءة من القيادة السابقة ، اضافة الى ان مرور مدة طويلة على نشاط الفدائيين ساهم في زيادة اليقظة والتنبه لدى العدو ، الذي زاد من قدراته الدفاعية لمواجهة الفدائيين . فقد اصبحت المداخل والمخارج التي يعبرها الفدائيون مكشوفة للعدو الذي كثف دورياته عليها ، مما زاد من حجم الضحايا التي كانت تسقط من الفدائيين . في ظل هذا الوضع ، بدأت اسرائيل نشاطها في مجال الاشاعات ، منطلقة من حادث استشهاد مصطفى حافظ الذي « قتل من قبل احد الجواسيس » كما كانت تروج . وبعد ذلك كان يعـــزى اي فشل الـــى « الجواسيس » الموجودين في قيادة الفدائيين ، وبدأت تسري اشاعات عن المعلومات المسبقة لدى العدو ، وعن العدو الذي يعرف بتحرك الدوريات قبل انطلاقها ، وعن فلان من الفدائيين الذي استشهد او اسر ، والذي وجد دورية اسرائيلية تنتظره في منتصف الطريق ، او قبل وصوله الى الهدف ، وتنادي عليه باسمه الصحيح من خلال مكبرات الصوت ، داعية اياه الى الاستسلام .

وقد حظيت هذه الاشاعات بدرجة كبيرة من النجاح ، حيث فقد الفدائيون ثقتهم بالقيادة التي تولت امورهم بعد استشهاد مصطفى حافظ . وتحكمت بهم فكرة تقول « ان اسرائيل تعلم مسبقا بطريق عبورهم للارض المحتلة ، ومن يريد ان يذهب ويعود بسلام ويحقق اهدافه ، عليه ان يسلك طريقا غير الطريق الذي تحدده له القيادة » . ومثل هذه الفكرة ضاعفت من الاثر السلبي لسلاح الاشاعة ، فقد كانت الدوريات تسلك طرقا غير الطـــرق المرسومة

لها ، حيث تتواجد معلومات مسبقة ! الامر الذي جعل الفدائيين يلجاون الى وسائل عشوائية كانت تزيد من خسائرهم لتشكل وقودا جديدا لسلاح الاشاعة ، الذي استشرى في القطاع ، واستنفد جهدا كبيرا من نشاط الفدائيين والمسؤولين ، واثر سلبا على مجمل النشاط داخل الاراضي المحتلة.

تقييم حرب الفدائيين

كانت حرب العصابات ، التي تمثلت بغارات الفدائيين على اسرائيل ، محطة رئيسية في تاريخ الصراع مع العدو الصهيوني عامة ، وفي تاريخ قطاع غزة خاصة . وعلى الرغم من قصر الفترة التي استمرت فيها والتي لم تتجاوز العام ، فقد ساهمت في زعزعة مجموعة اسس كانت تتحكم في مجرى الصراع العربي ـــ الاسرائيلي ، حيث كان زمام المبادرة دائما في يد اسرائيل . لقد شكلت الفترة التي نشط فيها العمل الفدائي ، قضية يومية لاسرائيل ، عكست نفسها على مجالات عدة فيها ، اذ تحول الصراع من حوادث حدود لا يحس بها المستوطن الاسرائيلي ، الى قضية داخلية محضة يعيش تحت وطاتها ، ويلاحقه شبح الفدائي في كل لحظة ، الامر الذي جعل مسألة ايقاف نشاط الفدائيين ، بالنسبة لاسرائيل ، امرا يرتقي الى مستوى القضايا السياسية الاستراتيجية التي كانت تطالب بها دائما ، كقضايا السلام والمفاوضات المباشرة . ويدلنا على ذلك درجة الوحشية التي طبعت غاراتها على غزة ابان نشاط الفدائيين ، بالقياس الى غاراتها في الفترة السابقة لانطلاق حرب الفدائيين . ومع تأكيدنا الجازم على ان هدف غاراتها هو هدف سياسي ، يتحرك في ضوء قرار سياسي يقوم على التلويح المستمر بالقوة الضاربة الاسرائيلية ، لابقاء الوضع على الحدود متوترا ، ولجعل موضوع المفاوضات المباشرة والسلام موضوعا ملحا ومطلبا يوميا ، على الرغم من ان هذا هو دافع اسرائيل الاول ، ولكن هذا لا يلغي الطابع الثاري لغاراتها الوحشية ، التي وصلت الى درجة قصف المدنيين لمدة ساعات متواصلة بمدافع المورتر. اضافة لهذا فقد اتضح اثر نشاط الفدائيين في الذهنية الاسرائيلية ، حيث كان الفدائيون هاجسا يلاحق القادة والجنود الاسرائيليين ابان احتلال قطاع غزة في الفترة اللاحقة ، وقد انعكس ذلك في شكل تصرفات هستيرية ومجنونة بمجرد سماع كلمة فدائي . كما ان مصير قطاع غزة ، في الفترة اللاحقة ، كان هاجس الاسرائيليين كيلا يعود القطاع قاعدة للفدائيين كما كان قبل الاحتلال في العام ١٩٥٦ .

أتى نشاط الفدائيين ليشكل عملية تصعيد جديدة للحالة الجماهيرية في

قطاع غزة ، فقد بدد ، من خلال الممارسة ، الفكرة التي حاولت اسرائيل والقوى المعادية ان تزرعها في عقول اللاجئين ، والتي تقول بأن مسألة العودة هي امر مستحيل ، وان الخيار الوحيد المفتوح امام اللاجئين هو القبول بمشاريع التوطين او الموت جوعا في معسكرات التجميع ، وحيث كانت الغطرسة الاسرائيلية تغذي هذه الفكرة ، ممثلة بضرباتها المستمرة لقطاع غزة لتأكيد قوة اسرائيل واستحالة قهرها ، وان المصريين ليسوا عاجزين عن اقتحام حدودها فحسب ، بل عاجزون حتى عن حماية انفسهم ايضا ، وبالتالي فلا خيار سوى التسليم . واتت حرب الفدائيين لتبدد هذه الفكرة ، ولتزرع مكانها الفكرة القائلة بأن العودة امر ممكن ، وان قهر اسرائيل ليس بالامر الصعب ، ولهذه المسألة دور اساسي في مقدار التماسك السياسي لجماهير القطاع . كما انها ادت الى نتيجة سياسية مهمة لم يعد ممكنا لاي طرف معني ان يتجاهلها ، الا وهي النظرة الى اللاجئين الفلسطينيين والى مشكلتهم . فاللاجئون الذين « يعيشون حياة الخمول وينتظرون مساعدات الامم المتحدة ، والشعب الذي تأثر « بحياة اللاجىء » (٩٧) ، حسب تعبير الامم المتحدة واللجان المنبثقة عنها ، تحول الى « فدائيين » اكدوا ان القضية الفلسطينية هي قضية وطن ، وليست قضية لاجئين خاملين .

ان غارات الفدائيين ، واستمرار نشاطهم ، على الرغم من عدوان اسرائيل على قطاع غزة ، كان نقطة مهمة في تاريخ الصراع العربي — الاسرائيلي . فللمرة الاولى منذ ١٩٤٨ ، كان القرار بيد العرب ، وهم الذين طالما كانوا في موقع الدفاع . وباطلاق حرب الفدائيين اخذت القيادات العربية ، وللمرة الاولى ، قرارا هجوميا على الرغم من محدودية افاقه . وكان فاتحة قرارات اخرى في مجالات عدة ، بحيث نقلت مسار الامور واتجاه التفكير السائد نقلة نوعية ، اذ انتقلت السياسة العربية برمتها ، من موقع « التنازل » العربي عن الحق العربي في فلسطين ، الى موقع استرداد هذا الحق ، وهي المسألة التي تحكمت بالتفكير العربي طيلة المرحلة اللاحقة التي طبعت ، وان لم تأخذ مظهرا عسكريا ، مجمل النشاط السياسي العربي .

اتت حرب الفدائيين في فترة توتر عالية بين التيار الجماهيري في قطاع غزة وبين الثورة المصرية ، والذي تمثل بانتفاضة مارس الشبيهة بـ « حالة طرد » للادارة المصرية من القطاع ، حيث كانت هوة عدم الثقة تتزايد يوما بعد يوم مع اعتداءات اسرائيل من ناحية ، واستمرار مؤامرات التوطين من ناحية اخرى ، اتت لتشكل عامل لحمة بين الثورة والجماهير ، وكانت المرة الاولى التي تلمس فيها جماهير قطاع غزة الهوية الفلسطينية الواضحة لثورة

٢٣ يوليو ، بعد ان كان قد مضى على قيامها حوالي ثلاثة اعوام ، ونتيجة لهذا بدات مرحلة جديدة من العلاقة بين الادارة المصرية وبين جماهير القطاع، وهو الامر الذي انعكس على موقف هذه الجماهير من مسالة عودة الادارة المصرية اليهم بعد عدوان ١٩٥٦ ، حيث كانت محاولات فصل القطاع عن مصر تجري على قدم وساق ، وحيث كان لموقف الجماهير اثر حاسم في تحديد مستقبل العلاقة بين مصر وبينهم ، واعيد تحديد الاساس الذي (ضم) بناء عليه قطاع غزة الى مصر في العام ١٩٤٩ ، وبدلا من القرار الالحاقي اصبح القرار جماهيريا وطوعيا .

انعكس تبدل نظرة الجماهير للادارة المصرية ، وتزايد التفافها حولها ، داخليا بشكل قدرة كبيرة على الصمود والتحمل ، ففي الوقت الذي شهدت فيه غزة ثورة مدنية اثر مذبحة المحطة في ٢٨ شباط ١٩٥٥ ، لم تشهد اي تحرك مشابه اثر غارة خان يونس او غارة غزة الثانية ، وبهذا كانت جماهير غزة تؤكد الحقيقة القائلة باستعداد الجماهير العالي للعطاء ، عندما يكون للعطاء ما يبـرره .

تركت حرب الفدائيين ، في ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ ، والتي أتت في سيـاق احداث سياسية بالغة الخطورة كانت تعيشها المنطقة ، آثارها الايجابية في اطار تكاملها مع غيرها من التطورات ، ولقد رافق تلك التجربة وجه سلبي لا يجوز اهماله ، كان له اثره الكبير على نشاط الفدائيين ، والمجرى السياسي لذلك النشاط . فعلى الرغم من أن حرب الفدائيين هي أحد اشكال حرب الشعب ، ولم يكن ممكنا لهـا النجاح الـذي حققته لـولا العنصر البشري الفلسطيني ، الذي توفرت لديه درجة عالية من الاستعداد للتضحية ، وهو النتاج الطبيعي للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها ، هذا العنصر البشري ، عندما قادته (ادارة رسمية) ، عكست عليها كل سلبيات العمل الرسمي ، على الرغم من التسهيلات التـي قدمت للفدائيين بوضع امكانيات الادارة في خدمتهم ، وهي المظهر الايجابي لعملية التبني تلك.

ولكن تركيز الجهد على نشاط الفدائيين فحسب ، وبطريقة عسكرية محضة ، كان ذا اثـر سلبي على صعيد الجبهـة الداخلية التـي لم تمس تقريبا ، ولم يبذل جهد يذكر لتطوير اوضاعها ، بهدف التناسب والمرحلة الجديدة التي وصل اليها الفدائيون . خصوصا ، وان الراي العام ، كان مستنفرا بشكل كامل ،كما اتضح من ردود الفعل على غارة غزة في ٢٨ شباط ١٩٥٥، وقد تحولت وظيفة هذه الحالة الجماهيرية ، بعد أن قمعت قيادتها ، الـى دور المتلقي لاخبار الفدائيين ونجاحاتهم والتصفيق لاعمالهم ، وسادت القطاع

حالة من الاسترخاء ، سرعان ما استغلتها اسرائيل جيدا ، ونجحت غاراتها التي شنتها على القطاع . ولا ندعي ان مزيدا من الجهد في تعبئة الجماهير كان سيمنع اسرائيل من شن غاراتها ، ولكنه كان سيحجم النجاحات التي حققتها على الاقل ، وكان سيسهم في ضبط ردود الفعل الاسرائيلية بدرجة كبيرة ، ويقلل عدد ضحايا الغارات الاسرائيلية .

لقد كان نشاط الفدائيين محكوما بالقرار السياسي للحكومة المصرية وحدود استعداداتها لدفع الصراع مع العدو الاسرائيلي ، وكان عمل الفدائيين عرضة للمساومة او للتوقف في ظل اي استعداد اسرائيلي جدي لتجميد الوضع على الحدود . وبكلمة اخرى ، كان نشاط الفدائيين ، من وجهة النظر المصرية ، ورقة تكتيكية في اطار سياسة الفعل ورد الفعل التي طبعت العلاقة بين مصر واسرائيل في تلك الفترة والفترة التي سبقتها . والواضح ، من خلال مراقبة التطورات السياسية التي سبقت حرب ١٩٥٦ ، ان الحكومة المصرية كانت على استعداد لوقف كامل لاطلاق النار لولا موقف اسرائيل التي كانت تشترط اعطاء مثل ذلك الاتفاق مضمونا سياسيا ، وان يكون جزءا من حل شامل لجملة القضايا السياسية العالقة بينهما . وقد تأكد هذا الامر جليا ابان عدوان ١٩٥٦ وبعده ، حيث أوقف نشاط الفدائيين كليا ، وكان جزءا من الترتيبات السياسية التي تمخضت عن عدوان ١٩٥٦ .

ان تولي ضابط مخابرات هو المقدم مصطفى حافظ قيادة الفدائيين ، على الرغم من كفاءته العسكرية ، قد سحب الفدائيين موضوعيا من الكتلة الجماهيرية التي كانوا يعملون فيها الى اشبه ما يكون بقطعة عسكرية تقليدية ، ليس لها من مهمة سوى القتال . واتبعت في مجال تعبئتها وتحريضها وسائل بدائية ، ولم يعط لها القدر المطلوب من الاهتمام السياسي. اضافة الى ذلك كانت قيادتها تمارس بطريقة مركزية شديدة للغاية ، محورها الاول والاخير تقريبا مصطفى حافظ ، مما حول علاقة الفدائيين بقائدهم الى علاقة اقرب ما تكون الى العلاقة الابوية او الشخصية ، وقد ترك الامر اثارا ايجابية على شخصيات المقاتلين ، ونسج درجة عالية جدا من الثقة بينهم وبين مسؤولهم ، الذي كان يلم بأدق تفاصيل حياتهم وهمومهم اليومية . ولكن هذه الايجابية سرعان ما انقلبت الى نقيضها ، وكان لها اثر مدمر على نشاط الفدائيين بعد استشهاد مصطفى حافظ ، حيث لم يكن سهلا على القيادة الجديدة ان تنجح في قيادتهم . والامر الذي ادخل العلاقة بين الفدائيين والقيادة الجديدة في مأزق ، وساد الفدائيين جو من عدم الثقة واللا انضباط. وتدنى بالتالي مستوى عملهم ، وكان سببا في نجاح سلاح الاشاعة الذي لجأ اليه العدو كما سبق ان اشرنا . ولعل من اكثر الامور دلالة على مركزية

القيادة ، في فترة الشهيد مصطفى حافظ ، استدعاؤه لفتح الطرد الذي كان قد احضر من اسرائيل ، وليس من المستغرب ان تكون المخابرات الاسرائيلية قد درست شخصية الشهيد مصطفى حافظ قبل ان ترسل اليه الطـرد . اذ انها كانت متأكدة بأن الشهيد نفسه سيقوم بفتح الطرد لما عرف عنه من مركزيـة شديدة .

عرف قطاع غزة في الفترة السابقة لنشاط الفدائيين حياة سياسيـة نشطة ، وبدايات احزاب سياسية منظمة تمكنت من قيادة التيار الجماهيري في قطاع غزة في واحدة من اخطر المراحل التي مر بها ، خصوصا معاركه ضد مشاريع التوطين التي سقطت . وكانت الحياة السياسية التي قمعت بقسوة من قبل الادارة المصرية ، مرشحة للتنامي مرة اخرى ، وتناميها كان كفيلا بتبديل الكثير من المفاهيم الرائجة في قطاع غزة ، من خلال اسهامها في انضاج الحالة الفكرية والثقافية في القطاع ، وكانت الكتلة الجماهيرية العريضة في قطاع غزة تتحرك في اطار تلك التنظيمات .

اتت حرب الفدائيين لتشكل البديل السياسي لدى الجماهير الغزية التي لم تعرف من الاحزاب القائمة الا النشاط السياسي . وبهذا فقد سحبت الكتلة الجماهيرية الى موقع المؤيد والملتف حول نشاط الفدائيين ، وبالتالي حول الادارة المصرية . ونتيجة لما تقدم ، خسرت الاحزاب المادة البشريـة الضرورية لنشاطها ، وتحولت الى حلقات ضيقة من الاعضاء والانصار . وبدأ قطاع غزة يشهد ضمورا في الحياة الحزبية المنظمة ، وقد ظهر اثر هذا الوضع جليا في فترة الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة عام ١٩٥٦ ، حيث تأثر نشاط الاحزاب خلال هذه الفترة بالوضع المشار اليـه . وفي الوقت نفسه تحول الفدائيون ، الذين وجدوا انفسهم في قطاع غـزة بلا قيادة ، بعد ان غـادرت قيادتهـم القطاع اثـر وقـوع العـدوان مباشرة ، مـن قـوة « مجمعة » و « ضاربة » الى مجرد افراد لا تربط بينهم اية صلة .

مصادر الفصل الرابع

(١) لووف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ ٠
(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٣ ٠
(٣) المصدر نفســه ، ص ٦١ ٠
(٤) المصــدر نفســه ، ص ١٥ ٠
(٥) المصــدر نفســه ، ص ٨٣ ٠
(٧) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، بيروت ـ دار القضايا ، ١٩٧٥ ، ص ٨٤٠
(٨) لووف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ ٠
(٩) مطر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ ٠
(١٠) من مقابلة مع معين بسيسو ، سبق ذكرها ٠
(١١) لاكويتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ ٠
(١٢) الوقائع الفلسطينية ، عدد ٤٥ ، ١٩٥٥/٣/١٥ ٠
(١٣) المصدر نفسه ، عدد ٧ ، ١٩٥٥/٥/١٥ ٠
(١٤) المصدر نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٥٥/٣/١٥ ٠
(١٥) المصدر نفسه ، عدد ١٤ : تاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ٠
(١٦) المصدر نفسه ، عدد ٤٥ : تاريخ ١٥ مارس ١٩٥٥ ٠
(١٧) قرارات الامــــم المتحدة حول فلسطــين ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ ، مؤسســة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٥ ٠ قرار مجلس الامن رقم ١٠٦ و ١٨٨ ٠
(١٨) المصدر نفســه ٠
(١٩) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ ٠

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٧١ و ٧٢ و ٧٣ ٠
(٢١) المصدر نفســـه ، ص ٧٣ ٠
(٢٢) المصـــدر نفسه ، ص ٧٥ ٠
(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٧٦ ٠

(٢٤) افرايم تلمي ، حروب اسرائيل ، تل ابيب ، دار دافار ، ١٩٦٩ الجزء الاول ، ص ١٦ ، ترجمة سعيد حرب ،مخطوطةمحفوظة في مركز الابحاث ٠

(٢٥) بيرنز ، مصدزر سبق ذكره ، ص ٧٧ ٠
(٢٦)المصدر نفســـه ، ص ٧٧ ٠
(٢٧) المصـــدر نفســـه ، ص ٧٧ ٠
(٢٨) المصـــدر نفســـه ، ص ٧٨ ٠
(٢٩) المصـــدر نفســه ، ص ٧٩ ٠
(٣٠) المصدر نفســه ، ص ٧٩ ٠
(٣١) المصدر نفســه ، ص ٧٩ ٠
(٣٢) بيريز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ ـ ٨٠ ٠

(٣٣)جان لاكويتر ، عبد الناصر ، بيروت ، ترجمة واصدار دار النهار ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٩ ٠

(٣٤) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ ٠
(٣٥)الوقائع الفلسطينية ، العدد ٩ ، ١٥ تموز ١٩٥٥ ٠
(٣٦) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ ٠
(٣٧) المصـــدر نفســه ، ص ٨١ ٠

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٨٢ ٠ لمزيد من التفاصيل راجع : تهاني هلسه ، دافيد بن ـ غوريون ، بيروت ، مركز الابحاث ، ص ١٢٣ ـ ١٣٢ ٠

(٣٩) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ ٠
(٤٠) لووف ، مصدر سبق ذكره ٠ ص ٨٧ ٠

(٤١) كامل الشريف ، الاخوان المسلمون في حرب فلسطين ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ص ١٢ و ١٣ ٠

(٤٢) صبحي ياسين ، حرب العصابات في فلسطين ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧ ، ص ١٧٧ ٠

(٤٣) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ ٠ وكذلك : لـــووف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ ٠

(٤٤) بيان الهيئة العربية العليا ، مصدر سبق ذكره ، محفوظات مركز الابحاث ٠
(٤٥) تلمي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ١٤ ٠
(٤٦) المصدر نفســه ، ص ١٤ ٠
(٤٧) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٦ ٠
(٤٨) لووف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ ٠

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ٠
(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٨٦ ، نقلا عن مذكرات حملة سيناء لموشي ديان ٠
(٥١) موشي دايان ، مذكرات حملة سيناء ، لندن ، ودنفيلد ونيكولوسون ، ١٩٦٦ ، ص ٥ ٠
(٥٢) الوقائع الفلسطينية ، العدد ٥٥ ، ١٥ كانون الاول ١٩٥٥ ٠
(٥٣) المصدر نفسه ، العدد ٥٦ ، تاريخ (كانون الثاني ١٩٥٦ ٠
(٥٤) المصدر نفسه ، العدد ٥٨ ، تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦ ٠
(٥٥) ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ - ١٩٠ ٠
(٥٦) المصـــدر نفسـه ٠
(٥٧) تلمي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٥ ٠
(٥٨) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ ٠
(٥٩) المصدر نفسـه ، ص ١٤١ ٠
(٦٠) المصدر نفسـه ، ص ٨٨ ٠
(٦١) المصدر نفسه ، ص ٨٥ ٠
(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٨٩ ٠
(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٨٨ ٠
(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٨٩ ٠
(٦٥) تلمي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الثاني ، ص ٧٨ ٠
(٦٦) المصدر نفسـه ، الجزء الاول ، ص ٣٠ ٠
(٦٧) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢ ٠
(٦٨) اعتداءات اسرائيل على قطاع غزة وسيناء قبـــل ٥٦/١٠/٢٩ ، جامعة الدول العربية ، طبعة ثانية ١٩٦٥ ، ص ١١٠ ٠
(٦٩) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ ٠
(٧٠) الجامعة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ - ١١٨ ٠
(٧١) تلمي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ١٧ ٠
(٧٢) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ ٠
(٧٣) الجامعة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ ٠
(٧٤) تلمي ، مصدر سبق ذكره ، الجزء الاول ، ص ٢٢ ٠
(٧٥) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ - ١٤١ ٠
(٧٦) المصدر نفسه ، ص ١٤١ ٠
(٧٧) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ ٠
(٧٨) المصـــدر نفسـه ٠
(٧٩) ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠ ٠
(٨٠) تطابقت روايات شهود العيان مع الرواية التي أوردها كينيث لووف في مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ ٠

(٨١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، قرارات الامم المتحدة ٤٧ - ٧٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩ .

(٨٢) بيرلز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .
(٨٣) المصـــدر نفســـه ، ص ١٠٤ .
(٨٤) المصـدر نفسـه ، ص ١٠٦ .
(٨٥) المصـدر نفسـه ، ص ١٤٦ .
(٨٦) المصـدر نفسـه ، ص ١٤٦ .
(٨٧) المصـدر نفسـه ، ص ١٣٦ .
(٨٨) المصـدر نفسـه ، ص ١٣٦ .
(٨٩) المصـدر نفسه ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .
(٩٠) المصـدر نفسـه ، ص ١٣٧ .
(٩١) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ .
(٩٢) المصـدر نفسه ، ص ٨٥ .
(٩٣) المصـدر نفسه ، ص ١٤١ .
(٩٤) المصـدر نفســه ، ص ٨٧ .
(٩٥) المصـدر نفسـه ، ص ٨٦ .
(٩٦) المصـدر نفسـه ، ص ١٦٤ .

(٩٧) تقرير حول مشروع شمال غرب سيناء ، اعداد المجلس الدائم لتنمية الانتـاج القومي ، جمهورية مصر ووكالة اغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين ، هيئة الامم المتحدة ، تاريخ المقدمة ٢٨ تموز سنة ١٩٥٥ ، ص ١٤٣ .



الفصــل الخامـس

غزة وعدوان ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧

كان مسار التطورات السياسية يتجه ، خلال العامين السابقين لعدوان ١٩٥٦ ، نحو مزيد من التصعيد والمواجهـة بين مصر وبين اسرائيل والدول الاستعمارية . وقد انتهت الى الفشل محاولات احتواء الثورة المصرية الوليدة، والى مزيد من التجذر في مواقفها . وقد كان قطاع غزة هو الموقع الجغرافي الذي مورست فوق ارضه ، او من خلاله ، معظم المحاولات المضادة ، حيث كان تحقيق المطامع الاسرائيليـة بتوقيع الصلح مع العـرب وتصفية القضية الفلسطينية ، يرتبط بالمدى الذي تستطيع فيه القوى الاستعمارية جذب النظام الجديد الى فلك الاحلاف ، التي كانت تطرح على دول المنطقة ، وكان انفلات الثورة المصرية من هذه المحاولات يترجم في كثير من الاحيان بعمليات تأديب لمصر عبر غارات اسرائيل على قطاع غزة ، وهي غارات ادت الـى تصعيد المواجهة بينهما . وانتقلت الثورة الى الموقع المعادي للاحلاف بقوة ، وبدات باقامة علاقات مباشرة مع المعسكر الاشتراكي ، وهو الجهة التي كانت فكرة الاحلاف موجهـة ضدها . وكان نشـاط الفدائيين ترجمة عمليـة للسياسة الفلسطينية الجديدة للنظام المصري . وقد إتى هذا النشاط في وقت بلغت فيه معركة مصر الوطنية ذروتها بتأميم قناة السويس ، الذي « كان مـن ناحية نتائجه كسقوط القسطنطينية المسيحية في يد المسلمين الاتراك في ١٤٥٣ » (١).

كما كان الفشل مصير محاولات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة باعادة احتلال المنطقة ، من خلال الفشل الذي لحق بالاقتراح الداعي لاقامة منطقة « ثالثة » بين مصر واسرائيل ، تعسكر فيها قوات الدول الثلاث تحت حجة الفصل بين القوات . وكان لاسرائيل ايضا اهدافها التي كان من الصـعب تأجيلها ، وفي راسها مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة، اضافة الى سعيها لايقاف نشاط الفدائيين الفلسطينيين الذي شكل عامـل

ازعاج كبير لها ، ولم تفلح غاراتها على قطاع غزة بايقافه . ترافق مع هذا كله المد الوطني الذي عم المنطقة ، وبدا يهدد المواقع الاستعمارية . فالحركة الوطنية في الاردن كانت قد نجحت في اقصاء غلوب باشا ، وبدات الجبهة الاردنية والسورية واللبنانية تشهد نشاطا فدائيا متزايدا ، وكانت اسرائيل تحمل مصر مسئولية هذا النشاط . ويوما بعد يوم ، كان النظام الجديد في مصر يرسخ اقدامه ، وبالتالي يزيد من قدرته على معاداة النفوذ الاستعماري في المنطقة ، ومن وجهة نظر القوى الاستعمارية ، كان اي انتظار جديد يعني اعطاء الفرصة لهذا النظام لتقوية نفسه ، خصوصا وان الاسلحة التشيكية كانت قد بدات بالوصول الى مصر ، وهذا يعني توفير قدرة دفاعية لمصر ، ومن ثم استحالة اعادتها للحظيرة بسهولة . وكانت اسرائيل اكثر الاطراف حماسة للقضاء على النظام الجديد ، ولكنها كانت عاجزة بمفردها عن المغامرة بحرب شاملة ضد مصر ، ولاحت فرصتها عند تأميم مصر لقناة السويس ، اذ تطابقت اهدافها مع اهداف بريطانيا وفرنسا التي كان لها حساباتها الخاصة مع مصر بسبب تأييدها المطلق لثورة الجزائر ، ولغير ذلك من المواقف التي اتخذتها الثورة المصرية . وكان التقاء مصالح بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل متطابقا مع موقف الرجعية العربية ، ممثلة حينذاك في نوري السعيد ، الذي عبر عن حقد شخصي وسياسي على عبد الناصر ، محرضا ايدن عليه عندما ابلغه نبأ تأميم قناة السويس ، وكانا اذ ذاك مجتمعين على العشاء ، بقوله وعلى الفور : « اضربه ، اضربه بقسوة ، واضربه الان » (٢) .

في هذا الظرف اتى عدوان ١٩٥٦ ليشكل الذروة في مسيرة العامين السابقين ، وكان ذلك ابرز مثال على دور اسرائيل في خدمة مطامع الدول الاستعمارية في المنطقة . ففي الوقت نفسه الذي شنت فيه اسرائيل عدوانها « قامت كل من فرنسا وبريطانيا بحملة لاحتلال قناة السويس وللقضاء على حكم عبد الناصر الذي أمم قناة السويس وجرد الدول الغربية من كل حقوقها وامتيازاتها » (٣) . وعلى ظهر اقتراحها الذي سبق أن قدم ، ويقوم على احتلال قوات فرنسية بريطانية — اميركية لمنطقة عازلة بين مصر واسرائيل لفصل قواتهما ، تطبيقا لهذا الاقتراح — المسرحية ، قدمت فرنسا وبريطانيا انذارا الى كل من اسرائيل ومصر بطلب وقف كل العمليات الحربية في القناة واخراج قواتهما من على جانبي القناة الى مسافة ١٦ كلم . كما طالب كلا من اسرائيل ومصر بالموافقة على دخول جيش بريطاني فرنسي الى منطقة القناة لتشكل فاصلا بين الجانبين المتحاربين ، ولتأمين حرية الملاحة في ممر قناة السويس لسفن جميع الدول . واعلنت اسرائيل موافقتها على هذا الطلب (٤) . بهذه الطريقة — المسرحية بدأ عدوان ١٩٥٦ . وكان هنالك توزيع للادوار ،

حيث يحتل كل طرف المنطقة التـي تتعلق بمصالحـه مباشرة ، وكانت غزة وسيناء ، وتحديدا منطقة شرم الشيخ من نصيب اسرائيل حيث توجد اهدافها ، فغزة تعني الفدائيين ، وشرم الشيخ تعني حرية الملاحة الاسرائيلية في البحر الاحمر . ولعل افضل معبر عن اهداف اسرائيل ومحرك عدوانها الامر القتالي الذي وجهه آمر اللواء المكلف باحتلال قطاع غزة ، والذي اعتبر ان « غزة ، عضو في جسم دولة اسرائيل اقتلع منها » . و « قوة تقـف في وجه الدولة وقاعدة لمن ترسلهم مصر من القتلة ومركزا للفدائيين وتهديد دائم لامننا » . وانها « امام سلسلة من المستعمرات المزدهرة » ، ولكنها « منعزلة نتيجـة للتهديد والازعاج والقصف والمعارك ولقد دافعت بأجساد ابنائها عن حدود الجنوب » . ولذا « سنقتحم الليلة ونمحو مواقع العدو المسيطرة وسنقتلع ابواب غزة ومتاريسها » (٥) .

ويتضح من خلال هذا الامر ، الخلفية التي حاول العدو ان يستثيرها لدى جنوده ، من خلال تركيزه الواضح على خطر الفدائيين . وتلخص المصادر الاسرائيلية اهداف الحملـة « بازالة الرباط الخانـق الملفوف حول رقبـة اسرائيل ، وهزيمة الجيش المصري لتبعد عن اسرائيل خطرا وشيكا من ناحية اعتداء مصري ، وتوقيف عمليات التسـلل والتخريب المنظمـة على الحدود الجنوبية ، وشق بوابة لاسرائيل عن طريق خليج ايلات » (٦) . اضافة الى فتح قناة السويس أمام الملاحة الاسرائيلية . ولكن ، وعلى الرغم من ان اهداف اسرائيل من غزوة سيناء سنة ١٩٥٦ ، كانت بهذا الاتساع ، فقد تم التركيز على الاعتبار الامني ، وعلى سبيل المثال فان أول خبر اذاعه راديو العدو عن الحرب كان ما يلي « قام جيش الدفاع الاسرائيلـي بمهاجمة وتطهير قواعد الفدائيين في الكونتيلا ومنطقة راس النقب ، وقد احتلت القوات الاسرائيلية الى الغرب من طريق النخل باتجاه قناة السويس » (٧) . **وارتكز الناطـق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيليـة على الذريعـة الامنية أيضا حيث اعلن** « قامت القوات الاسرائيلية باتخاذ اجراءات امنية لتطهير قواعد الفدائيين في صحراء سيناء » (٨) . علما بأن هنالك اجماعا على أن ايقاف نشاط الفدائيين ليس سوى أحد اهداف اسرائيل من حرب ١٩٥٦ ، وهي « فتح مضايق تيران المحاصرة والمغلقة وتدمير قواعد الفدائيين العرب والقضاء عليهم ، ومن ثم تشتيت القوات المصرية المحتشدة على حدود اسرائيل . وقد أسهمت هذه الاعتبارات في تقرير ميدان المعركة واهدافها المتمثلة في الاستيلاء علـى شرم الشيخ ، وتدمير المدفعية المصرية ثم الاستيلاء على قطاع غزة ، المركز الرئيسي للفدائيين » (٩) وبراي موشي ديان فان : « الاسباب الاساسية كانت ثلاثة ، استعدادات المصريين لشن حرب شاملة ضد اسرائيل ، عمليات الارهـاب

العربية التي كانت تشن من قبل الفدائيين المصريين ، الحصار المضروب على مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة » (١٠) هذا بالاضافة الى موضوع الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس والذي كان قضية اسرائيلية دائمة .

تشكل الاسباب والمبررات التي قدمتها اسرائيل لشن عدوان ١٩٥٦ استطرادا طبيعيا لسياق الحوادث الذي بدأ قبل ذلك بسنوات عدة ، باعتبار ان دوافع اسرائيل لشن العدوان هي اوسع بكثير من مسألة رد على حرب الفدائيين . فهنالك قضايا سياسية معلقة كانت اسرائيل تطمح بتحقيقها ، وكانت تراهن على التطورات السياسية في المستقبل ، والتي سارت في اتجاه معاكس لرغبات اسرائيل ، وبدلا من رضوخ الارادة العربية ، سارت الامور باتجاه صراعي عبر عن نفسه بحرب الفدائيين ، وهو السبب الرئيسي والاول لحرب ١٩٥٦ . وأما ان تقدم اسرائيل هدف تطهير قواعد الفدائيين كمبرر لشن الحرب ، فان ذلك المبرر واه ، ويتحفظ عليه حتى كبير مراقبي الامم المتحدة الذي يتذكر عند سماعه قولا لبن — غوريون قبل عام ونصف من قيام الحرب عن « ان عمل وزارة الخارجية هو تبرير اعمال جيش الدفاع الاسرائيلي في عيون العالم » (١١) .

النشاط العسكري الاسرائيلي على جبهة غزة

النشاط العسكري الاسرائيلي على جبهة غزة ، كان جزءا من الخطة العسكرية الاسرائيلية الشاملة ، ضمن توزع الادوار القتالية بين دول العدوان الثلاثي . وقد تم العمل العسكري في جبهة سيناء — غزة على ثلاثة محاور ، الجنوبي ، الاوسط والشمالي . وكان قطاع غزة جزءا من المحور الشمالي . ولم يبدأ العمل على هذه الجبهة الا يوم ١٩٥٦/١٠/٣١ ، في حين بدأت الحرب يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ . بعد ان تم اجتياح سيناء بسهولة اثر قرار القيادة المصرية بسحب الجيش المصري من سيناء ، الامر الذي ادى الى عزل قطاع غزة بدأت اسرائيل عملية احتلاله ، بدءا من مدينة رفح ، والتي هي اقرب نقطة على الحدود المصرية — الفلسطينية ، وكانت القيادة الاسرائيلية تعتبر ان « الاستيلاء عليها يؤدي الى سقوط قطاع غزة بعد وقت قصير نظرا لانقطاع خطوط مواصلات حاميته التي لن تستطيع أن تدافع طويلا عنه لافتقاد المنطقة الى العمـق الدفاعي » (١٢) .

كانت خطة احتلال رفح تقوم على قصفها اولا من البحر ، ثم تتلوها غارات جوية فرنسية وبريطانية ، وبعد ذلك تقوم القوات الاسرائيلية باقتحام المدينة . وهذا ما تم فعلا ، فقد قصفت رفح من البحر لمدة نصف ساعة تلتها غارات

جوية تمهيدا للهجوم البري الذي بدا بعد ذلك في ظل ميل واضح في ميزان القوى لصالح العدو الاسرائيلي ، والذي كان على صعيد المشاة ١ : ١ وعلى صعيد الدبابات ١ ـــ صفر لصالح الاسرائيليين ، وعلى صعيد المدفعية ٤ : ١ لصالح الاسرائيليين (١٣) .

ان وقوفنا امام العمليات العسكرية في قطاع غــزة ابان حرب ١٩٥٦ سيكون في اطار تسجيل بعض الوقائع ذات الدلالة علــى هامش العمليات الحربية ، التي بدات في الساعة ٦ من يوم ١٩٥٦/١١/٢ .

وتشير المصادر الاسرائيلية الى ان القوات الموجودة في قطاع غزة « كانت مقسمة الى وحدات صغيرة منتشرة داخــل مجموعات منفصلة من المخافــر الامامية ، التي لا يستطيع اي منها ان يسارع الى نجدة الاخر كما لا يستطيع اي منها ايضا الصمود في وجه هجوم تقوم بــه الدبابات او العربات نصــف المجنزرة ، [و] ان الفرقة المدافعة عن القطاع لم تكن مشكلة على اساس ان تكون قوة عاملة تستطيع القتال خارج حدود القطاع ، ويمكن استخدامها فقط في المواقع التي اعتادوا عليها حيث يقومون بالمهام المألوفة لهم . لقد كانت الالوية والكتائب والسرايا ، ببساطة ، مجــرد هياكل تنظيمية ، ولم تكن تشكيلات مقاتلــة عاملة ، ولذلــك لم يكن من المــكن استخدامها كوحدات عسكرية . » وكذلك فقد « كانت دفاعات المصريين عن القطاع تنقسم الــى قطاعين ، شمالي وجنوبي ، والقطاع الشمالي كان يحتوي على مدينة غزة . وكانت حمايتها موكلة للواء الحرس الوطني الذي كان مشكلا من ١٤ كتيبة عدد افرادها حوالي ٣٥٠٠ رجل » (١٤) .

كان مركز القطاع الجنوبي مدينة خان يونس ، وكانــت دفاعات هذه المنطقة موكلة الى اللواء ٨٦ الفلسطيني ، وقد تأخر الهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة الى يوم ٥٦/١١/٢ لان « الاسرائيليين قرروا احتلال رفح اولا . وبعد ذلك تكون المعنويات قد هزت بعنف » (١٥) . ولذا فقد بدأ الهجوم في السادسة من صباح يوم ٥٦/١١/٢ وقد « اوكل الى لواء المشاة الحادي عشر الاسرائيلي ، الذي انقسم الى ثلاث مجموعات الاولى وتتشكل من الكتيبة الاولى وسرية المدفعية الثقيلة التابعة للواء . واما الثانية فكانت الكتيبــة الثانية ، بينما المجموعة الثالثة كانت كتيبة الدبابات ، مع سرية مدافع مورتر مســاندة وابقــي في الاحتياط سرايا الاستطلاع التابعــة للواء ، محمولة في سيارات جيب وكانت هذه القوة جاهزة للتدخل لجانب اي مجموعة تحتــاج للمســاعدة » (١٦) .

بدات المعركة بقصف غزة من مرتفع يعرف بـ « علي المنطار » وكان هدف

القصف تحطيم خط دفاعات المصريين .. والتي كانت تبعد حوالي الميلين عن تلة علي المنطار (١٧) . وفي الخطوط المتقدمة على الجبهة واجه الاسرائيليون النار من مدفعين مضادين للدبابات اوقفا التقدم حوالي ساعتين الى حين اسكتت مقاومتهم وبعد ذلك تقدمت الدبابات على الطريق الجنوبي المؤدي لمدينة غزة . وبعد اطلاق نار متبادل مع تعزيزات القوات المدافعة فتحت الطريق للتقدم نحو مدينة غزة . وفي هذا الوقت كانت الكتيبة الثانية تتحرك باتجاه مدخل مدينة غزة من ناحية الشرق (١٨) واستمرت المقاومة الى حين قام اللواء الدجوي الحاكم الاداري العام لقطاع غزة باعلان استبسلامه في الساعة الثانية والثلث من ظهر ١٩٥٦/١١/٢ ، حيث وجه كتاب استسلام الى قائد القوات المعتدية ، وتلاه كتاب اخر من قائد القوات المصرية المسلحة في مدينة غزة وتختلف الآراء بشأن ساعة سقوط غزة ، فهناك راي يقول بأنها الساعة الثانية عشرة ، وهي الساعة التي استسلم فيها الحاكم الاداري العام (١٩) . في حين يشير مصدر اخر الى وقت السقوط بأنه حوالي الظهر (٢٠) . ومهما قيل بشأن ساعة الاستسلام ، فان ما هو مؤكد ان المقاومة استمرت الى ما بعد استسلام الحاكم الاداري العام ، والذي كان قد قرر الاستسلام منذ الساعة التاسعة والثلث صباحا ، حسب رواية الجنرال بيرنز الذي اشار الى ان الكولونيل بايارد ، وهو من قوات الطوارىء ، قد اعلمه بقرار الحاكم الاداري لقطاع غزة بالاستسلام (٢١) وبأن بيرنز قد قام بعد ذلك بابلاغه الى وزارة الخارجية الاسرائيلية . ويستدل على استمرار المقاومة برغم قرار الحاكم الاداري العام من قول لبيرنز عن ان « مراقبي الامم المتحدة قاموا بصعوبة بتوفير اتصال بين القائد الاسرائيلي المحلي وبين الحاكم الاداري العام .. بينما كان اطلاق النار ما زال مستمرا في غزة » (٢٢) كما ان الاسرائيليين كانوا بحاجة لقرار الاستلام هذا كوسيلة لانهاء المقاومة في قطاع غزة ، وبدليل قيامهم « باجبار الحاكم ومساعديه وبقدر معين من الخشونة على التجول الى ما تبقى من نقاط مقاومة مصرية وامرهم بالاستسلام » (٢٣) .

واما على جبهة خان يونس فقد كانت المقاومة اكثر عنفا بالقياس للقتال الذي شهدته مدينة غزة ، مما ادى الى « تعطل تقدم القوات الى قطاع خان يونس الى حين الاستعانة بالدبابات لتحطيم الحزام الدفاعي ... وقد اطلقت ذلك الصباح اكثر من ٨٠٠٠٠ طلقة لتطهير المواقع المصرية . وقد طاف عقيد مصري مع ضابط عمليات اللواء الحادي عشر ، وامر الجنود المصريين الذين استمروا في اطلاق النار والمقاومة ، في ذلك الموقع الى القاء اسلحتهم (٢٤) . ولكن ، وعلى الرغم من هذه الدعوة ، فـ « ان القطاع الجنوبي والذي كان بيد اللواء الفلسطيني رفض قرار الاستسلام . وعندما وصلت القوات

الاسرائيلية الى مشـــارف خان يونس في فجــر ١٩٥٦/١١/٣ جوبهـــوا بنار الرشاشات والاسلحة المضادة للدروع . وقد اصيبت نصف مجنزرة . وقد استمر تبادل اطلاق النار بشكل عنيف الى ان قامت الياتنا بتوجيه ضربات الى دفاعات المصريين وقام مشاتنا بدخول الثغرة التي فتحت في دفاعات المصريين . وبعد ان دخلت هذه القوات عبرت في اثرهم كتيبة المشاة الثانية الـــى قلب المنطقة الدفاعية وبعد ذلك بدات المقاومة تضعف . ان استكمال احتلال بقية المواقع المعادية في هذا القطاع واستمرار تبادل اطلاق النار قد استغرق كل فترة الصباح . وفقط في الساعة ١٣٫٣٠ تم سقوط اخر موقع » (٢٥) . وذلك حسب وصف موشي ديان ، واما ادغار أوبلانس المؤرخ العسكري المعروف ، فيورد تفاصيل مهمة بشأن معارك خان يونس فيقول واصفا المقاومة « حالما دخلت القوات الاسرائيلية اجبرت على التوقف ، فقد كانت بيد الفلسطينيين بعض المواقع الجيدة حيث كانوا يصبون النار منها على المهاجمين من اسلحة آلية متوسطة .. وعندها قرر قائد الكتيبة التوقف واحضار دباباته لاسناد الهجوم ... ولم يبدأ بالتحرك باتجاه الجنوب قبل حوالي منتصف الليل .. في هذا الوقت كانت الكتيبة الثانية قد استكملت احتلال غزة ... وتحـــركت جنوبا باتجاه خان يونس » (٢٦) للمساعدة في احتلال المدينة ، التي استمرت في المقاومة الباسلة ، وجابهت المعتدي بعنف ، وقاتلته من موقع الى موقع ، الى درجة أن ثمة نقطة دفاعية داخل المدينة استمرت في المقاومة الامر الذي اجبر العدو على الاستعانة بالطيران حيث « وجهت اليها ضربة جوية ادت الى شل مقاومتها نهائيا » (٢٧) .

أن وقائع حرب ١٩٥٦ تؤكد ان احتلال قطاع غـــزة كان هدفا عسكريا اسرائيليا قائما بحد ذاته ، وللخلاص من دوره كلسان ممتد الى داخل الارض المحتلة يصلح منطلقا لهجوم مصري مسلح ضد اسرائيل ، اضافة الى دوره كقاعدة آمنة لاعمال الفدائيين الموجهة ضدها (٢٧) .

لكن ، وعلى الرغم من هذه الاهمية الاستراتيجية لقطاع غزة ، من وجهة نظر اسرائيل ، فان الاستراتيجية العسكرية المصرية لم تعره الاهتمام اللازم ، اذ قررت اخلاءه واعتبرت معركتها الاساسية في القناة . وانعكست السياسة الدفاعية المصرية على سير العمـــل العسكري في القطاع ، فقـــد استسلم الحاكم الاداري العام لقطاع غزة لقوات العدو ، بينما كانت المقاومة مستمرة . ففي الوقت الذي اتصل فيه الحاكم بقوات الامم المتحدة مبـــديا استعداده للاستسلام ، وذلك في الساعة التاسعة وعشرين دقيقة ، استطاعت مدينة غزة الصمود الى ما بعد الساعة الثانية من بعد ظهر ذلك اليوم ، وبعد أن سهل نداء الاستسلام الذي اذاعه الحاكم مهمة القوات المهاجمة . واذا

كانت القوات المدافعة عن مدينة غزة قد استجابت لنداء الحاكم الاداري العام بالاستسلام ، فان القوات المدافعة عن خان يونس قد رفضت الاستسلام كليا ، وقاتلت حتى اللحظة الاخيرة التي استطاعت ان تصمد فيها ، مما جعل طابع معركة مدينة خان يونس يختلف عن معركة مدينة غزة ، وذلك بتأثير القرار السياسي الذي كان يحرك موقف كلا الموقعين ، فقد تمايزت خان يونس على صعيد مستوى القتال ومدى الصمود ، وحجم الخسائر التي الحقت بالعدو ، واضطراره للتوقف في مرحلة من مراحل القتال بانتظار النجدات التي قدمت لمساعدته ، وكانت عبارة عن كتيبة دبابات ، في وقت لاحق استعان العدو بالطيران لحسم المعركة . لقد قاتلت قوات خان يونس بطريقة دفاعية ممتازة ، مستفيدة من وضعها في مواقع الدفاع الذي ساعدها على تعديل عدم تكافؤ ميزان القوى بينها وبين الخصم .

وفي هذا الصدد ، لا يجوز لنا تجاهل العنصر الفلسطيني الذي كان يدافع عن خان يونس ممثلا باللواء ٨٦ ، اضافة الى قوات الفدائيين التي ساهمت في القتال كجزء لا يتجزأ من القوة التي اوكل اليها امر الدفاع عن خان يونس ، وهنا يتبين اثر التعبئة ، سواء اخذت شكل الارتباط السياسي العميق ، او شكل الصلة الوثيقة بالارض التي يقاتل من اجلها .

وعلى هامش معارك غزة لا بد من تسجيل الدور القتالي الذي لعبه الفدائيون الفلسطينيون ، وخصوصا في نقطة تجمعهم الرئيسية في خان يونس ، حيث صمدوا حتى اللحظة الاخيرة ومن تبقى منهم بعد سقوط مواقعهم ، شقوا طريقهم الى داخل الارض المحتلة ، ومن هناك عبروا الى الضفة الغربية للاردن . هذا ، اضافة الى دورهم في انقاذ عدد كبير من الضباط المصريين ممن لم يتمكنوا من الانسحاب في بدء المعركة ، وذلك من خلال تهريب هؤلاء الضباط الى مصر .

اسقطت المقاومة التي جوبه بها العدو في قطاع غزة ، الوهم الذي كان في ذهن القادة الاسرائيليين عن ان قطاع غزة سيستسلم بمجرد سقوط رفح ، وكشف خطأ الطريقة التي تعامل بها المصريون مع قطاع غزة باعتباره ساقطا عسكريا .

غـزة تحت الاحتـلال

الفترة بين ١٩٥٦/١١/٢ و ١٩٥٧/٣/١٤ ، تاريخ احتلال اسرائيل ، وتاريخ عودة القطاع للادارة المصرية ، هي من ادق الفترات التي مرت على

قطاع غزة . وعلى قصرها من الناحية الزمنية ، شهدت احداثا سياسية كبرى، فقد تعرض اهالي القطاع لابشع اشكال القمع والارهاب الدموي ، ووضع المستقبل السياسي لقطاع غزة وصلته بالادارة العربية موضع التساؤل ، حيث طرحت مشاريع جدية لتدويل القطاع ، وقبل الدخول في تفاصيل هذه المرحلة لا بد من تسجيل بعض الحقائق ، لان عرضها يسهم في فهم بعض الحوادث التي وقعت خلال الفترة التي نجن في صددها . فهنالك اولا ، درجة عالية من « الحقد » لدى اهالي القطاع للاسرائيليين ، ليس باعتبارهم محتلين حاليين فقط ، بل محتلين سابقين ايضا ، ذلك الحقد الذي كان يجد وقودا دائما له يتمثل في الغارات الاسرائيلية البربرية على قطاع غزة . وقد انعكس هذا الامر في درجة المقاومة التي ابداها اهالي القطاع في مجابهة الاسرائيليين عند دخولهم القطاع . وعلى الجانب الاخر كان هنالك الحقد الاسرائيلي المتمثل بمضمون الامر العسكري الذي وجهه قائد اللواء المكلف باحتلال غزة الى جنوده ، والذي ركز على الفدائيين واعمالهم ، وصور العدوان وكأنه حملة ثارية ضدهم . وقد انعكست درجة الحقد السياسي هذه في طريقة تعامل القطاع مع المحتلين ، وفي اساليب القمع والارهاب التي مارسها الاسرائيليون.

اضافة الى هذا ، لم يكن في قطاع غزة بعد احتلاله ما يمكن ان نطلق عليه قوى مسلحة منظمة بعد انهيار القوات المسلحة التي كانت تعمل فيه ، واضطرار الفدائيين الى مغادرة القطاع عن طريق الاردن بعد انتهاء المقاومة ، ومن تبقى منهم اضطر للتخفي .

وأما الكتلة الجماهيرية مريضة فلم يتوفر لها التدريب والسلاح بالشكل المطلوب . ولم يكن من السهل ان تفرز بسرعة حالة مقاومة مسلحة ، خصوصا وان مدة الاحتلال كانت قصيرة نسبيا ، فلم تستغرق الا نحو اربعة اشهر . هذا ، اضافة الى ان القطاع لم يتلق للاهتمام الكافي من الخارج في ذلك الحين ، خصوصا وأن مصر كانت مشغولة باحتلال جزء من اراضيها .

ان ما هو اكثر اهمية ، وكان له اثره الكبير ، هو وضع الحركة الوطنية المنظمة في قطاع غزة في تلك الفترة ، حيث كانت تعيش اوضاعا صعبة للغاية بعد الضربة القاسية التي وجهت اليها اثر انتفاضة آذار ١٩٥٥ ، وموجة الاعتقالات الواسعة التي شنتها سلطات الامن المصرية ضد الاخوان المسلمين والشيوعيين ، هما ، بشكل رئيسي ، التنظيمان السياسيان اللذان كانا قائمين في غزة ذلك الحين . وتطورات الاوضاع في قطاع غزة بعد موجة الاعتقالات هذه ، كانت غير ملائمة لكي تسترد هذه الاحزاب نشاطها التنظيمي ووجودها الجماهيري . وقد عكس هذا الامر نفسه على مستوى الدور الذي

كان من الممكن ان تلعبه هذه الاحزاب ، والذي لم يتمكن من الخروج عن اطار الوضـــع الذي كان يعيشـــه .

الاجـــراءات الاسرائيليـــة

الاجراءات البوليسية والادارية التي اتخذتها اسرائيل في قطاع غزة ترتبط اشد الارتباط بالاغراض السياسية التي كانت تريد تحقيقها من وراء احتلالها للقطاع ، في محاولة منها لتشكيل الاوضاع في قطاع غزة بما يتناسب وتلـــك الاغـــراض .

وفي راس آلاهداف التي عملت اسرائيل على تحقيقها ضمان عدم عودة قطاع غزة لمصر ، سواء من خلال ضمه لاسرائيل كبديل اول ، او من خلال تدويله كبديل ثان . وفي كلا الوضعين كانت اسرائيل تضمن عدم عودة القطاع لان يكون « راس جسر على الجانب الاخر من سيناء للهجوم العسكري على اسرائيل او قاعدة لعمليات الارهاب والعنف في زمن السلم » (٢٨) . كما كانت هنالك مشكلة قائمة تمنع اسرائيل من ضم القطاع اليها ، الا وهي « العدد الكبير من اللاجئين الذين لا تستطيع اسرائيل ان تستوعبهم » (٢٩) ، ولكن ، وعلى اية حال ، « وبرغم ان احدا لا يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل قطاع غزة ، فان اسرائيل تبحث عن ضمان بأن القطاع لن يعود الى الوضع الذي يخدم اغراض المصريين العدوانية » (٣٠) وذلك حسب تعبير موشي ديان. وقد اعتبر احد مسئولي وزارة الخارجية الاسرائيلية انه « لم يحدث تغيير في وضعه القانوني ، ففي السابق كان هنالك احتلال عسكري وادارة مصرية ، والان هناك الاحتلال العسكري الاسرائيلي والادارة الاسرائيلية . ان غزة هي جزء من الاقليم المسمى فلسطين ، انه ليس جزءاً من مصر ، ومصر لـــم تضمه اليها .. ان اسرائيل لن تضمه ايضا .. خصوصا وان فيه ٢١٠ آلاف لاجيء يدعون حق العودة الى منازلهم في اسرائيل ... ان اسرائيل تريد ان يكون لها حق حكم قطاع غزة بالامر الواقع » (٣١) .

وبهذا الاقتراح كانت اسرائيل تحاول التوفيق بين الاعتبارات المتناقضة التي كانت تواجهها بشأن مستقبل قطاع غزة ، فقد ارتبطت قدرتها على تحقيق بديلها المفضل ، الا وهو دمج القطاع باسرائيل بقدرتها على توفير حل لمشكلة اللاجئين . ومن هنا كانت ممارساتها القمعية بهدف حل هذه العقبة ، حيث حاولت،في وسعها لدفع اللاجئين الى الهرب وترك القطاع .

اضافة الى هذا الهدف السياسي بعيد المدى ، فـ « ان اعقد مشكلة في

تلك اللحظة ــ الفترة الاولى للاحتلال ــ هي اكتشاف الجنود المصريين الذين كانوا مختبئين في المدينة ، وجمع الاسلحة ، ولم تكن هنالك صعوبة بشــأن الاسلحة الثقيلة التي تركت في مواقعهم الدفاعية ــ لكن معظم الاسلحة الخفيفة اختفت ، هذا بالاضافة الى ان السلطات المصرية كانت قد وزعت في الايام القليلة السابقة للحرب ، كميات كبيرة مــن الذخائــر والبنادق النصف آلية للمواطنين المحليين ، على أمل ان يساعدوها في القتال » (٣٢) .

اما الهدف الاني الثاني الذي ارادت اسرائيل تحقيقه فهو محاولتها احكام سيطرتها الادارية على القطاع ، واظهار حكمها بمظهر المستقر ، وذلك خدمة لهدفها الاول الذي ارادت تحقيقه ، وقد اخذ نشاطها في هذا المجال اتجاهين ، الاول تسليم اعوانها المناصب الادارية وحل مشكلات القطاع اليومية .

لقد كررت اسرائيل في قطاع غزة الاساليب الارهابية نفسها التي طالما لجأت اليها . فبمجرد دخولها الى القطاع ارتكبت سلسلة من المذابح تستهدف العنصر البشري الفلسطيني نفسه ، بدرجة اساسية . فقد قامت بما سمي ايام « التفتيش العام » في قطاع غزة ، حيث كانت تنطلق مكبرات الصــوت تدعو الناس للتجمع في أماكن معينة تحددها السلطات ، ثم يتم التحقق مــن الهوية الشخصية للافراد ، وبعد ذلك يفرز الشباب على حدة ويرسلون الى اماكن مجهولة . وقد حدث هذا اكثر من مرة في كافة مدن ومخيمات وقــرى القطاع . وكثيرا ما كانت تنتهي هذه الحملات بمجازر جماعية ، كمجزرة غزة يوم ١٩٥٦/١١/١٠ ، ومجزرة خان يونس ومجزرة رفح يوم ١٩٥٦/١١/١٢ .

ان ما جرى في مدينة غزة يوم ١٩٥٦/١١/١٠ ، مثلا ، يعتبر نموذجا لما جرى في بقية مدن القطاع . « ففي الساعة الخامسة صباح ذلك اليوم دوى مكبر الصوت في انحاء غزة يأمر الناس بالتجمع في تمام الساعة السابعة في ساحات عينها المنادي وفي اماكن التجمع اجلست الجموع القرفصاء وكانــت تطلق النيران فوق الرؤوس ارهابا . وقد دام هذا الوضع حتى تم الكشــف عن جميع البطاقات الشخصية .. وعندئذ كانت فرق فحص البطاقات تنحي بعض الشباب على ناحية وسيق هؤلاء بعد أن عصبت أعينهم امام جميــع الموجودين الى حيث لا يعلم احد ... وبقي أهلوهم على أمل بعودتهم الى ان جلا العدو ولم يعد لهم اثر الــى ان كان يوم ١٩٥٧/٣/٢٤ حيث اكتشــف بالصدفة قبر جماعي وجد به ستة وثلاثون جثة وامكن التعرف على جميــع اصحابها فكانوا من بين الشباب الذين اخذوا يوم التفتيش » (٣٣) . ونفذت اسرائيل مجزرة **مشابهة** في مدينة رفح بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٢ « وقد قدر عدد القتلى من اللاجئين فقط في ذلك اليوم بنحو ٢٠٠ شخص ، امكن التثبت من

شخصية ١٢٧ شخصا شطبت اسماؤهم فعلا من سجلات تموين وكالة الغوث.
واعترف مدير وكالة الغوث في تقريره المقدم للجمعية العامة للامم المتحدة بمقتل ١٠٢ من اللاجئين . وفي اليوم التالي لمجزرة رفح اي يوم ١٩٥٦/١١/١٣ ، وكان الجرحى ما يزالون ينزفون في بيوتهم ، والجثث تملأ الطرقات ، سمح بفترة ثلاث ساعات لتضميد الجراح . وجمعوا الجثث المبعثرة في خمس سيارات شحن كبيرة وقذفوا بها في حفرة خارج البلد وكان الناس يذهبون اليها للتعرف على جثث اقاربهم وانتشالها لدفنها في اماكن معروفة (٣٤) . وما اصاب بقية المناطق لا يختلف عما اصاب غزة ورفح ، وفيما يلي عدد الضحايا في كافة مناطق قطاع غزة وهنالك بيان بالاسماء التفصيلية للارقام الواردة في هذا الجدول :

جدول بضحايا قطاع غزة آبان عدوان ١٩٥٦ (٣٥)

اسم المنطقة	الشهداء	الجرحى	المفقودون
مدينة غزة وقضاؤها	٢٥٦	١٤٢	١٠٨
مدينة خان يونس وقضاؤها	٤١٥	٣٨٨	٥٧
مدينة دير البلح ومعسكرات اللاجئين الوسطي	٦٢	٣٠	٢٧
مدينة رفح ومعسكرات اللاجئين حولها	١٩٧	١٥٦	٢٣
من امكن حصرهم من شهداء سيناء	٣٠١	—	—
المجموع الكلي (٢١٦٢)	١٢٣١	٧١٦	٢١٥

استشهدت النسبة الغالبة من ضحايا الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة في الفترة اللاحقة لسقوط القطاع بيد القوات الاسرائيلية . فقد كانت الاصابات بفعل الحرب « خفيفة جدا بين قوات المصريين والفلسطينيين » (٣٦) . وكذلك يلاحظ الارتفاع المذهل لارقام الضحايا الغزيين قياسا لقتلى الاسرائيليين ابان معارك غزة ، فقد بلغت « جملة خسائر مجموعة اللواء ١١ خلال الهجوم على قطاع غزة الذي استغرق نحو يوم ونصف اليوم ١١ قتيلا و ٦٥ جريحا ، واصابة دبابتين ونصف مجنزرة » (٣٧) . اي ان نسبة خسائر الاسرائيليين الى الخسائر العربية هي ١ : ١١٢ على صعيد القتلى ، و ١ : ١١ على صعيد الجرحى ، وهي نسبة من غير المنطق أو المعقول ان تكون نتيجة القتال الفعلي ، بل هي نتيجة القتل الجماعي الذي حدث بعد دخول القوات المعتدية ،

فقد « قامت قوات الاحتلال بحملة محمومة بحثا عن السلاح والفدائيين من منزل الى منزل ومن خيمة الى خيمة . الامر الذي ادى الى جرح او قتل مئات من المدنيين . وقد « اشار مسئول الاونروا ، الى ان العدد النهائي للضحايا الفلسطينيين غير معروف . ولكنه تلقى من مصادر موثوقة أسماء ٢٧٥ شخصا قتلوا » (٣٨) .

ان حجة البحث عن الفدائيين والسلاح ، والتي كانت مبرر القوات الاسرائيلية لشن حملاتها الارهابية ، قد ادت الى سقوط عدد من الضحايا يبلغ ثلاثة اضعاف عدد الفدائيين العاملين في قطاع غزة ، والذين قدر عددهم موشي ديان بـ ٧٠٠ فدائي (٣٩) اي انه في مقابل كل فدائي قتل بالمتوسط ثلاثة اشخاص . ولعل اكبر مثل على الطريقة العشوائية التي كانت تتم بها عمليات الاعتقال او القتل حادثة هرب احد المساجين اثناء نقل مجموعة منهم من مكان لاخر ، فقامت الدورية المكلفة بعملية النقل باعتقال شخص عادي من المارة لاستكمال العدد المطلوب (٤٠) .

اضافة الى ما تقدم ، فان توزيع اعمار واجناس الضحايا يعطي دليلا على العشوائية التي كانت تتم بها المجازر الجماعية ، فهنالك الطفل ، والمسن وسيدة البيت ، ولا يعقل ان يكون ثمة نشاط فدائي لطفل لم يتجاوز الثلاث سنوات من عمره ، او عجوز له من العمر ١١٠ اعوام ، أو لشاب صغير له من العمر ١٤ عاما كان جزاؤه القتل فقط لانه شقيق لفدائي (٤١) . وهنالك حوادث قتل جرت لتغطية جرائم السلب او الاغتصاب ، كما حدث في مخيم الشاطىء ، عندما قتلوا الزوج والزوجة بعد ان تعرضت الاخيرة لمحاولة اغتصاب (٤٢) واحيانا اخرى كانت شهوة القتل هي الدافع وراء بعض الجرائم. فقد قام عريف اسرائيلي بدخول احد البيوت بعد ان تقرر الانسحاب ، فقتل طفلين امام أمهما وهما عطوة ابو عاذرة وشقيقه علي ، بحجة أن زوجته طلبت اليه ان يقتل اربعين عربيا ، فتمكن من قتل ٣٨ فقط حتى ذلك التاريخ ، وعز عليه أن ينسحب قبل تحقيق رغبةزوجته (٤٣) .

ان معظم الاشخاص الذين اعتبروا مفقودين بعد انسحاب اسرائيل لم يعثر لهم على اثر ، ولفترة طويلة بعد الانسحاب استمر اكتشاف الجثث والقبور الجماعية ، وقد بلغت الجثث التي اكتشفت مصادفة ، حتى يوم ١٩٥٧/٦/٢٦ ، ٢٣٠ جثة (٤٤) .

لا يمكن اعتبار المجازر الجماعية التي نفذتها اسرائيل كنوع من ردة الفعل على المقاومة التي ابديت ، او ما يمكن ان نسميها « ثورة غضب » . على

الرغم من ان المقاومة لا تبرر هذه المجازر . فحملات التفتيش لم تقتصر على ايام الاحتلال الاولى ولم تحصر في اماكن محددة ، بل اتسعت لتشمل كافة ارجاء القطاع كما سبق ، الامر الذي يؤكد انها ليست بفعل قرار فردي من هذا الضابط او ذاك ، بل هي سياسة مرسومة تشمل القطاع كله ، ومنسجمة مع اهداف اسرائيل السياسية ، وتخدم غرضها ، بدفع الاهالي الى الهجرة او « لتنظيف » القطاع من العناصر الخطرة على الوجود الاسرائيلي .

ولكن الفشل كان مصير سياسة اسرائيل في هذين المجالين ، فعلى الرغم من المذابح الجماعية التي كانت تنظمها في محاولة منها لتكرار هجرة مشابهة لهجرة ١٩٤٨ ، لم يشهد القطاع هجرة بالدرجة التي كانت ترغبها اسرائيل لافراغ القطاع من سكانه ، كمقدمة لضمه اليها . وعلى الجانب الثاني ، فان حملاتها التفتيشية لالقاء القبض على الفدائيين او على الضباط المصريين قد فشلت بدورها ، فمن لم يتمكن منهم من الوصول الى الاردن بعد توقف القتال في قطاع غزة ، وجد المكان الامن الذي اختفى فيه . وكذلك كان شأن الضباط المصريين الذين فرض عليهم البقاء في قطاع غزة ، فقد دمجوا فورا في المجتمع ، واصبحوا يتصرفون كمواطنين عاديين بعد ان امنت لهم الاوراق الثبوتية ، وقد ساعدهم على ذلك تعاون الاهلين . ويقول موشي دايان عن هذا الموضوع « معظم الضباط تحركوا عبر الشاطىء باتجاه مصر ، واما البقية فقد اندمجت مع المواطنين في غزة وخان يونس ورفح وقرى الريف ، ولم يكن صعبا على هؤلاء ان يحصلوا على ملابس مدنية وان يرموا بعيدا ملابسهم الرسمية ، وبداوا يتجولون في الملابس الشعبية ... وبعض الاحيان في البيجامات المقلمة ... واضافة لهم ، كان هنالك الفدائيون المختبئون » (٤٥). ان الاشخاص الذين لم يتمكنوا من مغادرة القطاع فورا ساعدهم الفدائيون في مرحلة لاحقة على الوصول الى الاردن ، ومن هنالك الى مصر .

جرائم الاسرائيليين في قطاع غزة اتسعت ، لتشمل اضافة الى المجازر الدموية ، جرائم الاغتصاب ، والسرقة والمصادرة والتعذيب والحاق العاهات بالمساجين ، وقد اعترف موشي دايان بهذه الجرائم بشكل صريح عندما اشار الى « المشكلة التي سببها رجالنا من مدنيين وعسكريين ، ففي البداية كسروا ابواب الحوانيت ليروا اذا ما كان يختبىء بداخلها عسكريون معادون لنا . ولكن فيما بعد بدات مجموعات من جنودنا والمدنيين المستوطنين الاقليم ، بداوا يلقون ايديهم على ممتلكات بقيت غير محروسة بسبب فرض حظر التجول . وفي النهاية استطاع البوليس الحربي ان يسيطر على الفوضى وان يوقف هذه الاعمال ، ولكن ليس قبل ان يلحق بممتلكات العرب الكثير من الضرر ، وجلبنا الكثير من العار على أنفسنا » (٤٦) .

وعلى الرغم من محاولة موشي دايان تغطية جرائم السلب والنهب بحجة البحث عن المسلحين ، فانه يقدم اعترافا صريحا بأن القطاع قد تحول الى مدينة مفتوحة للسلب والنهب ، والا لما اعتبرها واحدة من المشكلات ، ووضعها في الدرجة نفسها مع مشكلة البحث عن الفدائيين ، والاسلحة والضباط المصريين .. كما ان المشكلة تخطت الطابع الفردي لتصبح ظاهرة عامة ، حتى انها جلبت العار على الاسرائيليين .

وأما مصادر الأمم المتحدة فقد شبهت حوادث غزة في ١٩٥٦ بمجزرة كفر قاسم الشهيرة ، واعتبرت ان ثمة علاقة بين مجازر اسرائيل ضد المدنيين وبين سياستها بدفع هؤلاء للهجرة . « ان الاسرائيليين حتى اخلائهم النهائي لقطاع غزة في مارس ١٩٥٥ كانوا يتركون انطباعا عن استعدادهم لاستيعاب سكان القطاع كثمن للسلام [...] ولكن لاسرائيل سجلها في كيفية التخلص من العرب الذين ترغب في ارضهم » . و [مثلا] « مواطنـي المجدل وقبيلة العزازمة من منطقة العوجا المجردة وكذلك قرويو البقارة والغنامة من المنطقة المجردة على الحدود السورية » . ولذلك ، ف « ان ما يدور حقيقة في ذهن السلطات الاسرائيلية ، اذا ما كان بامكانهم الاحتفاظ بالقطاع ، هو استيعاب حوالي ١٠ آلاف نسمة من سكان القطاع ، والبقية يجري اقناعهم للاقامة في اي مكان اخر ، ربما في صحراء سيناء » (٤٧) .

اشار الى الاجراءات العنيفة والقمعية التي اتخذتها اسرائيل تقرير شامل عن هذه الحوادث لمدير الاونروا :

عن « ان احتلال أسرائيل لقطاع غزة من قبل الجيش الاسرائيلي قد ادى الى وقوع ضحايا بين المدنيين ، من اللاجئين او السكان المحليين على السواء ، وقد تسببت هذه الحوادث في اثارة القلق والخوف بين اللاجئين خصوصا خلال الاسابيع القليلة الماضية ... ففي مدينة ومعسكر خان يونس ، قتل عدد كبير من المدنيين ، وتقول السلطات الاسرائيلية ان سبب الحوادث هو المقاومة التي جابهها الاحتلال . وان تجمعات اللاجئين كانت جزءاً من المقاومة . ولكن ، على الجانب الاخر ، اقر المراقبون ان المقاومة كانت قد توقفت ساعة وقوع الحوادث ، وان كثيرا من الضحايا بين المدنيين قد قضوا ، حين قامت القوات الاسرائيلية بحملات البحث عن الرجال المسلحين في المدينة والمخيم . ان الرقم الدقيق للقتلى والجرحى غير معروف ولكن مدير الوكالة تلقى من مصادر يعتبرها ثقة ، قوائم بأسماء ٢٧٥ شخصا هم من قتل يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ وقد وقع حادث خطير في مدينة رفح وذلك يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ .. موافقة على ان الحادث قد وقع خلال حملة تفتيشية قامت بها السلطات

الاسرائيليـــة .. لايجـــاد اشخاص يعتقد انهـم كانوا اعضـــاء في « اللواء الفلسطيني » أو من كان يشارك في عمليات الفدائيين .. وقد قالت السلطات الاسرائيلية ان الشعور العام للاجئين في مخيم رفح كان عدائيا وانه كان نوعا من المقاومة للحملة التفتيشية عندما سقطت الضحايا ... ولكن اللاجئين انكروا ... فرفح معسكر كبير يحتوي على اكثر من ٣٢ الف لاجيء ودعوة التجمع للرجال في نقاط محددة لم تسمع من قبل بعض الاهلين . كما انه لم يعط الوقت الكافي لكافة الرجال كي يصلوا الى نقطة التجمع في الوقت المحدد، وفي هذا الوضع المرتبك تراكض عدد كبير من اللاجئين باتجاه نقاط التجمـــع خوفا من التأخر ، حيث قام جنود اسرائيليـــون بفتح النار علـــى الجمهور المتراكض ... وان المدير العام قد تلقى من مصادر يعتبرها ثقة قوائم بأسماء ١١١ شخصا قتلوا في رفح فقط يوم ١٢ تشرين الثاني في ١٩٥٦ » (٤٨) .

كذلك قام داغ همرشولد ، الامين العام للامم المتحدة ، بارسال مندوب له الى قطاع غزة ، والذي رفع بدوره تقريرا اكد فيه تقرير مدير الاونروا ، مشيرا الى ان السلطات الاسرائيلية قد « تعاملت مع اي معارضة او اعتراض بشـــكل قاس » (٤٩) .

الترتيبـــات الاداريـــة

قامت اسرائيل بترتيب الوضع الاداري في قطاع غزة بالشكل الـــذي يتناسب ومخططاتها للمرحلة القادمة ، وقد اخذت اجراءاتها على هذا الصعيد اكثر من مظهر ، وشملت اكثر من مجال . فقد سارعت السلطات الاسرائيلية باصلاح طريق ــ تل ابيب ــ غزة الذي اصبح صالحا للعمل ، وقامت بربط شبكة كهرباء غزة بالشبكة الاسرائيلية ، اضافة الى مجموعة اخرى مـــن الاجراءات والقوانين الهادفة لتأكيد سيطرتها على القطاع ، ولاظهار احتلالها بأنه دائم وليس مؤقتـــا .

وقد حرصت سلطات الاحتلال على ترتيـــب اوضـاع بلدية مدينـــة غزة بالشكل الذي ينسجم ومخططاتها ، لانها كانت تعي اثر ودور البلدية في حياة السكان ، سواء من ناحية تماسها مع القضايا والمشاكل ، او باعتبارها المرجع والممثل السياسي الرسمي الوحيـــد في قطاع غزة ، ومـــدى تعاونها او عدم تعاونها مع سلطات الاحتلال ليؤثر على نجاح مخططات اسرائيل . وقد كان على راس بلدية غزة في ايام الاعتداء الثلاثي السيد منير الريس ، الذي اقيل من رئاسة البلدية ، وعين بدلا منه السيد رشدي الشوا بعد ٢١ يوما من دخول اسرائيل قطاع غزة . وطيلة الفترة التي كان فيها السيد منير الريس رئيسا لبلديـــة

غزة ، ابان الاحتلال الاسرائيلي ، رفض بشـــكل قاطع التعاون مع سلطات الاحتـــلال .

اتى قرار تعيين السيد رشدي الشوا واقالة السيد منير الريس بعد ان فشل الحاكم العسكري الاسرائيلي بدفع رئيس البلدية المقال ، لاقامة حفلة عامة تذاع في الراديو ويدعى اليها وجهاء غزة . وقد كان الحاكم العسكري يريد استغلالها اعلاميا لاظهار الاهلين والمسؤولين في قطاع غزة بمظهر المتعاون مع سلطات الاحتلال . وللغرض نفسه قامت سلطات الاحتلال بتنظيم رحلات دعاوية الى المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، وقد رفض رئيس البلدية التعاون ايضا من خلال رفضه الذهاب في تلك الـــرحلات . ولذلك تمـــت اقالة منير الريس وتعيين السيد رشدي الشوا رئيسا جديدا للبلدية ، وعين منير الريس نائبا للرئيس ، ولكنه رفض مزاولة عمله الجديد ، وكانت النتيجة اعتقاله . وقد كان هنالك من اعتبر « تولي رشدي الشوا لرئاسة البلدية في غزة ابان محنة الاحتلال ... تضحية كبيرة من جانبه وموقفا رجوليا وبطوليا وليس جريا وراء مطمع شخصي ... و... الذين عاشوا تلك الفترة يعرفون تماما أن كافة رجالات غزة قد الحوا عليه لقبول رئاسة البلدية » (٥٠) . وثمة تفسير اخر قدم لعملية اقالة منير الريس وتعيين رشدي الشوا ، يقول « ابان الاحتـــلال الاسرائيلي لغزة (١٩٥٦ ــ ١٩٥٧) عجز منير الريس عن التصدي لاعتداءات الجنود الاسرائيليين على بيوت واعراض الاهالي . وان احد الوسطاء قد قاد حشدا من وجهاء غزة الى منزل المرحوم رشدي الشوا حيث طالبوه بضرورة توليه رئاسة البلدية انقاذا للبلد ، وقد كان . ولعب الشوا دورا لا يمكـــن انكاره في وقف هذه الاعتداءات ، واصبح المرحوم الريس نائبا له » (٥١) وردا على هذه الاراء كان هنالك تساؤل « عما يمكن ان يقوم به الاسرائيليون اضافة لما قاموا به » (٥٢) . وثمة تفسير لملابسات تعيين منير الريس نائبا للرئيس الجديد لبلدية غزة يقول بـ « ان الشوا اصر على السلطات المحتلـــة باشراك الريس في المسؤولية ليوقعه في الشرك .. ولكـــن الريس لم يقع في الفـــخ المنصـــوب له .. » (٥٣) .

والواقع ان قرار السلطات الاسرائيلية باقالة الريس واحلال الشوا مكانه انما يعود الى ما قبل الفترة التي نفذ فيها هذا الامر ، وقد اشار موشي دايان في كتابه « مذكرات حملة سيناء » وفي معرض حديثه عن زيارته لقطاع غزة في اليوم التالي لسقوط غزة اي في يوم ١٩٥٦/١١/٤ الى هذه المسألة بقوله « رئيس البلدية المعين من قبل المصريين كان ايضا احـــد الاشخاص وثيقي الصلة بهم ، وهو منير الريس ... وان حاكمنا العسكري يريد ان يستبدله

بوجيه غزاوي اخر هو رشدي الشوا » (٥٤) . كما ويشير ديان الى وجهة نظر البعض ممن كانوا على استعداد للتعاون مع سلطات الاحتلال « بأنه من المفيد ان تقوم سلطات الاحتلال باعتقالهم وسجنهم لفترة قصيرة في البداية حتى تعطيهم سمعة وطنية .. وان خمسة او ستة ايام في السجن ستكون كافية تماما » (٥٥) . واذا ما صدق موشي دايان في روايته هذه ، فانه يقطع اي حوار بشأن ملابسات تعيين رشدي الشوا رئيسا للبلدية ، باعتباره قرارا اسرائيليا مسبقا ، وليس للاحداث التي جرت في قطاع غزة خلال الفترة الاولى من الاحتلال دور يذكر في عملية التعيين هذه ، وان آتت حوادث النهب والذبح التي قامت بها سلطات الاحتلال لتولد لدى البعض قناعة بأن مخرج غزة من المحنة التي تعانيها هو بتسليم البلدية لشخص ، كرشدي الشوا ، وبهـذا يبدو موضوع تعيينه وكأنه مطلب جماهيري وحاجة ملحة لاهالي القطاع ، لانه ليس من قبيل المصادفة المحضة ان تكون لدى سلطات الاحتلال رغبة بتعيين الشوا رئيسا للبلدية منذ اليوم الاول لدخولها غزة . وانسجام الدور الـذي اداه رئيس البلدية الجديد مع ما كانت تريده قوات الاحتلال ومحاولاتها اظهار الوضع في قطاع غزة بمظهر المستقر ، وان هنالـك رضى مـن الجمهور عن السلطات الجديدة . وهو الامر الذي ينسجم تمام الانسجام مع مخططـات اسرائيل بشأن مستقبل القطاع . ويعتبر الدور الذي اداه رشـدي الشوا ، مناقضا تمام التناقض للدور الذي اداه منير الريس والذي كان يقوم على فضح الاحتلال بكافة الوسائل والسبل التي كانت ممكنة ، رافضا اي شكل من اشكال التعاون مع سلطات الاحتلال .

كانت مختلف الخطوات الادارية .والاجراءات القمعية التي لجأت اليها اسرائيل هي بفرض ترتيب اوضاع القطاع بالشكل الذي يتناسب ومخططاتها للمرحلة القادمة ، والتي تتعلـق بمستقبل قطاع غزة حيـث كانت تظن ان ترتيباتها تلك ستكفل لها تمرير احد البديلين اللذين وضعتهما كشكل لمستقبل قطاع غزة السياسي : الحاقه باسرائيل ، او التدويل . والوضع الهادىء ، والادارة المتعاونة ، هما شرط اساسي لتمرير مخططاتها ، ولضمان عدم عودة القطاع الى مصر ، واظهار هذه المسألة وكأنها رغبة شعبية .

لم تكن قدرة اسرائيل على تمرير اي من مخططاتها المتعلقة بمستقبـل قطاع غزة محكومة برغباتها ، او طبيعة ميزان القوى بينها وبين مصر فقط ، فقد كان هنالك ظرف دولي عام شكل اطارا استراتيجيا لم يكن من السهل على الاطراف المتورطة مباشرة في الصراع تجاوزه ، واكثـر من ذلـك كان له اثره الحاسم على نتائج المعركة السياسية التي فجرتها حرب السويس سنة ١٩٥٦ .

لقد حظيت مصر ، ولاسباب مختلفة ، بدعم كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك فقد استفادت مصر من تعارضات دول العالم الراسمالي .

على الصعيد الاول ، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفا حازما ، عبر عنه من خلال الانذار الشهير والشديد اللهجة الذي وجهه لدول العدوان الثلاثي ، وذلك لاسباب مبدئية وسياسية ومصلحية ، وفي محاولة واضحة لدعم سياسة مصر وتوجهاتها الاستقلالية ، والتي اخذت اكثر من مظهر لها دلالاتها الهامة ، من اصرار على مطلب الجلاء عن قناة السويس ، وعدم الارتباط بالاحلاف ، الى توقيع صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ، مرورا بالخطوات ذات الطابع التقدمي على الصعيد الداخلي ، وانتهاء بمعركة تأميم قناة السويس .

على الجانب الاخر ، كانت مصر ، بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية موقعا ضروريا لصراعها مع المعسكر الاشتراكي ، وسعيها لاستكمال احاطته بسلسلة من الاحلاف العسكرية ومصر حلقة رئيسيـّة وضرورية في هذه السياسة ، خصوصا وانها حتى ذلك الوقت ، ورغم توجهاتها الوطنية والاجتماعية ، قد حصرت معركتها في اطار فرنسا وبريطانيا فقط ، وليس المعسكر الراسمالي ككل ، الامر الذي ولد لدى الاميركيين قناعة بأن سياسة احتواء مصر هي امكانية واردة ، وعلى الجانب الاخر ، فقد كانت الولايات المتحدة ، في تلك الفترة ، معنية بوراثة فرنسا وبريطانيا ، وهو الامر الذي مارسته ، وبنجاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، من ضمن سياساتها القائمة على احلال الاستعمار الجديد ، مكان الاستعمار التقليدي القديم القائم على الاحتلال العسكري المباشر . وعلى هذا الاساس ، وفي حين كانت الولايات المتحدة ، تحاول « مغازلة » مصر واحتواءها من ضمن استراتيجيتها العليا القائمة على محاصرة المعسكر الاشتراكي ، وعدم افساح المجال امامه ليتقدم في مصر او غيرها ، فانها كانت تحاول أن تنتزع لنفسها المواقع التي كانت لحلفائها البريطانيين والفرنسيين ، بل واكثر من ذلك : ولاء اسرائيل ، كأداة محلية في خدمة السيد الجديد . وهي على عكس فرنسا وبريطانيا ، لا تستطيع ان تكون منافسا وندا ، بل تابعا مصلحته هي في الانسجام مع الامبريالية الجديدة الوريثة . وهي المسألة التي ميزت موقف الولايات المتحدة تجاه فرنسا وبريطانيا عن موقفها من اسرائيل ، انطلاقا من الموقع التنافسي او التابع الذي يستطيع ان يلعبه كل طرف . والشيء الطبيعي في مثل هذا الوضع أن يختلف موقف الولايات المتحدة تجاه كل طرف ، في ضوء قدراته ، دوره ، ومدى خدمته وانسجامه مع المصلحة الامريكية العليا . وفي هذا الاطار يمكن لنا أن نتوقع موقفا امريكيا « حاسما » تجاه بريطانيا وفرنسا ، وموقفا « مرنا » تجاه

اسرائيل ، باعتبار أن « الحسم » و « المرونة » هي في حدود مصلحة الولايات المتحـــدة الامريكيـــة .

مضافا لما تقدم ، فقد كان هامش المناورة لدى الولايات المتحدة في علاقتها مع مصر ، بدرجة أو بأخرى على مقاس علاقتها مع اطراف العدوان الثلاثي . بريطانيا وفرنسا من ناحية ، واسرائيل من ناحية اخرى . لقد كانت مصلحة الولايات المتحدة ، عدم تكريس مصالـــح بريطانيا وفـــرنسا بقناة السويس خصوصا ، ومصر عموما ، ملتقية بذلـــك على الرغم مـــن اختلاف الاهداف والدوافع ، مع مصر ، التي كانت ترى في اخراج الفرنسيين والبريطانيين من قناة السويس مسألة بالغة الحساسية ، فيما كان الامر اقل « حساسية » بشأن قطاع غزة ، حيث كانت تتركز معركة اسرائيل .

وكما سبقت الاشارة ، فقد كانت سياسة اسرائيل ، في ذلك الحين ، تقوم على الاولويات التالية : ابتلاع قطاع غزة ، كخيار اول ، والا فتدويله ونزع السيادة المصرية عنه ، وبفعل اكثر من سبب انتهى الاحتمال الاول الى الفشل ، وتوج ذلك بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي دعا اسرائيل « الى سحب جميع قواتها فورا الى ما وراء خطوط الهدنة التي اقيمت بموجب الهدنة العامة بين مصر واسرائيل في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ » (٥٦) الامر الذي دفع اسرائيل للعمل بجدية كبيرة كي تمرر البديل الثاني ، الا وهو تدويل القطاع ، وبهذا تضمن عدم عودة الادارة المصرية اليه . ومسار الحوادث طيلة الفترة السابقة لانسحاب الاسرائيليين من القطاع ، مليئة بالمنعطفـــات والمحاولات الرامية لتمرير مثل هذه السياسة ، والتي شاركت بها اوساط دولية عدة . وبحيث نستطيع القول ان المعركة الجدية والمصيرية التي جابهها القطاع كانت لمواجهة مخططات تدويل قطاع غزة . تلك المخططات التي اخذت اشكالا شتى ، وبدأت في الوقت الذي اتخذ به قرار تشكيل قوات الطوارىء الدولية من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة ، وذلك في قرارها رقم ٩٩٨ ، الصادر عن الدورة الاستثنائية الطارئة في تشرين الثاني ١٩٥٦ ، والذي اكد في قرارات لاحقة . وقد ارتبط قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتشكيل قوات الطوارىء بقرار اخر يدعو دول العدوان الثلاثي الى سحب قواتها الى مـــا وراء الحدود . ولم يأت عرضا توقيت القرارين المذكورين ، بل كان تنفيذ اي منهما رهنا بتنفيذ الاخر ، ويكملان بعضهما البعض . ويلاحظ من قرار التشكيل اهمية الدور الذي كان منوطا بقوات الطوارىء من ملاحظة حجم الاهتمـــام الذي اعطي لها عند تشكيلها ، حيث صدر قرار التشكيل من الجمعية العامة ، كما صدر قرار اخر بشأن تنظيمها وتمويلها . ويلاحظ ان مهمة قوات الطوارىء الدولية قد بقيت غامضة ولم تحدد بدقة ، ولعله من الطبيعي جدا ان يصدر

قرار عن الجمعية العامة للامم المتحدة يطالب دول العـدوان الثلاثي بايقاف عدوانها وانسحاب قواتها ، في الوقت الذي كانت المعارك فيه مستمرة ، ولكن الامر الملفت للنظر ، وغير الطبيعي ، هو السرعة التي قدم بها اقتراح انشاء قوات الطوارىء . اضافة الى أن الجهة التي تقدمـت به هي رئيس وزراء كندا ، الدولة الحليفة ووثيقة الصلة بدول العدوان وخصوصا بريطانيا ، وعلى الاغلب ، فان صاحب الاقتراح قـد أجرى مشاورات مسبقـة مع بريطانيا وفرنسا . اضافة الى هذا ، فان اجراءات انسحاب القوات المعتدية حسب قرار الجمعية العامة لا يستدعي تشكيل قوات طوارىء دولية بالحجم الذي اقترح ، اذا كانت المناطق المحتلة من قبل دول العدوان الثلاثي ستعاد لمصر ، كما انه من الملفت للنظر ايضا ان القرارات الخاصة بتشكيل قوات الطوارىء ، والصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة وهي القرارات رقم ٩٩٨ ، ١٠٠٠ و ١٠٠١ (٥٧) لم تلق اثناء التصويت عليهـا اية معارضة ، حتى من دول العدوان الثلاثي ، التي وافقت ، وفي ذهنها بالتأكيد نفس التصور الذي كان لدى سكرتير عام الامم المتحدة ، والذي كان يدعي ان مهمة قوات الطوارىء هي في « ضمان سلامة القناة ولحماية انسحاب القوات الى خط الهدنة » (٥٨). ولذا فقد كان من الطبيعـي أن تكون مقترحات الجنرال بيرنـز ، قائد قوات الطوارىء الدولية « لتنظيم القوات مبنية على اسس معينة ، وهي :

أ) يجب أن توافق مصر على ان تعسكر قوات في منطقة قناة السويس لضمان سلامتها . ب) يجب ان تسحب اسرائيل قواتها الى حدودها الدولية . ج) ترك قطاع غزة تحت سيطرة اسرائيل وجعلها مسئولة عن سكانه بما فيهم اللاجئين . د) المنطقة بين قناة السويس والحدود الدولية (المقصود بها الحدود القديمة بين مصر وفلسطين) يجب الاحتفاظ بها كمنطقة مجردة على أن توجد بها قوة بوليس مصرية ذات أسلحة خفيفة الى جانب قوات الامم المتحدة » .

ولذلك فان « القوة المطلوبة يجب ان تكون من القوة بحيث لا تكـون مهددة بالطرد او التجاهل كما كان يحدث لمراقبي الامم المتحدة في فلسطين .. والقوة الكافية مع اخذ قوة مصر واسرائيل بعين الاعتبار ، يجب أن تكون في حجم احد الفريقين ، مع لواء من المدرعات وتتبع لها قوات احتياطية ووحدات جوية مقاتلة ... والجميع يجب ان ينظم ليشكل قوة جاهزة للقتال ... وان القوات المرسلة يجب أن تكون جاهزة للبقاء حوالي العام الا اذا توّصلت مصر واسرائيل للتسوية بينهما قبل ذلك » (٥٩) .

لقد كان الدافع وراء اقتراح اعطاء قطاع غزة لاسرائيل هو انه : « مع بداية تشرين الثاني بدا لي انه نتيجة لهجوم اسرائيل خلقت فرصة لحل جزء

كبير من المشكلة الفلسطينية . ان جوهر تلك المشكلة هـو السماح للاجئين بالعودة الى منازلهم ، الى ما اصبح يعرف باسرائيل . وهنالك قسم كبير منهم يبلغ حوالي ٢١٠ آلاف محشورون في الشريط الضيق المسمى قطاع غزة .. ان الامم المتحدة يجب أن تقول للاسرائيليين ، لقد استوليتم على القطاع وعلى سكانه بما فيهم اللاجئون ، حسنا ، احتفظوا بالقطاع وسكانه ، ولكن عليكم اسكان اللاجئين الذين اخذتموهم مع القطاع ، وهم الذين طردتموهم من منازلهم قبل ثماني سنوات .. وحتى انسحاب اسرائيل النهائي من قطاع غزة في آذار ١٩٥٧ كانوا يبدون استعدادهم لاستيعاب السكان كثمن للسلام » (٦٠).

ان اقتراح بيرنز هذا ، كان يحقق الاهداف السياسية لعدوان ١٩٥٦ ، واهداف كل دولة على حدة . هدف بريطانيا وفرنسا بانتزاع السيطرة على قناة السويس وشرم الشيخ والحاق قطاع غزة بها . هذا ، اضافة الى تجريد المنطقة بين قناة السويس وحدود ١٩٤٨ ، وبهذا تحصن نفسها وراء حاجز منيع ، والواضح ان مثل هذا الوضع كفيل بتخفيف الضغط بدرجة كبيرة على دول العدوان الثلاثي بعد أن تسحب قواتها . ويكفل لها من ناحية اخرى تحقيق الجزء الاساسي من اهداف العدوان .

ان ملابسات تشكيل قوات الطوارىء الدولية . وطبيعة مواقف الدولة التي تقدم مندوبها بالاقتراح الرامي لتشكيل قوات الطوارىء ، ومهمة هذه القوات من وجهة نظر همرشولد السكرتير العام للامم المتحدة . والتي هي « ضمان سلامة القناة » ، والتصورات التي قدمها القائد المعين لقوات الطوارىء ، عن اسس ، وحجم ، وفترة ، ودور هذه القوات ، كلها مقدمات لها دلالاتها الهامة ، والتي تشير الى ان ثمة شيئا كان يعد لمستقبل قناة السويس وقطاع غزة ، فما هو المدى الذياخذته تطورات الاحداث لاحقا ، تطبيقا للمقدمات المشار اليها ؟.

ان موافقة مصر ودول العدوان الثلاثي على قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة لا تعني أن هنالك فهما مشتركا لتلك القرارات . والغموض الذي احاط بها كان سبب كل طرف لقبول تلك القرارات . فدول العدوان الثلاثي كانت مضطرة للاستسلام لقرارات الامم المتحدة ، لاعتبارات متعددة ، وكانت تلك الموافقة تكفل لهما التخلص من الظرف الدولي العام الذي كان ضد العدوان ، الذي ساهمت فيه عوامل عدة سبق ذكرها الان . وفي المقابل فان الغموض الذي كان يحيط بوظيفة قوات الطوارىء الدولية انما كان يبقي المجال مفتوحا للتحكم بمصير المناطق المحتلة في العام ١٩٥٦ ، وحيث يمكن تفسير قرارات الامم المتحدة ووظيفة قوات الطوارىء في ضوء احتمالات

المستقبل ، والضغوط السياسية التي يمكن أن تمارس .

كان لمصر تفسيرها الخاص لوظيفة قوات الطوارىء الدولية ، وهو تسلم المناطق وتسليمها بعد ذلك الى مصر . وقد كانت تعمل لتحقيق هذا الفهم ضمن المجريين التاليين : الاول ، التعجيل بانسحاب دول العدوان الثلاثي ، وعدم التحدث كثيرا عما يجب ان يحدث بعد ذلك ، مستفيدة من الغموض الذي أحاط بوظيفة قوات الطوارىء كعنصر مساعد ودافع لدول العدوان الثلاثي لسحب قواتها .

وبعد ذلك تكون مجابهة قوات الطوارىء ووظيفتها ، والتي هي اسهل بكثير من مجابهة قوات دول العدوان الثلاثي . ومثل هذا الظرف الموضوعي ، اكثر ملائمة لكي تقدم تفسيرها هي لوظيفة قوات الطوارىء الدولية . وفي النهاية ، تجزىء المشكلة ، وتضمن عدم مجابهة الدول الثلاث مجتمعة ، بل تضمن انسحاب بريطانيا وفرنسا من الاراضي المصرية اولا ، وبعد ذلك تجابه اسرائيل والتي كان لها موقف اكثر تصلبا من موضوع الانسحاب من الاراضي المحتلة ، وتجلى ذلك بموقفها من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٠٠٢ ، والذي كان يدعو دول العدوان الثلاثي لسحب قواتها . فقد كانت اسرائيل هي الصوت الوحيد الذي كان ضد القرار ، ولم يقف معها حتى شركاؤها في العدوان . وفي مرحلة لاحقة كانت اسرائيل وحدها معنية بقرارات الجمعية العامة الداعية لسحب قواتها الى ما وراء خط الهدنة ، والمقصود هو القرار رقم ١١٢٣ ، والقرار رقم ١١٢٥ . وضمن هذا المجرى سارت المعركة السياسية ضد مشاريع التدويل . وكانت تلك الفترة مليئة بالمنعطفات السياسية ، والمحاولات المضادة التي انتهت بالانسحاب الكامل من جميع الاراضي التي احتلت في حرب ١٩٥٦ .

ولسنا في هذه الدراسة في معرض الحديث التفصيلي عن كيفية فشل مشروع تدويل قناة السويس باعتباره احد اهداف الحرب المذكورة ، ولكننا سنحصر حديثنا في ما جرى على صعيد قطاع غزة ومرورنا السريع على موضوع قناة السويس ، وتشكيل قوات الطوارىء ، وقرارات الجمعية العامة ، ومقترحات المندوب الكندي ، انما كانت فقط لاظهار السياق الذي تمت في مجراه محاولة تدويل قطاع غزة ، وسقوط تلك المحاولات في النهاية . ولسوف نقسم تلك الفترة الى المراحل التالية : الاولى ، ما بين صدور قرارات الجمعية العامة حين انسحاب القوات الاسرائيلية . والثانية ، غزة تحت ادارة القوات الدولية والتي امتدت لفترة اسبوع واحد .

يصف الجنرال بيرنز : « الفترة بين وصول قوات الطوارىء الى الحدود في ٢٢ شباط ١٩٥٧ ودخولها قطاع غزة في ٦ آذار ١٩٥٧ بأنها كانت فترة مليئة بالمفاوضات السياسية والمناورات في الجمعية العامة للامم المتحدة وفي واشنطن » (٦١) . وقد صدر خلال هذه الفترة قرار الجمعية العامة رقم ١١٢٣ الذي دعا اسرائيل ، تحديدا ، للانسحاب ، بعد ان سحبت القوات الفرنسية والبريطانية . وفي وقت لاحق لصدور هذا القرار حدد بن — غوريون موقف اسرائيل في خطاب له في الكنيست قال فيه « يجب ان تكون لدى اسرائيل ضمانات محددة بشأن مرورها في مضيق تيران الى ايلات قبل اخلائها شرم الشيخ .. واما بالنسبة لغزة ، فلم تكن جزءا من مصر ، وقوات الامم المتحدة، بامكانياتها المحدودة ، ستكون عاجزة عن منع تنظيم الفدائيين في تلك المنطقة من قبل السلطات المصرية او ان تمنع تسلل الفدائيين الى المنطقة الاسرائيلية ، وسيكون من نتيجة دخول قوات الطوارىء الدولية الى قطاع غزة افســـاد الوضع الامني وترتيبات اسرائيل على حدود القطاع وفي اسرائيل ككل . وفي ضوء القرار المتخذ من قبل الجمعية العامة فان اسرائيل لن تبقي قوات مسلحة في قطاع غزة .. ولكن من اجل صالح المواطنين وجيرانهـــم ، فعلى الادارة الاسرائيلية البقاء الى حين توفر علاقة مناسبة بينهما وبين الامم المتحدة (٦٢) . وبهذا كان بن — غوريون يحدد تصور اسرائيل لمستقبل قطاع غزة ، والذي كان ، من وجهة نظر اسرائيل ، يتأرجح بين بقاء السلطات الاسرائيلية وبين تسلم القوات الدولية الوضع هناك . قوبل الرد السلبي لاسرائيل على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة ، بقرار آخر . فبتاريخ لاحق لخطاب بن — غوريون السابق الذكر ، صدر عن الجمعية العامة القرار رقم ١١٢٤ ، حيث اكدت الجمعية العامة قراراتها السابقة ، وطلبت الى اسرائيل « اتمام انسحابها الى ما وراء خط الهدنة دون مزيد من التأخير » (٦٣). وفي ٣ شباط اي في اليوم التالي لصدور القرار المذكور اجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلي الذي قرر رفض تنفيذ قرار الجمعية العامة وتمسك بموقفه السابق « لا للانسحاب من قطاع غزة ، ولا للانسحاب من شرم الشيخ قبل حصول اسرائيل على ضمانات لملاحتها عبر المضايق » (٦٤) . وقد بدأت في اسرائيل سلسلة اجتماعات جماهيرية للاحتجاج على « قرار الجمعية العامة ومؤسسات الامم المتحدة والذي يستهدف ضرب امن اسرائيل » (٦٥) كما عادت الحكومة الاسرائيلية لتؤكد في ٩ شباط ١٩٥٧ شروطها لسحب قواتها حسب قرار الجمعية العامة ، وهي « الاحتفاظ بالادارة المدنية لقطاع غزة .. وضمانات بشأن حرية الملاحة في المضايق . وقد حددت الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها الجهة الصالحة لتقديم الضمانات المطلوبة » (٦٦) .

وعلى الرغم من أن الانسحاب قد استكمـل من منطقة القنال ، في ذلك الوقت ، لم تبادر الحكومة المصرية بتنظيف القناة ، الامر الذي ابقى القناة غير صالحة للملاحة ، وقد ربطت عملية فتح القناة باستكمال الانسحاب الاسرائيلي .. الامر الذي ادى الى حرق ورقة طالما حاولـت دول العدوان الثلاثي ان تستغلها لتخفيف الضغط عليها ، باعتبار ان فتح القناة سيؤدي الـى زوال ضغط الدول التي تضررت مصالحها من جراء اغلاق القناة ، الامر الذي ابقى الاهتمام الدولي تجاه الانسحاب الاسرائيلي في اعلى درجاته ، وادى الى زيادة الضغوط الدولية على اسرائيل لاستكمال انسحابها .

وفي هذه الفترة ، وبعد أن نشطت المحاولات للوصول الى مخرج ، بدا موضوع قطاع غزة ينفصل عن موضوع حرية الملاحة في المضايق ، اذ اتضح من سياق الحوادث في الفترة اللاحقة ، وعبور السفن الاسرائيلية في المضايق ، ان اسرائيل كانت قد تلقت الضمانات التي تريدها بشأن ملاحتها في المضايق .

وعلى الجانب الثاني ، بدا الموقف المصري تجاه قطاع غزة يصبح اكثر ليونة في محاولة للتوصل الى حل وسط مع اسرائيل ، ولكنه يكفل انسحابها . فقد اشار تقرير اعده داغ همورشولد السكرتير العام للامم المتحدة الى ان موقف الحكومة المصرية هـو « بأن استلام قطاع غزة مـن الادارة المدنيـة والعسكرية الاسرائيلية في الفترة الاولى يجب ان يكون بالضرورة من قبـل قوات الطوارىء الدولية ، ولدى الحكومة المصرية رغبة واستعداد لتنفيذ شكل خاص من الترتيبات المفيدة مع الامم المتحدة وبعض اجهزتها الفرعية كالاونروا وقوات الطوارىء » (٦٧) . وبشأن موضوع الامن على الحدود ، نقل تقرير همرشولد عن الحكومة المصرية رغبتها بـ « وضع حد لكـل اعمال التسلـل والعدوان عبر الحدود » (٦٨) . ولكن موقف الحكومة الاسرائيلية كان « الرفض الكلي لعودة الادارة المدنية والعسكرية المصرية الى قطاع غزة » (٦٩) ، ولكن هذا الرفض لم يكن يعني بالمقابل رفضا للانسحاب من قطاع غزة ، ففـي اول اذار اعلنت غولده مئير ، وزيرة خارجية اسرائيل ، في الجمعية العامة للامم المتحدة ، قرار اسرائيـل بالانسحـاب حسب التصور التالي : « عند انسحاب القوات الاسرائيلية ، على قوات الطوارىء ان تنتشر في قطاع غزة . وان تسليم الادارة المدنية والعسكرية يجب ان يكون لقوات الطوارىء . وان اسرائيل لتثق بأن مسئولية الامم المتحدة في ادارة القطاع سوف تستمر لحـين التوصل الى اتفاقية محددة بشأن مستقبل القطاع ، وان اسرائيل لتعلن ، بأنه اذا ما عاد الوضع في قطاع غزة الى سابق عهده فلها كامل الحرية للقيام بمـا يكفل لها الدفاع عن حقوقها » (٧٠) . وكـان رئيس وزراء كندا قد مهد ايضا

لمقترحات غولده مئير هذه . فقد سبق له ان قدم مشروعه الخاص بتدويل قطاع غزة لفترة انتقالية ، وذلك في ٢٦ شباط ، حيث اشار الى انه « بعد انسحاب اسرائيل ، فيجب ان توقع اتفاقية بين الامم المتحدة ومصر ... لتنظيم المسئولية ولاقامة ادارة مدنية في القطاع في مجالات الاقتصاد والشئون الاجتماعية وتطبيق القانون والنظام ، وللتعاون من اجل القيام بترتيب مؤتمر ، على السكرتير العام ان يقرر تعيين حاكم لقطاع غزة من قبل الامم المتحدة » (٧١) .

ولكن ، وعلى الرغم من فشل هذا الاقتراح ، واعتراض الدول العربية عليه ، فان موضوع التدويل بقي امكانية واردة ، وكان هنالك سعي عملي لتحقيقه . ولم تتوقف المحاولات عند حدود فشل مشاريع التدويل التي طرحت في الجمعية العامة للامم المتحدة ، فخلال الفترة اللاحقة لاعلان اسرائيل عن قرارها بالانسحاب حصلت مجموعة حوادث من الضروري التوقف امامها لاستخلاص دلالاتها ، والتي تشير الى وجود ترتيبات سرية كانت تعد خلف الكواليس ، تظللها البراءة التي طبعت قرارات الامم المتحدة وتصريحات المسؤولين في هذه المؤسسة الدولية . ففي الوقت الذي لم يكن ثمة اشكال حول وظيفة الامم المتحدة في مدن بورسعيد ، الطور ، والعريش ، اذ قامت قوات الطوارىء الدولية بتسليمها فورا الى الادارة المصرية ، فان التصرف نفسه لم يحدث في قطاع غزة ، بل اثير جدل كبير ، ما قبل وما بعد دخول قوات الطوارىء الى هناك ، ويستوقفنا في هذا الصدد حديث قائد قوات الطوارىء الدولية عن « ان قوات الطوارىء قد جمعت معلومات عن طبيعة الاحوال في غزة .. ولهذا فقد علمنا — اي قوات الطوارىء — بعض الشيء عن مشاعر الجمهور هناك ، وكيفية تنظيم وسير الادارة المحلية ، واسماء بعض الوجهاء الذين شغلوا مواقع في مجالس البلدية الحالية والسابقة » (٧٢) ومن الضروري ايضا الاشارة الى دلالات قول بيرنز عن « انهم حاولوا الحصول على نسخ عن تجارب النظم العسكرية التي مارسها الاميركيون والانجليز في المناطق المحتلة في الفترة قبيل انتهاء الحرب العالمية » (٧٣) .

هذه التفاصيل التي وردت على لسان الجنرال بيرنز ، الذي اوكلت له قيادة قوات الطوارىء الدولية ، تشير بوضوح الى النظرة الخاصة لقطاع غزة ، وتمايز الدور الذي كانت تعده لنفسها فيه قوات الطوارىء الدولية . والا فما المبرر لمثل هذه الامور ؟ اذا لم تكن لدى قوات الطوارىء نية البقاء في ادارة قطاع غزة فترة طويلة ، لان طبيعة البيانات التي عني بيرنز وقوات الطوارىء بتجميعها ، تعود لتسهيل ادارة قطاع غزة ، اكثر مما تعود لاستلام القطاع تمهيدا لتسليمه بأسرع ما يمكن الى مصر ، كما حدث بالنسبة لبقية المناطق .

ويعزز هذه القناعة اكثر فأكثر التساؤل الذي طرح على داغ همرشولد ، السكرتير العام للامم المتحدة ، من قبل قائد قوات الطوارىء والقائل « ماذا علي ان افعل في حال مطالبة السلطات المصرية بالسماح لحاكم وضباط الادارة والبوليس كما فعلوا في الطور والعريش . اني اعلم بأن استلام القطاع في البداية يجب ان يكون من خلال قوات الطوارىء (في اللحظة الاولى) ولكن كم تعني من الوقت (هذه اللحظة الاولى) » (٧٤) . كان جواب همرشولد غامضا ومقتضبا اذ اجاب « ان مستقبل القطاع سوف يتقرر من خلال الاطار العام لاتفاقية الهدنة العامة » (٧٥) .

ومع عدم اعطاء جواب غير محدد لمعنى (اللحظة الاولى) فمن الواضح ان اللحظة الاولى هذه كانت سوف تستمر طويلا ، ويبدو ان هذه المسألة قد اوضحت لقوات الطوارىء الدولية بشكل او باخر ، والا فما حاجة هذه القوات لان تتعاون معها « السلطات المحلية من بوليس وضباط صفار ، ومجالس بلدية المدن والقرى ، والمخاتير » (٧٦) الا اذا كانت في نية قوات الطوارىء استلام الادارة المدنية ، والتي تستدعي اقامة علاقات يومية مع كل هذه الجهات ؟ .

ويعزز هذا الامر الخلاف الذي نشأ في الحكومة الاسرائيلية ، حيث اعترض حزبا احدوت هعفوداه ومبام المشتركان في الائتلاف الحاكم على قرار الحكومة القاضي بالانسحاب من قطاع غزة بحجة « عدم وجود ضمانات كافية بأنه لن يسمح للمصريين بالعودة للقطاع » (٧٧) ، وهذا اقرار بوجود ضمانات للحكومة الاسرائيلية ، ولكنها « غير كافية » من وجهة نظر الحزبيين المذكورين .

اضافة الى كل ما تقدم من حوادث تؤكد نية قوات الطوارىء لاستلام الادارة المدنية ، عقد اجتماع يوم ٧ آذار ١٩٥٧ بين قائد قوات الطوارىء الدولية وبين السلطات الاسرائيلية في اللد ، والمواضيع الرئيسية التي طرحت « كانت مسألة النقد والعمليات البنكية ، البوليس والشؤون القانونية ، البريد والتليفون ، سكك الحديد ، تصريف منتوج الحمضيات ، استمرار حركة ومرور مأكولات وتموين الاونروا الخاص باللاجئين ، والذي كان يشحن خلال فترة احتلال اسرائيل عبر ميناء حيفا ، وعما اذا ما كان هنالك كميات كبيرة منها في الميناء . وقد وعد الاسرائيليون في ذلك الاجتماع ببيع قوات الطوارىء البضائع او الخدمات التي تطلبها » (٧٨) . اضافة الى هذا الاجتماع ، فان الطريقة التي سلمت بها السلطات الاسرائيلية السلطة لقوات الطوارىء تشير الى نية هذه القوات باحكام سلطتها على كافة المرافق تحسبا لقيام مقاومة . فقد اقترح موشي دايان ، ووافقه الجنرال بيرنز على « ان تستلم قوات الطوارىء قطاع

غزة من القوات الاسرائيلية خلال ساعات الظلام عندما يكون قرار منع التجول موضع التنفيذ ، وكل المواطنين خلف ابوابهم » (٧٩) ، كما أن قوات الطوارىء كانت قد نظمت علاقاتها مع الاونروا واتفقتا على « اقتسام مسؤولية ادارة قطاع غزة بين بعضها البعض » (٨٠) .

وعلى الجانب الاخر ، وفي الوقت الذي كشفت به قيادة قوات الطوارىء الدولية عن اتصالاتها باسرائيل ، وبشأن قضايا لا علاقة مباشرة لها بموضوع الانسحاب الاسرائيلي بقد ما تتعلق بمسؤوليات ما بعد الانسحاب ، لم تتم حتى ذلك الوقت اية اتصالات بين قوات الطوارىء والحكومة المصرية ، وهي الطرف المعني بشكل رئيسي بمستقبل قطاع غزة .

غزة تحت حكم قـوات الطوارىء الدوليـة

الفترة ما بين ٧ آذار ١٩٥٧ اي تاريخ انسحاب القوات الاسرائيلية و ١٤ آذار تاريخ دخول اول حاكم اداري مصري الى قطاع غزة بعد عدوان ١٩٥٦ ايذانا بعودة الادارة المصرية لقطاع غزة ، كانت من ادق الفترات التي مرت على القطاع ، وكان اسبوعا حافلا بالجهود من قبل قوات الطوارىء الدولية لاحكام سيطرتها عليه ، والجهود المضادة العاملة لعودة الادارة المصريـة ، هذه الجهود التي حسمت الامر خلال اسبوع واحد .

ويذكر الغزيون ، الذين عاشوا تلك الفترة ، الطريقة الاستفزازية التي دخلت بها قوات الطوارىء الدولية ، وكيفية استلامها للاماكن الحساسة حيث رفعت اعلام الامم المتحدة فوقها وشددت الحراسات عليها ، في محاولة منها لاخذ دور قوات الاحتلال الاسرائيلي . وكان موقف غزة واضحا وجليا من خلال مظاهرات « التوديع » الجماعية لاهالي غزة عند انسحاب الاسرائيليين ، بحيث لم يكن يفصل بين مقدمة المظاهرات ومؤخرة قوافل الاسرائيليين الا قـوات الطوارىء الدولية ، والتي استقبلت من جماهـير قطاع غزة بموقف واضح ومحدد عبرت عنه اليافطة التي رفعت في الشارع الرئيسي لمدينة غزة ، وكتبت عليها بالعربية العبارة التالية : « اهلا وسهلا برجال السلام . نريدكم ضيوفا لا رجال احتلال » . وعبارة ثانية باللغة الانجليزية تقول :

«Welcome men of peace, welcome honourable guests, act as peace makers but not as rulers» (٨١) .

كان التحرك المضاد لموضوع التدويل ، والعامل لاعادة الادارة العربية ، قد بدأ قبل رحيل الاسرائيليين ، وكان استطرادا لنضال قطاع غزة ضد الاحتلال

الاسرائيلي . ففي ٤ آذار قدم احد ضباط مراقبي الهدنة تقريرا قال فيه « تعقد اجتماعات لعناصر تريد اثارة الاضطرابات ومن الشباب المؤيدين لناصر » (٨٢) . ويشير الجنرال بيرنز الى « انه طار في ٨ آذار الى غزة ، وان الشارع الرئيسي كان مليئا باليافطات والمتظاهرين وفي البداية ظننا ان المظاهرات القائمة كانت تعبيرا عن الفرحة بتحرير القطاع من الاحتلال الاسرائيلي .. وقد لاحظت أن الشعارات التي كانوا يهتفونها كانت للمطالبة بعودة المصريين ولتحية الرئيس ناصر » (٨٣) . وبعد هذا بدأ بيرنز يشير الى اهمية تعاون المصريين ، مع قوات الطوارىء لتتمكن من السيطرة على القطاع ، في حين ان الاتصالات سابقا ،كانت محصورة بالطرف الاسرائيلي .

وقد وزعت القيادة العامة لقوات الطوارىء الدولية بيانا في جميع انحاء غزة ايذانا منها بتسلم مسؤولياتها ، ويقول البيان « نعلمكم ان قوات جيش الدفاع الاسرائيلي قد انسحبت من قطاع غزة .. وقد تسلمته قوات الطوارىء الدولية تنفيذا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة .. اننا ندعو سكان قطاع غزة لمساعدة القوات للقيام بمهماتها .. ان الاونروا سوف تستمر بتحمل مسؤولياتها .. وان الاونروا وقوات الطوارىء الدولية سوف يعملان ما بوسعهما لتلبية الحاجات الضرورية .. عليكم بالمحافظة على الهدوء ، عليكم بالمحافظة على القانون والنظام ، ممنوع حمل الاسلحة او المتفجرات من اي نوع كان ، عليكم بالتقيد بساعات منع التجول الى اشعار اخر .. وعندما تكونون بحاجة ، اتصلوا بالمسؤول المدني المحلي ، رئيس البلدية ، المختار ، او مدير المخيم ، وهم مدعوون للتعاون مع قوات الطوارىء » (٨٤) .

وعلى الجانب الاخر كان متوقعا وصول الدكتور رالف بانش مساعد السكرتير العام للامم المتحدة الى القاهرة ، ليبحث مع المسؤولين المصريين في الترتيبات الخاصة لادارة قطاع غزة . كما ان داغ همرشولد كان سيزور القاهرة في الفترة اللاحقة لعشرين آذار ١٩٥٧ للغرض نفسه (٨٥) . ولكن قبل ان يصل الدكتور بانش لبحث اية ترتيبات ، كانت الامور قد تطورت بعيدا . فقد ازدادت الاضطرابات والمظاهرات الحاشدة في قطاع غزة عنفا .

التحرك الجماهيري لاعادة الادارة المصرية الى غزة اخذ اتجاهين، داخلي تمثل في عدم التعاون مع قوات الطوارىء ، وخارجي من خلال رفع وتيرة مطالبات مصر بتسلمها الادارة في القطاع ، حيث عملت مصر ما في وسعها كي ينتهي الوضع قبل وصول بانش ، ومن خلال اتصال اجري بين السلطات المصرية وبين قوات الطوارىء اعلمت الاخيرة بأن « العميد حلمي سوف يذهب لقطاع غزة في يوم ١١ آذار لفتح مكتب البريد هناك ، وكان قد وصل غزة ايضا

ثلاثة مسؤولين مصريين اتوا بصفة صحفيين هم احمد سعيد وسامي داوود ولطفي عبد القـادر » (٨٦) .

انى التحرك الجماهيري في قطاع غزة بأولى ثماره ، عندما نجح في ان يفرض على قوات الطوارىء ، الاستجابة لطلبات المتظاهرين بالافراج عن المعتقلين . فقد كانت المظاهرات تنتهي الى دار البلدية والى مقر الحاكم العام حيث السجن الذي كان يحتجز فيه المعتقلون السياسيون من قطاع غزة ،والذين رفضت قوات الطوارىء الدولية اخراجهم منه في الفترة الاولى . كما ان اسرائيل كانت قد حرصت على عدم الافراج عنهم قبل رحيلها ، باعتبار ان الاحتفاظ بالعناصر السياسية النشطة بالسجن امر يسهل مهمة قوات الطوارىء الدولية بالسيطرة على القطاع . ولم يكن ممكنا الاستمرار في ابقاء هؤلاء رهن الاعتقال ، اذ لو لم تستجب قوات الطوارىء الدولية لحطم المتظاهرون ابواب السجن بأنفسهم . ولقد ساهم اطلاق سراح المعتقلين في اعطاء المظاهرات والمعركة السياسية قيادتها الجماهيرية ، لان اسرائيل سبق لها ان اعتقلت معظم الشخصيات الوطنية .

قلب استمرار المظاهرات مشاريع قوات الطوارىء الدولية راسا على عقب . و « بدلا من ان يكون الاجتماع الذي عقد يوم ١٠ آذار في مركز البوليس بين ضباط قوات الطوارىء الدولية وبين الاونروا لمناقشة الادارة المدنية في القطاع ، قطع ذلك الاجتماع بجموع من المحتجين في الخارج والذين كانوا يحاولون دخول البوابة التي كانت تقود الى داخل المبنى .. واتضح فيما بعد ان السبب المعلن للاحتجاج كان لتعليق علم مصري على السارية مكان علم الامم المتحدة الذي كان يرفرف هنـاك » والسبب الحقيقي ، في راي الجنرال بيرنز « انهم يريدون اثارة الاضطرابات . وقد تطورت الامور بعد ذلك بسرعة فقد اصبحت الجموع اكثر ضجيجا وعدوانية ، وحاولوا خلع البوابة .. وبدا انهم في فترة وجيزة سيتمكنون من شق طريقهم للداخل » (٨٧) .

اتت هذه الاضطرابات في وقتها المناسب تماما ، حيث خيمت على رحلة بانش الى القاهرة ، والذي كان قد وصلها مساء ذلك اليوم ، وطار اليه الجنرال بيرنز ليكون في استقباله ، وليقدم له تقريره عن الحالة في قطاع غزة . ان انعكاسات اضطرابات قطاع غزة في ذهنية قوات الطوارىء الدولية يمثلها حديث الجنرال بيرنز عن ليلة ١٠ — ١١ آذار ١٩٥٧ ، اذ يصفها بقوله : « ذهبت للقاهرة وامضيت الليل هناك ، وقد بقيت مستيقظا افكر في الاضطرابات وفي ما ستكون عليه ردة فعل القوات تجاه الفوضى ... وهل ستستطيع القيام بالمسؤوليات الموكلة اليها ؟ » (٨٨) .

واما على صعيد تصورات بيرنز لمستقبل الادارة المدنية لقطاع غزة من قبل قوات الطوارىء الدولية ، فقد اتت حوادث غزة لتضع نهاية لتلك التصورات ، بل لتضعها في اتجاه جديد كليا . يقول عنها بيرنز : « حتى هذا الوقت كنا نضع خططنا على فرضية ان الموظفين المحليين والوجهاء سوف يتعاونون مع قوات الطوارىء ، ولكن الان اصبح واضحا بعد الاضطرابات والاحتجاجات والحوادث الخطيرة التي حدثت في الايام السابقة ، بأن هنالك معاداة لفكرة ادارة القطاع من قبل قوات الطوارىء ، وتفضيلا لعودة المصريين ، وقد بدا هذا بوضوح من الاعلام واليافطات التي رفعت في الشارع والهتافات التي كان ينادي بها المتظاهرون ، ولم تكن هنالك من مظاهرات مضادة ، ولم يكن هنالك اي دعم من اي من الاعضاء السابقين في المجالس البلدية او غيرهم ممن سبق لنا ان تحدثنا معهم في فكرة ادارة قطاع غزة من قبل الامم المتحدة بدون مشاركة المصريين ... وفي محاولة لتأمين تعاون بعض المواطنين الاكثر اهمية معنا ، [وبالذات] الاشخاص المفاتيح في تنظيم الادارة ، كنا نقابل برد فعل متحفظ ، ولم يكونوا على استعداد لادانة انفسهم ، وبعد ايام كان جوابهم عبارة عن نموذج موحد وهو « هم على استعداد للتعاون مع قوات الطوارىء في الخدمات الضرورية للجمهور ، ولكن يجب أن يكون مفهوما ان ولاءهم الاول هو للادارة المصرية » . واما الشوارع فقد كانت مليئة باليافطات التي تحمل شعارات من طراز « مصر هي امنا » ، « لا نريد الانفصال عن مصر » . وقد كنا نعرف بوجود جزء معين من المواطنين المحليين والذين لم يكونوا يحبون المصريين ، والذين اذا ما اعطوا الوقت الكافي والوضع المناسب ، فمن الممكن ان يسلموا شؤونهم الى الامم المتحدة .. ولكن هذه الجماعة لم تكن قوية ، ولا شجاعة بالدرجة الكافية وليست منظمة يمكنها من التقدم للتعاون مع قوات الطوارىء او الاونروا ، خصوصا في ظل غياب المصريين . وقد اصبح واضحا بشكل اكيد ان الجمهور لم يكن يريد ان يحكم من خلال الغرباء ، وكانت هتافاتهم موجهة ضد الاستعمار والامبريالية .. وقد لا تكون لديهم رغبة بأن يحكموا من قبل المصريين ولكن المصريين والذين هم عرب كانوا احسن من اي اجنبي « أبيض » » (٨٩) .

وفي ضوء الصورة الجديدة التي تكونت لدى مسئولي الامم المتحدة ، بفعل التطورات التي حدثت ، تراجعت الى الخلف فكرة ادارة غزة من قبل قوات الطوارىء ، وقام بيرنز وبانش مجتمعين بارسال رسالة مشتركة الى السكرتير العام للامم المتحدة ، يعلمانه بها بأن « الوضع يسير في اتجاه مختلف تماما عما كان هو مساعدوه في قيادة الامم المتحدة يأملون به » (٩٠) .

وتعتبر رسالة بيرنز وبانش هذه نقطة فاصلة في مخططات اقامة ادارة

تابعة للامم المتحدة في قطاع غزة . وتحـــرك موضوع عودة الادارة المصرية خطوات واسعة الى الامام ، والتي بدات بدورها باتخاذ مزيد من الخطوات التي تكفل عودتها. ومن الضروري تسجيل بعض النقاط على هامش حديث الجنـرال بيرنز عن الايام الثلاث الاولى لدخول قوات الطوارىء الدوليـة قطاع غزة . حيث يتضح من بين ثنايا حديثه ، وجود تصورات معينة لديه ولدى همرشولد ومساعديه بشأن تسلم الادارة في قطاع غزة . والواضح ايضا ان المخطط كان يقوم على محاولة انجاح تجربة ادارة قوات الطوارىء في قطاع غزة ، بحيث يمهد ذلك النجاح الطريق لكي ينشط المتعاونون مع قوات الطوارىء الدوليـة و « يتشجعوا » و « ينظموا » انفسهم تمهيدا لخلق حقائق في قطاع غزة تلعب دورا في تحديد مستقبل القطاع السياسي . وهذا ما يتناقض مع ما هو معلن من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة وتقارير داغ همرشولد ، والتي كانت تقول « بأن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة لا يلغي او ينقص مـن حقوق مصر ، وعن ان عمل قوات الطوارىء هـــو من خلال الاطار العام للادارة المصرية » (٩١) . ان مثل هذا الكلام والذي كان ينسجم مع قرار الجمعيـة العامة ومع المناخ العام الذي كان يحيط اجتماعات الجمعية العامة ، ليناقض آمال همرشولد ومساعديه في قيادة الامم اتحدة التي اشار اليها بيرنز . كمـا ان الحديث عن عمل قوات الطوارىء من خلال الاطار العام للادارة المصرية في قطاع غزة ، يتعارض تمام التعارض مع حديث بيرنز المتكرر، والذي تحول الى ممارسة لادارة قطاع غزة بمعزل عن الادارة المصرية .

لقد اتت احداث الايـــام ٨ ، ٩ ، ١٠ آذار ١٩٥٧ لتظهر عجز قوات الطوارىء عن ادارة القطاع بمعزل عن السلطات المصرية ، ووجدت قوات الطوارىء الدولية نفسها « عاجزة عن ادارة قطاع غزة لحين ٢١ آذار وهو الموعد المقرر لوصول همرشولد لمصر وتمنت علـى همرشولد الاسراع فـي الحضور » (٩٢) .

وقد كان من المقرر«ان يعود الدكتور رالف بانش الى القاهرة ، والـذي سمع وهو في طريقه اليها اعلان حكومة مصر تعيين حاكم اداري لقطاع غزة ، وانه سوف يباشر مهماته فورا ، لان هنالك اضطرابات في قطاع غزة ، وان قوات الطوارىء الدولية قد اطلقت النار علـــى الناس ، وهذا ما لا حق لها فيـــه » (٩٣) .

وعلى الرغم من المفاجاة التي اصابت مسؤولي الامم المتحددة من قرار مصر هذا فقد وضعت الشروط التالية للقبول بقرار مصر ، وهي : « ١ ــ ان لا ترسل مصر قواتها الى القطاع . ٢ ــ لا يسمح بنشاط الفدائيين . ٣ ــ اتخا

الخطوات الضرورية لجمع الاسلحة والمتفجرات التي كانت بيد الناس . ٤ ـ السماح بمرور اغذية الاونروا عبر ميناء حيفا » (٩٤) .

وقد قامت محادثات الدكتور بانش مع المسئولين المصريين على هذه الاسس الاربعة . وفي الاجتماع الذي عقد يوم ١٢ آذار « ابلغ من قبل احد المسؤولين المصريين بقرار الحكومة المصرية تعيين حاكم لقطاع غزة ، وان اللواء محمد عبد اللطيف مع فريق من تسع او عشر شخصيات ادارية سوف تصل غزة يوم ١٣ آذار ، وسئل بانش عما اذا كانت قوات الطوارىء الدولية سوف تمنع دخولهم » (٩٥) .

وفي هذا الوقت كانت الاضطرابات والمظاهرات مستمرة في قطاع غزة ، وازدادت الامور توترا بعد وفاة محمد علي المشرف متأثرا بجراحه التي اصيب بها يوم مظاهرات ١٠ آذار ، وكانت قوات الطوارىء تخشى من ان تتسبب جنازة الشهيد مشرف في اضطرابات خطيرة ، ولذا ، وتعبيرا عن عجز القوات الدولية عن ضبط الوضع ذهب بيرنز يطلب المساعدة من « السيد منير الريس لابقاء الامور هادئة » (٩٦) .

والوضع المتفجر في قطاع غزة حدد طابع اللقاء الذي تم بين الدكتور بانش والرئيس عبد الناصر ، وقد تقدم بانش بالطلبات سابقة الذكر بشأن نشاط الفدائيين ودخول القوات المسلحة ، بالاضافة الى طلبه بتأخير ارسال الحاكم الاداري المعين من قبل الحكومة المصرية وقد حظي بانش بموافقة على كل طلباته عدا موضوع الحاكم الاداري . اما السفير الاميركي في القاهرة فقد شارك بالضغوط على الحكومة المصرية وقابل عبد الناصر في اليوم نفسه « لتأخير ارسال الحاكم الاداري ، ولكن الفشل كان من نصيب مسعى السفير الاميركي ايضا » (٩٧) . وقد وافق عبد الناصر في هذا اليوم فقط على دخول الكتيبة الكندية التابعة لقوات الطوارىء الدولية ، وكان قد سبق للحكومة المصرية ان عطلت دخولها لقطاع غزة (٩٨) . والواضح ان موقف الحكومة المصرية كان نابعا من ربطها بين الكتيبة الكندية ومشاريع التدويل التي كانت قد طرحتها الحكومة الكندية . وبعد ان فشل مشروع التدويل ، وبعد ان تحدد بدقة دور قوات الطوارىء الدولية في القطاع ، لم يعد ثمة خطر من وجودها في القطاع .

كان دخول الحاكم الاداري العام لقطاع غزة في الساعة ٦٫٣٠ مساء ١٤ آذار ١٩٥٧ نهاية لمشاريع تدويل قطاع غزة وغيرها من المحاولات الرامية لابقاء الادارة المدنية في قطاع غزة بيد قوات الطوارىء . وبهذا اعطت جماهير القطاع تفسيرها الخاص بها « للفترة الانتقالية » و « للحظة الاولى » التي

تحدثت عنها قرارات الامم المتحدة ، بوصفها الفترة التي ستبقى بها غزة تحت الادارة الدولية ، ونضالات الجماهير ، اختصرت فترة العام التي اقترحت كفترة مبدئية لعمل قوات الطوارىء الدوليـة الى اسبـوع واحد . وقوات الطوارىء ، بعد ان كانت (منتشرة) في كافة ارجاء القطاع كما كان قد اقترح موشي دايان ووافقه على اقتراحه الجنرال بيرنز ، اضطرت لان تنسحب وتأخذ مواقعها على خطوط الهدنة ، وعندما اتى همرشولد الى القاهرة كما كان مقررا من قبل كان كل شيء قد انتهى . وسقط مشروع التدويل . واما ردة فعل اسرائيل « فقد غضبت بشدة .. واحتجت معتبرة انها خدعت بالوعود التي قدمت لها بعدم السماح بعودة الادارة المصرية للقطاع .. وهددت بأنها ستعيد اجتياح القطاع » (٩٩) .

في ضوء ردة فعل اسرائيل هذه ، يطرح سؤال ، هل حققت حملة سيناء اهدافها ، وخصوصا على صعيد القضية الفلسطينية عموما وقضية قطـاع غزة خصوصا ، وما هي انعكاسات نتائج حرب ١٩٥٦ على صعيد الـدور الذي اداه قطاع غزة في المراحل اللاحقة خلال الفترة بين ١٩٥٧ — ١٩٦٧ . وكيف يقيم الاسرائيليون نتائج حرب ١٩٥٦ فلسطينيا ، على الصعيديـن السياسي والعسكري ؟.

افضل تقيم اسرائيلي هو ذلك الذي قدمه موشي دايان في مذكراته عن حرب ١٩٥٦ ، والتي كتبها بعد « سبع سنوات ونصف من تلك الحرب بعد ان اصبح ممكنا عمل تقيم لنتائج واهمية وتأثيرات تلك الحملة . ومن الممكن القول بثقة ان ثلاثة اهداف قد حققت ، حرية الملاحة الاسرائيلية في خليج العقبة ، انهاء « ارهاب » الفدائيين ، اجهاض خطر الهجوم على اسرائيل من القيـادة المشتركة لمصر وسوريا والاردن . ولكن اسرائيل لم تربح « هدف الحرب » من خلال مفاوضات مباشرة مع مصر . اذ ان حملة سيناء لم تنته بجلوس الطرف المهزوم والمنتصر على طاولة المفاوضات لتوقيع اتفاقية مشتركة . فالترتيبات كانت ثلاثية،مع السكرتير العام للامم المتحدة الذي توسط بين الجانبين » (١٠٠).

ان حديث موشي دايان انما يعكس بدقـة ما كانت تريده اسرائيل من وراء الحملة ، والذي لا يخرج عن الاستراتيجية السياسية المعلنة للحكومـة الاسرائيلية ، التي لم يكن يهمها تحقيق الاهداف فحسب ، بـل الشكل الذي تتحقق به تلك الاهداف ، كما وان حديث موشي دايان هذا ينسجم مع المواقف السياسية التي سبق للحكومة الاسرائيليـة ان اتخذتها ، وعبر عنها بيرنز بقوله « احضار العرب الى طاولة المفاوضات » وذلك ليكتسب « الامر الواقع » صفة الشرعية . لان اسرائيل تعرف ان سياسة « الامر الواقع » هي سلاح ذو

حدين ، وترتبط بميزان القوى القائـــــم ، واي تبديل في ذلك الميزان سيترجم « بأمر » واقع جديد . وقد سبـــق لنا تفصيليا ان ناقشنا محاولات اسرائيل لاحضار العرب ـــ خصوصا مصر ـــ الى طاولة المفاوضات ، وبالتحديد خلال الفترة التي سبقت عدوان ١٩٥٦ ، باعتبـــار ان طاولة المفاوضات هي مقدمة الصلح والاعتراف .

ان عدوان ١٩٥٦ لم يحقق هذا الهدف الاستراتيجي الذي ارادته اسرائيل ، ولكنها بالمقابل حققت الاهداف المباشرة لحرب ١٩٥٦ بشأن نشاط الفدائيين ، وموضوع الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس . فقد توقف نشاط الفدائيين ، ومرت البواخر الاسرائيلية في خليج العقبة . وهما مكسبان كبيران لاسرائيل وكانت لهما آثارهما السياسية الضارة على القضية الفلسطينيـــة عمومـــا ، ودور قطاع غزة خصوصا . اذ لم توقع اتفاقية ما بين اسرائيل ومصر بشأن هذا الموضوع ، الامر الذي جعل المكسب الاسرائيلي بشأن نشاط الفدائيين وموضوع الملاحة الاسرائيلية شكلا من اشكال سياسة الامر الواقع ، الذي لم يكتسب اي شرعة ، وابقى باب الصراع مفتوحا على مصراعيه .

مصادر الفصل الخامس

(١) لووف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ ·
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٤ ·
(٣) حروب اسرائيل ، جزء اول ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٣ ·
(٤) المصدر نفســه ·
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٦ ·
(٦) المصــدر نفســه ·
(٧) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨١ ·
(٨) المصــدر نفســه ·
(٩) شمعون بيريس ، حروبنا مع العرب ، لا تاريخ ولا دار نشر ، ص ١٣١ ، ١٣٢ ·
(١٠) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ ·
(١١) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٨ ·
(١٢) عزمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٨ ·
(١٣) المصدر نفســه ، ص ١١٢ ·
(١٤) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤ ، ١٥٦ ·
(١٥) اوبلنس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ ·
(١٦) المصــدر نفسه ·
(١٧) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ ·
(١٨) اوبلنس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢ ·
(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ ·
(٢٠) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ ·
(٢١) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٣ ·
(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ ·
(٢٣) المصــدر نفســه ·
(٢٤) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ ·

(٢٥) المصـــدر نفســـه ٠
(٢٦) أوبلنس ، مصـــدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ – ١٦٧ ٠
(٢٧) المصـــدر نفســـه ٠
(٢٨) المصـــدر نفســـه ٠
(٢٩) المصـــدر نفســـه ٠
(٣٠) المصـــدر نفســـه ٠
(٣١) لووف ٠ مصدر سبـق ذكره ، ص ٥٥٣ ٠
(٣٢) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣ ٠
(٣٣) اعتداءات اسرائيل على قطاع غزة وسيناء ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤ ٠
(٣٤) المصـــدر نفســـه ، ص ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ٠
(٣٥) المصـــدر نفســـه ، ص ١٦٩ ٠
(٣٦) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٤ ٠
(٣٧) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ ٠
(٣٨) لووف ، مصـــدر سبق ذكره ، ص ٥٥٢ ٠
(٣٩) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ ٠
(٤٠) اعتداءات اسرائيل على قطاع غزة وسيناء ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ ٠
(٤١) المصـــدر نفســـه ، ص ١١٠ ٠
(٤٢) المصدر نفســـه ، ص ٨٧ ٠
(٤٣) المصـــدر نفسه ، ص ١٥ ٠
(٤٤) المصـــدر نفسه ، ص ٦٦ ٠
(٤٥) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٤ ٠
(٤٦) المصـــدر نفســـه ٠
(٤٧) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩١ ٠
(٤٨) المصدر نفســـه ، ص ٣٠٣ ٠
(٤٩) المصـــدر نفسه ٠
(٥٠) شؤون فلسطينية ، عدد ٤٦ ، ص ٢٣٥ – ٢٣٩ ٠
(٥١) المصـــدر نفســـه ، عدد ٤٧ ، ص ٢١٥ – ٢١٧ ٠
(٥٢) المصدر نفسه ، عدد ٤٨ ، ص ٢١٥ – ٢١٩ ٠
(٥٣) من رسالة غير منشورة ، وردت من الدكتور محمد حسين البطينجي ، وهو شـــاهد عيان ، بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٧٥ ، مصنفة تحت رقم / وش ١٩٧٥/٨/١٥ ٠
(٥٤) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣ ٠
(٥٥) المصـــدر نفســـه ٠
(٥٦) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣ – ٣٤ ٠
(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ٠
(٥٨) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٧ ٠
(٥٩) المصـــدر نفســـه ، ص ١٨٨ ٠
(٦٠) المصـــدر نفسه ، ص ١٩١ ٠
(٦١) المصـــدر نفســـه ٠
(٦٢) المصـــدر نفســـه ٠

(٦٣) قرارات الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ص ٤١ ٠
(٦٤) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٨ ٠
(٦٥) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٤٩ ٠
(٦٦) المصـــدر نفســـه ٠
(٦٧) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٥١ ٠
(٦٨) المصـــدر نفســـه ٠
(٦٩) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٥٢ ٠
(٧٠) المصدر نفسـه ، ص ٢٥٣ ٠
(٧١) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٥٤ ٠
(٧٢) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٥٥ ٠
(٧٣) المصدر نفســـه ، ص ٢٥٦ ٠
(٧٤) المصدر نفســـه ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ٠
(٧٥) المصدر نفســـه ، ص ٢٥٧ ٠
(٧٦) المصـــدر نفســـه ٠
(٧٧) المصدر نفســـه ، ص ٢٥٦ ٠
(٧٨) المصدر نفسـه ، ص ٢٦٠ ٠
(٧٩) المصدر نفسـه ، ص ٢٥٩ ٠
(٨٠) المصـــدر نفسـه ٠
(٨١) صورة اليافطة موجودة في كتاب «بين العرب واسرائيل» بين الصفحتين ١٩٢ و ١٩٣ ٠
(٨٢) بيرنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ ٠
(٨٣) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٦٠ ٠
(٨٤) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٦١ ٠
(٨٥) المصـــدر نفسه ، ص ٢٦١ ٠
(٨٦) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٦١ ٠
(٨٧) المصـــدر نفسـه ، ص ٢٦٢ ٠
(٨٨) المصـــدر نفسـه ، ص ٢٦٣ ٠
(٨٩) المصـــدر نفسـه ، ص ٢٦٥ ٠
(٩٠) المصـــدر نفسه ، ص ٢٦٥ ٠
(٩١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ ٠
(٩٢) المصـــدر نفسه ، ص ٢٦٦ ٠
(٩٣) المصـــدر نفسه ، ص ٢٦٦ ٠
(٩٤) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٦٦ ٠
(٩٥) المصـــدر نفســـه ، ص ٢٦٧ ٠
(٩٦) المصدر نفســـه ، ص ٢٦٧ ٠
(٩٧) المصدر نفســـه ، ص ٢٦٧ ٠
(٩٨) المصدر نفســـه ، ص ٢٦٧ ٠
(٩٩) المصدر نفســـه ، ص ٢٧١ ٠
(١٠٠) دايان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٣ ٠

الفصـل السـادس

غزة في مرحلة المد القومي : ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣

تشكل هذه الفترة في حياة قطاع غزة مرحلـة متميزة كليا ، قياسا الى فترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧ . وقد نتج ذلك التمايز من طبيعة الظروف الموضوعية الجديدة التي احاطت بقطاع غزة ، على كافة الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية . فقد اتت حرب ١٩٥٦ ، والنتائج التي انتهت اليها ، لتشكل مدخلا لتبدلات عميقة اتسعت لتشمل المنطقة كلها بما فيها القطاع . كما ان مرور نحو عشر سنوات على « قيام » القطاع قد أدى الى أكتمال دورتـه الاقتصادية ، وبالتالي حدوث تبدل لا بأس به في مجمل اوضاعه الاقتصادية التي انعكست بدورها على كافة اوجه النشاط فيه . وقبل استعراض الملامح السياسية والاقتصادية لا بد لنا من التعرض للظروف الموضوعية التي احاطت بقطاع غزة ، وكان لها اثرها على مجريات الامور هناك . فبالاضافة الـى الظروف الموضوعية العامة في المنطقة ، كان لقطاع غزة خصوصية معينة سبق لنا الاشارة اليها ، الا وهي سرعة تفاعله وتأثره بما يجري حوله ، وخصوصا في مصر ، باعتبار أن مصر هي البوابة التي كان قطاع غزة يطل من خلالهـا على العالم الخارجي .

ان الظروف الموضوعيـة التي سارت في ظلها الامور متعددة الوجوه والجوانب ، فمنها ما يتعلق بالمفاهيم السياسية الرائجة بشأن القطاع خاصة ، وقضية فلسطين عامة ، ومنها ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين قطاع غزة ومصر ، ومنها ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي المصري وتوجهاته المحلية والفلسطينية والعربية والدولية . وهناك ايضا الظرف العربي العام ، وطبيعة القضايـا السياسية التي شكلت عناوين اهتمامات الراي العام العربي ومحور الصراعات السياسية في المنطقة العربية ككل .

نقطة البدء كانت « الانتصار السياسي » الذي حققته الحكومة المصرية على

الرغم من الهزيمة العسكرية التي منيت بها في ١٩٥٦ ، واحتلال دول العدوان الثلاثي لمنطقة قناة السويس وصحراء سيناء وقطاع غزة . وقد سبق لنا تقييم نتائج عدوان ١٩٥٦ والمدى الذي حققت فيه دول العدوان الثلاثي اهداف حرب ١٩٥٦ . ولسنا في هذه الدراسة في معرض اجراء تقييم وتحجيم للانتصار السياسي الذي تحقق ، ولكن لو اخذت كافة النتائج القريبة والبعيدة ، بعين الاعتبار ، فمن الناحية العلمية يكون امراً في غاية الصعوبة اطلاق لفظة « انتصار » على نتائج حرب ١٩٥٦ ، الا اذا جاز لنا اعتبار عدم تحقيق العدو لاهدافه كاملة انتصارا سياسيا للطرف العربي ، باعتبار ان اسرائيل لم تتمكن من تحقيق كامل اهداف العدوان الذي شاركت فيه ، وما تحقق منه لم يكتسب اية قانونية ، او شكل توقيع اتفاقية مشتركة من خلال اجراء مفاوضات مباشرة ، كما كانت تطمح اسرائيل .

لكن ، وعلى الرغم من الظلال التي يمكن ان تحيط بما سمي « انتصارا سياسيا » لمصر في عام ١٩٥٦ ، فان الشارع العربي عموما قد قبل ذلك الانتصار بحماسة لا تضاهى ، بحيث وازن بين التراجع المصري بايقاف حرب الفدائيين ، وبين ما حققته القضية الوطنية المصرية من خلال نجاح مصر في تأميم قناة السويس ، وضمان اخراج القوات البريطانية ـ الفرنسية من الاراضي المصرية ، دون ان تمس سيادة مصر على ارضها وقناتها ، اضافة الى عودة قطاع غزة الى الادارة المصرية .

ساهمت نتائج حرب ١٩٥٦ ، والتقدم الذي حققته القضية الوطنية المصرية ، اضافة الى رصيد القيادة المصرية لدى الجماهير العربية قبل حرب ١٩٥٦ ، والذي تكون نتيجة لمواقفها ضد مشاريع الاحلاف وخطوتها بتأمين قناة السويس وتوثيقها للعلاقة مع الكتلة الشرقية ساهمت في خلق القيادة الناصرية ، كقيادة جماهيرية ، اذ وجدت الجماهير العربية في عبد الناصر بطلها المنتظر . وكانت المناسبة التي حسم بها موضوع الهوية الوطنية للنظام المصري الجديد ، ولم تعد ثمة ظلال على مواقفه كما كان الامر في السنوات الاولى لثورة ٢٣ تموز وما رافقها من تذبذبات ، كان الدعم الجماهيري العربي لمصر ابان عدوان ١٩٥٦ ، مقدمةلكيتكتشف مصر ونظامها الجديد اكثر فاكثر هويتها القومية وعمقها العربي ، الامر الذي كرس القيادة المصرية ، قيادة جماهيرية عربية ، ومع تزايد الدور العربي الذي بدات تلعبه الثورة المصرية تزايدت ايضا عملية تكريسها كقيادة عربية ، وحسم الدور القيادي لمصر ولعبد الناصر بشكل لا يقبل الجدل .

ان مرحلة ما بعد ١٩٥٦ ، وبالظروف التي سبقت الاشارة اليها ، قد

بدات في الوقت الذي طويت به مجموعـــة من المفاهيـم السياسية ، وبالتالي المشاريع السياسية التي كانت مطروحة على نطاق واسع في المنطقة . فقد قلبت المفاهيم الرائجة راسا على عقب، وطوى فيما طوى من مفاهيم موضوع الصلح مع اسرائيل وتوطين اللاجئين ، وهما الموضوعان اللذان كانا مطروحين على بساط البحث بشكل دائم طيلة مرحلة ما قبل ١٩٥٦ . ولم يعد من السهل الاقتراب من موضوع تصفية القضية الفلسطينية بكافة أشكالها وجوانبها ، الامر الذي ابعد الخطر السياســي اليومي الذي كان يحــدق بها ، ويشكل عنصر تفجر سياسي يومي ، ويفرض بالتالي مهام نضالية لمواجهة المشاريع المطروحة .

وقد عبرت المفاهيم السياسية العامة الجديدة ، التي سادت في المنطقة، عن نفسها من خلال تنامي حركة القومية العربية ، التي وجدت في قيادة عبد الناصر خير معبر عنها ، ساهم في اعطائها زخما جديدا ، فاصبحت المجرى النضالي العريض الذي اتسع للمشكلات العربية قاطبة ، وطمست بشكل او بآخر المشكلات الاقليمية وخصوصية هذا القطر او ذاك . وقد ساهم هذا الوضع في تحديد سمات النضال العربي الفلسطيني عامة ، وعكس نفسه على مجريات الامور في قطاع غزة خاصة .

ادت الظروف الموضوعية الجديدة الى اعادة صياغة وتحديد وبلورة المفاهيم السياسية في قطاع غــزة . وفي مقابــل تراجــع مشاريع الصلح والتوطين ، اصبح واضحا اكثر من اي وقت مضى ان تحرير فلسطين ليس بالمهمة السهلة ، ولم يعد موضوعا آنيا يمكن توقع انجازه بين لحظة واخرى . وكان لهذه المسألة ما قبل ١٩٥٦ دورها الكبير في خلق جو جماهيري ضاغط على القيادة المصرية . ولكن عدوان ١٩٥٦ واجتياح اسرائيل لقطاع غزة جاءا ليثبتا بالملموس ان مجابهة اسرائيل ليست بالامر السهل ، وتحتاج الى فترة طويلة من الاعداد والتجهيز . وقد اتى شعار « الوحدة العربية طريق لتحرير فلسطين » خير معبر عن القناعة القائلة بضرورة الاعداد والحشــد قبل المعركة الفاصلة . وعكست هذه القناعة نفسها على مجمل المفاهيـم والنشاطات السياسية التي شهدها قطاع غزة طيلة المرحلة اللاحقة .

لقد ساهمت هذه الظروف في اعادة صياغة العلاقة من جديد بين مصر وقطاع غزة . وقد سبق لنا الاشارة الى هوة عدم الثقة التي تحكمت بالعلاقة بينهما ، سواء في مرحلة ما قبل الثورة وملابسات اشتراك الجيش المصري في حرب ١٩٤٨ ، او الطريقة التي الحق بها قطاع غزة بمصر ، وكان يتهدده دائما خطر دمجه بها . ولم يختلف الامر كثيرا في مرحلة ما بعد قيام ثورة ٢٣

تموز ١٩٥٢ ، حيث استمرت هوة عدم الثقة حتى منتصف العام ١٩٥٥ ، وذلك نتيجة للغموض الذي احاط بمواقف الثورة واستمرار مشاريع التوطين التي اسقطتها جماهير غزة عنوة . وقد انعكست هوة عدم الثقة هذه بالشكل الصراعي للعلاقة بين قطاع غزة والادارة المصرية . اما مرحلة ما بعد ١٩٥٦ فقد شهدت تصحيح طبيعة العلاقة بين غزة ومصر . وبعد الفظائع التي ارتكبتها اسرائيل ابان احتلالها عام ١٩٥٦ تضاءلت في اذهان الناس الاجراءات القمعية التي كانت تلجأ اليها السلطات المصرية ، والتي كانت سببا دائما للنقمة ، وذلك اضافة الى زوال السبب السياسي الذي كان يشكل عنصر تفجر يومي في العلاقة بين الطرفين . ونتيجة للثقة في المواقف السياسية للحكومة المصرية تبدل موقف الكتلة الجماهيرية العريضة وراحت نشاطاتها السياسية الرئيسية تتحرك على ارضية الموقف السياسي الرسمي المصري.

شكلت هذه العناصر السياسية مجتمعة الاساس الموضوعي الذي سارت بناء عليه الامور طيلة الفترة بين ١٩٥٧ — ١٩٦٣ . واذا كانت الظروف الموضوعية السياسية ، الخاصة منها والعامة ، قد تبدلت بالشكل الذي سبق لنا الاشارة اليه ، فقد طرا تبدل مشابه على صعيد الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة حيث كانت مرحلة ما بعد ١٩٥٧ بداية انفراج في الاوضاع الاقتصادية ، ساهم بدوره ، اضافة الى الظروف السياسية العامة، في تحديد مسار الامور في قطاع غزة .

ان حديثنا عن قطاع غزة خلال هذه المرحلة يكون في اطار الوقوف امام المنعطفات الرئيسية التي مر بها . وهذا لا يعني القفز فوق مجموعة من التفاصيل الهامة ، ولكن تناولها يبقى في حدود معينة باعتبار ان الهدف هو الوقوف امام الاحداث الرئيسية التي تركت بصماتها على القطاع .

تاريخ هذه المرحلة هو تاريخ الناصرية واندماج كامل لفلسطين بعد ان اصبحت عنوان النضال العربي كله في القضية القومية ، فكل نضال قومي هو نضال لفلسطين . وقد كانت الانتصارات السياسية التي حققتها الناصرية عنصر تأكيد على سلامة الشعارات ومزيد من الانضواء تحتها ، وعلى الرغم من ان كل طرف كان ينظر الى هذه المسائل من زاويته الخاصة ، فان حجم فلسطين كان بارزا . فهناك انتصار ما بعد ١٩٥٦ والذي بدا مع انسحاب الاسرائيليين من قطاع غزة في منتصف اذار ١٩٥٧ ، الذي كان مادة اعلامية واداة تحريض سياسي ، وهناك ايضا وحدة ١٩٥٨ التي كانت نقلة واسعة على صعيد ترجمة الشعار المطروح منذ ما بعد انسحاب اسرائيل . وبذلك كله كانت فلسطين ، وهذه الانتصارات ، تقدمان باعتبارهما وجهين لعملة

واحدة . ولذا لم تبرز اية خصوصية لقطاع غزة في هذا المجال ، بل كان جزءا من حركة التيار الناصري العريض ، وعوملت غزة ، ورضيت ان تكون ، اقرب الى مقاطعة مصرية او سورية ، ينطبق عليها ما ينطبق علـى سورية ومصر . وكانت الحوادث السياسية اليومية تدور ضمن هذا المجرى . فمن مظاهرات التأييد ، الى برقيات المباركة ، الى الوفود ، الى الندوات ، التي كانت تنظمها الادارة المصرية ، كان القطاع يسبح في التيار ، فكل ما حدث في المنطقة كان يحدث من اجله .

وقد حافظت دولة الوحدة على قطاع غزة بوضعه الخاص وبقيت علاقته الادارية بمصر على ما هي ، وان كانت قد ادخلت اليها مؤسسات الوحدة ، حيث انشيء في قطاع غزة الاتحاد القومي ، والذي كان التنظيم السياسي لدولة الوحدة . ولم يكن هذا التنظيم ذا اثر يذكر في الحياة السياسية لقطاع غزة ، فقد اتى نموذجا للعلاقات التقليدية التي كانت تسوده واذا لم يتغير وضع قطاع غزة السياسي خلال الوحدة ، ذلك ان المقاومة الشعبية خلال الاحتلال اليهودي [١٩٥٦] والبسالة التي ابداها الحرس الوطني الفلسطيني لم تنل غير الثناء في خطابات المناسبات ، ولم يسع المسؤولون في مصر اولا ثم في الجمهورية العربية المتحدة لدعمها ، وتسليمها زمام الامور في قطاع غزة لتكون نواة العمل الجدي المتحد من اجل تحرير فلسطين . وبدلا من ذلك جرت انتخابات للاتحاد القومي .. فنجحت الوجاهات والفئات غير الثورية ، وكما تصدرت البرجوازية والانتهازية الاتحاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة ، كذلك تصدرته في غزة .. ولم تغير انتخابات الاتحاد القومي من وضع قطاع غـــزة . فقد ظـــل الحاكم الاداري هو ممثـــل السلطة (١) » . وقـــد رأت السلطات المصرية في الاتحاد القومي شكلا من اشكال وحدة الصف التي تحدث عنها عبد الناصر لوفود من اهالي غزة حضرت الى دمشق ، حيث قال موجها كلامه لتلك الوفود « اما واجبكم فهو وحدة الصف وانا أرى هذا في الاتحاد القومي . فقد قاست فلسطين في الماضي الكثير من الخلافات واليوم ارى الشعب الفلسطيني وهو يتسلح بالوعي ويأخذ من الماضي دروسا . والدرس الاساسي هو الوحدة»(٢) .

وفي الصورة التي قدمت عن وضع الاتحاد القومي قدر كبير من الصحة ، فقد اريد من ذلك التنظيم خدمة اغراض السلطة الحاكمة بحظـــر النشاط الحزبي وحل الاحزاب القائمة باسم وحدة الصف ، وكذلك امتصاص الطاقات السياسية والتنظيمية الموجودة بايجاد « المجاري الرسمية » التي تستطيع استيعابها . وطيلة فترة الوحدة المصرية ـــ السورية بقي دور الاتحاد القومي دورا هامشيا ولم يمارس أي سلطة تذكر ، فقد بقيت كامل السلطات الادارية

في يد الحاكم الاداري العام ، يعاونه ما يسمى بالمجلس التنفيذي ، الذي كان مكونا ، بالاضافة الى الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، من نائب الحاكم الاداري العام ، ومدير الداخلية والامن العام ، ومدير الشؤون القانونية ، ومدير المالية والاقتصاد ومدير التعليم والثقافة ، ومدير الصحة ، ومدير الاشغال ، ومدير الشؤون البلدية ، ومدير الشؤون الاجتماعية وامر اللاجئين ، ومدير الشؤون المدنية .

واشخاص المجلس التنفيذي كانوا يعينون بقرار من وزير الحربية المصرية ، عدا الحاكم الذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية ، وذلك حسب القانون الاساسي للمنطقة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥* .

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول ان وضع قطاع غزة ، خلال فترة الوحدة، كان اقرب ما يكون الى وضع احدى محافظات احد اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، حيث يوجد محافظ يحمل لقب حاكم اداري عام ينفذ سياسة الحكومة المركزية ويعاونه في مهماته ممثلو الوزارات المركزية . ولو لاحظنا طريقة تعيين هؤلاء المديرين ، والسلطات المطلقة المعطاة للحاكم الاداري الذي كان معينا بدوره ، لاتضح لنا ان قطاع غزة كان يدار عمليا من قبل شخص واحد هو الحاكم الاداري العام ولكن مع فارق جوهري ، هو ان المحافظ عادة يتبع الحكومة ، بينما محافظ غزة يتبع وزارة الحربية والمخابرات العامة المصرية .

لم تطل قرارات التأميم ، التي اتخذت في سوريا ومصر قطاع غزة ، الامر الذي حافظ على طبيعة العلاقات الطبقية السائدة وابقاها بدرجة معينة متخلفة عما هي في مصر وسوريا . ولم يكن ممكنا تطبيق اجراءات التأميم كما حدث في البلدين لطبيعة حجم الملكيات الزراعية والصناعية ، وحدة المشكلات الاجتماعية التي لم يكن يجدي فيها مثل تلك الاجراءات . كما أن المشكلات الاجتماعية التي كان يعاني منها قطاع غزة لم تكن ناشئة بالدرجة الاساسية من طبيعة نظام الملكية ، كما هو الامر بالنسبة لسوريا ومصر . (اضافة الى اسباب واعتبارات اخرى تتعلق بظروف القطاع الاقتصادية الخاصة ، سنناقشها فيما بعد) .

ان هذه المرحلة التي شارفت نهايتها عام ١٩٦٢ كانت تتميز بالاندماج

---

* في بعض المصادر كان مرد رقم القرار على انه ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بدلا من ٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، ولذا تركنا الرقم كما ورد في المصدر .

الكامل الى درجة الذوبان في التيار القومي العام ، لدرجة ان قطاع غزة قد فقد خصوصيته تماما ، وهذا الفقد لم يكن نابعا عـــن ضمـــور في الشعور الوطني او خفوت في حدة الهموم السياسية التي كان يجابهها القطاع . وقد اتت المراحل اللاحقة لتؤكد أن قطاع غزة برغم اندماجه الكامل كما اتضح من سياق الحوادث التي مرت خلال الفترة بين ١٩٥٥ ـــ ١٩٦٣/٦٢ . برغم هذا كانت ذاتيته الخاصة به في الوقت الذي بدا يتضح فيه حجم الصعوبات التي كانت تجابه آمكانية تحقيق شعار « الوحدة طريقا لتحرير فلسطين » ، وغيره من الشعارات القومية التي شكلت عناوين حركة النضال العربي في تلك الحقبة من الزمن .

لقد شهد قطاع غزة خلال هذه الفترة ضمورا في الحياة السياسية ، اذ لم يشهد تفاعلات بحجم تلك التفاعلات التي عرفها في الفترة الاولى ، وقد لعبت الظروف الموضوعية دورها في هذا الامر ، اذ تميزت هذه الفترة بغياب الجو الصراعي الذي كان يحكم قطاع غزة بالادارة المصرية ، والتي ضمنت ولاء ودعم الكتلة الجماهيرية العريضة بحكم مواقف مصر السياسية . ونتيجة لهذا الوضع سحبت الارضية السياسية التي كانت تتحرك عليها الاحزاب والتنظيمات السياسية . فالظروف السياسية المواتية ـــ على الرغم من قمع السلطات المصرية للعمل الحزبي في فترة ما قبل ١٩٥٦ ـــ كانت تشكل عنصر المد اليومي في نضال الاحزاب القائمة . واذا كان نشاط الاخوان المسلمين قد ارتبط بالظروف السياسية الحرجة التي مر بها القطاع في فترة ما بعد ١٩٤٨ ، ودور ذلك الحزب في حرب ١٩٤٨ ، وبعد ذلك في ثورة ٢٣ تموز ، فان دور الحزب الشيوعي قد ارتبط بالمعركة التي اسهم بفعالية بها ، الا وهي المعركة ضد مشروع التوطين عام ١٩٥٥ . وقد أتت مرحلة ما بعد ١٩٥٧ وخلقت ظروفا سياسية غير مواتية لاي نشاط سياسي جماهـــيري خارج مجرى الشعارات والاطروحات التي كانت تقدمها السلطة . بل ، على العكس من ذلك ، فقد استغلت الادارة المصرية جيدا الظرف السياسي والمناخ الجماهيري لشل نشاط الشيوعيين والاخوان المسلمين ، الذين بدات معركتها الجدية معهم منذ انتفاضة شباط ١٩٥٥ . واتت بعدها مرحلـــة حرب الفدائيين لتشكـــل عنصر الاهتمام الجماهيري الاول . كما ان حملات القمع بعد ١٩٥٦ لم تتوقف ، مرتكزة على سبب هنا او هناك . وفي كل مرحلة تحتمـــي تلك الحملة تحـــت « مظلة » جديدة . فبعد ١٩٥٧ ركز كثيرآ على دور بعض الشيوعيين ، أبان الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة ، الذين كانوا قد اصدروا ما عرف بالمنشور رقم (٢) ، والذي كان يدعو للتعاون مع اليهود الشرفاء ... الخ . وكـــان ذلك البيان ذريعة اجهزة الامن لتصعيد حملتها على الشيوعيين ، حيث كانت

تسقط تلك الحملة على مواقف الشيوعيين ابان فترة ١٩٤٨ . وعلى الرغم من ان موقف اجهزة الامن المصرية من نشاط الشيوعيين امر معروف تقليديا ، وهو بالتأكيد خارج حسابات المنشور رقم (٢) فقط ، فقد شكلت هذه الذريعة مدخلا موفقا لاجهزة الامن استطاعت ان تنفذ من خلالـه لتغطية سياستهـا المعادية لنشاط الشيوعيين . ولم تكد تنتهي ذيول المنشور رقم (٢) حتـى بدات معركة الوحدة وانفجار الموقف مرة ثانية بين الشيوعيين وعبد الناصر ، فشنت الحملات ضدهم هذه المرة باسم موقفهم المعادي للوحـدة . ولسنا في هذه الدراسة بصدد مناقشة موقف الشيوعيين تجاه القضيتين اللتين شكلتـا « المبرر » الذي غطيت به حملات القمع ضدهم ، ولكننا نستطيع الجزم ان موقف الشيوعيين تجاه هاتين المسألتين كان موقفا غير واضح او مقبول من قبل الجماهير ، والتي لم تكن على استعداد لقبول اي موقف يمكن ان يعتبر موقفا «مرنا» تجاه سلطات الاحتلال سنة ١٩٥٦، كما انها لم تكن على استعداد لقبول اي موقف او تحفظ تجاه الوحدة . وفي كلا الموقفين نجحت حملات اجهزة الامن في ضرب الشيوعيين وشل نشاطهم بعد ان نزعت عنهم غطاءهم الجماهيري . ولطبيعة الظروف الموضوعية التي احاطت بنشاط هذا الحزب ، فقد كان عاجزا عن الرد بهجوم سياسي معاكس كان يمكن ان يوازن او يخفف من حملة القمع التي وجهت ضده ، وذلك لافتقاده الى البديل السياسي الذي يمكن طرحـه فلسطينيا وعربيا وغزيا . لانه مهما اشتدت حملات القمع فلا يمكن ان تفلح بشل نشاط الحزب نهائيا ، وخير مثال لدينا تجربة ١٩٥٥ ، اذ وبرغم حملات قمع الشيوعيين والتي استمرت منذ ١٩٤٨ ، فانها لم تمنعهم من لعـب دور فاعل في مواجهة مشروع التوطين ، وحيث حطم شعار « لا صلح ولا اسكان يا عملاء الاميركان » (٣) ، كل الاقنعة التي اختفت وراءها محاولات اجهـزة القمع . ولذلك بقي دور الحزب الشيوعي ، خلال هذه الحقبة ، ولم يتمكن من حفر مجرى له في الحياة السياسية لقطاع غزة .

واما بالنسبة للاخوان المسلمين فان تطـور الاحداث السياسية قـد تجاوزهم كليا ، اضافة الى الظروف الموضوعية التي بدأت تلف المنطقة . فمن الاصلاح الزراعي الى انتصار السويس ، ومن قيام دولة الوحدة الى اجراءات التاميم في ١٩٦١ ، كل هذه الحوادث افقدتهم الارضية السياسيـة والطبقية التي كانوا يستندون اليها . وبحكم بنيته النظرية فقد ارتبط الحزب مركزيـا اكثر فاكثر بالاوساط الرجعية العربية المرتبطة بدورها بالامبريالية ، بحيث ابتعد نهائيا حتى عن الافق الديني الوطني الذي كان يمثله في بداية الخمسينات ، وتحول ليصبح جزءا من الثورة المضادة . وقد تلاشى الحزب نهائيا في قطاع غزة وفقد قواعده الجماهيرية ، خصوصا بعد احتدام المعركة مع الرجعية العربية

التي شكلت عنصر المواجهة مع التيار القومي . وما تبقى في قطاع غزة من عناصر للاخوان المسلمين كانوا اقرب الى حلقات دينية ضيقة لا تمارس دوراً سياسيا يذكر . اما العناصر الوطنية في الحزب فقد شكلت زادا للتنظيمات الجديدة التي بدأت تتبلور في قطاع غزة .

وقد اتت احداث ١٩٥٦ لتهز اساس الصراع السياسي التقليدي وتبدله راسا على عقب ، وذلك على مستويات عدة . فقد تقلصت القاعدة الجماهيرية التي كانت تتأثر بتلك الصراعات ، وخصوصا من كان لا يزال يرى في الحاج امين الحسيني زعامته الوطنية . فقد بدأ عبد الناصر يشكل الزعامة البديلة ، كما كان قادرا على طرح البديل السياسي ايضا، في الوقت الذي كانت قيادة الحاج أمين الحسيني ترتكز على ارتباطات تقوم على العلاقات العشائرية والماضي الوطني فقط . وبالمقابل فان الموقف السياسي لخصوم الهيئة العربية العليا فقد اصبح حرجا تماما ، خصوصا بعد تجربة ١٩٥٦ وتعاون عميد آل الشوا مع الاحتلال الاسرائيلي . هذا ، اضافة الى طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة لقطاع غزة ، حيث غالبية السكان من اللاجئين الذين لا يرتبطون اقتصاديا بالزعامات التقليدية . وادى هذا الوضع الى تضاؤل الدور السياسي للزعامات التقليدية ، وهبط بصراعاتها الى مستوى الصراعات العشائرية التقليدية ، والتي تدور حول قضايا ذات طابع محلي صرف . وانتقل ولاء الزعامات التقليدية من ولاء لقيادة الحاج امين الحسيني الى ولاء للادارة المصرية ، بحكم تضاؤل دور الحاج امين الحسيني امام دور الزعامة الناصرية ، وبالتالي ارتباط مصالح الزعامات التقليدية بالسلطة القائمة ، سواء اخذت هذه المصالح طابعا اقتصاديا او سياسيا . وقد ساعد في تحديد طابع الصراعات التقليدية في قطاع غزة حسم مشكلة رئاسة بلدية غزة ، والتي كانت تشكل احد ابرز مراكز الصراع على النفوذ بين قيادات غزة التقليدية ، خصوصا وان للبلديات في مدن فلسطين دورا سياسيا يتجاوز بكثير الخدمات التي تقدمها ، وذلك لاكثر من اعتبار وسبب .

لقد اتت مرحلة ما بعد ١٩٥٦ لتحسم الصراع الدائر على بلدية غزة ، حيث كرس منير الريس رئيسا للبلدية ، بينما اعتقل منافسه التقليدي السيد رشدي الشوا من قبل السلطات المصرية بعد عودة الاخير الى قطاع غزة في آذار ١٩٥٧ . وعلى الرغم من ان منير الريس كان رئيسا لبلدية غزة قبل عدوان ١٩٥٦ ، لكن ذلك التعيين كان مثار تشكيك دائم من قبل خصومه ، كونه قد تم من قبل الادارة المصرية وليس نتيجة انتخابات . وقد اتت تجربة ١٩٥٦ والطريقة الجماهيرية التي اعيد بها الى رئاسة البلدية ، لتبدل الاساس الذي كان يستمد منه منير الريس سلطته ، فبعد ان كان ينسب للمصريين فضل

تعيينه في رئاسة البلدية ، اصبح هذا الفضل يعود لموقفه من الاحتلال في فترة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ الامر الذي ترك آثارا بعيدة على صعيد التوازنات السياسية التقليدية في قطاع غزة ، وحسم الموضوع نهائيا لصالح الزعامة التي كان يمثلها منير الريس . وقد كان لهذا الوضع اثره الكبير في خلق الزعامة الجماهيرية التي بدات تلعب دورا كبيرا في استقطاب الجماهير ، وبات ملقى على عاتقها مهمة تنظيم العلاقة بين القطاع وبين الادارة المصرية . وهو عنصر هام ساعد على ردم هوة عدم الثقة بين الجماهير الغزية وبين الادارة المصرية . ويمكن لنا تصور الدور الذي اداه الريس من خلال ملاحظة الدور الذي يلعبه الفرد في المجتمعات المتخلفة عموما ، حتى مع وجود الاحزاب العقائدية .

محاولة فصل القطاع عن مصر وضمه الى الاردن

لم تكن قد انتهت بعد ذيول تعاون السيد رشدي الشوا مع الاحتلال الاسرائيلي في ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ حتى تعرض قطاع غزة لمؤامرة جديدة ، كشفت قبل ان تدخل حيز التنفيذ العملي ، وكان لها آثارها الحاسمة على الصعيد السياسي في القطاع ، وخصوصا على صعيد التوازنات السياسية التقليدية .

ثمة اكثر من راي في تلك المحاولة ، فهنالك وجهة نظر تعتبرها « خطة مدبرة من المخابرات المصرية » ومحاولة خلق مبرر لتصفية الحسابات مع آل الشوا ، الذين كانوا على علاقة غير ودية مع الادارة المصرية (٤) . وثمة وجهة نظر ثانية ، اعتبرت رد فعل شخصي منفعل من قبل سعدي الشوا على موقف الادارة المصرية في قطاع غزة والتي كانت قد اعتقلت رشدي الشوا بعد خروج اسرائيل من القطاع في ١٩٥٧ ، وان سعدي الشوا هذا وهو اخ غير شقيق لرشدي ، ساءه ما اصاب اخاه في « السجن الحربي » من اهانات . وبسبب تفكيره اليميني وولائه السابق للاسرة الهاشمية ، اجرى سعدي اتصالا بالنظام الهاشمي لتدبير انقلاب في القطاع . وتحالف لتحقيق هذا الهدف مع مصطفى ابو مدين ، الذي لم يكن سوى مندوب لدى المخابرات المصرية ، فوشى به . وكانت المنشورات من نمطين : الاول كتب بأسلوب الشيوعيين والثاني في صياغة « وطنية » ، حسب تعبير المخططين الاردنيين : ونصت الخطة على توزيع المجموعة الاولى من المنشورات التي تهاجم الادارة المصرية ، بما يدفع الادارة الى اعتقال الشيوعيين ، فتفقد بذلك سندها الشعبي الرئيسي انذاك . وعندها تقوم مجموعة الانقلاب المنتظر بتوزيع المجموعة الثانية من المنشورات . وتنفذ انقلابها دون ما مقاومة تذكر ، بعد ان تكون الادارة المصرية قد ضربت اصدقاءها الشيوعيين بنفسها».

ويشير صاحب الراي الذي سبق ذكره ، الى « ان مصطفى ابو مدين غرر بسعدي وشجعه ، بعد افراج السلطات المصرية عن اخيه رشدي . ويتأكد ذلك عندما اقر المتهم سعدي الشوا امام المحكمة انه سلم قياده لمصطفى » (٥) ، ولكن « اهذا النوع من الرجال هو سعدي الشوا ؟ ايمكن التغرير بمن كان امين سر حزب منذ عام ١٩٣٤ . وهل كثير او غريب ان يتآمر او يتصل بالهاشميين من عرف عنه نشاطه الكبير في السمسرة لحساب الحركة الصهيونية في بيع الاراضي » (٦) . ووفقا لشهادة مطلع على الحدث نفسه فان « سعدي الشوا ليس بالرجل الساذج الذي يغرر به شخص لعمل شيء ليس بالامر العادي » (٧) .

وفيما لو تجاوزنا وجهة نظر نسيب السيد سعدي الشوا والذي نفى المؤامرة جملة وتفصيلا ، لامكن لنا القول ان بقية وجهات النظر اتفقت على ان المؤامرة لفصل قطاع غزة عن مصر هي مؤامرة حقيقية وجادة بغض النظر عن دوافع السيد سعدي الشوا ، والذي هو ، على اية حال ، ليس العنصر الحاسم ، بل المخابرات الاردنية .

ومهما بلغت السذاجة في المخابرات الاردنية او غيرها فمن الصعب علينا ان نقبل التفسير القائل بأنها قد تعاونت او اعتمدت على « سذج » لتنفيذ مؤامرتها ، كما انه من غير المنطقي قبول الراي القائل بأن الاعتبارات الشخصية كانت وراء المؤامرة المذكورة ، سواء على صعيد المخابرات الاردنية او على صعيد السيد سعدي الشوا . خصوصا وان هنالك علاقة سياسية بين الطرفين المذكورين ، وليس علاقة شخصية . علاقة تاريخية منذ ما قبل ١٩٤٨ . واستمرت بعد ذلك حيث كان لآل الشوا موقف مساند لضم الضفة الغربية الى امارة شرق الاردن (٨) .

والواضح ان السلطات الاردنية قد وظفت تلك العلاقة التاريخية في خدمة مخططاتها المعادية للثورة المصرية ، خصوصا وان ملك الاردن في تلك الفترة كان قد تخلص من الحكومة الوطنية في الاردن التي كانت قد تسلمت الحكم في ١٩٥٦/١١/٢٩ (٩) ، واقيلت في ١٩٥٧/٤/١٠ (١٠) ، وبدأ الاردن اثر ذلك في ممارسة سياسة معادية ونشطة ضد الثورة المصرية وكافة قوى التحرر في المنطقة . ولعله من السذاجة ان نتصور ان الاردن يمكن ان يغامر بمؤامرة من طراز هذه المؤامرة بالاعتماد على الامكانيات المحدودة للسيد سعدي الشوا ومصطفى ابو مدين ، باعتبار ان الاردن عاجز عن التدخل المباشر ، بحكم عدم وجود حدود مشتركة لقطاع غزة مع الاردن ، الامر الذي يدفعنا الى القول ان ما اعترف به السادة الشوا وابو مدين انما هو جزء من المؤامرة فقط ،

وبالاحرى الجزء الذي اطلعا عليه وانيط بهما تنفيذه . واذا كان مخطط الشوا وابو مدين ان يلعبا دور حصان طروادة بالنسبة للاردن ، فان الاردن بدوره كان الحلقة الوسيطة بينهما وبين طرف ثالث يملك امكانات التدخل مستغلا البلبلة التي سيقوم بها اطراف المؤامرة المحليين (شوا وابو مدين) ، واسرائيل هي الطرف الوحيد الذي كان يملك الامكانات ، وله حدود مشتركة مع قطاع غزة ، وله مصلحة ملحة في فصل قطاع غزة عن مصر . خصوصا وان اسرائيل قد خرجت من قطاع غزة في مارس ١٩٥٧ بناء على وعد قدم لها بأن قطاع غزة سوف يدول ولن يعود الى مصر ، وهذا ما سبق لنا التعرض اليه تفصيليا في نهاية الفصل الخامس . حيث لم تتمكن اسرائيل من العودة بحكم الظروف التي احاطت بانسحابها ، وبعودة الادارة المصرية الى القطاع .

المرحلة الجديدة ، والظروف الجديدة تفرز أداتها السياسية

في هذه المرحلة ، وبالتحديد في سنواتها الاولى وبعد ان ضمر دور الشيوعيين والاخوان المسلمين الى الدرجة التي سبق لنا الاشارة اليها ، بعد تنامي التيار القومي في قطاع غزة ، بدأ المناخ السياسي يفرز اداته السياسية والتنظيمية . وكان من الطبيعي ان يشهد القطاع ولادة ونمو الاتجاهات القومية فيه . وفي المرحلة الاولى كان حزب البعث العربي الاشتراكي موجودا في قطاع غزة ، ولكنه حتى ١٩٥٧ لم يشكل ظاهرة سياسية مميزة هناك ، ولم تتح له الظروف المناسبة ليكون المعبر عن مرحلة المد القومي . ففي المرحلة الاولى كان الاخوان والشيوعيون هم الظاهرة السياسية الرئيسية والمعبرين عن تلك المرحلة ، سواء على صعيد مصر ، او قطاع غزة حيث كان الوضع السياسي فيه ، بدرجة او بأخرى ، امتدادا للاوضاع الحزبية في مصر . وثمة سبب أخر قد يعكس خصوصية معينة لقطاع غزة هو ان بداية حزب البعث العربي الاشتراكي قد بدأت بين المواطنين الاصليين ، ولم يكن من السهل ان تمتد الى المخيمات حيث اللاجئون ، وهم المادة البشرية التي كانت على استعداد للتجاوب السريع مع النشاط السياسي . وبحكم الحساسية المفرطة بين اللاجئين والمواطنين ، فقد بقي نشاط حزب البعث العربي الاشتراكي محصورا في اوساط المواطنين الاصليين . وكان من الممكن تجاوز هذه العقبة لو كان هناك ظرف موضوعي مناسب يساعد هذه الفكرة على شق طريقها في أوساط اللاجئين . ففي الوقت الذي سيطر فيه المناخ القومي ، وبدأ شعار الوحدة العربية يصبح الشعار الاكثر بريقا بين اوساط الجماهير ، والتي توجت بقيام الوحدة بين مصر وسوريا ، هذه الفترة لم تطل ، اذ سرعان ما بدأت المشكلات بين عبد الناصر وحزب البعث ، والتي انتهت بقرار حل الحزب . ولم تمض مدة طويلة

الا وقد وقع الصدام بين الطرفين ، وانتهت بشن حملات شعواء بينهما ، عكست نفسها سلبا على نشاط حزب البعث في قطاع غزة . وباعتبار ان المعركة محسومة جماهيريا لصالح عبد الناصر ، ولان البعث لم يكن قد مد جذوره في قطاع غزة بعد فقد بقي نشاطه عند الحدود التي بدأ منها تقريبا .

وفي هذه المرحلة ايضا ، بدأت حركة القوميين العرب تشق طريقها في الساحة الفلسطينية ، وكانت النتاج الطبيعي لهذه المرحلة وخير معبر عنها . وكانت الحركة في شعاراتها السياسية متطابقة اشد التطابق مع شعارات المرحلة التي نحن بصددها . فبمقدار ما كانت شعاراتها صارخة في فلسطينيتها، كانت واضحة كل الوضوح في التزامها القومي بشعار الوحدة العربية . لعبت الظروف الموضوعية التي عملت الحركة في ظلها ، دورا كبيرا في سرعة امتدادها. اضافة لذلك ، ونظرا لان بدايتها كانت في اوساط ابناء المخيمات ، تمكنت من تجاوز الحساسيات الاجتماعية التي كانت تحكم علاقة لاجئي غزة بمواطنيها الاصليين . وحسب ما ذكرته العناصر المؤسسة للحركة في قطاع غزة ، كانت البداية في صيف ١٩٥٧ عن طريق احتكاك الطلاب الغزيين في الجامعات المصرية مع الطلبة القوميين العرب القادمين من تجمعات الفلسطينيين في مخيمات سورية والاردن ولبنان . وكانت الخلية الاولى عبارة عن مجموعة مدرسين من مختلف مخيمات القطاع ، تشدهم علاقات شخصية قوية فيما بينهم ، وبهذه البداية في الظرف الموضوعي المشار اليه ، وبحكم سهولة الانتقال في قطاع غزة نظرا لضيقه ، بدأ نشاط الحركة يشهد نموا متزايدا وتستقطب اعدادا متزايدة من الاعضاء (١١) . وقد استمرت الظروف الموضوعية المواتية سنوات طويلة بعد ذلك ، الامر الذي مكن الحركة من توسيع نشاطها الى كافة ارجاء قطاع غزة ، وجعلها تصبح الظاهرة السياسية الاولى في القطاع خلال تلك الحقبة . وقد ساعد حركة القوميين العرب على مد نشاطها طبيعة المناخ الصديق الذي كانت تعمل فيه .

ان المفاهيم التي كانت تطرحها الحركة كانت من ضمن المجرى العام الذي كانت تمثله الناصرية في تلك الحقبة . وعلى الرغم من توتر الاجواء بين حركة القوميين العرب وبين قيادة عبد الناصر في فترة لاحقة ، كما سنرى ، فان الامور بينهما لم تصل الى نقطة الصدام ، والى درجة شن الحملات الاعلامية العلنية كما حدث بالنسبة للشيوعيين وللاخوان المسلمين والبعثيين . وعلى الرغم من ان الازمة المذكورة قد ادت الى حملات تضييق على نشاط حركة القوميين العرب من قبل الاجهزة المصرية ، خصوصا بعد التعارض السياسي الذي نشأ بين الحركة وبين مصر ، فان الحملات لم تكن ذات اثر يذكر على

نشاط القوميين العرب ، وذلك لان التنظيم كان قد كرس نفسه ووسع نشاطه بشكل مكنه من الصمود امام الحملة . وثانيا لان الحملة كانت تشن بهدوء من قبل عناصر المخابرات في قطاع غزة ومن دون حملات اعلامية علنية . الامر الذي جعل من تضييق المخابرات على نشاط القوميين العرب غير ذي اثر كبير ، خصوصا وان القوميين العرب لم يفتحوا معركة مكشوفة ضد عبد الناصر ، وكان نشاطهم مركزا على القضايا الفلسطينية التي كانت تبدو مفهومة في نظر الجماهير ، ولسوف نقف تفصيليا على هذه الامور عند استعراضنا لهذه المرحلة من عمر القطاع ، وهي الفترة التي شهدت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية .

الانفصال ، وبداية اعادة النظر

يمثل انفصال عرى الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٦١ مرحلة فاصلة في تاريخ المنطقة ، ولم تقف نتائجه عند حدود فصل سورية عن مصر ، بل تعداه الى ابعد من ذلك بكثير ، وعكس نفسه على جميع اوجه الحياة السياسية العربية ، وبالتحديد على صعيد المفاهيم السياسية الرائجة . فقد بدا الشك يساور البعض ازاء سلامة شعار « الوحدة العربية طريق لتحرير فلسطين » ، بعد ان بدات تظهر الصعوبات العملية امام تنفيذ هذا الشعار ، بينما كان يبدو هدفا قريب المنال في الفترة بين ١٩٥٧ — ١٩٦١ ، ولقد ترافق مع انتكاسة تجربة الوحدة انتصار الثورة الجزائرية التي شكلت مدرسة نضالية ونموذجا يحتذى من قبل الشعوب المضطهدة . وكان لنجاح ثورة الجزائر صدى خاص في الاوساط الفلسطينية .

فشل تجربة الوحدة كانت انتكاسا لقيادة عبد الناصر وللمفاهيم التي سادت طيلة مرحلة ١٩٥٧ — ١٩٦٢ ، وكان من الطبيعي ان تعبر المرحلة الجديدة عن نفسها بجملة من المفاهيم الجديدة التي تتناسب والظروف الموضوعية الجديدة . ومن المهم ، في هذا الصدد ، الاشارة الى حجم التبدل الذي شهدته المنطقة . فانتكاسة الوحدة لم تؤد الى قلب المفاهيم الرائجة رأسا على عقب كما حدث في الفترة ما بعد غارة غزة وانطلاق حرب الفدائيين سنة ١٩٥٥ وانسحاب اسرائيل من قطاع غزة ١٩٥٧ . فقد تبدلت المفاهيم السياسية بشكل نسبي ، ولكنها لم تنقلب كليا ، بل بقيت في الاطار العام للمفاهيم القديمة ، ولكنه سمح بدرجة او بأخرى للقضايا الوطنية ذات الطابع المحلي بالبروز وبالتعبير عن نفسها من خلال المجرى العام السابق . وقد اصاب قطاع غزة قدر من هذا التبدل ، وتحدد بناء عليه طابع ارتباطه بقضية الوحدة ، والقومية

العربية ، ارتباط لم يؤد الى الغاء خصوصية القضية الفلسطينية ، او الغاء اعتبارها المحور الاول لاهتمام قطاع غزة . وقد كان مرور نحو خمس سنوات منذ انسحاب اسرائيل من قطاع غزة فترة كافية لاختيار سلامة الشعارات السياسية التي افرزها الفكر السياسي طيلة الحقبة التاريخية الماضية . هذه الاعتبارات ألتي كان لها اثرها في تحديد الشعارات السياسية في المرحلة اللاحقة التي عاشها قطاع غزة وذلك بين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ . ونستطيع القول ان هذه السنوات انما هي سنوات الكيانية الفلسطينية ، التي كان لقطاع غزة دور هام في جعلها حقيقة واقعة . وكان للقطاع فهمه الخاص ايضا لموضوع الكيانية ، والذي كان مستوحى من طبيعة المناخ النضالي والجو الفلسطيني الذي عاشه القطاع منذ نكبة ١٩٤٨ ، سواء في مرحلة مقاومة مشاريع الدمج والاصرار على بقاء هذه البقعة التي تحمل اسم فلسطين ، او في مرحلة المد القومي الذي وان طمس في الظاهر النزعة الكيانية ، فانه من الجانب الاخر كان خير مغذ لها في مرحلة المد الوحدوي ، ارتبط النضال للوحدة بالنضال لتحرير فلسطين ، وكانت فلسطين موجودة في راس كل قضية تطرح . وفي مرحلة الجزر القومي الذي وان ترك ردة فعل معاكسة تمثلت في تنامي الدعوات لاحياء الكيان الفلسطيني وبدأ النضال الوطني الفلسطيني يحفر لنفسه مجرى نضاليا خاصا به في موازاة النضال القومي ، وليس بديلا عنه ، باعتبار ان الثقل الاساسي من الكتلة الجماهيرية الفلسطينية ، والاغلبية الساحقة من المنظمات الفلسطينية ، على الرغم من توجهاتها الفلسطينية الواضحة ، فان تلك التوجهات كانت على ارضية الشعارات القومية التي سادت طيلة حقبة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢ ، بحيث ان الالتزام الفلسطيني لم يكن على حساب الالتزام القومي . وفي قطاع غزة كانت هذه المسألة تبدو اكثر وضوحا وتحديدا من بقية التجمعات الفلسطينية في مناطقهم المختلفة ، وذلك لاعتبارات عديدة . فقد بقي قطاع غزة حتى خلال هذه الفترة لدرجة كبيرة جدا بمنأى عن الصراعات السياسية التي عصفت في المنطقة العربية ، والحملات التي كانت تشن ضد قيادة عبد الناصر ، سواء من معسكر الدول الرجعية ، بزعامة الحلف الاردني ـ السعودي ، او من عراق عبد الكريم قاسم ، او من سوريا الانفصال ، ثم سوريا عهد البعث ، وبالتحديد الفترة التي شغل بها الفريق امين الحافظ زعامة السلطة السياسية هناك . ومهما قيل في تلك الصراعات وانحياز الجماهير العربية عموما والفلسطينية خصوصا ، فانه لا يمكن تجاهل دور الحملات التي شنت ضد زعامة عبد الناصر ، في تصاعد التساؤلات لدى بعض الاوساط حول سلامة قيادته ، وبالتحديد على صعيد القضية الفلسطينية . خصوصا وان ثمة قضايا حقيقية كانت تطرح ، بغض النظر عن دوافع اصحاب تلك الاطروحات ،

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، حديث السيد اكرم الحوراني وهو نائب سابق للرئيس عبد الناصر ابان فترة الوحدة ، واحـد قادة حزب البعث العربـي الاشتراكي ، في وقت مبكر من الستينات عن وجود قوات الطوارىء الدولية على الحدود بين مصر واسرائيل ، في محاولة من الحوراني للقول بأن وجود قوات الطوارىء الدولية ، يمنع مصر من قتال العدو . وهو الامر الذي كان ينسجم مع موقف حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يعتبر « ان اول مراحل الكفاح تستوجب النضال لنسف الوجود الرجعي على الجبهة الشرقية وازالة الحاجز الدولي على الجبهة الجنوبية ، اي القضاء على الحكم الرجعي في الاردن وابعاد القوات الدولية من غزة وسيناء » (١٢) . وان الغمز من قناة عبد الناصر ووجود القوات الدولية قد استتبع بحديث عن منع مصر لفدائيي ١٩٥٦ من العمل ، وعن ان « فدائيي غزة العاطلين عن العمل اكثر جدارة بقيادة شعبنا في طريق العودة لو كانت هناك نية للعمل » (١٣) . ومهما اخذ بتحفظ مثل هذا الكلام ، وادعى انه كان جزءا من الحملة (الفلسطينية) التي كان يشنها حزب البعث على عبد الناصر ولاعتبارات تتعلق بالصراع الناشب بينهما ، فان هذا لا يلغي الاساس الموضوعي الذي كانت تستند اليه حملـة البعث ، سواء بشأن وجود قوات الطوارىء الدولية ، او بشأن الفدائيـين الفلسطينيين العاطلين عن العمل في قطاع غزة .

واذا كانت شعبية عبد الناصر قد حجمت درجة تقبل الجماهير لاطروحات البعث ، فان الاساس الموضوعي لتلك الاطروحات كان كفيلا بتوفير من يتقبلها على الاقل كوجهة نظر متداولة ، وان لم يقبلها كليا .

ولا يمكن لنا الفصل بين تداول مثل هذه الآراء وبداية ظهور قوى وطنية فلسطينية جديدة بدأت تشق طريقها في الساحة الفلسطينية ، وبدأ مجـال نشاطها يتسع ويتزايد . المنطلقات النظرية لهذه القوى الجديدة لا تقف على ارضية الناصرية، والتي طرحت شعار «تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية»، مقابل شعار الناصرية الاساسي الوحدة طريق للتحرير ، والمعنى بذلك حركة فتح ، والتي بدأت باصدار نشرتها « فلسطيننا » منذ العـام ١٩٥٩ ، وبدأ نشاطها الاعلامي منذ ذلك الحين بالتزايد ، وحيث شهدت في مراحلها الاولى توسعا لا بأس به في مناطق الخليج وبين الطلبة الفلسطينيين في المانيا . برزت خلال هذه الفترة قوى وجبهات فلسطينية اخـرى ، لا تقف على الارضية السياسية نفسها التي تقف عليها حركة فتح ، ولكنها بالمقابل لا تقف على ارضية الناصرية وشعاراتها السياسية . واضافة الى كل ما تقدم ، فقد تدهورت علاقة الهيئة العربية العليا بمصر الى اقصى الدرجات . بدأ محور سياسي جديد بين الهيئة العربية العليا ـ عبد الكريم قاسم ، الذي ، وان لم يحظ بعطـف

جماهيري ، لكنه رفع وتيرة الحديث والدعوة لانشاء الكيان الفلسطيني . وبدأ العراق بتقديم التسهيلات السياسية والعسكرية للهيئة العربية العليا ، تمثلت في قبوله لعدد من الضباط الفلسطينيين في كلياته العسكرية . وقد تطور الصراع وبلغ الذروة في مرحلة لاحقة ، وبالتحديد بعد وفاة احمد حلمي، مندوب فلسطين في الجامعة العربية ، حيث كانت مصر تقول بأن تعيين مندوب لفلسطين هو من حق مجلس الجامعة العربية ، بينما كان راي الهيئة العربية العليا يقول بأن تعيين مندوب فلسطين هو من حق الهيئة الفلسطينية الرسمية القائمة في ذلك الحين ، الا وهي حكومة عموم فلسطين واستطرادا الهيئة العربية العليا . وقد انتهى ذلك الصراع بانتصار راي مصر ، اذ قام مجلس الجامعة العربية بتعيين السيد احمد الشقيري مندوبا لفلسطين في جامعة الدول العربية ، وذلك في دورة مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٦٣ .

ان اشارتنا للامثلة السابقة ، انما هي بهدف تحديد درجة التمايز في الظروف الموضوعية التي كان يعيشها قطاع غزة ، وفي بقية مناطق تواجده . وعلى الرغم من ان جزءا من الامثلة السابقة ، كان قد طرح ما قبل ١٩٦١ ، ولولادة اطروحات جديدة كانت نتاجا مباشرا لفصل عرى الوحدة .

وقد اصبحت هذه الاطروحات عنصرا موضوعيا جديدا في الساحة الفلسطينية ، ومحور جدل واستقطاب. ومهما قيل في صغر حجم واثر تلك الاطروحات ، فان احدا لا يستطيع تجاهلها عند رسم ملامح النضال الفلسطيني في تلك المرحلة . وعلى هذا الصعيد فقد كان قطاع غزة هو التجمع الفلسطيني الاقل تاثرا بهذا العنصر الموضوعي الجديد ، وبقي اكثر انشدادا الى قيادة عبد الناصر ، والى تراث المرحلة الماضية من اي تجمع فلسطيني اخر . وذلك بحكم وقوعه تحت حكم الادارة المصرية مباشرة ، والتي ساهمت بعزله عما كان يجري من نقاشات في بقية المناطق . فالوسائل الاعلامية المصرية كانت هي المادة الاعلامية الوحيدة في متناول المواطن الغزي ، والادبيات والمفاهيم الجديدة التي لم تكن على ارضية الناصرية كانت تحارب وتقمع بشراسة ، ليس في قطاع غزة فقط ، بل في مصر ايضا .

ما تقدم يدفعنا للقول ان الظروف الموضوعية التي عاشها قطاع غزة خلال هذه الفترة قد تمايزت نسبيا عن تلك التي عاشتها بقية التجمعات الفلسطينية . واذا كانت المفاهيم السياسية الجديدة التي بدات تطرح في هذه التجمعات قد عبرت عن نفسها بأدوات تنظيمية ، اخذت شكل عشرات من « جبهات تحرير فلسطين » ، فان قطاع غزة لم يشهد ولادة ادوات سياسية جديدة ، وبقي الامر مقتصرا على الاحزاب والتنظيمات التي كانت موجودة في

الفترة السابقة . وبالتالي فان الاطروحات السياسية التي عرفها القطاع خلال هذه الفترة قد بقيت في أطار مفاهيم مرحلـــة المد الوحدوي وعلى الارضية الناصرية ، مع تزايد مضطرد في الاحساس بأهمية دور الفلسطينيين في تحمل مسؤولية قضيتهم ، وبهذا كانت تلتقيغزة مع ما كان يجري في بقية تجمعات الشعب الفلسطيني في اماكن تواجده المختلفة .

وقبل استعراض ملامح هذه المرحلة ، لا بد من الاشارة الى خصوصية اخرى لقطاع غزة ، الا وهي محدودية اندماجه بالقضايا والهموم العربيـــة . فقطاع غزة بحكم موقعه الجغرافي ككيان اداري ، لم يؤد الى تمازج مواطنيه مع مواطني بلدان اخرى ، كما هو الامر بالنسبة لفلسطينيـي الاردن ولبنان وسوريا ، الذين بحكم ذلك التمازج كانوا في صميم المشكلات والقضايا اليومية العربية ، لبنانية ، او سورية ، او اردنية ، وتستغرق تلك المشكلات جـزءا لا بأس به من طاقاتهم وقدراتهم . وعلى العكس من ذلك فقد بقـي القطاع ، وعلى الرغم من اهتماماته العربية بشكل عام ، اكثر التصاقا بالقضايـــا الفلسطينية ، ولم يكن له من اهتمام بغيرها بحكم الظرف الموضوعي الـــذي عاشه . واذا كانت القضايا القومية قضايا « مناسبات كبيرة » ، بالنسبة اليه، فان القضايا والهموم الفلسطينية، كانت قضاياه اليومية ولا يستطيع الخروج عن طوقها ، التي يعززها كون نحو ثلثي السكان من اللاجئين ، غالبيتهـــم الساحقة في المخيمات ، وهؤلاء أكثر التصاقا بالقضية الفلسطينية ، والتي هي قضية يومية يغذيها الوضع المعيشي ، السكن ، الخ ، لدرجة ان احساسهم بفلسطينيتهم كان يرتبط باحساسهم بالبؤس الذي يحيط بهم . وفي مراحل لاحقة، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده القطاع ، فان اوضاعه ، وبالتالي اوضاع غالبية السكان ، كانت دون مستوى وضع اللاجئين في المناطـــق الاخرى . ولا يمكن التقليل مـــن اثر تردي الاوضاع الاقتصادية في تغذية الاحساس بالوطنية ، وفي مرحلة لاحقة الاحساس بالكيانية الفلسطينية كشكل من اشكال الحرص على القضية الفلسطينية ، ووسيلة للعمل على استرداد الوطن المغتصب .

اعلان النظـــام الدستوري الجديـــد

وفي هذا الظرف بالذات ، وقبل مرور حوالي ستة شهور علـــى انفصال سوريا عن مصر ، وبالتحديد في ٥ آذار ١٩٦٢ ، صدر نظام دستوري جديد لقطاع غزة (١٤) ، يعتبر صدوره حدثا بالغ الاهمية في تاريخ القطاع . فطيلة الفترة بين ١٩٤٩ ـــ ١٩٦٢ كانت الادارة المصرية تعامل قطاع غزة بوصفـــه

منطقة عسكرية خاضعة لقوانين الطوارىء . ولم تكن فيه اية هيئـة تمارس سلطات ادارية وسياسية وتشريعية عدا الحاكم الاداري العام ، الذي كانـت له عند تعيينه في ١٩٤٩ صلاحيات المندوب السامي البريطاني في فلسطين قبل ١٩٤٨ ، وذلك حسب نص قرار تعيينه . وقد بقي الحاكم الاداري العام هـو السلطة الوحيدة في قطاع غزة . وبقيت القوانين البريطانية التي كانت سائدة في فلسطين قبل ١٩٤٨ هي الاساس الذي ينظم الامور في القطاع الذي كـان يسمى «الاراضي الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المسلحة المصرية» (١٥).

وفي العام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٥٥ (ويعرف في بعض المصادر بالرقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥)، والذي لم يبدل من واقع الامـــور ، الا في اطار بعض المسائل الشكلية كتغيير الاسم مثلا ، حيث اطلق على المنطقة اسـم « قطاع غزة » لاول مرة ، وذلك بموجب المادة الاولى منه . وقد نص القانون المذكور « على ان يستمر العمل بمرسوم دستور فلسطين الصادر عن سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢ ، والقوانين الفلسطينية التي كانت قائمة في ١٥ ايـار ١٩٤٨ » .

وعلى الجانب الاخر فقد نص القانـــون ايضا علـى تشكيل ما يسمى « المجلس التنفيذي » اعضاؤه هم مديرو المديريات التنفيذية في قطاع غزة ، ورئيسه هو الحاكم الاداري العام ، وجميعهم معينون من قبل السلطـات المصرية . وقد حصرت في المجلس التنفيذي المعين كافة السلطات الادارية في قطاع غزة . وبعد صدور القانون المشار اليه لم يتبدل الوضع كثيرا قياسا الى ما كان قائما في السابق ، وما سمي بالمجلس التنفيـذي لم يكن سوى هيئة لمساعدة الحاكم الاداري العام في ادارة القطاع . واشخاص المجلس التنفيذي ووظائفهم كانوا موجودين قبل صدور ذلك القانون وبالتحديد منذ ١٩٤٨/٥/٢٧ تاريخ دخول الادارة المصرية قطاع غزة ، وذلك بحكم وجود مناصبهم ووظائفهم الادارية . وتشكيل المجلس التنفيذي لم يغير كثيرا في الصلاحيات المطلقـة للحاكم الاداري العام . وعلى الجانب الاخر ، لم يؤد ذلك القانون الـى اي مشاركة من الاهالي في ادارة امور القطاع . ولهذا يمكن القول ان مرحلـة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٢ هي مرحلة واحدة من الناحية الدستورية ، وان صدور قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ لم يشكل نقطة فاصلة ، لعدم احتوائه على اية مضامين تكفل مشاركة اهالي القطاع في ادارة بلدهم .

ولكن ، في العام ١٩٦٢ صدر النظام الدستوري لقطاع غـزة ، « لان دواعي التطوير وتوالي الاحداث تقتضي اتاحة الفرصة لنظام دستوري جديد يساير آمال الشعب الفلسطيني واهدافه » (١٦) ، على حد ما جاء في ديباجة

النظام الدستوري الجديد .

تتكون مواد الدستور الجديد من ٧٤ مادة وزعت على اربعة ابواب : الباب الاول يتضمن المواد الخاصة بغزة والفلسطينيين فيه ، والباب الثاني تضمن المواد الدستورية المتعلقة بالحقوق والواجبات العامة ، والباب الثالث خاص بالسلطات ، وينقسم هذا الباب الى الفصول الاتية : الفصل الاول ، خاص بالسلطة التي يمثلها الحاكم الاداري العام وكيفية تعيينه وصلاحياته ، والفصل الثاني يتعلق بالمجلس التنفيذي ، وكيفية تعيينه والصلاحيات والسلطات المعطاة له . والفصل الثالث ، يتعلق بالسلطة التشريعية التي يمثلها المجلس التشريعي ، وتضمن هذا الفصل مواد تنظم كافة الجوانب المتعلقة بالمجلس التشريعي ، وكيفية تشكيله ، صلاحياته ، وعلاقته بالسلطة التنفيذية . والفصل الرابع خاص بالسلطة القضائية ، دورها وعلاقتها ببقية السلطات . والفصل الخامس تضمن المواد المتعلقة بالقوات المسلحة الموجـودة في قطاع غزة . وتضمن الفصل السادس المواد المتعلقة بالمالية ، كانشاء الضرائب والرسوم ومشروع الميزانية والمصروفات العامة ، ومراقبة الحسابات ، واما البـاب الرابع والاخير فقد تضمن مجموعة المواد الخاصة بالاحكام العامة (١٧) .

ان الجديد في دستور ١٩٦٢ ، هـو انشـاؤه سلطة جديدة في قطاع غزة ، الى جانب السلطة التنفيذية القائمة والممثلة في الحاكم الاداري العـام والمجلس التنفيذي . فقد نص على تشكيـل المجلس التشريعـي ، وتحددت صلاحياته بمناقشة القوانين واقرارها ، ثم ارسالها الى الحاكم الاداري العام لاصدارها . وقد وضعت القوانين التي تنظم العلاقة بين السلطة التشريعية الجديدة وبين السلطة التنفيذية .وقد سلبت السلطـة التشريعية السلطـة التنفيذية جزءا كبيرا من صلاحياتها وقيدت الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها الحاكم الاداري العام . فقد نصت المادة (٢٠) من النظام الدستوري الجديد على ان « يصدق الحاكم العام على القوانين ويصدرها باسم الشعب الفلسطيني وذلك خلال شهرين من تاريخ رفعها اليه ، واذا لم ير التصديق على مشروع قانون قرره المجلس التشريعي رده الى المجلس التشريعي لاعادة النظر فيه . فاذا لم يرد في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا على القانون واصدر . ولا يجوز ان يعيد المجلس التشريعي في ذات دور الانعقاد النظر في مشروع قانون رفض التصديق عليه » . واما المادة (٢١) فقد نصت على انه « اذا اقر المجلس التشريعي في دور انعقاد اخر بأغلبية ثلاثةارباع اعضائه مشروع القانون الذي رفض الحاكم العام التصديق عليه رده الى الحاكم العام لاصداره » .

وسع انشاء المجلس التشريعي ، من قمة الهرم الذي يتخذ القرار في

قطاع غزة ، وتكمن اهمية ذلك التوسيع في المشـــاركة الفلسطينية للحاكم الاداري والمجلس التنفيذي في ادارة قطاع غزة . وكذلك فقـد وضع الحياة الدستورية على مفترق طرق جديد ، اتضحت آثارها الايجابية في المراحـل اللاحقة ، حيث استطاع المجلس التشريعي أن يلعب دوراً ، لا يمكن التقليل من اهميته رغم قيام الادارة المصرية بمحاولات لجم هذا الدور . خصوصا وانها في قيامها باعلان نظام دستوري جديد . كانت مضطرة ، اكثر مما هي مبادرة .

وبالتأكيد انها ليست مجرد صدفة ، أن يصـــدر النظام الدستوري في اعقاب الانفصال سنة ١٩٦١ ، والذي كان بسبب مؤامرة رجعيــة احسنت استغلال الاخطاء التي وقعت ابان تجربة الوحدة ، في ظل غياب شبه كامـل للحياة السياسية ، بعد أن قمعت معظم القوى السياسية المنظمة والفاعلة ، وفي المقابل أعطي الدور الحقيقي والمقرر لوزارة الداخلية ومكتب وزير الحربية ، والذي استفرد بالامور في النهاية ، الامر الذي دفع وزير الداخلية « عبـد الحميد السراج » للاستقالة . ولم يكن الامر بشأن قطاع غزة مختلفا ، حيث كان مجرد منطقة عسكرية تدار من قبل حاكم اداري عام ، يعين بقرار من وزير الحربية ويتبع له مباشرة .

استفاد المسئولون المصريون من دروس تجربة الوحدة ، فغيروا من طريقة ادارتهم لقطاع غزة ، وطوروها بالشكل الذي يمكنهم من تلافي اخطاء الماضـــي .

لا تقلل ظروف وملابســـات صدور النظام الدســـتوري وانشاء المجلس التشريعي ، على الاطلاق ، من قيمته كحدث يستدعي التوقف امامه ، ليس لما تضمنه الدستور الجديد فحسب ، بل لمبدأ وجود دستور ، حتى ولو كان متخلفا ، ولا يلبي تطلعات القطاع بالشكل المطلوب . ولكنه يبقى افضل بكثير من الوضع الذي كان قبل ١٩٦٢ ، حيث كان أساس الحياة الدستورية والادارية في قطاع غزة ، الدستور الذي وضعته بريطانيا سنة ١٩٢٢ لتحكم فلسطين بموجبه ، وهو الدستور الذي قالت عنه مقدمة دستور ١٩٦٢ ما يلي : « ولما اصدرت ـــ اي بريطانيا ـــ في شهرآب من سنة ١٩٢٢ دستورا يخدم تلـك الاغراض ـــ اي تسليم فلسطين للصهاينة ـــ رفضه العرب وثاروا ثورات دامية متصلة الى أن مكنت بريطانيا العصابات الصهيونية من ارض فلسطين »، أي أن غزة قد حكمت طيلة ١٤ عاما بعد نكبة ١٩٤٨ بناء على دستور بريطاني كان مرفوضا من قبل جماهير الشعب الفلسطيني ، ووظيفته تمكين القـوى الصهيونية من أرض فلسطين .

وفي المقابل ، فان قراءة متأنية للدستور الجديد تبين أن الغرض منه لم

يكن لان « دواعي التطور وتوالي الاحداث تقتضي اتاحة الفرصة لنظام دستوري جديد يساير امال الشعب الفلسطيني واهدافه » كما تقول ديباجة القرار ، بل لاستباق تفاعلات حادة كانت تدور في اعماق المجتمع الغزي ، وفي محاولة للالتفاف حول هذه التفاعلات ، تنازلت الادارة المصرية ، شكليا ، عن بعض صلاحياتها . ووسعت من قمة الهرم الاداري الذي يتخذ القرار ويمسك بزمام السلطة . وذلك بخلق هيئات تكفل استيعاب الوجاهات السياسية والعائلية في قطاع غزة ، وليس خلق هيئات تشريعية تكفل استقامة سلامة وتوزيع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية كما قد يبدو من ظاهر الامور .

واذا كان انشاء المجلس التشريعي قد قلص صلاحيات الحاكم الاداري العام والمجلس التنفيذي من الناحية الشكلية ، فقد اتت طريقة تشكيل المجلس التشريعي لتعيد للحاكم الاداري العام صلاحياته كاملة ، ولتفقد المجلس التشريعي القدرة العملية على ممارسة سلطة حقيقية على الحاكم الاداري العام . فقد نصت المادة (٣٠) من قانون ١٩٦٢ على ان يؤلف المجلس التشريعي كالتالي : « الحاكم العام رئيسا ... واعضاء المجلس التنفيذي ... واثنان وعشرون عضوا ينتخبهم الاعضاء المنتخبون لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومي العربي لقطاع غزة ... وعشرة اعضاء يتم انتخابهم من بين الفلسطينيين ذوي الكفاءة » . اي ان حوالي نصف اعضاء المجلس التشريعي هم اعضاء معينين من قبل الادارة المصرية (الحاكم العام واعضاء المجلس التنفيذي ، والاعضاء العشرة الذين يتم « انتخابهم » (وعمليا : تعيينهم) من بين الفلسطينيين ذوي الكفاءة . ولو اضفنا الى ذلك ان النصف الاخر ينتخب من قبل اللجان المحلية للاتحاد القومي ، وهي بدورها لجان منتخبة تحت اشراف الادارة المصرية ، اتضحت لنا نسبة الاصوات التي تأتمر بأمر الحاكم الاداري العام ويعود له فضل تعيينها ، واضافة الى تحكم الادارة المصرية سلفا بنصف اصوات اعضاء المجلس التشريعي ، فهنالك عدد اخر من اصوات الاعضاء المنتخبين ، وهنالك وسائل عديدة للضغط عليهم . وبهذا الشكل ، ومن الناحية العملية ، فقد طغت مرة اخرى السلطات التنفيذية على السلطة التشريعية .

وتجنبا (للمفاجآت) فقد اتت المادة ٢١ من قانون ١٩٦٢ لتشكل ضابطا اخر لقرارات المجلس التشريعي . فبعد ان اعطت المادة ٢٠ للحاكم الاداري العام حق رفض اصدار قرارات المجلس التشريعي بشكل قوانين ، وردها بالتالي للمجلس التشريعي كي يعيد مناقشتها . وهنا قيد حق المجلس التشريعي بفقرة من المادة ٢٠ تنص على انه « لا يجوز ان يعيد المجلس التشريعي في ذات دور الانعقاد النظر في مشروع قانون رفض التصديق عليه » ، اي ما

معناه تأجيل مناقشة القرار مرة اخرى مدة سنة كاملة ، باعتبار ان هنالك دورة انعقاد واحدة في العام حسب ما جاء في المادة ٣٦ من النظام الدستوري . والمادة ٢١ قيدت صلاحيات المجلس التشريعي اكثر حيث اشترطت « اذا اقر المجلس التشريعي في دور انعقاد اخر باغلبية ثلاث أرباع اعضائه مشروع القانون الذي رفض الحاكم العام التصديق عليه رده على الحاكم العام لاصداره » . لقد كان من المستحيل أن يحصل على اصوات ٣/٤ اعضاء المجلس التنفيذي هم من الاعضاء المعينين ، ومن الصعب عليهم معارضة رغبة الحاكم الاداري العام . وبهذا الشكل ، ونتيجة لطريقة تشكيل المجلس التشريعي باعتبار ان نصف اعضائه هم من المعينين ، فقد اعيدت من الناحية العملية كافة السلطات السابقة للحاكم الاداري العام ، الامر الذي يبين ان موافقة الادارة المصرية على قيام المجلس التشريعي كانت بغرض الالتفاف حول حقائق موضوعية كانت تتفاعل في قطاع غزة ، اكثر منها استجابة « لدواعي التطوير وتوالي الاحداث » ، وفي محاولة واضحة من الادارة المصرية لتلبية هذه التفاعلات ، بهدف السيطرة عليها ، وبالشكل الذي يضمن عدم اندفاعها بعيدا . وقد أتت حوادث المرحلة اللاحقة لتكشف عمق التفاعلات التي كان يشهدها المجتمع الغزي ، حيث كان المجلس التشريعي ، وبرغم الاسلوب الخاطىء الذي اتبع في تشكيله ساحة مجابهة حامية ، ولاكثر من مرة مع الادارة المصرية ، وحول قضايا هامة جدا تمس مستقبل القطاع ودوره في مسار القضية الفلسطينية . كذلك فقد وجد قطاع غزة بانشاء المجلس التشريعي هيئة رسمية يعبر فيها عن وجهة نظر أبنائه في كافة القضايا . من ملاحظة النقاشات التي كانت تجري فيه يتضح جليا أن المجلس التشريعي الذي اريد له أن يكون منتدى للوجهاء ، تحول الى هيئة تقدم بها وجهات نظر تاريخية ، بكل ما تعني الكلمة من معنى ، وذلك على صعيد الكيان الفلسطيني وعلاقته بالثورة العربية ، وبهذا كان قطاع غزة يطرح ، وبطريقة صحيحة ، العلاقة بين الالتزام الفلسطيني والالتزام العربي . وبهذا تجنبت فكرة الكيانية الفلسطينية كما عبر عنها قطاع غزة ، المنزلق الذي وقعت فيه في مناطق اخرى، حيث حاول البعض أن يستظل بالقضية الفلسطينية وبالدعوة لاحياء الكيان الفلسطيني لضرب الناصرية . ولعل من الامور بالغة الدلالة ان اعضاء المجلس التشريعي الذين كانوا اكثر تشددا ، ووضوحا ، ومبدئية في موضوع الكيان الفلسطيني ودور قطاع غزة المركزي في انشائه ، والى درجة وصولهم الى درجة المجابهة مع الادارة المصرية ، كانوا اكثر الاعضاء حرصا على استمرار دور قطاع غزة منحازا للثورة العربية ولاحد جانبي الصراع المحتدم في المنطقة العربية في تلك الفترة ، بين القوى الوطنية والثورية والقوى الرجعية . ذلك

الانحياز الذي لم يمنع دعاته من ان يكونوا اكثر اعضاء المجلس التشريعي عملا ونشاطا كي يحصل القطاع على مزيد من الاستقلالية في ادارة شؤونه ، وتقليص صلاحيات الحاكم الاداري العام وزيادة صلاحيات المجلس التشريعي وتغيير طريقة تشكيله ، بحيث تكون الغلبة للاعضاء المنتخبين وليس للاعضاء المعينيـــين .

كان نشاط المجلس التشريعي ، خلال الفترة التـــي نبحثها ، محكوما بالظروف الموضوعية العامة التي رافقت تشكيله ، تمخضات الساحة الفلسطينية من ناحية ، واستجابة الادارة المصرية لتلك التمخضات ، حيث كانت مضطرة، اكثر مما هي مبادرة ولقد انعكس هذا ، على نشاط المجلس التشريعي ، حيث كانت تبرز وجهتي نظر ، وبكلمة أدق منهجية ، في مواجهة القضايا التي كانت تطرح على بساط البحث . وجهة نظر ، يمكن وصفها بالجذرية ، ويمثلهـــا بعض اعضاء المجلس التشريعي ، غير المرتبطين مباشرة بالادارة المصرية ، ووجهة نظر اخرى ، تحاول لجم دور المجلس التشريعي ، مستندة على طبيعة تشكيله ، من ناحية ، والضوابط التي اشتمل عليها النظام الدستوري ، والتي ابقت ، بدرجة او بأخرى ، صلاحيات الحاكم الاداري العام على ما كانت عليه قبل ١٩٦٢ .

ان الخلاف الذي نشأ في المجلس التشريعي ، لم يكن خلافا حول قضايا تفصيلية ، هنا او هناك . لا رابط بينها ، بل خلاف حول تصورين ومنهجين ، انعكسا على الموقف من القضايا التي كانت تطرح للبحث .

تنبع اهمية التصورين المشار اليهما ، من طبيعة واهمية المرحلة التي طرحا فيها ، فسنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٤ شهدت مرحلة الكيانية الفلسطينية ، والتي ادت الى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من ناحية ، ومن ناحيـــة اخـــرى ، فان هذه المرحلة قد شهدت ، موضوعيا ، بداية تباين التحولات في مراحل لاحقـــة ، الى شبه انفصـــال بين « العمـــيل الفلسطيني » وبين الناصرية ، كنظام وسياسـة ، لما للناصرية من اهمية في تلك المرحلة ، والمرحلة التي سبقتها ، حيث كان النضال الفلسطيني ، بدرجـــة او بأخرى ، جزءا أصيلا من التيار الناصري العريض . وفي هذا الاطار سيكون تتبعنا لنقاشات المجلس التشريعي . والذي يعكس المناخ الفلسطيني والاتجاه الذي كان يتبلور فيه من ناحية ، والعلاقة بين العمل الفلسطيني والناصرية ، من ناحية اخرى ، خصوصا وانها في قطاع غزة ، لم تكن مجرد شعارات ، بل سياسة عملية ، ومنـــا مصداقيتها .

منذ الجلسة الاولى التي عقدها المجلس التشريعي كان واضحا لاعضائه

انه اذا كان « تشريد الشعب الفلسطيني .. نكبة كبيرة ، فان التشتيت الجغرافي الذي حل به نكبة اخرى .. لان استمرار هذا الوضع انما يهدد بالفعل وحدة الشعب الفلسطيني ، بات من اللازم ان يجسد الفلسطينيون وحدتهم في شكل كيان فلسطيني » (١٨) . ولهذا السبب ، وانطلاقا من أن لقطاع غزة دورا مركزيا في بناء الكيان ، وأن مسئوليته تتسع لتشمل حتى الفلسطينيين المقيمين في الخارج ، اقترح تشكيل لجنة باسم اللجنة السياسية لشؤون فلسطين لتكون حلقة اتصال بين المجلس والخارج سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي بالنسبة لشؤون القضية الفسطينية » (١٩) . وهنا بدأ التباين في وجهات النظر والمنطلقات مع الادارة المصرية التي رفضت بلسان مندوبها الاقتراح سالف الذكر ، معتبرا أن تشكيل لجنة للشؤون السياسية أمر غير مفهوم ، انطلاقا من أنه لا دور لها ولذا فـ « ان تولف لجنة ثم نتركها معطلة فلا داعي لها » ، وباعتبار أن هنالك لجانا عدة في المجلس ، فانما يمكن « اذا عرض أمر من الامور ... أن يناقشها المجلس ككل او يشكل لها لجنة أو اكثر حسب ما يراه المجلس في حينه » (٢٠) . وبذلك كان يحاول تمييع المسألة وتركها للمناسبات ، الامر الذي حدا برئيس المجلس التشريعي الدكتور حيدر عبد الشافي الى التدخل موضحا ان « الذي نحن بصدده هو هل نترك المجلس ككل مختص بذلك وهو حين الحاجة يشكل لجنة لبحث اي امر من الامور أم نأخذ بالاقتراح الداعي لتشكيل لجنة سياسية لشؤون فلسطين » (٢١) . وأنه « من حيث المبدأ لا يمكن القول بأن هذا المجلس يلتزم اختصاصه الضيق ، وهو التشريع فان المجلس هو المختص بالقضية العامة وهو المختص الاول بها انما النقطة موضوع البحث الان هو هل نترك هذه المسائل العامة للمجلس ككل يبحثها أم تشكل لجنة خاصة لها » (٢٢).

ان « المسائل العامة » التي اشير اليها اكثر من مرة ، بوصفها اختصاص اللجنة موضع الاقتراح ، ليست ما « قد » يستجد من قضايا ، بل هي مسألة واحدة محددة سلفا الا وهي « العمل على ابراز الكيان الفلسطيني وانشاء جهاز فلسطيني يعمل من أجل تنظيمهم وعودتهم » (٢٣) . لانه « ليس من مهمة المجلس أن يشكل لجانا للاعمار والشؤون الادارية المختلفة ، بل الوصول الى افضل الطرق لمعالجة القضية الفلسطينية ، لا سيما وأن اخواننا في داخل القطاع وخارجه يعقدون على مجلسنا الامال في معالجة المسائل السياسية الخاصة بقضيتنا وليس في معالجة النواحي الاخرى » (٢٤) ولذا اقترح تعديل اسم اللجنة لتصبح « لجنة شؤون القضية الفلسطينية والفلسطينيين الموجودين بالخارج » ، الامر الذي أثار مندوب الادارة المصرية فرد قائلا : « يستفاد منه ان القضية الفلسطينية ارتبطت بالفلسطينيين

الموجودين بالخارج ولم يقل احد هذا . والقضية الفلسطينية من الاهمية بحيث لا تؤلف لها لجنة مطلقا . لذلك ارى رفض التعديل الذي اقترح » (٢٥) . وردا على هذا الراي القائل بأن القضية الفلسطينية من الاهمية بحيث لا تؤلف لها لجنة مطلقا ! تدخل احد اعضاء المجلس التشريعي ليقدم بعض الامثلة ، حيث تكمن وظيفة اللجنة المذكورة فقال : « ان عمل لجنة الفلسطينيين الموجودين بالخارج هو العناية بشئونهم الاجتماعية وما الى ذلك . اما لجنة الشئون السياسية فالغرض منها غير ذلك . مثلا هناك اجتماعات مجلس الجامعة العربية يمكن ان نشترك فيها نيابة عن الفلسطينيين بقطاع غزة ونحضر مناقشاتها ، وكذلك الامر بالنسبة للصعيد الدولي ، نريد ان نوضح راينا للخارج وستكون هذه اللجنة بمثابة كشاف للمجلس في المسائل السياسية التي تشترك فيها في المجال العربي وعلى الصعيد الدولي » (٢٦) .

واضاف عضو اخر مهام اخرى للمجلس التشريعي وللجنة المذكورة ، فقال « ان معنى اشتراكنا في المعركة لتحرير فلسطين اتاحة الفرصة للمجلس بأن يشكل اللجان الخاصة ببحث شئون القضية الفلسطينية من مختلف النواحي . وقد يتطلب الامر تشكيل لجنة لشؤون تحرير فلسطين ، لجنة عسكرية . اما ان ننحصر في التشريع والتقنين والاعمال الفنية الداخلية فهذا ما لا افهمه . وان علينا أن نؤلف لجانا سياسية لنشترك في قضيتنا كجزء من الشعب الفلسطيني . ان عدم السماح بتشكيل لجنة سياسية هو حجر على المجلس وتضييق لاختصاصاته » (٢٧) . وبالكلام الذي ختم به ذلك العضو وجهة نظره ، كان يقترب من نقطة الصدام مع الادارة المصرية في القطاع ، ذلك الصدام الذي تكرر اكثر من مرة بعدذلك ، والذي كان نتاجا بين عقليتين وتصورين للمجلس التشريعي ولدوره ، وبالنهاية لقطاع غزة ولدوره على صعيد القضية الفلسطينية .

انطلاقا من دور المجلس التشريعي على صعيد القضية الفلسطينية ككل ، تبلور مشروع اقتراح دعا لاقامة جبهة وطنية فلسطينية كي « يبذل الفلسطينيون ما لديهم من امكانيات من اجل قضيتهم .. وحرصا على وحدة الشعب الفلسطيني التي باتت مهددة بالزوال بواقع التشتيت الجغرافي » ، جبهة وطنية « تتولى العمل في كافة المجالات .. وسعيا لان تكون ممثلة للفلسطينيين اينما كانوا ، تمثيلا مقبولا يحقق ولاءهم لها .. » ، ولذا « يوفد المجلس مبعوثين من اعضائه ومن أبناء القطاع الى الفلسطينيين بالخارج للبحث والتشاور كما يرحب بزيارات الفلسطينيين بالخارج للقطاع لنفس المهمة بعضهم البعض للتشاور والبحث بشأن تنظيم انفسهم .. » . وقبل احالة ويناشد الدول العربية منح الفلسطينيين كل التسهيلات اللازمة لاتصالهم

المشروع المذكور الى لجنة الاقتراحات تمنى احد الاعضاء بـ « ان يتفضل السيد مقدم الاقتراح بوضعه في الصيغة التي نستطيع معها ابراز الكيان الفلسطيني » (٢٩) .

وعلى هامش مسئولية قطاع غزة تجاه الفلسطينيين الموجودين في الخارج فقد قدم اقتراح بأن « يلحق بكل سفارة من سفارات الجمهورية العربية المتحدة في البلاد العربية مسئول فلسطيني او اكثر ليكون حلقة الاتصال بين الفلسطينيين والحكومات المضيفة من ناحية ، وبينهم وبين المسئولين في القطاع من ناحية أخرى من اجل رعاية مصالح وشئون الفلسطينيين في الدول العربية » (٣٠) .

وخلال الفترة القصيرة التي مرت على عمل المجلس التشريعي بدأ المجلس يشكل محور استقطاب للفلسطينيين في كثير من مناطق تواجدهم ، وبدات تنشأ بداية علاقات مع هذه التجمعات ، وترد للمجلس التشريعي الرسائل ووجهات النظر المؤيدة للخطوات التي بدأ باتخاذها على صعيد احياء الكيان الفلسطيني.

قطاع غزة بين الوهم والحلم

في لقاء بين الرئيس عبد الناصر ، واعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة ، بمناسبة العيد العاشر للثورة المصرية ، خاطب الوفد قائلا « ان الذي يقول انه وضع خططا لحل قضية فلسطين انما يخدعكم . فأمامنا قضية معقدة ويجب ان نستعد لها بكل القوى المعنوية والمادية » (٣١) . وكان عبد الناصر بقوله هذا يرد على احاديث عبد الكريم قاسم في تلك الفترة عن الخطط التي وضعها لتحرير فلسطين . ولكن عبد الناصر ، وهو يحاول تبديد « الوهم » الذي كان يمثله عبد الكريم قاسم ، كان بشكل غير مباشر يبدد « الحلم » الذي كان في نفوس الجماهير ، والتي كانت تنتظر وجود مخطط تحرير لدى عبد الناصر نفسه . وها هو ينفي وجود مثل هذه الخطط لديه في معرض نفيه لوجود خطط لدى غيره . وليخلق مزيدا من الانعكاسات السلبية في نفوس المستمعين اليه ، وليكرس القناعات التي بدات تتولد منذ انفصال ١٩٦١ .

لكن ، وعلى الرغم من المناخ الجديد الذي تولد اثر الانفصال ، وحديث عبد الناصر الذي اتى ليكرسه ويعطيه وقودا جديدا ، فقد كان لقطاع غزة الموقف المبدئي نفسه تجاه القضايا العربية المطروحة . ففي جلسة ١٩٦٢/٩/٥ قدم للمجلس التشريعي مشروع قرار يقول بـ « استنكار الاحلاف التي يديرها الاستعمار في المنطقة والتي لا يخرج هدفها عن التآمر على سلامة البلاد العربية

وتصفية قضية فلسطين وفي مقدمتها الحلف السعودي الهاشمي العميل » (٣٢).
وليس المهم مشروع القرار بحد ذاته ، بل طبيعة النقاشات التي دارت حول ذلك القرار ووجهات النظر التي قدمت . والتي تعكس الاتجاهات السياسية في قطاع غزة خلال هذه الحقبة . فهنالك راي كان يوازن بين فوائد ومضار القرار عبر عنه احد اعضاء المجلس التشريعي بقوله « لو نظرنا الى ما سيعود علينا من فوائد وما قد يصيبنا من اضرار لوجدنا ان الاضرار كثيرة » (٣٣) . وايده عضو اخر داعيا الى « اتباع سياسة عدم التصريح العلني ففي ذلك حماية للعاملين من ابنائنا في السعودية ، ولذلك ارى حذف الجملة الاخيرة وهي (في مقدمتها الحلف السعودي الهاشمي العميل) فالتلميح يغني عن التصريح » (٣٤) . علما بأن صاحب الاقتراح الاول هو من كبار المقاولين ، واصحاب المصالح الاقتصادية في دول الخليج .

مقابل وجهة النظر « الاقتصادية » الداعية الى تخفيف صيغة القرار وتعويمه ، قدمت جملة آراء تؤكد تبنيها للاقتراح ، اضافة الى اسبابها السياسية الواضحة بدعمها للقرار المذكور ، وقد قدمت وجهة نظر هذه ، والتي اشترك فيها اكثر من عضو ، الاسباب التالية : معركة التحرير المقبلة هي جزء لا يتجزأ من معركة المصير العربي . ان القوى المتصارعة في الوطن العربي هي اليوم في معسكرين لا ثالث لهما ، الاول معسكر القوى الوحدوية القومية الاشتراكية المتحررة التي يقف ضدها المعسكر الاخر ، معسكر الاستعمار والعملاء والرجعيين ، ونحن لا نستطيع ان نقف موقف المتفرج بين الذي يريد ان يقضي على قضيتنا ويتآمر علينا وبين الذين يعملون معنا ومن اجل استرداد فلسطيننا . شعبنا لا يستطيع ان ينعزل عن المعركة ، لان المعركة هي معركته ومعركة مصيره وان ارادته ان يكون في قلب المعركة وفي طليعتها جنبا الى جنب مع القوى العربية المتحررة .

ان المعركة الدائرة حاليا هي معركة حول القضية الفلسطينية .. وليست قضية سعود وحسين والجمهورية العربية المتحدة . ان ما يجري في المنطقة هو صراع من اجل طمس قضيتنا . لسنا متفرجين ولكننا شركاء . ان القضية قضيتنا ويجب ان يكون موقفنا واضحا ... النقطة الهامة هي ان الحلف السعودي الهاشمي لم يقل اصحابه انهم تحالفوا ضد اسرائيل بل تحالفوا ضد امال العرب . ونحن هؤلاء العرب الذين تحالف اولئك الناس على آمالنا وعلى عروبتنا ، فهل نسكت ؟ هل نكتم الشهادة ؟ » (٣٥) . ومن ملاحظة النقاشات التي دارت حول ذلك القرار تتضح ثلاث حقائق هامة :

١ ـ على الرغم من ارتباط مشروع القرار بموقف رسمي مصري ،

باعتبار ان مصر هي الطرف الرئيسي في المعركة الدائرة مع الحلف السعودي الهاشمي ، فقد دار نقاش واسع ، الامر الذي يؤكد ان المجلس التشريعي لم يكن تحت (تصرف) الادارة المصرية في القطاع ، بحيث يمرر القضايا من دون اي نقاش .

٢ — الموقف المبدئي الذي عبر عنه بعض الاعضاء والذين راوا المعركة بوصفها معركة حول القضية الفلسطينية لانها معركة بين الخيانة والقومية. ومثل هذا الراي مدى تأصل الالتزام بقضية الثورة العربية . اضافة الى الدرجة العالية من النضج التي طبعت وجهة النظر تلك .

ان اصحاب وجهة النظر القائلة بأن المعركة الدائرة ضد الاحلاف انما هي معركة حول قضية فلسطين ، انما يؤكدون على وجهة النظر القائلة بأن تقدم القضية الفلسطينية مرتبط بنجاح المعركة ضد الرجعيات العربية ومشاريعها المشبوهة . وبأن الولاء للقضية الفلسطينية ولفكرة الكيان الفلسطيني لا تعني التنازل عن الالتزام القومي . ففي جلسة لاحقة مباشرة كان المجلس التشريعي امام قضية يمكن اعتبارها ذروة ما يمكن ان تبلغه الكيانية الفلسطينية من تجديد ، ومن ناحية اخرى نموذجا للدور الذي كان مقترحا ان يلعبه القطاع في مسيرة الكيان الفلسطيني ، فقد تطورت قضية اقامة عادية لاحد الاشخاص لتصبح مدخلا لمناقشة قضايا في غاية الاهمية والدلالة .

غزة موطن كل فلسطيني

تشير محاضر جلسات المجلس التشريعي الى « عريضة مقدمة من (رمضان نايف الحاج سعيد اكميله) بتاريخ ١٩٦٢/٨/١ بشأن عدم السماح له بالبقاء في القطاع والرجوع الى جنسيته الفلسطينية » . وبناء على ذلك قامت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي بمناقشة العريضة المذكورة ، وقامت بتقديم التقرير التالي الى المجلس التشريعي : « بالاشارة الى العريضة المقدمة من السيد رمضان نايف الحاج سعيد اكميلة بتاريخ ١٩٦٢/٨/١ بشأن الرجوع الى الجنسية الفلسطينية والاقامة بقطاع غزة ، نفيد انه ببحث العريضة من قبل اللجنة القانونية والعرائض والمقترحات بجلستها يوم الاثنين ١٩٦٢/٨/٦، قررت في شأنها ما يلي : بعد الاطلاع على ديباجة اعلان النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر من السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة . وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة له . وبعد الاطلاع على مراسيم الجنسية الفلسطينية الموحدة السارية المفعول ، رات اللجنة ان مراسيم الجنسية تعطي

الحق لكل فلسطيني الاصل تجنس بجنسية اخرى لاي سبب كان ، أن يعود الى جنسيته الفلسطينية باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ من المراسيم المشار اليها . وانه طبقا لقرار الحاكم العام رقم ٣ لسنة ١٩٥٩ يعطى تصريح الرجوع الى الجنسية الفلسطينية امام احد قضاة السلح بغزة .

ولما كان قطاع غزة هو البقية الباقية من فلسطين والتي ما زال يحمل اسم فلسطين وتسري عليه جميع القوانين والانظمة الفلسطينية فان العودة الى الجنسية الفلسطينية والاقامة الدائمة في قطاع غزة هي حق اساسي من حقوق كل عربي فلسطيني الاصل اينما وجد .

وعلى ذلك ترى اللجنة احالة هذا الطلب الى السيد مدير الداخلية والامن العام برجاء الافادة عن الاسباب التي قد تمنع من السماح للمذكور بالعودة الى الجنسية الفلسطينية والاقامة بالقطاع طبقا للقانون . وفي حالة قيام اسباب تمنع من عودته للجنسية الفلسطينية ، توصي اللجنة بعدم ترحيله قبل ان يتمكن المجلس من بحث هذا الموضوع » ، وقد رد مدير الداخلية والامين العام بتاريخ ١٩٦٢/٨/١١ ، مفيدا بأن اسباب ترحيل المذكور تتعلق بالامن (٣٦) . وفي جلسة المجلس التشريعي التي نوقش بها الامر ، وافق مدير الداخلية على ان من حق اي فلسطيني تجنس بجنسية اخرى ان يعود لجنسيته الاصلية ، ولكن وجه الخلاف ، في رايه ، هو حول حق الاقامة في القطاع . « فالقانون نظم هذا الحق نظرا لضيق رقعة القطاع . فبالنسبة للاشخاص الذين هم اصلا من مواليد القطاع او نزحوا اليه منذ عام ١٩٤٨ ، هؤلاء الناس اذا كان احدهم قد غادر القطاع او اكتسب جنسية اخرى لسبب ما ثم رغب في العودة ، فانني اقبله على اساس انه اقام اصلا في القطاع بعد النكبة او انه اصلا من سكان القطاع . والحكمة من هذا واضحة جدا وهي ان القطاع ضيق ومكتظ بالسكان ودواعي الامن ودواعي توفير المعيشة للسكان لا تمكننا من قبول اي شخص كان ان يقيم في القطاع اقامة دائمة . خصوصا وان اكثر الناس الذين يطلبون الاقامة بالقطاع يحضرون معدمين او ليست لدينا معلومات عنهم أو قد يكونون مشبوهين . ترك الامر على اطلاقه والسماح لكل شخص بالاقامة الدائمة في القطاع فيه مسئولية كبيرة لا استطيع ان اتحملها لا من ناحية الامن ولا من ناحية قدرة القطاع نفسه على استيعاب العدد الذي يرغب في الحضور . اما عن شخص مقدم العريضة بالذات فانه ليس من سكان القطاع ولا من مواليد القطاع ولا ممن نزحوا اليه عام ١٩٤٨ . وانني كمسؤول عن الامن في القطاع لا اقدر ان اطلق هذه المسألة دون قيود . هذه وجهة نظر الحكومة في هذا الشأن » (٣٧) . ولكن رأي المجلس التشريعي كان مخالفا لراي مدير الداخلية ، لان « الكيان الفلسطيني الموحد ... لا يكون الا بالشعب

الفلسطيني الموحد ... واذا كنا نخشى الاعباء علينا ان نقر المبدا اولا ... والجنسية حق لكل فلسطيني يجب أن يأخذها وان يتمتع بها كأي انسان له وطن » (٣٨) . وان يكون شخص ما خطرا على الامن فان ذلك « ليس مبررا كافيا لرفض منحه حق الاقامة بالقطاع » (٣٩) .

وثمة راي ثالث لم ينطلق من قاعدة حقوقية ، بل سياسية لانه « ما دمنا في سبيل ابراز الكيان الفلسطيني ، وخصوصا على ارض القطاع ، يجب السماح لكل فلسطيني بالعودة الى جنسيته » (٤٠) . وعلى هذا الاساس ، فان « عدم الموافقة على منح الفلسطيني حق الرجوع الى جنسيته مخالف لمبدأ احياء الكيان الفلسطيني » (٤١) . ولكن مدير الداخلية لم ير من المسألة سوى « ان القطاع مزدحم بالسكان وحفظ الامن فيه من اشق ما يمكن » وان أوضاعه الاقتصادية لا تحتمل ، مستدلا على ذلك بـ « حوادث السرقات التي سببها الفقر وحاجة الناس » (٤٢) . ولكن « حالة القطاع في تحسن » (٤٣) قالها أحد الاعضاء مقاطعا مدير الداخلية الذي رد رافضا الكلام الذي قيل عن تحسن الوضع الاقتصادي في القطاع . ولكن كان هنالك من رد عليه قائلا : « مدير الامن العام يقول ان الجنسية الفلسطينية حق لنا جميعا ولكن هناك اسباب معيشية واسباب تتعلق بالامن العام ــ هذه الاسباب أرجو من السادة الاعضاء ان يضعوها في كفة وان يضعوا الكيان الفلسطيني المنشود في كفة اخرى . هل نغلق على انفسنا ابواب هذا القطاع ونعتبره امارة من الامارات أو دولة من الدول ولا نفكر الا في حدود الـ ...ر٢٥٠ نسمة الذين يعيشون هنا .. وكيف نأكل وكيف نشرب وكيف نوزع العمل وكيف نشتغل ؟ يمكن اذا ضاق بنا العيش ان نسن من القوانين ما يمكننا من اقتسام لقمة العيش مع اخواننا الفلسطينيين » (٤٤) . ولكن ماذا عن الامن ؟! كان موقف المجلس التشريعي واضحا « حتى المجرمين في العالم عندما يطردون من دولة ما ، يرجعون أخيرا الى بلدهم ... فهل ينكر هذا الحق على أبناء هذا البلد ، وهذه الارض التي منها دماؤهم واجسامهم ... » (٤٥) . بقيت نقطة خلاف هي ، هل العودة الى الجنسية الفلسطينية تساوي حق الاقامة في القطاع ؟!..

تنازل مدير الداخلية قليلا ، فأعطى حق الاقامة لمن كان يسكن قطاع غزة حتى سنة ١٩٤٨ . ولكن هذا الراي رفض من قبل المجلس التشريعي ، الذي بقي مصرا على موقفه ، لان قبول اقتراح مدير الداخلية يعني التفرقة بين فلسطيني وفلسطيني ، وبذلك « تنشأ جنسية جديدة هي جنسية غزة ، وهذا ما لا ينص عليه القانون ، وانما القانون جاء عاما وواضحا فان من حق كل فلسطيني حتى ولو اصبح برازيليا ان يعود الى جنسيته الفلسطينية » (٤٦) . اضافة الى ذلك ، « فاننا اذا فرقنا بين الاقامة والجنسية فنحن في الواقع قد

هدمنا حق الجنسية لان حق الاقامة مرتبط وملاصق ومستغرق تماما لحق الجنسية فاذا ما اقررنا بالجنسية فلا بد ان نقر بحق الاقامة » (٤٧) . ولكن وماذا عن الاعتبارات التي اثارها مدير الداخلية ؟ هذه الاعتبارات « لا بد من بحثها بصورة موضوعية ... ولكن البحث يجب ان ينسجم مع المبدا الذي اقررناه جميعا اذا ما تم على اساس الاستثناء . ان الحل هو الاقرار بالجنسية والاقرار بحق ،قامة ايضا » (٤٨) . وبهذا الراي اغلقت القضية .

تقييم لدور المجلس التشريعي في ضوء تجربة عام

تمكن المجلس التشريعي ، خلال اقل من عام ، من ان يلعب دورا هاما في حياة القطاع خاصة ، والقضية الفلسطينية بشكل عام . فقد تمكن من اعطاء اجابات على مجموعة من الاسئلة السياسية الهامة المتعلقة بمسار القضية الفلسطينية في تلك الفترة . عبر موقفه من مسالة الكيان الفلسطيني، الجبهة الوطنية ، حق الجنسية حق الاقامة ، العلاقة مع فلسطينيي الخارج ، الدور المركزي لقطاع غزة في القضية الفلسطينية ، وابرازها والتعبير عنها .

ومهما قيل في شأن طريقة تشكيل المجلس التشريعي ، واشخاصه ، فان ما يدور فيه يعطي بلا شك صورة معبرة عن الراي العام السائد في القطاع خلال تلك الفترة . اذ انه ، وبموازاة المناخ « الفلسطيني » الذي كان يطبع نقاشات وعمل المجلس التشريعي ، فان المناخ « الفلسطيني » ايضا قد اصبح يظلل نشاط حركة القوميين العرب التي بدات تشكل الظاهرة الحزبية الرئيسية في القطاع خلال هذه الحقبة ، اذ ان حركة القوميين العرب كانت قد بدات بفرز الجهاز الفلسطيني ، واصبحت له قيادة قائمة بذاتها سميت قيادة الفرع الفلسطيني . والشيء نفسه كان قد حصل بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي . وعلى الرغم من ان التنظيم في قطاع غزة لم يكن تنظيما مختلطا كما هو الامر في بقية المناطق ، ولكن مبداالفرز بحد ذاته ، والظروف الموضوعية التي ادت اليه ، والنتائج التي تمخضت منه ، متمثلة في زيادة الاهتمام بالمهوم والمشكلات اليومية الفلسطينية ، كل هذه ادت الى مزيد من تكريس التوجه الفلسطيني لفرع حركة القوميين العرب ، واصبح اكثر ارتباطا بمشكلات وقضايا القطاع . وبكلمة اخرى ، فان ما كان يجري في داخل صفوف القوميين العرب ، لم يكن في مجراه العام ببعيد عما كان يجري في المجلس التشريعي . وبالتالي فان الذي كان يجري في المجلس التشريعي ، انما يعبر بدرجة او باخرى عن الراي العام الغزي . وقد ظهرت آثاره في المرحلة التالية حيث خطا موضوع الكيان الفلسطيني خطوات تنفيذية في سنوات

١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ وقبل الدخول في هذه المرحلة لا بد لنا استخلاصه من المناقشات التي كانت تحدث في السنوات ١٩٦٢ / ١٩٦٣

لقد اكدت تجربة هذين العامين ان الافكار الداعية الى الكيان الفلسطيني قد بدات بالتبلور . وهناك قدر كبير من الجدية والمسؤولية عند تناوله . والكيان الفلسطيني في ذهن الغزيين كان يعني اعطاء قطاع غزة دورا خاصا فيه . فمسئولية القطاع تشمل القضية الفلسطينية ككل . والقطاع ، باعتباره البقية الباقية التي تحمل اسم فلسطين ، هو موطن القضية الفلسطينية ، كما انه وطن كل فلسطيني ، وله حق الحصول على جنسيته وحق الاقامة فيه . والنزعة الكيانية التي بدات بالبروز في قطاع غزة لم تكن تعني اقليمية ضيقة او انعزالا عن الصراع الذي كان يجري في المنطقة ، فكل ما يجري كان يجري من اجل فلسطين ، وبالتالي ففلسطين لا يمكن الا ان تكون منحازة الى الطرف الذي يعمل من اجلها .

ورب قائل يقول ، ولكن لم يخرج شيء عملي من القطاع ، وان وجهات النظر التي طرحت لم تر النور . وقد يكون مثل هذا الكلام صحيحا من الناحية الشكلية ، خصوصا وان الادارة المصرية في القطاع كانت على الدوام عنصر لجم لمثل هذه التفاعلات الامنية والاقتصادية ، في مقابل الارضية السياسية التي كانت تنطلق منها وجهات النظر المتقدمة التي كانت تطرح في المجلس التشريعي ، والتي تعكس ما كان يجري في الشارع الغزي ، ان عدم تحول الاقتراحات والنقاشات المشار اليها سابقا الى حقائق مادية لا يلغي اهميتها . ومن هنا كان تتبعنا شبه التفصيلي لنقاشات المجلس التشريعي . حيث مثلت فيه كافة الصراعات العائلية والسياسية في القطاع ، وهنا لا بد من التفرقة بين طبيعة القرارات التي كانت تصدر عن المجلس التشريعي وطبيعة النقاشات التي كانت تجري فيــــه .

فالمجلس التشريعي ، وبالطريقة التي شكل بها ، كان يحتوي على اغلبية واضحة كانت كفيلة بافشال اي قرار يتناقض ورغبات الادارة المصرية ، وقد سبق لنا الاشارة في معرض الحديث عن النظام الدستوري لعام ١٩٦٢ عن الكيفية التي تمكنت بها السلطة التنفيذية ، ممثلة بالمجلس التشريعي . ولعل في هذا تفسيرا لعدم ترجمة النقاشات التي كانت تجري الى قرارات . فغالبا ما كانت النقاشات تنتهي باقتراحات من المجلس التنفيذي بتأجيـــل النظر في القضية المطروحة . ولكن وبموازاة حرص الادارة المصرية على ضمان اغلبية في المجلس التشريعي لضمان طبيعة القرارات التي تصدر ، فقد كان هنالك حرص مشابه من الادارة على تمثيل كافـــة التيارات السياسيــــة تقريبا في

القطاع . ومن مراجعة اسماء أعضاء المجلس التشريعي ، المنتخبين والمعينين ، يتضح أن كافة « عائلات » غزة ممثلة . وكذلك فقد ضم المجلس التشريعي اعضاء يمثلون او محسوبين على وجهات نظر كافة الاحزاب والتنظيمات والتجمعات السياسية الموجودة في قطاع غزة . ومعظم هؤلاء الاعضاء ، والذين كانت تتميز نقاشاتهم ووجهات نظرهم بطابعها المتقدم ، والتي كانت تتناقض في الغالب مع وجهة نظر الادارة المصرية ، انما كانوا من الاعضاء المعينين ، وليسوا من الاعضاء المنتخبين ، الامر الذي يؤكد خطة الادارة المصرية باحتواء هذه العناصر محاولة وضعها بالاطار الذي تستطيع أن تعبر فيه عن آرائها ، من دون ان يشكل ذلك اي خطر جدي ، لان وجهات النظر المتقدمة كانت مطوقة بالاغلبية ، وبالتالي من الصعب عليها أن تتحول الى قرارات .

ومن هنا فان المعبر الحقيقي عن تمخضات قطاع غزة ، ليست القرارات التي صدرت عن المجلس التشريعي ، بل طبيعة النقاشات التي كانت تجري .

ان عدم تحول وجهات النظر المتقدمة الى قرارات عملية لا تلغي أهميتها على الصعيد العملي ، فقد كانت لها نتائج غير مباشرة ، وذلك على صعيدين :

الاول : الموقف الرسمي المصري تجاه موضوع الكيان الفلسطيني ككل ، لانها في موقفها اللاحق من هذا الموضوع كانت تأخذ بعين الاعتبار ما كان يجري في القطاع ، وفي غيره ، من تجمعات الشعب الفلسطيني .

والصعيد الثاني : هو موقف القطاع ومقدار استجابته لتجربة الكيان الفلسطيني التي تولى مسؤوليتها السيد احمد الشقيري فيما بعد . سواء على صعيد درجة الحماسة والتأييد الذي قوبل به الشقيري في قطاع غزة ، او على صعيد وجهات النظر التي طرحت والصراعات التي جرت ، وما كان من الممكن لقرار الجامعة العربية بانشاء الكيان الفلسطيني ، ان يأخذ في قطاع غزة كل الزخم الذي اخذه ، لولا مرحلة الانضاج الطويلة التي مرت بها فكرة الكيان الفلسطيني ، قبل ان تأخذ الشرعية الرسمية من دول الجامعة العربية .

مصادر الفصل السادس

(١) ناجي علوش ، المسيرة الى فلسطين ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٤ ، الطبعة الاولى ، ص ١٦٥ – ١٦٦ ٠

(٢) المصدر نفسه ٠

(٣) الشعار الاساسي الذي رفعه متظاهرو ١٩٥٥ ٠

(٤) علي ماهر الشوا ، شؤون فلسطينية ، عدد ٤٦ ، ص ٢٣٦ ٠

(٥) عبد القادر ياسين ، شؤون فلسطينية ، عدد ٤٧ ، ص ٢١٦ ٠

(٦) حسين ابو النمل ، شؤون فلسطينية ، عدد ٤٨ ، ص ٢١٥ – ٢١٦ ٠

(٧) محمد علي البيطنجي ، رسالة لم تنشر موجهة لـ « شؤون فلسطينية » ، محفوظات مركز الابحاث ٠

(٨) المصدر نفسه ٠

(٩) عباس شبلاق ، الدور السياسي للجيش الاردني ، بيروت ، مركز الابحاث، ١٩٧٤، ص٨٤٠

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٨٩ ٠

(١١) البيانات مستقاة من اعضاء قياديين ومؤسسين لحركة القوميين العرب في القطاع ٠

(١٢) المسيرة الى فلسطين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ ٠

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٦ ٠

(١٤) « الوقائع الفلسطينية » ، الجريدة الرسمية لقطاع غزة ، عدد غير اعتيادي ، تاريخ ١٩٦٢/٣/٢٩ ٠

(١٥) المصدر نفسه ، ملحق رقم ٣ ، العدد ١١ ، ايلول ١٩٥٢ ، امر رقم ٢٧٤ مكرر ، تاريخ توقيع القرار ١٩٤٩/٨/٨ ٠

(١٦) المصدر نفسه ، عدد غير عادي ١٩٦٢/٣/٢٩ ٠

(١٧) المصدر نفسه ٠

(١٨) المصدر نفسه ، ملحق خاص ، تاريخ ١٩٦٢/١١/١٠ ٠

(١٩) المصدر نفسه ، تاريخ ١٩٦٢/١١/١٠ ٠

(٢٠) المصدر نفسه ٠
(٢١) المصدر نفسه ٠
(٢٢) المصدر نفسه ٠
(٢٣) المصدر نفسه ٠
(٢٤) المصدر نفسه ٠
(٢٥) المصدر نفسه ٠
(٢٦) المصدر نفسه ٠
(٢٧) المصدر نفسه ٠
(٢٨) المصدر نفسه ، ملحق خاص ، تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٦ ٠
(٢٩) المصدر نفسه ٠
(٣٠) المصدر نفسه ، ملحق خاص ، ١٩٦٢/١٢/١٦ ٠
(٣١) جريدة « الاهرام » القاهرية ، عدد يوم ١٩٦٢/٧/٢٧ ٠
(٣٢) « الوقائع الفلسطينية » ، ملحق خاص تاريخ ١٩٦٣/١/٢٠ الخاص بجلسة يوم ١٩٦٢/٩/١٥ ٠
(٣٣) المصدر نفسه ٠
(٣٤) المصدر نفسه ٠
(٣٥) المصدر نفسه ٠
(٣٦) المصدر نفسه ، ملحق خاص تاريخ ١٩٦٣/١/٢٠ الخاص بجلسة يوم ١٩٦٢/٩/١٧ ٠
(٣٧) المصدر نفسه ، ملحق خاص ، ٢٠ شباط ١٩٦٣ الخاص بجلسة ١٩٦٢/٩/٢٤ ٠
(٣٨) المصدر نفسه ٠
(٣٩) المصدر نفسه ٠
(٤٠) المصدر نفسه : كافة وجهات النظر التي قيلت بشأن قضية اكميلة ، من المصدر نفسه ، ومنشورة في الوقائع الفلسطينية ، ٢٠ شباط ١٩٦٣ ٠

الفصـــل الســـابع

غزة ومنظمة التحرير الفلسطينية : ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧

تمثل هذه الحقبة في تاريخ القضية الفلسطينية عموما ، وقطاع غـــزة خصوصا ، مرحلة متميزة نوعيا عن الفترة السابقة . حيث تصاعدت النزعة الكيانية الفلسطينية في كافة الاوساط الفلسطينية من شعبية وحزبية ورسمية، كما ان بعض الانظمة العربية قد اصبح طرفا في موضوع الكيان الفلسطيني واقحم في الصراعات العربية . وقد اتت وفاة السيد احمد حلمـــي ، رئيس حكومة عموم فلسطين ومندوبها في الجامعة العربية لتشكل مدخلا لنقاش طويل في أوساط الجامعة العربية حول الجهة التـــي لها الحـــق في تعيين مندوب جديد ، وانتهى الامر بانتصار وجهة نظر مصر ، والقائلة بأن هذا من حـــق مجلس الجامعة العربية ، وكان ان عين السيد احمد الشقيري والذي كان يحظى بدعم الجمهورية العربية المتحدة . واذا كانت حدود واهداف دعـــوة السيد الشقيري من وجهة النظر الرسمية العربيـــة قد اقتصرت علـــى ملء الكرسي الذي شغر بوفاة مندوب فلسطين السابق ، وبحيث يؤدي المنـــدوب الجديد « عملا روتينيا يقتصر على المشاركة في اعمال المجلس مرتين في كل عام » (١) ، فان مهمة الشقيري من وجهة نظر المواطن العادي كانت « كي يبني الكيان الفلسطينـــي » (٢) حسب ما قاله احـــد المواطنين الفلسطينيين للشقيري عندما اعلن قرار تكليفه من مجلس الجامعة . وقد كان من الطبيعي ان يكون هذا هو تفسير المواطن العادي لذلك القرار الذي بدا يعيش منذ فترة طويلة قضية اسمها الكيان الفلسطيني ، وهي الفكرة التي لم تكن تروق كثيرا لممثلي الدول العربية بعد ان تحدث الشقيري في الجلسة الاولى التي حضرها. ولم يتبدل ذلك الموقف كثيرا ، بعد اقل من ستة شهور من تعيين الشقيري

مندوبا لفلسطين في مجلس الجامعة ، حيث عقد مؤتمر القمة العربي الاول في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤ ، وصدر عنه قرار عام ينص على « ان يستمر السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الاعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول الى اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره » (٣) . وكان ذلك القرار متخلفا عن التوصية التي اصدرها مجلس الجامعة في دورة مارس عام ١٩٥٩ في شأن « اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وابراز كيانه شعبا موحدا لا مجرد لاجئين ... [و] انشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة » (٤) . ان قرارات الجامعة العربية حول موضوع الكيان الفلسطيني ، وهي تتراجع الى الخلف بين السنوات ١٩٥٩ ــ ١٩٦٤ ، كانت على الصعيد الشعبي الفلسطيني تسير بشكل معاكس تماما ، فقد اصبح الوضع الفلسطيني مشبعا اكثر من اي وقت مضى بفكرة الكيان الفلسطيني ، وكان له الدور الحاسم في نجاح السيد الشقيري في دفع الكيان الفلسطيني الى دائرة الضوء وبدات تجربة قطاع غزة مع الكيان الفلسطيني ، تحت المسمى الجديد الذي اطلق عليه : منظمة التحرير الفلسطينية . اصبحت « المنظمة » هي مدار النشاطات السياسية في القطاع خلال الفترة بين قرار مؤتمر القمة الى ٥ حزيران ١٩٦٧ . ففي قطاع غزة اتيح لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تخطو خطوات عملية ، كما ان القطاع كان الارض الخصبة والمناسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، خصوصا وان فكرة الكيان الفلسطيني ، كانت قد مدت جذورها عميقا في قطاع غزة ، وتدلنا على ذلك تطورات الاحداث في القطاع خلال السنتين السابقتين لقرار الجامعة العربية .

تفاوتت ردة الفعل في قطاع غزة من مسألة تعيين السيد احمد الشقيري مندوبا لفلسطين في مجلس الجامعة العربية ، وفي مرحلة لاحقة تقرر تكليفه من قبل مؤتمر القمة العربي الاول « بالاتصال بالدول الاعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول الى اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره » (٥) ولم تتقيد ردود الفعل بنصوص الكلمات التى صيغ بها موضوع تعيين السيد الشقيري ، وتكليفه لاحقا من قبل مؤتمر القمة العربي الاول ، بل كانت مسوقة اكثر بالظرف الموضوعي الذي كان يتفاعل في قطاع غزة من ناحية ، ومن ناحية اخرى بالمناخ الذي ولدته اجهزة الاعلام العربية ، وخصوصا المصرية ، والتى « تهدر بالتهليل والتكبير للمؤتمر وقراراته فاشعلت امال الامة العربية ومعها امال الشعب الفلسطينى » (٦) . وكان واضحا ان الهدف من « ضجيج » اجهزة الاعلام العربية اخفاء الفشل الذى لحق بمؤتمر القمة العربي الاول . ولم يكن

المواطن العادي على علم بدوافع تلك الحملة ، الامر الذي جعله يصدقها ، خصوصا وانها كانت تتلائم مع طموحاته واماله باقامة الكيان الفلسطيني ، والذي كان قضية القضايا في قطاع غزة طيلة الحقبة الماضيــة . ونتيجــة للظرف الموضوعي المشار اليه ، تحولت نقاشات المجلس التشريعي بشأن تعيين السيد الشقيري كممثل لفلسطين في مجلس الجامعة العربية ، لتصبح نقاشا حول الكيان الفلسطيني ، وشروط قيامه وغيرها من المسائل ، رغم ان قرار تعيينه ، كممثل لفلسطين في مجلس الجامعة العربية ، لم يتطرق من قريب أو بعيد لموضوع الكيان الفلسطيني ، هذا اذا ما استثنينا خطاب السيد الشقيري في تلكالدورة والذي دعا فيه الى انشاء الكيان الفلسطيني ، وقد استبق ذلك الخطاب بمؤتمر صحفي ، ولكن ردة الفعل العربية عليه كانت باردة جدا لدرجة ان صحف القاهرة « قد اهملته اهمالا ظاهرا » (٧) على الرغم من أن مصر هي الدولة التي رشحت السيد الشقيري لهذا المنصب .

ردة الفعل الاولى على تعيين السيد الشقيري كانت مشروع بيان قدم للمجلس التشريعي في قطاع غزة ، وحدد موقف المجلس تجاه جملــة قضايا هامة ، ومما ورد في ذلك البيان « حيث ان الشعب العربي الفلسطيني هو المسؤول الاول عن قضيته .. ولا يمكن أن يقوم بواجبه نحو هذه القضية الا بوجود جهاز قيادي فلسطيني يتمتع بولاء كل الشعب الفلسطيني او غالبيته العظمى ، فان المجلس التشريعي يرى ان الهدف الاول امام الفلسطينيين هو ايجاد مثل هذا الجهاز وان ايجاده يسبق في اهميته كـل اعتبار اخر . واذا كانت الظروف قد أملت على جامعة الدول العربية ان تختار بموافقة اكثريــة الدول العربية ممثلا لفلسطين في جامعة الدول العربية نتيجة ظروف طارئة ، وان توكل اليه امر السعي لابراز الكيان الفلسطيني فان المجلس لا يسعه الا ان يبارك هذه الخطوة ويعتبرها خطوة الى الامام في مضمار العمل . ويريد المجلس ان يعرب عــن رايه بصفة عامــة ان اضمن طريــق لايجاد قيادة فلسطينية ناجحة هو انبثاقها عن مؤتمر فلسطيني ينتخب اعضاؤه انتخابا حرا مباشرا من التجمعات الفلسطينية » .

كان النقاش الذي دار حول مشروع البيان يعكس الحوارات الدائرة في الساحة الفلسطينية ذلك الوقت ، ليس في اوساط جماهير قطاع غزة فحسب ، بل الجماهير الفلسطينية عموما . حيث سادت نقاشات طويلة حول حـدود الصلة بين القضية الفلسطينية والقضية العربية ، ففي حين أدان احد اعضاء المجلس التشريعي اصحاب وجهة النظر القائلة « بانقطاع الصلة بين القضايا القومية وبين القضية الفلسطينية » فانه قد اكد على أن « مهمة الشعـب

العربي الفلسطيني هي مهمة اساسية وطليعية » ، ثم رد على اصحاب وجهة النظر الاولى مشيرا الى « الارتباط العضوي والمصيري بين القضية القومية والقضية الفلسطينية

و « ان قضية فلسطين لا يمكن ان تنفصل عن ركب التحرير العربي وانه في الوقت الذي يجب فيه على كل فلسطيني ان يعد نفسه لمعركة التحرير وان يشترك في هذه المعركة فان هذه القضية ايضا تقع على عاتق كل عربي من المحيط الى الخليج » .

وقد كان هنالك بين اعضاء المجلس التشريعي من راى بالكيان الفلسطيني وابرازه ضرورة لكي « يواجه الدعاية الصهيونية التي تصور للعالم ان الشعب الفلسطيني قد انتهى واضمحل وانه اصبح مجرد مجموعات من اللاجئين لا يشكلون شعبا متماسكا وليس لهم قضية ، فان وجود الشعب الفلسطيني في الميادين الدولية ، وفي المجالات العالمية ، يرد بحسم ايضا على مثل هذه الدعاية المضللة . ومن اجل هذا كان تأييد الغالبية العظمى ، بل كل الشعب الفلسطيني ، وابناء الامة العربية ، لابراز الكيان الفلسطيني».

وردا على من راى تناقضا بين الالتزام القومي والالتزام الفلسطيني ، فقد كان من راي احد الاعضاء « ان استمرار ماساتنا خمسة عشر عاما هو ابعادنا عن قضيتنا » ، ولذا فقد طالب بأن يوضع الشعب الفلسطيني في مواجهة اسرائيل تؤيده الدول العربية كما تؤيد اسرائيل الدول الاستعمارية».

وقد كان لمسألة القيادة الفلسطينية نصيبها من الحوار ، واعطيت هذه اهمية كبرى ، لان « الشعب بلا قيادة كالجسد بلا راس ، فهي العقل المفكر ، خاصة القيادة الواعية المنتخبة ، ولذلك فان الجهاز القيادي يجب ان يسبق كل شيء ويجب ان يكون مختارا من قبل تجمعات الشعب الفلسطيني في كل مكان » ، ردا على المنطق الواعي لاختيار القيادة بشكل ديمقراطي ، هناك ، وباسم الثورية ، من راى فيها « وجهة نظر غير معقولة لانها ستخرج لنا مؤتمرا ديمقراطيا واني اعتقد ان المؤتمر — الديمقراطي ليس بالضرورة سيكون مؤتمرا ثوريا ، اننا في حاجة الى مؤتمر ثوري وليس الى مؤتمر ديمقراطي اننا في حاجة الى تنظيم ثوري وليس في حاجة الى تنظيم ديمقراطي ان التنظيم سوف يخلق لنا وجوها فلسطينية تستطيع ان تعمل » .

لقد كان هنالك حوار ساخن في الساحة الفلسطينية حول صدق نيات جامعة الدول العربية ، وبعض دولها ، كان له صدى في المجلس التشريعي

لقطاع غزة ، عبر عنه السيد جمال الصوراني بقوله « ان تاريخنا مع جامعة الدول العربية ليس تاريخا مشرفا ، وبالنسبة لها كنا دائما معها مغدورين .. انه تاريخ مليء بالقلق والشك والارتياب منذ ١٩٤٨ .. » . ولم يكن السيد الصوراني يعبر برايه هذا عن مناخ عام فحسب ، بل عن تجربة شخصية مباشرة ، لقد كان هو الشخص المسؤول ، باسم حكومة عموم فلسطين ، تجاه قوات الجهاد المقدس في منطقة غزة ، وما لحقها من حصار وتجويع انتهى بحلها نهائيا .

ولم ير هذا العضو ، كما راى كثيرون غيره ، في قرار الجامعة العربية عملا لابراز الكيان الفلسطيني . لقد فهم قرار الجامعة في حدود نص القرار فقط ، والذي كان ينص على ان يحل السيد احمد الشقيري محل السيد احمد حلمي ، ممثل فلسطين في الجامعة العربية ، والذي توفي فخلا مقعد فلسطين ، وعزا السيد الصوراني للصدفة المحضة مسألة اثارة قضية فلسطين ، و « لو ان المرحوم احمد حلمي باشا لم يتوف لما اثير هذا الموضوع لان وقت جامعة الدول العربية عزيز وغال ولا يتسع لقضية فلسطين قضية العرب الاولى واغلب ظني انهم اكتفوا أن يملأ السيد الشقيري كرسي فلسطين وان يشكل الوفد . واما ابراز الكيان الفلسطيني فأجلوه لشهر شباط من عام ١٩٦٤ لان هذا الموضوع ليس حيويا ولا يهم العرب لو تأخر خمسة شهور او ستة وحتى لو اجتمعوا في شباط فقد يؤجلوه الى شباط عام ١٩٦٥ وهكذا دواليك » .

سحب الشك في نيات جامعة الدول العربية نفسه على دولها ، لذا فقد كان هنالك من دعا الى عدم جمع جميع الدول العربية في سلة واحدة ، لان « هناك دولة تقول لا فلسطينيين ولا فلسطين بل ضفة شرقية وضفة غربية والكل اردنيون ، وهناك دولة اخرى تقول انا اعترض على الكيان الفلسطيني في شخص أحمد الشقيري . انت كفلسطيني ممثل لشعب فلسطين ما هو الموقف ، هل نساوي الخيانة بالتضحية ؟ لقد حال بيننا وبين جمع شتاتنا الدول العربية ، ان اسرائيل لم تحل بيننا وبين جمع شتاتنا خمس عشرة سنة ولم تحل امريكا ولا انجلترا ولا فرنسا ، وانما الذي حال بيننا وبين جمع شتاتنا الدول العربية او خيانات الدول العربية » .

ونظرا لان « تاريخنا مع جامعة الدول العربية ليس مشرفا » فـ « ان هذا الكيان الفلسطيني عندما يبرز يجب ان يكون بعيدا عن امزجة الجامعة واعضاء مجلس الجامعة ، ويجب آن يكون اهل فلسطين لهم كل السلطة بالنسبة للفلسطينيين في مصيرهم سياسيا وعسكريا واقتصاديا وان لا تكون الكلمة الاخيرة لمجلس الجامعة بل يكون لاهل فلسطين ، والا فسيكون هذا كيانا فلسطينيا لجامعة الدول العربية وعلى مزاجها ، ونحن نريد كيانا فلسطينيا

على مزاج أهل فلسطين » .

بين الاراء المتعارضة ، والتي تعكس الاراء السائدة في الشارع الفلسطيني ذلك الحين ، كان صوت السيد حيدر عبد الشافي رئيس المجلس التشريعي ، الذي اقر البعض على رايهم المتخوف من جامعة الدول العربية ، ولكنه راى في الحدث فرصة يجب ان لا تمر دون التفاعل معها ، والاستفادة منها . و « على الشعب الفلسطيني ان يستغل هذه الفرصة ويخلق منها الجدية اللازمة للقضية الفلسطينية .. وهي فرصة يجب ان لا نتركها .. » واذا كان « المسؤول الاول عن القضية الفلسطينية هو الشعب الفلسطيني فان هذا لا يعني الفلسطينية الضيقة ، او ابعاد القضية الفلسطينية عن الدول العربية عامة ... » (٨) .

ان النقاشات التي حفل بها المجلس التشريعي انما كانت صورة حية لما كان يجري داخل الاتحاد القومي في قطاع غزة ، وما كان يجري في هاتين المؤسستين انما يعتبر نموذجا للحوار الذي اتسع ليشمل قطاع غزة ككل . والواضح من خلال تلك النقاشات ، ان لقطاع غزة تفسيره الخاص لقرار الجامعة العربية بتعيين السيد الشقيري كممثل لفلسطين لدى مجلس جامعة الدول العربية . ولو تجاوزنا اشارة احد الاعضاء الى ضرورة التفرقة بين عملية تعيين السيد الشقيري لملء مقعد فلسطين ، وبين مسالة احياء الكيان الفلسطيني ، وان ليس ثمة قرار من مجلس الجامعة باحياء الكيان الفلسطيني ، لاستطعنا القول ان معظم الاعضاء كانوا محكومين ، في نقاشاتهم ، بالظروف الموضوعية الفلسطينية اكثر من تقيدهم بحدود قرار مجلس الجامعة العربية. ان تحميل اعضاء المجلس التشريعي لقرار مجلس الجامعة اكثر مما يحتمل ، باعتبار ان القرار كان ينص على تعيين مندوب لفلسطين ، وليس انشاء كيان فلسطيني ، هو خير توضيح لطبيعة الظرف الموضوعي الضاغط الذي كان يحيط بقطاع غزة خصوصا والقضية الفلسطينية عموما . ولعل في طبيعة القضايا التي آثارها اعضاء المجلس التشريعي خير معبر عن المناخ السائد في قطاع غزة والذي كان ارهاصات جيدة للمرحلة اللاحقة في عمر القطاع ، وفي عمر الكيان الفلسطيني . وقد كانت الخطوة الاولى التي خطاها المجلس التشريعي ، بعد نقاشاته السالفة الذكر ، قيامه بتشكيل لجنة خاصةفي المجلس التشريعي سميت لجنة الكيان الفلسطيني ، وفي مرحلة لاحقة شكلت لجنة اخرى للكيان الفلسطيني في الاتحاد القومي .

قبل ان يقدر لهذه اللجان ان تقوم باي دور عملي ، دعي مؤتمر القمة العربي الاول للانعقاد ، وحيث كانت ردة فعل قطاع غزة استطرادا لردة فعله على تعيين السيد الشقيري مندوبا لفلسطين في مجلس الجامعة . وقد راى

المجلس التشريعي في انعقاد مؤتمر القمة العربي مناسبة لتقديم مذكرة تشرح وجهة نظر اهل القطاع في المسائل المطروحة ، وعلى الرغم من ان العنوان الرئيسي لذلك المؤتمر كان موضوع تحويل روافد نهر الاردن ، فان المجلس التشريعي قد راى في « معركة نهر الاردن جزءا من معركة فلسطين » ، وفي المؤتمر « مناسبة لابراز واقامة الكيان الفلسطيني » . فـ « عندنا في فلسطين مشكلة الكيان الفلسطيني . الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨ لغاية الان لا يوجد لهم من يتكلم باسمهم ، فهذه فرصة نغتنمها لكي نعمل باصرار على ابراز الكيان الفلسطيني وعلى خلق الجيش الفلسطيني وعلى ابداء راينا في هذه المواضيع كلها وعلى استعداد الشعب الفلسطيني للقيام بدوره الفعال » (٩) .

وكما يبدو ، فقد كان هنالك تخوف من منع مندوب فلسطين من الحضور ، وبالفعل فقد جرت محاولات لمنع السيد الشقيري من حضور كافة الجلسات (١٠) ، ولذا اكد المجلس التشريعي على ضرورة « حضور ممثل فلسطين السيد احمد الشقيري في هذا المؤتمر ... لاننا نحن اصحاب القضية ويجب ان نفتح الباب غصبا وندخل على القمة ونفتح لهم الامنا ونفتح لهم جروحنا ونريهم ما نحن فيه . مؤتمر القمة هذا لمن يجتمع الان ؟ ومن اجل من ؟ انه سيجتمع من اجل قضية فلسطين وعرب فلسطين لا من اجل الجلوس في الهيلتون » (١١) .

وفسر صاحب الاقتراح القائل باعداد مذكرة ترفع لمؤتمر القمة اقتراحه بقوله : « عندما اقترحت أعداد مذكرة يحملها وفد لم يدر في خلدي اطلاقا ان ارسم خارطة لنهر الاردن ، انما الذي كان يدور في خاطري ان هذا الوفد يحمل الان امال الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ، ككل ، ويذهب بها الى الرؤساء والملوك ويناشدهم العمل لانقاذ الشعب الفلسطيني » (١٢) .

وقد صحت توقعات اعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة ، من ناحية العراقيل التي وضعت في طريق حضور ممثل فلسطين . اما على صعيد موضوع الكيان الفلسطيني ، وما تمخض عنه مؤتمر القمة العربي الاول بشان هذا الموضوع ، فقد صدر قرار يقول : « أن يستمر السيد احمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الاعضاء والشعب الفلسطيني بنية الوصول الى اقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره » (١٣) . وكان هذا القرار ، بصيغته العامة التي صدر بها ، خير ما يمكن ان يصدر عن مؤتمر قمة كان يحوي كل التناقضات العربية . وقد اعتبر ذلك القرار متخلفا بدرجة كبيرة من قرارات سبق اتخاذها ، ونصت بصريح العبارة على احياء الكيان الفلسطيني .

لقد طرح مصير قطاع غزة في مؤتمر القمة العربي الاول ، وذلك على هامش الحديث عن الكيان الفلسطيني ، فقد شكل الوفد السوري الى مؤتمر القمة العربي بـ « فائدة الكيان بدون ارض ؟ » (١٤) ولذلك طالب بـ « اعطاء الضفة الغربية وقطاع غزة الى الكيان الفلسطيني » (١٥) . الاقتراب من موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة ، بقدر ما يشكك بالموقف الاردني والمصري ، على السواء كان يمس مستقبل الكيان الفلسطيني . وقد حسم السيد الشقيري هذا الامر بقوله : « ان الكيان الفلسطيني ليس حكومة ، ولا يمارس سيادة » (١٦) و « نحن لا نريد ولا نقدر ان نمارس سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة » (١٧) .

اعيد تناول الاقتراح الداعي بأن يقوم الكيان الفلسطيني على الضفة الغربية وقطاع غزة ، ابان زيارة السيد الشقيري لسوريا ، حيث اعاد القادة السوريون على مسامعه اقتراحهم الذي سبق ان تقدموا به في مؤتمر القمة العربي الاول لان « الكيان الفلسطيني لا يصلح من غير ارض [ولذلك] يجب على الملك حسين ان يسلم بالضفة الغربية وعلى الرئيس عبد الناصر ان يسلم بقطاع غزة » (١٨) .

وجهة النظر هذه ، التي تقدم بها المسئولون السوريون، الى السيد احمد الشقيري ، كانت تستجيب بدرجة كبيرة جدا للتفاعلات التي كانت تحفل بها الساحة الفلسطينية ، مع تجاوزنا للاشكال التي تقمصتها . فقد كان ذلك الاقتراح يتقاطع مع وجهة النظر القائلة بأن قطاع غزة هو موطن كل فلسطيني، بغض النظر عن مكان اقامته او ولادته ، وان قطاع غزة هو المسئول عن احياء الكيان الفلسطيني . ومسئوليته السياسية تتسع لتشمل كل الفلسطينيين ، بغض النظر عن مكان تواجدهم (١٩) . ولذا خرجت اصوات من قطاع غزة تقول « ان القطاع متحرر ويجب ان يكون قاعدة النضال الفلسطيني » (٢٠) . وكانت هذه الاصوات مأخوذة بالسياسة الاعلامية للجمهورية العربية المتحدة ، والتي كانت تركز على دور مصر في دعم الكيان الفلسطيني وحرصها على اقامته . وحيث اجهزة الاعلام العربية تهدر بالتهليل والتكبير للمؤتمر وقراراته » (٢١) والتي عرف السيد الشقيري كيف يستغلها ، فتجاوز حدود قرار الجامعة العربية ، بأن سعى لتشكيل كيان فلسطيني ، واعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية .

ان تتبع تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة تستدعي بالدرجة الاولى تتبع تطورات الموقف المصري تجاه هذا الموضوع والمعادلة السياسية التي تحكمه ، فالشقيري كان حريصا على ان لا يغضب الدول العربية ، وتحديدا الجمهورية العربية المتحدة ، ونتيجة لهذا فان اية نتائج عملية لا بد وان تكون

في ضوء تقاطع وجهة النظر الرسمية العربية مع وجهة نظر الشقيري .

لقد كان السيد الشقيري مقتنعا بأن « الكيان الفلسطيني في حاجة اليهم ـــ اي الزعماء العرب ـــ » (٢٢) . ولذا فهو في حاجة لمصر لمواجهة الاردن ، والتي كانت ترفض حتى مبدأ اقامة كيان فلسطيني شكلي ، واعتراضها كان يصل حتى الى التسمية بحد ذاتها . ومصر كانت في حاجـــة للسيد الشقيري وطريقة فهمه لموضوع الكيان الفلسطيني ، وذلك لمواجهة المقترحات الخطرة التي كانت تصل الى حد فقدها لقطاع غزة ، وخروج العمل الفلسطيني من يدها كليا ، فيما اذا قدر للتفاعلات الفلسطينية ان تبلغ مداها ، وان تترجم النزعة الاستقلالية الفلسطينية الى حقائق عملية ، والتي اخذت شكل اقتراح بأن يعطى القطاع والضفة للكيان الفلسطيني ، خصوصا وان حرية مصر في هذا الموضوع كانت مقيدة اكثر بكثير من حرية الاردن . فالاردن ، على عكس مصر ، كان قادرا على ان يصم اذنيه تجاه الدعوات لاقامة الكيان الفلسطيني لان ليس للاردن ما يخسره . وقد انعكس موقف مصر على درجة تأييدها للسيد الشقيري وطريقة فهمهما لموضـــوع الكيان الفلسطينـــي ، ومحاولتهما وضع ضوابط لهذا الامر بحيث لا يخرج عن نطاق تصوراتها هي .

ان الحملة الاعلامية التي رافقت مقررات مؤتمر القمة العربي الاول ، وجولات الشقيري في المشرق العربي ، قد صورت موضوع الكيان الفلسطيني وكأنه قد خطا خطوات عملية ، ولذا فقد استجابت الكتلة الجماهيرية العريضة في قطاع غزة للحملة الاعلامية هذه ، واستقبلت السيد احمد الشقيري ابان زيارته الاولى لقطاع غزة استقبال الابطال ، ويصف الشقيري استقبال قطاع غزة له بقوله : « ووصلت بي الطائرة الى مطار العريش لاجد ساحته مليئة بجماهير الفلسطينيين والمصريين ، واجتزنا قطاع غزة من ادناه جنوبا الـــى اقصاه شمالا ، في موكب طويل من السيارات ، واحسب انه لم يبق رجل ولا امراة ولا طفل في البيوت في ذلك اليوم، فقد خرجت الجموع الى الشوارع والساحات والميادين هاتفة هازجة ، وكان الطريق العام على جانبيه مرصوصا بالناس كتفا الى كتف ، الاعلام الدينية خفاقة بالهواء والطبول تقرع ، والصنوج تضرب ، واناشيد الطلاب والشباب تتجاوب بين اشجار الليمون والكروم .. وكان اجتياز خان يونس ورفح من بين الجماهير المتلاحمة رحمة من الله في ذلك اليوم .. وما ان دخلنا غزة حتى تدفقت الجماهير واقامت سدا بشريا ضخما في وجه الموكب يريدون ان يستمعوا الى من يحمل لهم بشرى الكيان الفلسطيني، واعانني الشباب ورجال الشرطة فامتطيت ظهر سيارة كبيرة وتحدثت الـــى الشعب ، والشعب يصيح « يا شقيري بدنا سلاح » فأجبت « افتحو الطريق وانا اعدكم بالسلاح » .. وهكذا انفتح الطريق وواصلنا سيرنا الى مقر الحاكم

الاداري ، الفريق يوسف المجرودي ، فوجدناه غاصا بالوفود ، من كل ارجاء القطـــاع » (٢٣).

واضافة الى ردة الفعل الجماهيريـــة العفوية على موضـــوع الكيـــان الفلسطيني وتقاطع ردة الفعل هذه مع موقف بعض اعضاء المجلس التشريعي عن « ضرورة استغلال الفرصة المتاحة لاقامة الكيان الفلسطيني ، فقد كان هنالك موقف اخر اقل حماسة للسيد الشقيري وطريقته في اقامـــة الكيان الفلسطيني ، فقد تقاطع موقف القوميين العرب في قطاع غزة ، والذي كان ينظر بعين الشك لاي عمل يصدر عن جامعة الدول العربية مع موقف بعض الزعامات الغزية السياسية ، وعلى راسها المرحوم منير الريس رئيس بلدية مدينة غزة ، والذي كان امينا لوجهة النظر القائلة بان قطاع غزة متحرر ويجب ان يكون هو قاعدة الكيان الفلسطيني . واستطرادا لهذا المنطق ، فان الزعامة السياسية في قطاع غزة هي الجهة التي لا بد وان يوكل اليها امر اقامة الكيان الفلسطيني، وقد تبلور هذا الموقف اكثر فأكثر مع الاعلان من مكان انعقاد المؤتمر الوطني الاول في مدينة القدس وطريقة تشكيل المجلس الوطني . فمن المستحيل على مؤتمر يعقد برعاية الملك حسين ، وفي ظل اجهزة المخابرات الاردنية ، ان يحقق النتائج المرجوة منه ، وقد اتت نتائج القدس والاجواء التي احاطت به خير دليل على منطقية وجهة النظر هذه .

لقد التقط الشقيري مجموعة من الحقائق في قطاع غزة ، فالهتاف الذي سمعه في مظاهـــرات الاستقبال التـــي جرت لـــه كان « يا شقيري بدنـــا سلاح » (٢٤) ، وقد ادرك الشقيري شعور جماهير الشعب الفلسطيني وقال في وصفها « سمعت في كل مكان هتاف الجماهير وهي تطالب بالسلاح ، كما احسست في جولتي مع الشعب الفلسطيني في الوطن العربي انهم يخشون ان يكون الكيان الفلسطيني جهازا سياسيا واعلاميا وكفى » (٢٥) .

التقاط الشقيري لهذه الحقيقة دفعه للمبادرة ، ابان زيارته لقطاع غزة ، بانشاء معسكر للتدريب العسكري فيه . وقد كان الشقيري حريصا كل الحرص على اقامة المعسكر قبل المؤتمر الوطني المزمع عقده في شهر ايار ١٩٦٤ . وليثبت « ان الكفاح المسلح هو طريق التحرير » (٢٦) .

وبافتتاح معسكر التدريب في قطاع غزة ، والخطاب الناري الذي القاه السيد الشقيرى في افتتاح المعسكر ، كان فاتحة تطورات دراماتيكية على صعيد موقف قطاع غـــزة من الكيان الفلسطينـــى . ويمكن لنا اعتباره خير مثـــل للمدرسة السياسية التي اتبعت في معالجة موضوع الكيان الفلسطينى فـــي المراحل اللاحقة . وفي خلق حالة هيجان سياسي في الاوساط الفلسطينية .

وبقدر ما نستطيع اعتبار انشاء المعسكر ردا على مواقف بعض الدول العربية المعادية لموضوع الكيان الفلسطيني ، فانها كانت ايضا ردا على مواقف بعض الجهات الفلسطينية والعربية التي كانت تنظر بتحفظ شديد لامكانية ان ينجح السيد الشقيري بانشاء كيان فلسطيني حقيقي وقادر على ممارسة دوره . فقد اريد من انشاء المعسكر ان يكون وسيلة اعلامية في يده ، يخاطب «ويحمس» بها ، الجماهير التي كانت تهتف له « يا شقيري بدنا سلاح » وها هو يقدم لها معسكر تدريب . وردا على «المشككين » بامكانية انشاء كيان فلسطيني ، ها هو قد « انشأ معسكر النصيرات قبل انشاء الكيان .. وان الكفاح المسلح هو طريق التحرير » (٢٧) . وما دام السيد الشقيري قد انشأ المعسكر ، فقد اصبح جديرا بثقة الشعب لان « الكيان عند الشعب الفلسطيني معناه بالحرف الواحد ، السلاح والكفاح . وان الكيان يصبح هزيلا وضعيفا غير جدير بثقة الشعب الفلسطيني والراي العام العربي اذا لم تكن الناحية العسكرية والفلسطينية بارزة فيه بروزا قويا » (٢٨) .

ومن هنا كانت بداية تجربة الكيان الفلسطيني ، ومنظمة التحرير الفلسطينية مع قطاع غزة حيث كانت تتفاعل مسألة اخرى هامة هي الثورة الدستورية التي شهدها القطاع ، والتي ادت الى حدوث مجابهة حادة بين الادارة المصرية وبين المجلس التشريعي لقطاع غزة .

قطاع غزة والثورة الدستورية

قبل الغوص في عرض تجربة قطاع غزة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، لا بد لنا من التوقف مليا امام حدث بالغ الاهمية عاشه القطاع خلال هذه الفترة ، وكان ذا اثار بعيدة المدى في مجالات عدة ، ومن دون تناول هذا الحدث لا يمكن لنا ان نتفهم بعمق تجربة قطاع غزة مع منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الوقت نفسه نفهم مواقف كثير من الاطراف تجاه منظمة التحرير وكيفية التعامل معها .

خلال هذه الحقبة ، نهاية ١٩٦٤ وبداية ١٩٦٥ ، عاش قطاع غزة ما يمكن لنا تسميته ثورة دستورية ، قلبت مواقف كثير من القوى تجاه موضوع الكيان الفلسطيني ، وبالذات موقف الجمهورية العربية المتحدة ، لان الموقف المصري تجاه ما كان يجري في قطاع غزة انما هو الموقف الحقيقي لمصر تجاه مسألة الكيان الفلسطيني .

كان صدور النظام الدستوري لقطاع غزة في العام ١٩٦٢ محطة رئيسية

على طريق توزيع السلطات التشريعية والتنفيذية في القطاع ، بعد ان كانت هاتان السلطتان تتركزان في يد الحاكم الاداري العام طيلة الفترة التي سبقت عام ١٩٦٢ . وكما سبق لنا الاشارة عند مناقشتنا لموضوع دستور ١٩٦٢ ، فان القيمة العملية له انما كانت تتركز في نقطتين ، الاولى ، اقرار مبدأ وجود سلطة تشريعية في قطاع غزة بموازاة السلطة التنفيذية التي كان يتولاها الحاكم الاداري العام . والنقطة الثانية ، هـي استفادة عدد مـن أعضاء المجلس التشريعي من هذه الصيغة الدستورية باتجاه تكريس وتثبيت التجربة ، وبالتالي الانطلاق منها لتثبيت جملة مبادىء ومفاهيم كان ابرزها اعتبار قطاع غزة موطنا لكل فلسطيني ، وله حق الاقامة فيه كما له حق الحصول على جنسيتـه ، وفي الوقت نفسه تأكيد دور ومسئولية قطاع غزة في اقامة الكيان الفلسطيني. وعلى الجانب الاخر كانت القيود والضوابط التي وضعت على المجلس التشريعي، قد اجهضت دوره التشريعي ، بحيث لم تقلص من صلاحيات المجلس التنفيذي الذي بقي مسؤولا ، بالدرجة الاساسية ، تجاه السلطات المصرية ، يستمـد سلطته منها ، ولها وحدها حق الرقابة والاشراف على عمله . . وبكلمة اخرى ، فقد بقيت كل السلطة بيد الحاكم الاداري العام . الى ان كانت نهاية العام ١٩٦٤ ، حيث جرت محاولة جادة لتصحيح العلاقة بين السلطتين التشريعيـة والتنفيذية ، وبحيث تأخذ السلطة التشريعية المكان الذي تستحقه باعتبار انها السلطـة الاولى .

ان اهمية الصراع الدائر بين السلطتين المشار اليهما لا ينطلق من كونه صراعا دستوريا حول الصلاحيات وطغيان سلطة على اخرى كما هو الامـر بالنسبة لاي مجتمع من المجتمعات ، حيث اسوأ ما يمكن ان يبلغه ذلك الطغيان انما هو في نشوء دكتاتورية ، ان اهمية الصراع الذي حدث في قطاع غزة ، انما مرده الى ابعاد وآفاق كل من السلطتين المذكورتين وما تمثلانه . وبكلمة ادق : جنسية كل منهما . فالسلطة التنفيذية كانت تعنـي الادارة المصرية ، والسلطة التشريعية كانت تعني السلطة الفلسطينية ، ولكل منهما اتجاهات وآفاق ، وطغيان اي منهما يعني طغيان مصالح فريق على الفريق الاخر ، ومن هنا اهمية الصراع « الدستوري » الذي نشب في قطاع غزة ، والذي هو بالدرجة الاساسية صراع سياسي وان ارتدى لباسا دستوريا . وقد بدا هذا جليا من خلال التبديلات التي ادخلت على نظام ١٩٦٢ ، والمجابهات الحامية التي جرت بين انصار السلطتين المذكورتين .

كانت البداية في « تمرير » بعض الاعضاء لاقتراح يدعو لـ « تنقيح » النظام الدستوري ، وذلك حسب ما نصت عليه المادة ٦٣ من دستور ١٩٦٢ . ولم يمانع المجلس التنفيذي ، بل عبر عن موافقته من ناحية المبدأ ، ثم احيل

الاقتراح على اللجنة الدستورية في المجلس التشريعي . ولقد تقدمت هذه اللجنة بمقترحاتها لتنقيح الدستور ووضعت المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي امام الامر الواقع ، بأن قامت بتقديم دستور معدل وبكلمة ادق دستور جديد . وقد فشلت محاولات المجلس التنفيذي لتعطيل مناقشة مقترحات اللجنة الدستورية، والذي تراجع عن الموافقة المبدئية التي سبق ان اعطاها بشأن تنقيح الدستور .

لقد تم تعديل جوهري واساسي على دستور ١٩٦٢ على صعيدين ، الاول : توزيع الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والصعيد الثاني ، هو اجراء تبديلات في بعض المواد واحيانا في بعض الكلمات التي تغير من « روح » الدستور ، وبحيث تجعله اقرب الى تطلعات الشعب الفلسطيني .

يقع مشروع الدستور الجديد في ٩٦ مادة ، منها ٢٢ مادة جديدة ، توزعتها الابواب المختلفة للدستور . لقد الحقت كلمة فلسطين في كل مكان كان يرد به تعبير قطاع غزة . تأكيدا لهوية القطاع ، كما نصت مادة على ان « التحرير واجب مقدس » . وانه لا يجوز ابعاد فلسطيني او منعه من دخول قطاع غزة الا بقانون (المادة ١٥) ، وان انشاء النقابات حق مكفول (المادة ١٦) . كما نص الدستور الجديد على التجنيد الا باري (المادة ١٧) ، وحصر السلطة التشريعية في قطاع غزة بالمجلس التشريعي فقط (المادة ٢١) ، علما بأن السلطة التشريعية كانت للحاكم الاداري العام وللمجلس التشريعي حسب دستور ١٩٦٢ ، بينما اقترح دستور ١٩٦٤ اعطاء الصلاحيات التي كانت لوزير الحربية المصري بخصوص قطاع غزة الى النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة . كما قالت المادة ٤٣ بتشكيل هيئة للرقابة والتفتيش ، ونصت (المادة ٤٣) على ان عضو المجلس التنفيذي لا يمارس عملا غير عمله الرسمي ، وان مدة دور انعقاد المجلس التشريعي هي ستة اشهر على الاقل بدلا من اربعة اشهر ، وزاد فترة عضوية اعضاء المجلس التشريعي من ثلاث الى اربع سنوات ، كما الزم الدستور الجديد الحاكم العام بالقاء بيان حول سياسة الادارة في القطاع . كما الزم ، في الوقت نفسه ، اعضاء المجلس التنفيذي بالاجابة على اي سؤال يوجه اليهم من اعضاء المجلس التشريعي .

ان ادق مجال تعرض له المجلس التشريعي كان بالمواد الخاصة بتشكيله فقد كان النظام القديم ينص على ان الحاكم العام هو رئيس المجلس التشريعي ، وفي دستور ١٩٦٤ تمت التعديلات التالية : ١) استبعد الحاكم العام من عضوية المجلس التشريعي ، وبالتالي من رئاسته . ٢) زاد عدد المنتخبين من ٢٢ عضوا الى ٢٤ عضوا ونقص عدد المعينين من ١٠ اعضاء الى ٨ اعضاء ، واعطى

الدستور الجديد للمجلس التشريعي الحق بسحب الثقة من أي عضو من اعضاء المجلس التنفيذي ، وفي الوقت نفسه الزم العضو الذي تسحب منه الثقة بالاستقالة . وقد كانت المواد الخاصة بمسألة المعينين والمنتخبين ، وبسحب الثقة من اعضاء المجلس التنفيذي ، سبب الاحتكاك الذي وقع بين المجلس التنفيذي اي الادارة المصرية ، وبين المجلس التشريعي .

واذا كانت هذه هي الصيغة النهائية التي تم التوصل اليها ، فان التقرير الاولي الذي قدمته « اللجنة الدستورية » كان اكثر تطورا من هذه الصيغة . ومن الواضح ايضا ان اللجنة الدستورية نفسها قد تعرضت لضغوط من قبل الادارة المصرية وذلك للعدول عن بعض مقترحاتها .

لقد كان التقرير الذي قدمته اللجنة الدستورية للمجلس التشريعي ينص على : ١) الفصل بين منصب الحاكم الاداري العام وبين منصب رئيس المجلس التنفيذي ، واعتبر الاول بمثابة رئيس للجمهورية ، والثاني بمثابة رئيس للوزراء . ٢) رئيس المجلس التنفيذي ، وبالتشاور مع الحاكم الاداري العام ، يختار اعضاء المكتب التنفيذي ، وهذا الحق بالسابق كان منوطا بالحاكم الاداري وبوزير الحربية المصري . ٢) يختار اعضاء المجلس التنفيذي من بين اعضاء المجلس التشريعي . ٤) اقترح ان يكون عدد الاعضاء المنتخبين ٣٣ عضوا بدلا من ٢٢ عضوا حسب دستور ١٩٦٢ ، و ٢٤ عضوا حسب الاقتراح النهائي الذي اقر . وبحيث يشكل المجلس التشريعي من فئتين : الاعضاء المنتخبون والمعينون ، وتكون النسبة ٣٢ عضوا منتخبا و ١٠ أعضاء معينين ، بينما كان النظام القديم ينص على ان يشكل المجلس التشريعي من ٣ فئات ٢٢ ، منتخبين ١٠ معينين ، واعضاء المجلس التنفيذي . وحسب الصيغة النهائية التي اقرت والتي كانت أقرب الى صيغة ١٩٦٢ ، اصبحت النسبة ٢٤ منتخبا ، ١٧ عضوا معينا .. وهي نسبة جيدة فيما لو قورنت بالنسبة التي كانت عام ١٩٦٢ حيث كانت ٢٢ الى ٢١ عضوا .. ولكنها تبقى بالتأكيد دون الصيغة المبدئية التي اقترحت والتي اضطر اصحابها للتراجع عنها .

لقد كانت الحكمة واضحة من وراء مقترحات اللجنة الدستورية للفصل بين منصب رئيس المجلس التنفيذي وبين منصب الحاكم الاداري العام ، الامر الذي يمكن المجلس التشريعي من ممارسة عملية المحاسبة والتشريع دون الاصطدام بالادارة المصرية بشخص الحاكم الاداري العام . هذا ، اضافة الى تقييد الادارة المصرية في موضوع التعيين ، الامر الذي كان من الممكن ان يضع القطاع على اعتاب حياة برلمانية ديمقراطية تمهيدا لحصول القطاع على قدر اكبر من الاستقلالية والحكم الذاتي .

ان الصيغة النهائية التي تم التوصل اليها انما كانت صيغة تسوية بين الادارة المصرية والمجلس التشريعي ، فقد حاولت الادارة المصرية بشتى الوسائل ان تبقي على دستور ١٩٦٢ ، ويتضح هذا من خلال مواقف اعضاء المجلس التنفيذي عند مناقشة مشروع الدستور الجديد ، حيث اعتبروا ان التنقيح لا يعني التعديل الجوهري وقلب الدستور وانشاء دستور جديد ، وقد حاول مندوبو الادارة المصرية ان يتخذوا من الظروف الخاصة لقطاع غزة مبررا لعدم اقرار المقترحات الداعية لتعديل الدستور ، لان « التعديل الموجود من حيث مجلس تنفيذي ، ورئيس مجلس تنفيذي .. عزل .. استقالة ، طرح ثقة ، هي حاجة تناسب دولة مستقرة وبرلمانا ورئيس جمهورية ، اما بوضعنا الحاضر فيجب توجيه جميع اهتماماتنا للمعركة التحررية وليس الى هذه التعديلات والتنقيحات » .. الامر الذي دفع مقدمي اقتراح التعديل الى الرد على وجهات النظر هذه بالقول « هذا الشعب لا بد له ان يتطور في حياته الدستورية ، لنا سبعة عشر عاما في هذا الوضع ولا يجوز اطلاقا ان نجمد هنا ، بل يجب أن نحاول التطور في النواحي الدستورية وغير الدستورية ، ولا بد ان يكون هنالك اصلاح اجتماعي لهذا المجتمع الذي نعيش فيه (و) التعديل جرى على المسائل المهمة التي راى مقدمو التعديل ضرورة تقديمها خاصة لخدمة القضية ولتحرير فلسطين ، اذ ان التعديل الوارد هو من اجل التحرير وليس للابقاء على عدم التحرير .. » .

التعديلات التي أدخلت على النظام الدستوري لقطاع غزة ، كانت تستجيب لكثير من الحقائق السياسية والاجتماعية والادارية في قطاع غزة ، والتي تفاعلت ونضجت طيلة الحقبة الماضية . ويمكن لنا ملاحظة الخلفيات التي كانت تحرك واضعي التعديل المذكور .. فهنالك رفض قاطع للدكتاتورية التي كان يمثلها الحاكم الاداري العام ، ولاعتبار قطاع غزة منطقة عسكرية تدار بموجب قوانين الطوارىء . كما هنالك تأكيد على الكيانية الفلسطينية ، والدور الفلسطيني لقطاع غزة ودعوة صريحة وواضحة لكي يحصل القطاع على قدر كبير من الاستقلالية في ادارة شؤونه ، بحيث لا يبقى من الادارة المصرية الا شخص الحاكم الاداري العام ، وهو بدوره مقيد الصلاحيات ومسئول تجاه المجلس التشريعي . وبقدر ما يعكس هذا الموقف نزعة استقلالية ، فانه يعكس حالة من عدم الرضى على ممارسات الادارة المصرية في قطاع غزة ، واستغلال النفوذ والسلطة التي كانت تجري فيه . ومن ناحية ثانية يمكن لنا اعتبار موقف الادارة المصرية في القطاع ، ممثلا بأشخاص المجلس التنفيذي ، تجاه النظام الدستوري الجديد معبرا عن سياسة الحكومة المصرية نفسها تجاه قطاع غزة ، خصوصا وان موضوع مناقشة المشروع قد استغرقت فترة طويلة من

الزمن ، الامر الذي اتاح للمجلس التنفيذي فرصة مناقشة المشروع المقترح وارساله الى الجهات المختصة في وزارة الحربية المصرية . كما انه من الملفت للنظر ان مهمة التصدي للمشروع الدستوري الجديد قد اوكلت الى الاعضاء الفلسطينيين في المجلس التنفيذي ، على عكس المرة السابقة التي حدثت فيها مجابهة حادة بين المجلس التنفيذي وبين المجلس التشريعي ، حيث كان يتصدى للرد الاعضاء المصريون في المجلس التنفيذي حينذاك . لقد كان تصدي اعضاء فلسطينيين في المجلس التنفيذي لموضوع تنقيح الدستور يشكل محاولة واضحة من الادارة المصرية لتصوير عملية رفض الدستور الجديد وكأنه نابع من رغبة فلسطينية . وبالتأكيد فان المعنيين في مصر عندما عرض عليهم الدستور الجديد استرجعوا في ذاكرتهم دعوات تسليم مصر لقطاع غزة الى الكيان الفلسطيني والتي سبق ان ترددت في اجتماعات مؤتمر القمة العربي الاول (٢٩) .

منظمة التحرير من وجهة نظر الاطراف المختلفة

في ضوء ما تقدم ، يمكن لنا رسم ملامح تجربة قطاع غزة مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال ملاحظة المواقف المتباينة ، والمصالح المختلفة للاطراف المتعددة صاحبة العلاقة في هذا الموضوع : الشقيري ، الكتلة الجماهيرية ، المنظمات والاحزاب السياسية ، الادارة المصرية ، بحيث كانت التجربة محصلة تقاطع مواقف هذه الاطراف المختلفة .

لو استعدنا جملة الظروف العربية والفلسطينية ، وظروف الحكومة المصرية نفسها في تلك الفترة ، لامكن لنا القول ان الحكومة المصرية كانت مع الكيان الفلسطيني ، في حدود ان يبقى ورقة سياسية في يدها ، ولا يؤثر على دورها « الفلسطيني » بشكل عام ، ولا على الوضع السياسي والاداري لقطاع غزة . وبكلمة اخرى ، ابقاء الكيان الفلسطيني في حدود ان يكون اداة ضغط ، وكسلاح تشهره في وجه الحكومات العربية المعادية لسياستها ، وبالمقابل ، كي يكون الكيان الفلسطيني اداة ضغط معاكس ضد الفلسطينيين انفسهم وبعض تطلعاتهم ، وخصوصا تلك التطلعات التي برزت في قطاع غزة خلال العامين ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وفي الوقت نفسه الاستفادة من وجود منظمة التحرير الفلسطينية ، لتخفيف الضغط على الحكومة المصرية من قبل الجماهير العربية والفلسطينية والتي كانت تطالب بمعركة التحرير . وبكلمة اخرى ، توجيه الانظار والضغوطات الجماهيرية الى منظمة التحرير كوسيلة لامتصاصها بدلا من تركزها وتوجهها الى الحكومة المصرية . فكيف تمكنت الحكومة المصرية

من توظيف منظمة التحرير كأداة ضغط ، وكأداة ضغط معاكس في الوقت نفسه ؟ هذا ما سيبرز معنا في استعراض تجربة المنظمة في قطاع غزة ، حيث كانت تتم التجربة « برعاية » الحاكم الاداري العام .

تقاطعت السياسة المصرية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية مع افاق السيد احمد الشقيري وسياسته ، وذلك لاسباب عدة لا مجال لتبيان دوافعها الان ، وقد تكون دوافع وآفاق السيد الشقيري مختلفة عن دوافع الحكومة المصرية ، ولكنه كان ملتقيا معها في النتائج النهائية ، وبالتالي في الممارسة العملية . فالشقيري لم يكن يريد من كيانية قطاع غزة اكثر مما تسمح به الادارة المصرية، وهو القائل بأن « الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولا يمارس سيادة » (٣٠) ، وباعتبار انه كان يبحث عن شرعية رسمية ، فقد كان معنيا بعدم اغضاب احد ، وبالذات الاردن ومصر حيث اكبر تجمعين فلسطينيين . واضافة لكل هذا ، فقد كان في حاجة الى مصر كي يواجه بقية الانظمة العربية باعتبار ان مصر كانت اقرب الانظمة العربية الى السيد احمد الشقيري وسياسته الفلسطينية ، رغم كل ما يمكن تسجيله من سلبيات حول الموقف المصري . وكذلك فقد كان بحاجة الى مصر واجهزتها في قطاع غزة ، خصوصا وان هنالك كثيرا من التحفظات لدى شخصيات القطاع ومنظماته تجاه السيد الشقيري رغم الموقف المبدئي والحاسم تجاه الكيان الفلسطيني . ومن هنا ، وفي حدود المرحلة التي نحن بصددها ، فقد كان هنالك ثمة تطابق بين موقف السيد الشقيري وبين الموقف المصري تجاه الكيان الفلسطيني ، وبكلمة ادق ، ترك الشقيري للاجهزة المصرية في قطاع غزة « بناء » الكيان الفلسطيني هناك .

وأما موقف الكتلة الجماهيرية فقد كان متحمسا الى ابعد الحدود للكيان الفلسطيني ، وبالتالي لاحمد الشقيري ، وذلك لاسباب متعددة ، وبحيث تداخلت الاعتبارات الوطنية مع الاعتبارات الاقليمية : اسباب وطنية مرتبطة بطموح الانسان الفلسطيني للتحرير ، وتجدد هذا الامل مع ولادة منظمة التحرير الفلسطينية ، واسباب اقليمية وليدة،هي حاصل حالة عدم الرضى عن ممارسات الادارة المصرية في القطاع . ومن هنا يمكن تفسير المفارقة في موقف جزء كبير من الكتلة الجماهيرية المريضة ، والتي بمقدار ما كانت تتعاطف مع السيد احمد الشقيري ومنظمة التحرير فانها كانت تتعاطف مع الموقف النقدي الذي اتخذته بعض الاطراف تجاه الشقيري وسياسته في بناء المنظمة، مع ضرورة الاشارة الى تعدد هذه الاطراف ، وتباين دوافعها ، وان كانت تلتقي على نتيجة واحدة .

الصورة التي سبق لنا تقديمها حددت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة . والذي شهد جملة خطوات دستوريـــة وعسكريـــة وتعبوية وسياسية . ولقد كانت الخطوة الاولى ، تعديل المادة الثانية من النظـــام الدستوري لقطاع غزة ، حيث اصبحت « ان تحرير فلسطين واجب مقدس على ابنائها وعلى كل عربي وفي سبيل ذلك يعمل الفلسطينيون في قطاع غزة متلاقين مع اخوانهم ابناء فلسطين اينما كانوا في تشكيل تنظيم قومي (منظمة التحرير الفلسطينية) هدفه الاسمى العمل المشترك على استرداد الارض المغتصبة من فلسطين والمساهمة في رسالة القومية العربية » (٣١) . ومن الجدير بالذكر ان المجلس التشريعي لقطاع غزة كان قد سبق له ان « نقح » النظام الدستوري لقطاع غزة كما مر معنا سابقا ، وكانت هذه المادة ، احدى المواد التي اضيفت ، وهي المادة الوحيدة التي اقرتها السلطات المصرية ، ولم توافق على ما تبقى مـــن « تنقيحات » ، الا في اطار بعض المسائل الشكلية . فقد اضيفت فقرة توضيحية ، تمثل جملة معترضة ، الى المادة ٦١ من النظام الدستوري ١٩٦٢ . فبعد ان كانت « تكون القوات المسلحة المرابطة في قطاع غزة خاضعة للقيادة او التشكيل الذي تحدده القيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة .. » ، اصبحت « تكون القوات المسلحة المرابطـــة في قطاع غزة (جيش التحرير الفلسطيني بقواته الثلاث البرية والجوية والبحرية) خاضعة» . وبكلمة اخرى ، فان التطور العسكري الذي حدث انما كان في اطار اعطاء « اسم » جديد للقوات الفلسطينية العاملة في القطاع ، والتي انشات منذ ما قبل العام ١٩٥٦ ، اذ شارك اللواء ٨٦ الفلسطيني في الدفاع عن خـــان يونس ابان العدوان الثلاثي .

واما على صعيد « الصلاحيات » وغيرها من الامور ، فلم يطرأ اي تبدل ، رغم قول الرئيس عبد الناصر في مؤتمر القمة العربي الثاني ، « نحن موافقون على انشاء جيش التحرير ، ونضع سيناء وقطاع غزة تحت تصرف المنظمة لانشـــاء الجيش » (٣٢) .

واستطرادا لما تقدم ، ووفق على مشروع التجنيد الاجباري الذي سبق ان نوقش في المجلس التشريعي ، ويشير السيد احمد الشقيري الى ان المجلس التشريعي قد اقر القانون في جلسة يوم ١٩٦٥/٣/١٥ ومن القراءة الاولى ، من غير حاجة الى ثانية او ثالثة (٣٣) ، مع العلم ان المجلس التشريعي قد سبق له مناقشة هذا الامر قبل ذلك ، واقترح اقرار التجنيد الاجباري ضمن عملية التنقيح الشاملة التي اجراها على النظام الدستوري . ولكن ذلـــك

الاقتراح ، كي يصبح نافذ المفعول ، انما كان يحتاج الى صدور قرار جمهوري به ، وهذا لم يحدث ، وذلك حسب ما نص عليه دستور ١٩٦٢ ، حيث اعطى للمجلس التشريعي حق اقتراح القرارات فقط . وقد حدث « تجاوز » على هذا الصعيد حيث « مورست » سياسة التجنيد الاجباري ولكن دون ان يصدر بها قرار جمهوري ، وتثبتت بوصفها مادة دستورية ، كما سبق لمشروع تعديل الدستور ان اقترح ، وحيث استعار المنقحون المادة ٤٣ من الدستور المصري واقترحوا ادخالها على دستور القطاع . وتنص تلك المادة علـى ان « الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للفلسطينيين والتجنيد اجباري وفقا للقانون » . ومن الملفت للنظر ان (تمارس) هذه المادة الدستورية من دون اعطائها الطابع القانوني والرسمي ، ولو وضعنا هذه المسالة في سياق الموقف المصري العام تجاه موضوع منظمة التحرير الفلسطينية لامكن لنا تفسير الموقف المصري الذي حرص على ان يبقي احتمالات المستقبل بشأن هذه المسألة مفتوحا .

واستطرادا لما تقدم ، فقد صدر قانون بشأن التدريب الشعبي ، وذلك بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٦ نص انه على « الافراد الذين بلغوا سن الثامنة عشر حتى سن الاربعين ولم يجندوا بالقوات الفلسطينية لاي سبب من الاسباب ان يؤدوا تدريبهم الشعبي قبل نهاية ديسمبر عام ١٩٦٥ » . وانه « اعتبارا من اول فبراير ١٩٦٦ لا يجوز الترخيص لاي فرد ممن تنطبق عليهم احكام المادة السابقة بالحصول على تأشيرة خروج من القطاع او الالتحاق باي وظيفة عامة او الالتحاق بعمل عن طريق مكتب العمل الا اذا كان حاصلا على شهـــادة التدريب الشعبي من قيادة الحرس الوطني او على شهادة اعفاء لعدم اللياقة الطبية » . و « لا يجوز الترخيص لاحد من الطلاب الفلسطينيين الذين يتلقون العلم خارج القطاع متى عاد الى القطاع بالخروج منــه الا اذا كان حامـــلا شهادة التدريـــب الشعبي من الحـــرس الوطني او شهادة اعفـــاء لعـــدم اللياقة الطبية » (٣٤) .

واما على الصعيد التنظيمي ، ونظرا لان منظمة التحرير الفلسطينية قد قررت « انشاء » تنظيم شعبي فقد اصدر الحاكم الاداري العام قرارا بتحويل الاتحاد القومي السابق الى « تنظيم شعبي » ، وذلك في ١٩٦٥/٢/٧ ، حيث صدر قرار نص على « حل الاتحاد القومي العربي وجميع اللجان المنبثقة عنه » و « تصفية امواله وايداع الرصيد باسم الحاكم العام » و « نقل موظفـــي ومستخدمي الاتحاد القومي للعمل بمنظمة التحرير » و « تسليم دور ومكاتب ومنقولات الاتحاد للمنظة » واما « المستندات والسجلات والملفات والاوراق الخاصة بالاتحاد القوي فتسلم لمديرية الداخلية والامن العام (٣٥) » .

واما ماليا فقد اتخذ المجلس التشريعي قرارا يفرض ضريبة التحرير بنسبة ٢٪ على كافة البضائع المستوردة عدا المواد الغذائية والادويةوالادوات الطبية ، و ٢٪ على كل الصادرات عدا الحمضيات حيث فرضت عليها ضريبة تبلغ ستين مليما عن كل صندوق و ١٪ على المرتبات ، ويستثنى منها من لا يزيد راتبه على عشرة جنيهات ، ونصف جنيه عن كل معاملة زواج او طلاق ، و ١٪ من قيمة كل معاملة شراء او بيع ، او معاملة مالية . كما فرضت ضريبة دخل بنسب متصاعدة . واضافة الى ، هذا ، فقد فرضت ضريبة على الرسائل والبرقيات وتذاكر السينما والمسرح والمحلات وسكك الحديد وتأشيرات الخروج وتراخيص الاستيراد (٣٦) .

وبالنسبة للعمل النقابي ، والذي كان محظورا منذ عام ١٩٥٥ ، حيث حلت في حينه نقابة معلمي اللاجئين ، فقد وافقت الادارة المصرية في نهاية العام ١٩٦٥ على الاعتراف بـ « اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية وتسجيله رسميا كاتحاد معترف به » (٣٧) . ومن الجدير بالذكر أن المجلس التشريعي كان قد اقترح في معرض تنقيح للنظام الدستوري ١٩٦٢ ادخال مادة دستورية جديدة تنص على « انشاء النقابات حق مكفول وللنقابات شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين في القانون » ، وهذه المادة موجودة حرفيا في الدستور المصري (٣٨) .

يشكل ما تقدم جملة الاجراءات القانونية التي اتخذت في قطاع غزة ، تناسبا مع وجود منظمة التحرير الفلسطينية . ومن الملفت للنظر ان هذه الاجراءات لم تكتسب الصفة الدستورية التي تتناسب واهميتها ، فيما عدا تعديل المادة الثانية من النظام الدستوري ، والتي سبق الاشارة اليها . وثمة فرق جوهري بين أن تصدر قرارات التجنيد وانشاء النقابات بشكل مواد دستورية وعندها يصبح من الصعوبة بمكان الغاؤها او تعديلها وتحتاج الى اجراءات معقدة ، وبين أن تصدر بصيغة قرارات ادارية عن الحاكم الاداري العام الامر الذي يمكنه من الغائها ساعة يشاء وبقرار صادر عنه ايضا . هذا ، اضافة الى موافقة السلطات على « ممارسة » بعض النشاطات من دون ان يصدر أي قانون أو قرار رسمي بشأنها ، الامر الذي يجعلها لا تستند الى اي شرعية رسمية من أي نوع كانت .

اضافة الى ما تقدم فان جميع الاجراءات التي اتخذت انما سبق اقتراحها في المجلس التشريعي ، لكي تصدر بشكل مواد دستورية ، وكل ما كانت تحتاجه هو اقرار من الجهات المعنية ، التي لها حق اصدار مواد الدستور ، أي رئيس الجمهورية العربية المتحدة . وطيلة الفترة اللاحقة ، وحتى عام ١٩٦٧

لم تتم الموافقة على التعديل الدستوري الذي اقترح ، فيما عدا المادة التي سبقت الاشارة اليها . علما بأن معظم المواد المقترحة ، وبالذات المادة الخاصة بانشاء النقابات ، والتجنيد الاجباري ، انما اخذت من الدستور المصري نفسه، الامر الذي يؤكد « معقولية » التعديلات التي اقترحت .

كانت القوانين التي صدرت تنسجم مع التصور المصري للكيان الفلسطيني ، وحدوده في قطاع غزة ، ورغبة الادارة المصرية بعدم تقييد سلطتها في قطاع غزة ، وبمقدار ما اسرعت في تعديل المادة ٢ من الدستور ذلك في ديسمبر ١٩٦٤ تلك المادة التي هي مجرد عنوان ، لا ترجمات عملية مباشرة لها ، فانها قد اهملت كليا الدستور المنقح ، اي انها كانت على استعداد لاجراء تعديلات شرط ان لا تكون لها انعكاساتها العملية المباشرة على صعيد اتخاذ القرار السياسي وغير السياسي في قطاع غزة ، ولو في حدود « المشاركة » فقط كما كان الدستور المنقح يقترح وفي المحصلة النهائية ، فان وجود منظمة التحرير الفلسطينية لم يؤد الى تبديل يذكر في قطاع غزة على الصعيدين الاداري والدستوري ، وبالتالي فان كافة الترجمات العملية لوجود المنظمة في قطاع غزة انما بقيت محكومة بهذا السقف .

كان هنالك اصرار على عدم وجود اداة عسكرية فلسطينية مستقلة في قطاع غزة ، رغم قرار مؤتمر القمة العربي الثاني الذي وافق على انشاء « جيش التحرير الفلسطيني » بشرط ان يخضع العمليات الحربية للقيادة العربية الموحدة ، او القيادة المحلية ، حسبما ترى القيادة العامة ذلك (٤٠) . وعلى ان « تختار المنظمة افراد وضباط هذه القوات من ابناء فلسطين حيثما وجدوا ... و [ان] يكون تشكيل هذه القوات وتسليحها وتدريبها وفق خطة تضعها القيادة العامة الموحدة **بمشاركة** منظمة التحرير الفلسطينية » (٤١) . وعلى الرغم من الاستعداد الذي ابداه الرئيس عبد الناصر « بوضع قطاع غزة وسيناء تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية لانشاء الجيش » (٤٢) ، فقد رفضت قيادة القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة ، ليس مبدأ تسليم الجيش الفلسطيني للمنظمة فحسب ، بل حتى مبدأ مشاركة المنظمة للقوات المسلحة المصرية في بناء الجيش الفلسطيني . فـ « كل شيء الا استلام جيش التحرير !! كل شيء الا ان يكون للشعب الفلسطيني قوات مسلحة .. مستقلة عن السلطة العربية الرسمية » (٤٣) . ولذا ، حين بحث السيد الشقيري مع الفريق فوزي رئيس الاركان في الجمهورية العربية المتحدة الترتيبات اللازمة لانشاء جيش التحرير في قطاع غزة قال « ان قطاع غزة يقع تحت سلطتنا العسكرية . وانا المسؤول عن انشاء جيش التحرير في قطاع غزة ... (و)

لا اوافق على المشاركة ... العسكرية ليس فيها مشاركة » (٤٤) . ولم يقتصر رفض الفريق فوزي على هذا الامر فحسب ، بل رفض « ان تمارس القيادة الفلسطينية امورا ادارية مثل تعيين الضباط » (٤٥) . ورفض الفريق فوزي كان منسجما مع موقف الفريق اول علي عامر ، رئيس اركان القيادة العربية المتحدة ، الذي رفض راي الشقيري القائل « بأن جيش التحرير الفلسطيني سيخضع للقيادة العربية الموحدة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية اما فيما عدا ذلك فيجب ان يكون مستقلا كأي جيش اخر » (٤٦) . وقد برر الفريق فوزي موقفه بالقرار السياسي الذي ليس من سلطته . فهو « ينظر له من ناحية عسكرية ، والامور السياسية هي بيد الرئيس عبد الناصر .. اتفق معه وانا حاضر للتنفيذ .. انا رجل عسكري اتلقى الاوامر .. » (٤٧) . وقد اصاب الفريق فوزي كبد الحقيقة بكلامه هذا . وبدلا من أن يذهب الشقيري الى حيث السلطة التي تصدر القرار السياسي ، ذهب الى قطاع غزة عملا بنصيحة وزير الخارجية المصري حينذاك الذي قال للشقيري « فوزي ناصح وله خبرة ممتازة . اترك الامر بين يديه ، وسترى جيشا فلسطينيا ممتازا ، في وقت قريب .. وان كثيرا من الامور سيقررها الفريق المجرودي الحاكم العام لقطاع غزة ... ومن المفيد ان تسافر الى غزة بنفسك لتعالج الامور على الطبيعة » (٤٨) . وقد عمل السيد الشقيري بهذه النصيحة وسافر الى قطاع غزة ، والى عند « فريق » جديد بحثا عن قرار سياسي ، رغم ان « فريقا » اخر سبق ان ابلغه بشكل محدد ان المشكلة سياسية ، وان حلها عند الرئيس عبد الناصر . وفي قطاع غزة اعيدت الامور الى الدائرة العسكرية، وما اقر من امور كان مسألة التجنيد الاجباري ، واما جوهر المشكلة فقد بقي بغير نقاش ، لسبب بسيط ان الجهة الصالحة للبت فيها ليست الفريق المجرودي . ولم يحدث بعد ذلك اي نقاش رسمي في هذا الموضوع . فقد كان الشقيري على قناعة راسخة « بأنه لم يكن امامي الا خيار واحد من اثنين ... جيش تابع أو لا جيش على الاطلاق .. وقد اخترت ان يكون لنا جيشا تابعا ... » (٤٩) . وبهذه الطريقة اضيف احتمال ثالث جديد بالاضافة الى الاحتمالين الذين وضعهما الشقيري « جيش سيكون له سلاح ودبابات ومصفحات .. (و) الضابط والجندي الفلسطيني يسير في الشوارع .. مسدسه في حزامه والبندقية على كتفه !.. ام سيكون فلسطينيا لابسا الكاكي وكفى .. ليس اكثر من كشاف ولكن من عمر كبير .. » (٥٠) . الاحتمال الثالث الذي حدث : جندي ، وسلاح ، وليس كشافا كبيرا ... ولكن هذا الجندي هو في خدمة قرار سياسي غير القرار السياسي الفلسطيني .

ان احدا لا يطالب السيد الشقيري في ظروف ١٩٦٥ ان يجترح المعجزات،

وان يبني كيانا وجيشا فلسطينيا مستقلا تمام الاستقلال ، ولكن هذا لا يمنع ان يحاول الشقيري انتزاع قرار سياسي من الرئيس عبد الناصر بشأن جيش التحرير ، ولو في حدود وعد عبد الناصر ، أو في حدود قرار مؤتمر القمة الثاني . خصوصا وان عبد الناصر كان حينذاك هو الحليف الرئيسي للشقيري وللكيان الفلسطيني . هذا ، اضافة الى التناقضات العربية التي لم يعرف الشقيري كيف يوظفها في خدمة الكيان الفلسطيني ، وكذلك موقف سوريا بشأن موضوع بناء الجيش وارض الكيان الفلسطيني والذي كان يؤكد على « ضرورة انشاء جيش لا مجرد قوات مسلحة » . « وانه يجب ان يعطى الفلسطينيون ارضهم ويقيموا عليها الجيش الفلسطيني » (٥١) . ولهذا لم يتمكن الشقيري من جعل « حليفه » النظام المصري ، « النموذج » الذي يستطيع تقديمه للاخرين ، بحيث قد يضطرهم الى مجاراته ، فعندما طلب الشقيري من الحكومة السورية « ان لا تتدخل في شئون جيش التحرير وان تيسر للمنظمة السيطرة الكاملة على جيش التحرير ضباطا وجنودا » (٥٢) كان رد السوريين بلسان الدكتور نور الدين الاتاسي « وهل جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة تحت سيطرتكم الكاملة .. اليست القاهرة صاحبة الكلمة الاولى والاخيرة في شؤون جيش التحرير ؟ » (٥٣) . ولعل هذا السبب كان وراء عدم نشوء مشكلة بين الشقيري وبين السوريين في وقت لاحق عندما سافر الى دمشق لاقامة جيش التحرير الفلسطيني ، فكان ان « صدرت الاوامر بافراز الجنود الفلسطينيين الملحقين بالجيش السوري ليكونوا نواة جيش التحرير الفلسطيني » (٥٤) . وبعد اسبوع واحد قضاه السيد الشقيري في غزة واسبوع ثان في سوريا واسبوع ثالث في العراق ، صرح قائلا « لقد بدانا انشاء جيش التحرير الفلسطيني عمليا . لقد انشأنا قوات القادسية في بغداد وقوات حطين في سوريا وقوات عين جالوت في غزة » (٥٥) . وبهذه النتيجة « تطابق » تصور الشقيري مع تصور الدول العربية ، وبالتحديد مصر ، بشأن انشاء جيش التحرير الفلسطيني .. ووقع الشقيري في ما سبق له ان انتقده ، عندما تحدث عن نشاط وسائل الاعلام العربية بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الثاني ، والتي « نشرت اكثر مما جرى واكثر مما سيجري . وشحنت الامة العربية بالامال الكبار والاماني الجسام » (٥٦) ، لقد وقع السيد الشقيري في الخطأ نفسه حين انشأ المعسكر قبل الكيان ، في محاولة واضحة لدغدغة مشاعر الجماهير الفلسطينية .. وادراكا منه لمدى بريق وتأثير البندقية وملابس « الكاكي » على المواطن الفلسطيني .

والسيد الشقيري ، وهو يستسلم للدول العربية ، لم يكن بالتاكيد يتصور انه قادر على ان ينتزع منها اكثر . فقد طبعت مسلكيته السياسية وتعامله مع

الدول العربية بصفة « العجز » تجاهها ، وبمقدار ما كان « يضخم » قدرتها على الفعل وعلى التحكم بمجرى الامور ، فانه كان يجهل حقيقة التفاعلات التي كانت في الساحة الفلسطينية ، وفي كافة تجمعات الشعب الفلسطيني ، وعلى الاخص في قطاع غزة ، والتي كانت سببا رئيسيا وراء اختياره مندوبا لفلسطين في جامعة الدول العربية ، لقد كان السيد الشقيري يجهل ان حاجة الدول العربية له تساوي ، اكثر من حاجته الى الدول العربية ، ولكن حسن استغلال الدول العربية لمهمة السيد الشقيري اكثر من الشقيري نفسه ، انما كان مردها حسن معرفة الدول العربية بالتفاعلات المشار اليها . وبتنامي الكيانية الفلسطينية ، حزبيا وشعبيا ، ولم ير السيد الشقيري من الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة وغيره الا الهتافات والحماس » ، واما دلالاتها السياسية ، فلم يستطع التقاطها ، اللهم الا في حدود تقديم عنصر « اثارة » لها لكي تزداد التهابا وحماسة كما في حادثة « المعسكر قبل الكيان » ، وما كان للشقيري ان يرى التفاعلات المشار اليها ، بعد ان حصر اتصالاته بالاطارات الرسمية ، واما التعبيرات والادوات السياسية للشعب الفلسطيني ، فلم يعرها اي اهتمام . بل كان يكن لها بعض عداء ، ويتضح ذلك من الخفة التي يتحدث بها عن الاحزاب والعقائديين عموما من اقصى اليسار الى اقصى اليمين . بل واكثر من ذلك كان يرى فيها خطرا لا بد من مقاومته ، حيث فتح النار على « الحزبية » ، وبهذا كان يلتقي من حيث لا يدري مع الحملة الخبيثة ضد الحزبية ، والتي كان مسرحها الوطن العربي كله ، وسنقف امام هذه المسألة لاحقا .

وعلى الرغم من الكيفية التي تمت بها عملية بناء جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة ، وعدم وجود اي سلطة سياسية لمنظمة التحرير عليه ، فهنالك اثار ايجابية جدا لا يمكن اغفالها او تجاهلها . فقد مورست القرارات الخاصة بشأن انشاء جيش التحرير والتدريب الشعبي والتجنيد الاجباري ، بمقدار عال من الجدية على الصعيد العسكري ، ولم يؤثر عليها الخلاف حول السلطة السياسية التي تصدر القرار وتقود جيش التحرير ، وهنا نقطة التمايز الاساسية بين موقف السلطة المصرية والسلطة الاردنية تجاه هذا الموضوع . فالاردن كان يرفض مبدأ النشاط العسكري بين فلسطيني الاردن بمقدار رفضه لمنظمة التحرير الفلسطينية كسلطة سياسية يمكن ان تشارك في تقرير شؤون فلسطيني المملكة الاردنية .

ادت الجدية التي مورست بها القرارات سالفة الذكر ، الى « عسكرة » المجتمع بكل ما تعني الكلمة من معنى . فقد زادعدد افراد جيش التحرير الفلسطيني من كافة الرتب عما كانوا عليه في السابق ، وشكلوا هيكلا يمكن

له ان يتطور في المستقبل ، وكذلك ازدادت الكفاءات العسكرية التي تمتلك العلم العسكري بين فلسطينيي القطاع ، ولعل ما هو اكثر اهمية من ذلك ان التدريب العسكري قد شمل الغالبية الساحقة من سكان القطاع ، وكما سبقت الاشارة ، فقد ربطت معظم اوجه الحياة في قطاع غزة بموضوع التدريب العسكري الذي اصبح الزاميا على الطلبة ، وشرطا ضروريا للحصول على الوظيفة او السفر . وبحيث اصبحت شهادة اتمام التدريب او التجنيد ضرورية كالبطاقة الشخصية ، لا يستطيع المواطن الغزي ان يتحرك من دونها . الامر الذي رفع من القدرة العسكرية والقتالية لقطاع غزة . وقد ظهرت نتائجها الايجابية في حرب ١٩٦٧ عندما قامت السلطات المصرية بتوزيع السلاح الخفيف على المواطنين الذين كانوا قادرين على الاستفادة منه ، واستعماله فورا ، ولا شك ان حصول اهل القطاع على التدريب كان سببا رئيسيا في تمايز المقاومة المسلحة التي شهدها القطاع ابان عدوان ٦٧ ، وما بعده ، بالقياس لبقية المناطق المحتلة . وعلى الجانب الاخر فان النتائج السياسية لعسكرة القطاع لم تكن لتقل من النتائج العسكرية ، فقد كانت تعطي مصداقية كبيرة لموضوع الكيان الفلسطيني بالنسبة للمواطن العادي ، « فالكيان معناه بالحرف الواحد ، السلاح والكفاح ، وان الكيان يصبح هزيلا وضعيفا غير جدير بثقة الشعب الفلسطيني والراي العام العربي اذا لم تكن الناحية العسكرية الفلسطينية بارزة فيه بروزا قويا » (٥٧) . ولم يكن المواطن العادي على علم بملابسات تشكيل جيش التحرير الفلسطيني وتبعيته السياسية والعسكرية ، فقد كان بجوارحه يعيش ما هو امامه وما تقوله له اجهزة الاعلام ، وما يراه في الاستعراضات والمناسبات ، ولقد ساهمت قيادة منظمة التحرير بابراز هذه المسألة ، فمن انشاء المعسكر قبل الكيان في ١٩٦٤ ، الى احاديث الشقيري للجماهير الحاشدة ، عن انه كان في الاسبوع الماضي « مع الفريق فوزي نتفقد وحدات جيشنا ، فأعجب بالتدريب والكفاءة » (٥٨) . وقبل شهر كان مع الفريق عامر « فكان مأخوذا بالمستوى الرفيع الذي بلغه جيش التحرير ، وقد عجب كيف استطاع في مثل هذا الوقت القصير ان يحقق هذا التقدم الباهر » (٥٩) . وبدات الاسلحة بالوصول الى ميناء عربي (٦٠) . ويؤكد الشقيري كلامه بالممارسة فيقرر عقد احدى جلسات المؤتمر الوطني الثالث في الهواء الطلق .. مع جيش التحرير ، .. (حيث) « بدات المناورات بالذخيرة الحية .. وبدات كتيبة المدفعية تضرب الاهداف واحدا بعد واحد فتصيبها كلها اصابات مباشرة » (٦١) . وفي نهاية الجلسات ينتقل المؤتمر الوطني والجماهير الى « معسكر كتيبة غزة . حيث قامت الكتيبة بتمارين رياضية بارعة ... وقامت فرقة الصاعقة بالهرولة الشجاعة وهم يصيحون عوذة ... عودة ...

عودة » (٦٢) . حيث « كانت تهز الارض تحت هرولتهم الضاربة وتهتز الاجواء على رجع نبراتهم » . ولم يقتصر الانفعال بمنظر جيش التحرير على الجماهير العادية فقط ، فقد « وقف المجلس الوطني يتفجر حماسة ، ويصفق بيديه على الكراسي والمناضد . حتى العلماء والشيوخ خرجوا عن وقارهم وهيبتهم فلوحوا بعمائمهم » (٦٣) . واكثر من ذلك ، فقد اصبح اعضاء المجلس الوطني يقولون « ما لنا حاجة باجتماعات اللجان ... فقد راينا جيشنا في الميدان ... ومن يموت منا بعد اليوم سيكون مطمئنا في قبره » (٦٤) .

وبالتأكيد فان الجماهير لم تكن اقل انفعالا وحماسة وهي ترى جيشها ، امامها يناور بالذخيرة الحية ، ولابسا الكاكي ، حيث بريق القوة ، معززة بحملة اعلامية مكثفة ، بريئة احيانا ، وغير بريئة في احيان اخرى ، تشارك بها اجهزة المنظمة والادارة المصرية ، وما كان لها ان تسأل وهي مأخوذة،بعدد الجيش او عدته ، او تبعيته السياسية ، وعما اذا كانت صفقة الاسلحة التي وصلت الى ميناء عربي ، ستصل قطاع غزة ام لا ، وعما اذا كانت هناك عراقيل ام لا ، ما كان لهذه الجماهير ان تعرف لانه ليس هنالك من يكشف لها الحقيقة، سواء اكانت هذه الجماهير مواطنا عاديا ، ام عضوا في المجلس الوطني ، او في اللجنة التنفيذية (٦٥) . وفي المحصلة النهائية ، فقد عاش المواطن الغزي قضية حقيقية وجادة اسمها جيش التحرير الفلسطيني ، ساهمت بدور كبير في رفع روحه المعنوية والتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد كانت هذه المسألة جزءا من حملة اعلامية مركزة ، قامت بها اجهزة منظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة ، متلاقية بذلك مع الادارة المصرية والتي وضعت جهدها في خدمة « نجاح » منظمة التحرير الفلسطينية في قطاع غزة . وبعد ذلك قامت منظمة التحرير الفلسطينية بخلق جهاز شعبي تابع لها ، وبكلمة ادق ، فقد كان الجهاز جاهزا مسبقا . فبعد ان اخذت ممثلين لقطاع غزة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بادرت بانشاء التنظيم الشعبي ، حسب قرار المؤتمر الوطني الثاني والذي قرر « الاستفادة من فعاليات اعضاء المجلس الوطني وشيوخ القبائل والعشائر والممثلين الشعبيين في المخيمات في المراحل الاولى من التنظيم الشعبي » (٦٦) . والواضح من نص القرار ان قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد قررت العمل على هذا الصعيد من خلال الاوضاع والعلاقات السائدة في قطاع غزة . كما سبق لها ان اختارت اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الاول . وكانت السلطات المصرية قد مهدت للتنظيم الشعبي بحل الاتحاد القومي وتوريث منظمة التحرير مقراته وموظفيه ، ولم تكن منظمة التحرير بحاجة لاعلان تنظيمها الشعبي

سوى برفع لافتتات جديدة بالاسم الجديد للتنظيم ... الامر الذي جعل القاعدة التقليدية للادارة المصرية تصبح قاعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ايضا ، هذا بالاضافة الى التيار الجماهيري العفوي الذي كان يتماطف مع منظمة التحرير لاسباب وطنية محضة .

في موازاة هذا ، كانت تجري تحت السطح ، وبهدوء ، محاولات جادة من قبل الادارة المصرية في قطاع غزة لتوظيف تجربة منظمة التحرير الفلسطينية في خدمة حساباتها الخاصة . ولاجهاض كل المحاولات التي كانت تعمل لرفع الحياة السياسية في قطاع غزة الى مجار تتجاوز استعداد الادارة للتقبل . وقد سبق لنا الاشارة الى تصور الحكومة المصرية لوظيفة منظمة التحرير الفلسطينية كأداة ضغط واداة ضغط معاكس .

لقد وظفت منظمة التحرير لتعويم الجماهير ولاجهاض النزعة الكيانية والاستقلالية في قطاع غزة ، والتي تمثلت في الثورة الدستورية التي دعا اليها المجلس التشريعي للقطاع ، وترجمها بالدستور المنقح الذي سبق ان اقره . فمنذ ان دخلت منظمة التحرير الى قطاع غزة ، انحرف الاهتمام عن هذا الموضوع ووضع الدستور المقترح على الرف ، ولم يصدر قط عدا بعض التعديلات الشكلية التي سبق لنا الاشارة اليها . ومما لا شك فيه ان محاولات المجلس التشريعي الاستقلالية غير بعيدة عن هتافات الجماهير « باعلان جمهورية فلسطين » (٦٧) ، لدى استقبالها الشقيري ، ومحاولات المجلس التشريعي تلك ، وهتافات الجماهير انما كانت المسألة التي فشل الشقيري بتحقيقها ، عندما سعى الى مجرد المشاركة في بناء جيش التحرير الفلسطيني .. او موضوع السلطة والسيادة في قطاع غزة والضفة الغربية .

ولا يمكن لنا التغاضي عن عملية افراغ المجلس التشريعي من العناصر الفاعلة والنشطة فيه والتي كانت وراء القرارات « المحرجة » التي صدرت عنه . والتي كانت تتناقض وتصورات الادارة المصرية . ومن تتبع نقاشات المجلس التشريعي حتى العام ١٩٦٥ يتضح ان هنالك اعضاء كانوا يشكلون محور النقاش والاقتراح والتصدي ، ويأخذون زمام المبادرة دائما . هؤلاء الاعضاء ابعدوا عن المجلس التشريعي ، وبكلمة اخرى ، عن قضايا وهموم القطاع اليومية ، فحيدر عبد الشافي وفاروق الحسيني وجمال الصوراني استوعبوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعبد الله ابو ستة عين مديرا لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في قطر ، واغرق زهير الريس في مسؤوليات جريدة اخبار فلسطين ، وصدر قرار اخر بابعاد السيد منير الريس بعد اختلافه مع الادارة المصرية عن رئاسة بلدية غزة وسلمت الى الحاج راغب العلمي

الذي كان طيلة فترة المجلس التشريعي على هامش النقاشات والمقترحات . ولم يبق من العناصر « الصدامية » في المجلس التشريعي سوى السيد ابراهيم السقا ، الذي لم يستوعب في مؤسسات منظمة التحرير . وعندما نتوقف امام اسماء ، حيدر عبد الشافي ، وفاروق الحسيني ، وجمال الصوراني ، وعبد الله ابو ستة ، وزهير الريس ، ومنير الريس ، وابراهيم السقا ، فاننا نهدف الى تسجيل حقيقة دور هؤلاء الاعضاء المتميز ، ودورهم في انضاج نقاشات المجلس التشريعي ، واستعدادهم للوصول الى درجة الصدام مع الادارة المصرية عند مناقشة المسائل المبدئية والحاسمة . ويكفينا للدلالة على ذلك موقف ابراهيم السقا الذي لم يتردد عن مجابهة الادارة المصرية بصراحة، ومن دون مداورة عند مناقشة ضريبة التحرير ، حيث لم يتردد عن القول ، « بأننا ندفع عشرة قروش ضريبة لتحرير فلسطين ، في الوقت الذي ندفع ثمانين قرشا ضريبة لانقاذ ابو سمبل » (٦٨) . ما تقدم يدفعنا الى القول انه ، وعلى الرغم من حاجة منظمة التحرير الفلسطينية للكفاءات الفلسطينية ، فان افراغ المجلس التشريعي من عناصره الفاعلة ليس ببعيد عن عدم رضى السلطات المصرية عن الاتجاهات التي كانت سائدة في المجلس التشريعي . واكبر دليل على ذلك تناقض موقف المجلس التشريعي مع الادارة المصرية في مسألتين اساسيتين هما : غزة ، باعتبارها وطنا لكل فلسطيني واستقلالية قطاع غزة الادارية .. وعدم قيام السلطات المصرية باقرار هاتين القضيتين ، بما لهما من اثار بعيدة المدى على موضوع السيادة على قطاع غزة ، الامر الذي كان من الممكن ان يؤدي الى خلق كيان فلسطيني حقيقي شكلا وموضوعا .

ان احتواء الادارة المصرية للمجلس التشريعي وللثورة الدستورية في قطاع غزة لم يكن المجال الوحيد الذي وظفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد حاولت الادارة المصرية ان تصفي الحياة السياسية المنظمة في قطاع غزة ، ولكن تحت مبررات وطنية هذه المرة ، وباسم منظمة التحرير والوحدة الوطنية الفلسطينية . وبتصفية الحياة السياسية المنظمة والجماهيرية ، كانت الادارة المصرية تحاول استكمال تصفيتها للحياة السياسية في قطاع غزة والتي بدأتها بتصفية المجلس التشريعي . وبهذا تكون قد احتوت وعطلت جميع التفاعلات السياسية في القطاع ، القاعدية منها والفوقية .

ان موقف الادارة المصرية تجاه موضوع جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة لم يكن نابعا من اعتبارات عسكرية وفنية ، كما كان يقال ، وكذلك الامر على صعيد المجلس التشريعي الذي افرغ من عناصره الفاعلة والمؤثرة . فسياسة الحكومة المصرية على صعيد التنظيم الشعبي في قطاع غزة كانت

استكمالا وشبيهة بسياستها في المجالين السابقين ، على الرغم مما لهذا الامر من طابع جماهيري لا يخضع للاعتبارات العسكرية التي برر بها موضوع جيش التحرير الفلسطيني ، لكنه يخضع للاعتبارات السياسية التي كانت تشكل تصور الادارة المصرية لدور منظمة التحرير الفلسطينية ككل .

لقد تلاقت سياسة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في موضوع التنظيم الشعبي مع موقف الادارة المصرية في القطاع ، وبالذات على صعيد الموقف من القوى الحزبية المنظمة . فالشقيري ، وباسم منظمة التحرير الفلسطينية كان على صدام مع جميع الاحزاب والمنظمات والحركات الفلسطينية ، وكان يرى ان امامها خيارا واحدا هو الذوبان في منظمة التحرير الفلسطينية ، اذ لا مبرر لاستمرارها بعد قيام المنظمة ، وبالمقابل فلم يكن موقف هذه القوى موقفا وديا تجاه السيد احمد الشقيري وسياسته في العمل . ومهما قيل في حزبية وتباين دوافع تلك القوى ، فمما لا جدال فيه ان موقفها بالاجمال كان موقفا صحيحا وموضوعيا ، واستطاعت المحافظة على قواعدها ، على الرغم من الزخم الذي رافق ولادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ولسنا بصدد مناقشة اسباب ودوافع صدام احمد الشقيري مع القوى الحزبية ، بل ما يهمنا تسجيل حقيقة موضوعية هي قيام اجهزة منظمة التحرير الفلسطينية بفتح النار على الحزبية والحزبيين ، وبشكل مطلق . وتحولت الحزبية لتصبح تهمة تلقى بوجه من يعارض او ينتقد منظمة التحرير الفلسطينية. بحيث اصبح موضوع الحزبية ، والتهجم عليها ، او الدفاع عنها ، قضية فلسطينية داخلية يومية ولدرجة ان معارك الانتخابات قد اصبحت تخاض تحت شعار « «الحزبيين والمستقلين » ، واصبح شعار « المستقلين » يعني انصار منظمة التحرير الفلسطينية ، والعكس صحيح ! ولقد تداخلت معارك الشقيري الخاصة ضد الحزبيين الفلسطينيين مع الحرب التي كانت تشنها الجمهورية العربية المتحدة ضد حزب البعث العربي الاشتراكي بسبب الخلاف المستحكم حينذاك بين الجمهورية العربية المتحدة وحزب البعث الحاكم في دمشق . وبهذا التقى ، في النتيجة ، النشاط الاعلامي لمنظمة التحرير مع الاعلام المصري في معركة واحدة ضد « الحزبية » . وعلى صعيد قطاع غزة ، وظفت الادارة المصرية الحملة على الحزبية كاسلوب « سياسي » لتصفية القوى المنظمة وادخالها تحت سقف منظمة التحرير ، وتحت سقف الادارة المصرية اخيرا .

وقد وجهت الحملة على الحزبية في قطاع غزة بدرجة اساسية ضد حركة القوميين العرب ، التي كانت تمثل الظاهرة الحزبية الرئيسية بين اوساط الفلسطينيين عموما ، وفي قطاع غزة خصوصا . وقد انعكست على القوميين

العرب في القطاع خلافات حركة القوميين مع مصر ذلك الحين ، والتي كانت تدور حول قضيتين مركزيتين هامتين هما سياسة مؤتمرات القمة العربية ، واستطرادا كل نتائجها ، وموضوع الثورة في جنوب اليمن ، حيث رفضت « الجبهة القومية » حل نفسها والاندماج مع « جبهة التحرير » التي كانت على علاقة وثيقة مع السلطات المصرية ، وبحيث تركز خلاف حركة القوميين العرب مع الحكومة المصرية في مبدا حل التنظيم والذوبان في المنظمة التي تحظى برضى القاهرة في اليمن كما هو في فلسطين .

وفي مواجهة التصور المصري — الشقيري لحل مشكلة « الحزبية » ، كان موضوع توحيد العمل الفلسطيني يسير على قدم وساق ، فقد تشكلت في بيروت اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد ، والتي كان هدفها وضع الاسس الكفيلة بوحدة العمل الفلسطيني ، وقد عقدت سلسلة من الاجتماعات وانبثقت عنها جملة قرارات ، فيما لو توبعت كان من الممكن لها أن تؤدي الى قيام صيغة علاقة جديدة بين هذه المنظمات وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن الجدير بالذكر ان هذه الاجتماعات كانت تتم باشراف منظمة التحرير الفلسطينية ، وباعتراف كافة الاطراف المشاركة على ان منظمة التحرير هي المنظمة الام ، والاطار العام الذي ستدخله المنظمات والاحزاب المختلفة .

وفي مواجهة هذه الصيغة كانت المنظمة والادارة المصرية تحاول بناء تنظيمها الشعبي في قطاع غزة . وهناك ثلاث علائم بارزة توضح كيف تمت عملية وضع الاسس ، فهنالك قرار حل الاتحاد القومي وتوريث موظفيه وبالتالي عقليته للتنظيم الشعبي ، والامر الثاني قرار المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني الذي نص على « الاستفادة من فعاليات اعضاء المجلس الوطني وشيوخ القبائل والعشائر » (٦٩) . والامر الثالث هو تكليف السيد ابراهيم ابو ستة ، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ، للاشراف على شؤون التنظيم الشعبي . وموضوع هذا التكليف لا يعكس اهتمام قيادة منظمة التحرير بموضوع التنظيم الشعبي ، بل يعكس رغبة الادارة المصرية بأن تشمل برعايتها هذه التجربة ايضا ، وتضمن سيرها ضمن التصور المصري . ومن هنا ضرورة التوقف قليلا امام تاريخ السيد ابراهيم ابو ستة ، وهو الشخص الذي اوكلت اليه المهمة . ومن اجل ذلك لا بد لنا من العودة قليلا الى الوراء . . عند حديثنا عن الثورة الدستورية ،ومحاولات المجلس التشريعي لتحقيق استقلالية اكبر لقطاع غزة عن الادارة المصرية ، لانه ، هو ، الشخص نفسه، كان عضوا في المجلس التنفيذي ، والذي قدم اطول مرافعة ضد المشروع المقترح ، واصر باسم المجلس التنفيذي على ان يحصر التنقيح في تلك المواد التي لا تغير طبيعة الحكم . . ولا تمس جوهر الدستور » (٧٠) . واصر على بقاء

الادارة العسكرية في قطاع غزة قائلا « اننا امام هذا الوضع الدولي لا بد وان يكون راس الادارة عسكريا وان يراس المجلس التنفيذي حتى يكون اتصال الحاكم العام مباشرة بسلطات التنفيذ لسرعة الانجاز والبت » . ولهذا رفض الموافقة على التعديلات المقترحة لانها تغير طبيعة الحكم شكلا وموضوعا . وهنا ما لا تستطيع ظروفنا تحمله ولا مصلحتنا تقتضيه في ظروفنا الراهنة . وعندما فشل هذا العضو في تبديل موقف المجلس التشريعي ، طلب ان « يثبت في المضبطة ان اعضاء المجلس التنفيذي ممتنعون عن التصويت » (٧١).

ان اختيار مثل هذا الرجل المعروف بمحاربته النزعة الاستقلالية للمجلس التشريعي ، لوظيفة الاشراف على شؤون التنظيم الشعبي ، يعطي مؤشرات واضحة لطبيعة تشكيل التنظيم الشعبي العتيد الذي لن يخرج عن اطار مفهوم الادارة المصرية لهذا التنظيم . فمن وجهة نظر الادارة المصرية كان « بناء » تنظيم شعبي ، يعني « تهديم» القوى المنظمة الموجودة . بينما كانت بعض الاصوات تنادي « أيها الحزبيون ، اخرجوا من ساحة النضال الفلسطيني » (٧٢) . في هذا المناخ ، وبدلا من انتظار نتائج اجتماعات اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد ، بادرت الادارة المصرية في قطاع غزة ، بالدعوة الى تنظيم مؤتمر مصالحة في قطاع غزة بين الاحزاب المختلفة . والذي كان يعني ان تحل هذه الاحزاب نفسها وتندمج في منظمة التحرير الفلسطينية .

وبالفعل ، فلقد عقد مؤتمر المصالحة المذكور في صيف ١٩٦٦ باشراف الفريق اول العجرودي ، الحاكم الاداري العام لقطاع غزة . وبحضور مندوبين عن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة القوميين العرب والشيوعيين والاخوان المسلمين . ووسط حشد جماهيري عارم ، توافد من كافة ارجاء القطاع القى الفريق العجرودي كلمة الافتتاح داعيا الى المصالحة والوحدة الوطنية ووحدة الصف . وتبعه ممثلو الاحزاب المشتركة بالقاء كلمات كانوا يختتمونها باعلان حل احزابهم والاندماج في منظمة التحرير الفلسطينية ، وكان دور مندوب حركة القوميين العرب في نهاية الخطباء ، وهو التنظيم المستهدف اساسا بموضوع المصالحة وبالتالي ، باعتبارها التنظيم الاكبر والذي يمتلك ثقلا وامتدادا جماهيريا في قطاع غـــزة .

القى مندوب حركة القوميين العرب خطابا مطولا اكد فيه على موقف حركة القوميين العرب المبدئي ، والقائل بضرورة توحيد اداة الثورة الفلسطينية وتوحيد النضال الفلسطيني ، تحت برنامج واحد ، كما حدث في كافة الثورات التحررية التي حدثت . وفي النهاية ادان موقف الاحزاب الاخرى ، معلنا انها لو كانت امينة لمبادئها لما تنازلت عنها ، ثم اعلن بعد ذلك رفض حركة القوميين

العرب في قطاع غزة حل نفسها .

ومن الجدير بالذكر ان الحاكم الاداري العام قد انسحب من الاجتماع في الوقت الذي كان الخطيب وما يزال يلقي كلمته ، اعرابا عن احتجاجه . وبهذا سقط مشروع المصالحة الذي رعته الادارة المصرية ، وعادت المشكلة الى نقطة البدء .

ان موقف بقية التنظيمات بحل نفسها كما اعلنت ، انما مرده لاسباب عدة يمكن ايجازها في ضعف هذه الاحزاب عموما ، وعمليات القمع والتدجين التي مورست ضدها ، واقتصارها في بعض الاحيان على بضعة اعضاء ، ومن وجهة نظرها ، لم يكن لديها ما تخسره لو حلت نفسها ، بل على العكس من ذلك فانها كانت تعتبر خطوتها تلك خطوة تكتيكية ناجحة . هذا ، اضافة الى خوف البعض من الاضطهاد من الادارة المصرية فيما لو رفضت لها طلبا ، بل واكثر من ذلك فقد قدمت الادارة بعض عملائها بوصفهم ممثلي بعض الاحزاب، وكانت تراهن على ان الممثلين الحقيقيين ، ان وجدوا ، لن يستطيعوا الظهور لان هذا يعني اعتقالهم . ومن ثم ، كان موقف الشيوعيين ، بالاضافة الى جملة الاعتبارات السالفة الذكر ، محكوما بالموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي المصري الذي حل نفسه في ١٩٦٥ ، واندمج في الاتحاد الاشتراكي العربي ، انسجاما مع التحسن المضطرد في العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة ، خصوصا بعدما بدات الاخيرة بالتخلي عن سياسة مؤتمرات القمة ، وعاد التأزم الشديد ليطبع علاقتها مع القوى الرجعية في المنطقة .

ومع فشل مؤتمر المصالحة ، عادت الى التصاعد حدة الخلاف بين « الحزبيين والمستقلين » ، خصوصا وان معركة التنظيم الشعبي كانت على الابواب ، وقد اريد من مؤتمر المصالحة المذكور بالاضافة الى الاسباب العديدة وراءه ، ان يوفر « تنظيما شعبيا » على مقاس الادارة المصرية ، وفي الوقت نفسه ، يحتوي كل القوى . وبدأ الجميع يحشد امكاناته استعدادا لمعركة التنظيم الشعبي التي اريد لها ان تكون اختبارا للقوى . وتوزعت القوى بين فريقين رئيسيين ، الادارة المصرية ، وانصار منظمة التحرير وعلى راسهم عضو اللجنة التنفيذية والمسؤول عن التنظيم الشعبي في قطاع غزة ، بالاضافة الى جهاز الاتحاد القومي السابق . وبالمقابل حركة القوميين العرب وانصارها والمتعاطفون مع موقفها وعلى راسهم السيد منير الريس ، رئيس بلدية غزة المقال ، لاسباب سياسية ، اثر تصادمه مع الادارة المصرية ، بعد ان وقف موقفا سلبيا من طريقة تشكيل منظمة التحرير ، ووصل به الامر حد مقاطعة مؤتمر القدس .

وباعتبار ان قطاع غزة هو اقرب ما يكون الى مدينة صغيرة ليس فيها اسرار سياسية ، والجميع معروف ومكشوف ، فلم يكن من الصعب تبين ملامح الصراع الدائر ، والذي ، وان كان في الظاهر بين « انصار » منظمة التحرير وخصومها ، كان في الجوهر بين « انصار » الادارة المصرية وخصومها ، ولم تعد المعركة حول مسائل عامة ومبدئية مع منظمة التحرير او ضدها ، كما حاولت الادارة ان توجه المعركة ، بل اصبحت تدور حول مسائل حسية محددة ، ولها رموزها البشرية المعروفة من قبل الجميع .

وهنا من الضروري التوقف قليلا أمام الظروف الموضوعية العامة التي كانت تحيط بمعركة التنظيم الشعبي ، اذ مرت فترة كافية نسبيا لاختبار سلامة الشعارات التي رفعها خصوم الحزبية وانصار منظمة التحرير الفلسطينية . فقد بدات المتاعب العربية تحيط بالمنظمة وتوضع العراقيل امامها ، وفي هذا تأكيد على صحة الموقف القائل بأن العمل الفلسطيني ليس فوق الخلافات العربية ، كما بدات الرجعيات العربية بقطف ثمار الحملة على الحزبية ، وشنت الحملات ضد الوطنيين الفلسطينيين تحت هذه المظلة . ومنظمة التحرير نفسها ، وعلى الرغم من الحملات الاعلامية المكثفة ، فقدت الكثير من بريقها وزخمها الذي كان لها في الفترة الاولى ، ولم تعد المسألة مسألة وجود ام عدم وجود منظمة التحرير ، بل كيفية ونوعية الوجود ، وارتفعت الاصوات حتى من داخل المنظمة نفسها تفضح اسلوب العمل الجاري ، واستقال اكثر من عضو من اعضاء اللجنة التنفيذية ، منهم عضو غزاوي هو الدكتور سيد بكر الذي استقال في ١٩٦٥/١/٣ بسبب « عدم انسجام القيادة السابقة في المنظمة وذلك لعدم الالتزام بمبدأ القيادة الجماعية . . » . ولرفض القيادة طلبه « باعادة النظر في جهاز المنظمة بكامله ، وجعله جهازا متماسكا فعالا لا مكان فيه للمواطف والمحسوبيات والارتزاق وعدم التقيد بالكفاءة عند تعيين موظفي المنظمة وفتح ابواب المنظمة امام المحسوبية والارتزاق » (٧٣) . ولم يكن هذا الكلام ليلقى في فراغ ، فهنالك اكثر من دليل على كافة الاصعدة، القيادية والقاعدية ، يؤكد كلام سيد بكر ، واصبحت منظمة التحرير حتى بهيئاتها القيادية تحت تصرف رجالات الادارة المصرية ، ولعلها من المفارقات الطريفة ان يستقيل الدكتور حيدر عبد الشافي ، او يجبر على الاستقالة من اللجنة التنفيذية ، وهو الذي كان قبل ذلك يشغل رئاسة المجلس التشريعي ، ويرسل عضو اخر هو عبد الله ابو ستة الذي عرف بموقفه الوطني والصلب لانشاء الكيان الفلسطيني حتى قبل قيام منظمة التحرير ، يرسل هذا « سفيرا » في قطر ، بينما يعين شخص عرف عنه التصاقه بالادارة المصرية ، عضوا في اللجنة التنفيذية ، ومهمته بناء المنظمة ، والتنظيم الشعبي في قطاع غزة !!

ومع مسيرة منظمة التحرير في قطاع غزة ، كانت المنظمة تلحق اكثر فاكثر بالادارة المصرية ، وانعكس عليها الموقف السلبي لجماهير غزة تجاه الادارة المصرية في القطاع ، وهو امر كانت له آثاره المباشرة على المعركة السياسية التي كانت دائرة بين « انصار » المنظمة وخصومها ، والتي لا تنفصل عن الموقف من الادارة المصرية في القطاع . وفي هذا الصدد لا بد من التوقف قليلا لشرح طبيعة العلاقة المزدوجة لجماهير قطاع غزة مع الادارة المصرية فيه من ناحية ، ومع القيادة الناصرية من ناحية اخرى . فموقف الجماهير الغزية من الادارة المصرية لم يكن هو الموقف نفسه من قيادة عبد الناصر ، فالجماهير الغزية بمقدار ما كانت « ناصرية » لما مثلته قيادة عبد الناصر من قيادة تاريخية للنضال العربي في تلك المرحلة ، فانها كانت على علاقة غير ودية بالادارة المصرية في قطاع غزة ، والتي كانت تعاني من متاعب اية ادارة رسمية متخلفة ، واشخاص الادارة المصرية ، ابتداء من الحاكم العام مرورا بالطاقم الاداري وانتهاء بصغار الموظفين ، كانوا محل انتقادات متعددة بدءا بالرشوة والفساد ، وانتهاء بالبيروقراطية المستبدة ، والاساليب البوليسية التي كانت تدار بها الامور . وقد قيل في وصف غزة ، انها كانت « كفيلة بافساد اي حاكم اداري يرسل اليها » ولسوف نقف مليا عند حديثنا حول الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ، لتبيان نمط العلاقات التي كان يقيمها تجار غزة الكبار مع الحكام الاداريين ، وذلك كي يسهل على التجار تمرير صفقاتهم التجارية غير المشروعة ، كالتهرب من الجمارك ، او عدم التقيد بقوانين التجارة وسياسة التصدير والاستيراد . حيث لم يكتف التجار (مستوردين ومصدري حمضيات) بالتسهيلات الخاصة التي نظمت بها تجارة غزة ، بل كانوا يبتدعون كافة الوسائل التي تساعدهم على توظيف القوانين الموضوعة في خدمة مصالحهم . وغالبا ما كانت تنتهي عمليات التهريب هذه باقتسام المغانم بين التجار وبين المسئولين . وقد يكون هناك نوع من المغالاة في درجة الفساد التي بلغتها الادارة المصرية في قطاع غزة ، وحدود ولوغها مع التجار في علاقات مشبوهة . ولكن تلك المغالاة لا تنفي الاساس الموضوعي الذي تكونت ، بناء عليه ، نظرة الناس في قطاع غزة ، ووجود حوادث عملية تؤكد الانطباع الموجود لدى الناس عن فساد الادارة .

جرى ، في هذه الظروف الموضوعية ، انتخاب الوحدات الاساسية للتنظيم الشعبي في قطاع غزة ، والذي انتهى بفوز التحالف الذي ضم حركة القوميين العرب وانصارهم في معظم الدوائر ، وهزيمة مرشحي السلطة ، وان كان لموقف القوميين العرب السياسي دور رئيسي في نجاحهم ، فقد ساعدهم على الفوز موقف الادارة المصرية ايضا ، حيث رمت بكامل ثقلها الى

جانب خصومهم ، الامر الذي اتى بأثر عكسي ، وعزز وجهة نظر القوميين العرب في موقفهم من منظمة التحرير . وكان فشل معظم رجالات الادارة المصرية في الانتخابات انتصارا بالدرجة الاساسية لفكرة الكيان حسب التصور الفلسطيني ، وجعل قيادة المنظمة والادارة المصرية تعيد التفكير بحساباتها السياسية ، على الرغم من ان الانتخابات قد بقيت في حدود الوحدات الاساسية للتنظيم الشعبي ، باعتبار ان « ديمقراطية » منظمة التحرير كانت تقف عند حدود معينة ، ولا يمكن لها ان تبلغ حدود التأثير في اشخاص قيادة المنظمة او سياسة عملها ، على الرغم من هذا ، فقد بددت تلك الانتخابات بعض الاوهام لدى احمد الشقيري نفسه ، والذي طالما اعتقد ان عدد الحزبيين لا يتجاوز اصابع اليد الواحدة !! وانهم قلة من السهل تجاوزهم وتجاهلهم ! وخير دليل على موقفه هذا تجاهله الكلي لهم ، في قطاع غزة خصوصا عند اختياره لممثلي القطاع في المجالس الوطنية الفلسطينية .

اعادة النظر في موقف الشقيري من الحزبين والقوى المنظمة انعكست في شكل العلاقة التي بدأ يسعى لاقامتها مع القوى الحزبية ، والتي تمثلت باستئناف لجنة العمل الفلسطيني الموحد لعملها والتي نجحت في مراحل لاحقة بالوصول الى ارضية مشتركة للعمل بين منظمة التحرير وحركة القوميين العرب ، وترتب عليها خطوات عملية ابرزها قيام منظمة ابطال العودة الفدائية ، حيث ساعدت منظمة التحرير الفلسطينية على صعيدي التمويل والتسليح لهذه المنظمة . وكذلك مشاركة احد « اصدقاء » حركة القوميين العرب في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . وعلى الرغم من هذه البداية المتواضعة ، فانها كانت نقله نوعية هامة في ذهنية السيد الشقيري وفي نظرته للقوى السياسية الموجودة على الساحة الفلسطينية ، وكان من الممكن ان تشكل مدخلا لخطوات اوسع واشمل ، ويمكن أن توفر حدا معينا من الوحدة الوطنية الفلسطينية ودفع النضال الفلسطيني بالاتجاه الصحيح ، خصوصا بعد أن حسمت حركة القوميين العرب موضوع اعلان حرب العصابات ، وابدت قيادة منظمة التحرير استعدادها للمساعدة ولو مداورة ، الامر الذي كان من الممكن ان يوفر قاعدة واسعة للعمل الفدائي الذي بدأ يشق طريقه على الساحة الفلسطينية .

كما كانت انتخابات التنظيم الشعبي مناسبة لمنظمة التحرير كي تعيد حساباتها السياسية ، فقد شكل انتصار القوميين العرب في تلك الانتخابات عنصر لجم لاي اجراءات قمعية يمكن ان تلجأ اليها الادارة المصرية . فتصفية القوميين العرب ، كانت تعني صداما مع قطاع واسع من الجماهير ، بل

اغلبية الجماهير ، الامر الذي كان من الممكن ان يؤدي الـى نتائج سلبية لا تستطيع اوضاع الادارة المصرية ان تتحملها في ذلك الظرف . خصوصا وان الادارة كانت تفتقد الغطاء السياسي الذي كانت تستظل به عند قمعها لاي قوة سياسية بعد ان سحبت ورقة منظمة التحرير من يدها ، واصبحت في يد القوميين العرب بعد انتصارهم في انتخابات التنظيم الشعبي . وحافظوا بالتالي على كامل وجودهم السياسي والتنظيمي والجماهيري . وهي المسألة التـي ظهرت اهميتها ، من جملة عناصر اخرى ، بعد وقوع قطاع غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ .

مصادر الفصل السابع

(١) احمد الشقيري ، من القمة للهزيمة ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٧١ ، ص ١٥ ٠
(٢) المصدر نفسه ، ص ١١ ٠
(٣) المصـــدر نفســه ، ص ٥٠ ٠
(٤) المصـــدر نفســه ، ص ٥٧ ٠
(٥) المصـــدر نفسـه ، ص ٥٠ ٠
(٦) المصـــدر نفســه ، ص ٥٠ ٠
(٧) المصـــدر نفســه ، ص ١٨ ٠
(٨) جميع الفقرات المقتبسة ، وغير المشار اليها بمصدر هي من « الوقائع الفلسطينية »، ملحق خاص ، عدد ١٩٦٣/١١/٣٠ ٠
(٩) المصـــدر نفسـه ، ملحق خاص ، عدد ١٩٦٤/٦/٣٠ ٠
(١٠) الشقيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ ٠
(١١) الوقائع الفلسطينية ، ملحق خاص ، عدد ١٩٦٦/٥/٣٠ ٠
(١٢) المصـــدر نفســه ٠
(١٣) الشقيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ ٠
(١٤) المصـــدر نفسه ، ص ٧٢ ٠
(١٥) المصـــدر نفسه ٠
(١٦) المصـــدر نفسه ، ص ٤٦ ٠
(١٧) المصدر نفســه ، ص ٤٧ ٠
(١٨) المصـدر نفسـه ، ص ٧٢ ٠
(١٩) راجع جلسة المجلس التشريعي الخاصة بالكيانية والجنسية ، الوقائع الفلسطينية ، تاريخ ١٩٦٣/٢/٢٠ ، و ١٩٦٣/١/٢٠ ٠
(٢٠) الشقيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ ٠
(٢٢) المصدر نفســه ، ص ٥١ ٠
(٢٣) المصـــدر نفســه ، ص ٨٥ ٠
(٢٤) المصـــدر نفسـه ، ص ٨٥ ٠

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٨٦ ٠
(٢٦) المصـــدر نفســه ، ص ٨٨ ٠
(٢٧) المصـــدر نفســه ٠
(٢٨) المصـــدر نفســه ، ص ٩٠ ٠
(٢٩) الوقائع الفلسطينية ، عدد خاص ، تاريخ ١٩٦٥/٥/٢٢ ٠
(٣٠) الشقيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ ٠
(٣١) المصدر نفسه ، وقرار جمهوري ، ١٩٦٤/١٢/١٢ ، راجع الوقائع ٠
(٣٢) المصـــدر نفسه ، ص ١٣٧ ٠
(٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ - ص ١٥٤ ٠
(٣٤) الواقئع الفلسطينية ، عدد ١٩٦٥/٥/٢٠ ٠ قرار الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٦ ٠
(٣٥) المصدر نفسه ، عدد ١٩٦٥/٢/٨ ٠
(٣٦) المصدر نفسه ، عدد ١٩٦٥/٤/١٥ ، رقم القانون ٥ لعام ١٩٦٥ ٠ صدر بتاريـــخ ١٩٦٥/٤/١٠ ٠
(٣٧) المصـــدر نفسه ، ملحق العدد ٢٧٧ ، ١٩٦٥/١٢/٣٠ ٠
(٣٨) المادة ١٦ من الدستور المعدل ، مادة ٤٣ من الدستور المصري ٠
(٣٩) المصـدر نفسه ، راجع ملحق وقائع فلسطينية ، الخاص بتنقيح النظام الدستوري ، رقـم ١ ، ٢ ، ٣ ٠
(٤٠) الشقيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٠ ٠
(٤١) المصـــدر نفســه ، ص ١٤٠ ٠
(٤٢) المصـدر نفسه ، ص ١٣٧ ٠
(٤٣) المصدر نفســه ، ص ١٤٩ ٠
(٤٤) المصدر نفســه ، ص ١٥١ ٠
(٤٥) المصدر نفســه ، ص ١٠١ ٠
(٤٦) المصدر نفســه ، ص ١٥٠ ٠
(٤٧) المصـدر نفسه ، ص ١٥٢ ٠
(٤٨) المصدر نفســه ، ص ١٥٢ ٠
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ ٠
(٥٠) المصـــدر نفسه ، ص ١٥٠ ٠
(٥١) المصدر نفســه ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ ٠
(٥٢) احمد الشقيري ، على طريق الهزيمة ، بيروت دار العودة ، ١٩٧٢ ، ص ١٢ ٠
(٥٣) المصدر نفســـه ٠
(٥٤) الشقيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥ ٠
(٥٥) المصدر نفســه ، ص ١٥٩ ٠
(٥٦) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ ٠
(٥٧) المصدر نفســه ، ص ٨٥ ٠
(٥٨) الشقيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ ٠
(٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٦ ٠

(٦٠) **المصدر نفسه** ، ص ١٥٦ ٠

(٦١) **المصدر نفسه** ، ص ١٥٩ ٠

(٦٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٢ ٠

(٦٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٥٩ ٠

(٦٤) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٠ ٠

(٦٥) اكثرية اعضاء اللجنة التنفيذية لم يكونوا يعلمون شيئا عن تصرفات الرئيس الذي عرف بالفردية المطلقة ، راجع على سبيل المثال نص استقالة الدكتور سيد بكر من االلجنة التنفيذية ، في مجلة فلسطين ، ملحق المحرر ، العدد ٣١ ٠

(٦٦) راشد حميد ، **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني** ، ١٩٦٤ - ١٩٧٤ ، بيروت ، مركز الابحاث ، ص ٧٩ ٠

(٦٧) الشقيري ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٥ ٠

(٦٨) **الوقائع الفلسطينية** ، ملحق خاص تاريخ ٢٠/١٠/١٩٦٥ ٠

(٦٩) حميد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٩ ٠

(٧٠) **الوقائع الفلسطينية** ، تاريخ ٢٢/٥/١٩٦٥ ، جلسة المجلس التشريعي تاريخ ٢٥/١/١٩٦٥٠

(٧١) **الوقائع الفلسطينية** ، الاعداد الخاصة ، تنقيح النظام الدستوري ، وسبق الاشارة اليها في الفصل السادس ٠

(٧٢) مجلة **فلسطين** ، ملحق جريدة المحرر ، عدد ٣١ ٠

(٧٣) نص الاستقالة في مجلة فلسطين ، **مصدر سبق ذكره** ، عدد ٢٩ ٠

الفصل الثامن

الأوضاع الاقتصادية

شهدت الاوضاع الاقتصادية خلال الفترة بين ١٩٤٨ — ١٩٦٧ تطورات هامة ، كانت محكومة بالظروف الخاصة التي عاشها القطاع ، وبالذات عدم تناسب الموارد البشرية مع غيرها من الموارد . يمكن لنا تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين متميزتين ، الاولى ، تغطي السنوات العشر الاولى من عمر القطاع ، وقد قدمت صورة عنها في الفصول الماضية من هذه الدراسة ، حيث تبين لنا هشاشة الاوضاع الاقتصادية ، والتي كيفت لتتناسب والموارد المتاحة من بشرية وغير بشرية في قطاع غزة ، الامر الذي اتاح له ، خلال المرحلة الثانية ، تحقيق انطلاقة اقتصادية ، وفرت بدرجة أو بأخرى حلولا للمشكلات التي كان يعاني منها .

قبل عرض التطورات التي شهدتها القطاعات الاقتصادية المختلفة لا بد لنا من الاشارة الى بعض الامور التي تفسر لنا كثيرا من التوجهات الاقتصادية لقطاع غزة خلال هذه المرحلة . فقد عرف عن القطاع ما قبل ١٩٤٨ انه من افقر الوية فلسطين ، وكان اقتصاده يقوم على خدمة اللواء الجنوبي ، باعتبار ان مدينة غزة كانت عاصمة اللواء ومركز حركته التجارية . كما عرف عنه اعتماده الرئيسي على الزراعة ، وان معظم الملاكين الاصليين كانوا يعتمدون على مصادر دخل من خارج الحدود الحالية لقطاع غزة ، هذا بالاضافة الى اعداد اللاجئين الكبيرة التي وفدت اليه بعد ١٩٤٨ ، والتي بلغت ضعف عدد سكانه الاصليين ، وباعتبار أن نحو ٧٠٪ من هؤلاء قد انقطعت مواردهم الاقتصادية نتيجة لنكبة ٤٨ ، يمكن لنا اعتبار غالبية سكان القطاع من لاجئين ومواطنين اصليين ، « لاجئين اقتصاديا » . كما عرف قطاع غزة بضآلة موارده الاقتصادية ، الطبيعية وغير الطبيعية ، فهنالك نقص في الموارد المالية ،

الضرورية لتنفيذ اية برامج تنمية ، كما انه فقير بالمواد الاولية الخام وكلاهما عنصران ضروريان لقيام صناعة ، باعتبار ان الصناعة هي الوسيلة الكفيلة بامتصاص الطاقة العاملة المعروضة بكثرة . ونتيجة لهذا فان كافة مشاريع توطين اسكان اللاجئين ، كان يقترح تنفيذها في مناطق خارج قطاع غزة .

نصيب الفرد من الاراضي والاراضي الزراعية في قطاع غزة ادنى من نصيبه في اكثر الدول اكتظاظا ، والجدول التالي يوضح الكثافة السكانية في قطاع غزة بالمقارنة مع بعض البلدان التي تعتبر مكتظة السكان ، على الرغم من انها ، مصنعة ، كما هو الحال في هولندا والمانيا واليابان .

جدول بكثافة السكان في عدد من البلدان (١)

البلـد	كثافة السكان بالنسبة لاجمالي المساحة (عام ١٩٦٠)
قطاع غزة (اصليون فقط)	٣٣٤
قطاع غزة (اصليون ولاجئون)	١٠٣٠
هولنـدا	٢٥٠
الهنـد	١١٦
لبنـان	١٣٧
اليابـان	٢٤١
المانيـا	٢٠٤
فلسطين قبل ١٩٤٥	٦٧
فلسطين المحتلة عام ١٩٥٦	٩٢ر٦

وقد اثرت الكثافة السكانية على نصيب الفرد من الاراضي الزراعية ، وفيما يلي نصيب الفرد في قطاع غزة بالمقارنة مع مجموعة من البلدان التي تعتبر مكتظة بالسكان .

جدول بنصيب الفرد من الاراضي الزراعية (٢)

اسم البلد	غـزة	مصر	الهنـد	اندونيسيا	باكستان	لبنان
نصيب الفرد بالهكتار	٠٦ر٠	٢٠ر٠	٢١ر٠	١٥ر٠	٢٨ر٠	٤٠ر٠

علما بأن درجة خصوبة الارض في قطاع غزة هي درجة متوسطة ، ولا تعوض على الكثافة السكانية العالية . واضافة الى ما تقدم ، فهنالك نسبة التزايد العالية في السكان ، والتي تبلغ حوالي ٤٠ بالالف سنويا ، الامر الذي كان يفاقم المشكلة الاقتصادية ، ويزيدها سوءا .

واذا كان قطاع غزة قد عرف اعلى نسبة كثافة سكانية ، وعرف اعلى نسبة تزايد سكاني في العالم تقريبا ، فقد تميز الوضع الديموغرافي في قطاع غزة بارتفاع نسبة غير المنتجين بالقياس لبقية السكان ، فهم يبلغون نسبة تزيد عن نصف المجتمع (٣) بما يلقيه هذا الامر من تبعات واعباء اضافية .

لم يشهد القطاع اي برنامج تنمية واسعة وموجهة ، حتى في الحدود التي شهدتها مصر وسوريا بعد تطبيق النظام الاشتراكي في عام ١٩٦١ ، الامر الذي ترك الاوضاع الاقتصادية رهن النشاطات الفردية والاعتبارات الانية وليس متطلبات التنمية بعيدة المدى ، الكفيلة بايجاد حلول لمشكلات القطاع الاقتصادية بشكل جذري . ولقد تحكم هذا الامر في مسار الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ، وعكس نفسه على كافة الاصعدة من صناعية وتجارية وزراعية .

ما تقدم يعطي فكرة عن حقيقة الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ، خلال الحقبة الاولى من عمر القطاع ، والتي هي بايجاز شديد ، ندرة في كل شيء ، عدا العنصر البشري حيث كان « راس المال » الوحيد تقريبا لدى قطاع غزة . وحتى هذا ، كان محدود الامكانيات بفعل تدني المستوى العلمي والتقني ، نظرا لان معظم سكان القطاع هم من اصول فلاحية او بدوية .

شكلت السنوات العشر الاولى من عمر قطاع غزة ، دورة اقتصادية ادت الى اعادة ترتيب الاوضاع الاقتصادية في ضوء الامكانيات والموارد المتاحة ، وانتهت تلك الدورة ببلورة هيكل اقتصادي له ملامحه وسماته الخاصة به وشكل اساس دورة اقتصادية جديدة شهدت ذروتها في منتصف الستينات حيث بدأ اقتصاد القطاع يعيش حالة من الصعود والتوسع .

وظفت الطاقة البشرية في مجالين ، الاول الهجرة الى الخارج ، والثاني استصلاح الاراضي وتشجيرها . على الصعيد الاول ، يمكن لنا التمييز بين المرحلة الاولى حيث كانت النسبة الغالبة من المهاجرين من العمال غير الفنيين في بداية الخمسينات ، ثم اصبحت في المرحلة الثانية هجرة المتعلمين بحثا عن فرص العمل ، ومن هنا شهد القطاع توسعا في مجال التعليم ، حيث كانت الشهادة تعني فرصة عمل مناسبة في الخارج . انعكست شروط العمل في الخارج على مستويات التعليم في القطاع ، وفي الوقت الذي كانت شهادة

الابتدائية او الاعدادية تكفي للحصول على عمل ، كان معظم الطلبة ، بفعل الظروف الاقتصادية الصعبة ، يتوقفون عند هذه المرحلة ، وفي فترة لاحقة ، وبعد ان اصبحت الشهادة الجامعية ضرورية للحصول على وظيفة تزايدت نسبة الطلاب الذين يتابعون دراستهم الجامعية . وكل موظف في الخارج ، بغض النظر عن مستواه العلمي ، يعني موردا اقتصاديا لقطاع غزة . وصل مقدار ما يحوله العاملون في الخارج ضعف قيمة صادرات القطاع من محصوله الرئيسي ، (الحمضيات) . وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد الطلاب في القطاع ، خلال الفترة التي نحن في صددها .

جدول باعداد الطلبة حسب المراحل التعليمية (٤)

العام	اجمالي الطلاب	اجمالي الثانويين	نسبة الثانويين	اجمالي الاعدادية	نسبة الاعدادية	اجمالي الابتدائية	نسبة الابتدائية
١٩٥٤	٥٦٧٥٢	٣٠٧٨	٪ ٥ر٤٣	١٥٩٩٠	٪٢٨ر١٧	٣٧٦٨٤	٪٦٦ر٤
١٩٦٤	٩٣٥٣٤	١٣٠٠٦	٪١٣ر٩٠	٢٠٥٦٣	٪٢١ر٩٨	٥٩٩٦٥	٪٦٤ر١

ولسنا نناقش موضوع التعليم في قطاع غـــزة ، الا من زاويـــة اثاره الاقتصادية ، ومقدار ما يوفره من فرص عمل ، وبالتالي من دخول لقطـــاع غزة . ليس هنالك من أرقام دقيقة في الخارج ، او حجـــم مواردهم النقدية ، ومقدار تدفقها ، ولكننا نستطيع الاستدلال بحجم العجز في الميزان التجـــاري لقطاع غزة ، باعتبار ان الفجوة بين واردات القطاع وصادراته ، كانت تسد بأموال العاملين في الخارج والتي كانت تتراكم في ايـــدي التجار الذين كانوا يدخلونها الى القطاع بشكل بضائع مستوردة بدون تحويل عملة . وفيما يلي العجز في الميزان التجاري لقطاع غزة :

العجز في الميزان التجاري لقطاع غزة ما بين ١٩٥١ — ١٩٦٦

(الف جنيـــه)

العـــام	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٩	١٩٦٠
العجز	٨٥٢ر٠٠٠	٩٠٧ر٠٠٠	٩١٧ر١٧٣	٩٢١ر٣١٠	٢٥٨٢ر٤٩٩	٢٧٨٥ر٨٦٥
العام	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
العجز	٣٣٦٤ر٤٣٩	٣٦٥١ر٤٣٤	٥٤١٠ر٥٩١	٥٢٧٣ر٠٦١ (٥)	٦٤٧٧ر٠٠٠	٧٦٤٦ر٠٠٠ (٦)

ان الارقـــام السـالفـــة الذكـــر هـــي من دون شـــك ، دون حجـــم التحويلات الحقيقية . اذ انه ليس من الضروري ان تدخل كافة اموال العاملين في الخارج في تمويل التجارة الخارجية لقطاع غزة .

المجال الثاني الذي وظفت فيه الطاقة العاملة ، كان استصلاح الاراضي وتحسين مستوى الزراعة في القطاع . وقد لعبت اموال الموظفين في الخارج دورا كبيرا في التطور الذي حـــدث . والذي كان علـــى الصعيدين الافقـــي والعمودي . فقد طرأ ، اضافة الى زيادة نسبة الاراضي المزروعة زيادة كبيرة، تبدل عميق على انواع الزراعات ، حيث تزايدت النسبة المخصصة للزراعة عالية المردود ، والمعدة للتصدير . وما كان من الممكن للتوسع الراسي ان يبلغ النسبة التي بلغها لولا اموال المغتربين ، واذا كان كبار الملاك قادرين على توفير رؤوس الاموال الضرورية لتحسين اراضيهم ، وتشجيرها ، فان قدرة صغار الملاك قد ارتبطت بأموال ابنائهم العاملين في الخارج ، حيـــث كانوا يتعاونون في توفير المال اللازم لحفر بئر ارتوازي ولشراء موتور لسحب المياه الجوفية ، وهو عنصر اساسي لاستصلاح وتشجير الملكيات الصغيرة ، وبعد ان كانت هذه المسألة قاصرة حتى الستينات على اراضي كبار الملاك . وليس هنالك من ارقام توضح طبيعة ملكية الاراضي في القطاع ، ولكن ثمـــة قرائن تؤكد ان التطور المشار اليه انما كان بدرجة كبيرة من نصيب الملكيات الصغيرة، ومن هذه الدلائل تلازم الطفرة الزراعية المشار اليها ، مع طفرة مشابهـــة ، في التحويلات المالية من الخارج . فبينما زادت مساحة الحمضيات من ٦٢٠٠ دونم في العام ١٩٥٤ (٧) الى ٢٠٩٠٩ عام ١٩٦١ فقط (٨) ، ارتفعت الى ٦٨٠٠٠ دونم عام ١٩٦٦ (٩) ، وفي هذا الوقت كانت تحويلات العاملين التي تتم بالطريق الرسمي قد زادت من نحو ٣٣٦٤٤٣٩ جنيها عام ١٩٦١ (١٠) الى ٧٦٤٦٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٦ (١١) .

الامر الثاني ، هو عدم وجود ما يمنع كبار الملاك من تشجير اراضيهم منذ الخمسينات ، فهنالك الامكانيات المالية المتوفرة لهم في الداخل ، ولديهم ارصدة مجمدة في الخارج بالعملة الحرة ، والتي دفعت السلطات المصرية الى اصدار قرار يلزمهم باسترداد هذه الارصدة واعادتها للقطاع . اضافة لما تقدم، هنالك وفرة اليد العاملة الرخيصة ، والضرورية لاستصلاح وتشجير الاراضي، ناهيك عن عدم تأثر منتجي الحمضيات بضعف السوق الداخلي ، باعتبار ان الحمضيات هي سلعة تصديرية بالدرجة الاساسية بل واكثر من ذلك ، فان حجم ما يطرح منها في السوق الداخلي كان اقل بكثير من القدرة الاستهلاكية لسكان القطاع ، لدرجة اضطرت الادارة الى اصدار قانون يفرض على منتجي

الحمضيات تخصيص ١٠٪ من انتاجهم للسوق الداخلي (١٢) . وفيما يلي جدول يوضح تطور الزراعة في القطاع .

جدول بالمساحة المزروعة في قطاع غزة ، حسب نوع الزراعة (بالدونم)

العام / النوع	١٩٥٤	١٩٦١	(١٣) ١٩٦٤	(١٤) ١٩٦٦
اجمالي المساحة	٣٢٦٧٥٦	٣٢٦٧٥٦	٣٢٦٧٥٦	٣٢٦٧٥٦
المساحة المزروعة	١٠٥٨٠٠	١٣٧٠٣٨	١٦٨٩٣٣	١٧٠٢٥٥
نسبتها المئوية	٣٢ر٣٧٪	٤١ر٩٪	٥١ر٧٪	٥٢ر١٪
اراضي غير مروية	٦٩٢٠٠	٧٥٥٥٧	٧٢١٧٠	—
نسبتها المئوية	٦٥ر٤٪	٥٥ر١٪	٤٢ر٧٪	—
خضار مروية	١٧٥٠٠	٩٥٧٠	١٩١٠	—
نسبتها المئوية	١٦ر٥٪	٦ر٩٪	١ر١٪	—
فواكه عدا الحمضيات	١٢٩٠٠	٢٨٢٠٢	٢٩٠٦٨	—
نسبتها المئوية	١٢ر١٪	٢٠ر٥٪	١٧ر٢٪	—
حمضيات	٦٢٠٠	٢٠٩٠٩	٦٠٤٣٥	٦٨٠٠٠
نسبتها المئوية	٥ر٨٪	١٥ر٢٪	٣٥ر٧٪	٤٠٪
مواصي	—	٢٨٠٠	٥٣٥٠	—
نسبتها المئوية	—	٢٪	٣ر١٪	—
ابار مياه تعمل بموتور	—	٤٧٧	٧٣٥	—
اجمالي ابار المياه بموتور وبدون موتور	—	٨٠٣	٨٦١	—

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن مساحة الاراضي المزروعة قد زادت من ١٠٥٨٠٠ دونم عام ١٩٥٤ الى ١٣٧٠٣٨ دونما عام ١٩٦١ ، الى ١٧٠٢٥٥ دونما عام ١٩٦٦ ، حيث ارتفعت نسبة الاراضي الصالحة للزراعة، بل والمزروعة فعلا من اجمالي مساحة القطاع من ٣٢ر٣٧٪ عام ١٩٥٤ الى ٥٢ر١٪ عام ١٩٦٦ . وقد رافق هذا التوسع ، ازدياد مضطرد في مساحة الاراضي المروية ، حيث انخفضت نسبة الاراضي المزروعة بالحبوب والخضار البعلية من ٦٥ر٤٪ من اجمالي المساحة المزروعة الى ٤٢ر٧٪ عام ١٩٦٤ .

طرا تبدل كبير على نوعية الزراعات المروية، فقد انخفضت المساحة المخصصة

للخضروات من ١٧٥٠٠ دونم في العام ١٩٥٤ الى ٩٥٧٠ دونما عام ١٩٦١ والى ١٩١٠ دونمات سنة ١٩٦٤ ، وانخفضت نسبتها من ٥ر١٦٪ الى ٩ر٦٪ الى ١ر١٪ فقط للاعوام ١٩٥٤ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٤ على التوالي . انعكس انخفاض مساحة الاراضي المزروعة بالخضراوات ، بشكل زيادة في مساحة الاراضي المخصصة لزراعة الحمضيات ، حيث زادت المساحة من ٦٢٠٠ دونم عام ١٩٥٤ الى ٦٨٠٠٠ دونم عام ١٩٦٦ وتزايدت نسبة الاراضي المزروعة بالحمضيات الى اجمالي المساحة المزروعة من ٨ر٥٪ عام ١٩٥٤ الى ٢ر١٥٪ عام ١٩٦١ الى ٧ر٣٥٪ عام ١٩٦٤ الى ٤٠٪ عام ١٩٦٦ . هذا ، مع العلم ان عدد الابار الارتوازية قد زاد من ٤٧٧ بئرا عام ١٩٦١ الى ٧٣٥ بئرا عام ١٩٦٤ .

عكس التوسع الزراعي نفسه على طبيعة صادرات قطاع غزة ، حيث اصبح اقتصاد قطاع غزة هو اقتصاد السلعة الواحدة . فقد بلغت نسبة الحمضيات حوالي ٩٠٪ من اجمالي صادرات القطاع ، وارتفع ما يصدره القطاع من نصف مليون صندوق عام ١٩٦٠ الى مليون ونصف مليون صندوق في العام ١٩٦٦ (١٥) . وفيما يلي جدول يوضح قيمة ونسبة الحمضيات من اجمالي صادرات قطاع غزة :

قيمة ونسبة الحمضيات من اجمالي الصادرات

العام	قيمة الحمضيات بالجنيهات (الف جنيه)	نسبة الحمضيات من اجمالي الصادرات	اجمالي الصادرات (الف جنيه)
١٩٥٤	٢٩٨ر٥٥٧	٪٧٠ر٤٨	٤٢٣ر٥٨٣
١٩٥٩	٦٧٣ر٣٣٥	٪٧٨ر١٨	٨٦١ر٢١٢
١٩٦٠	٧٢٩ر٦٣٨	٪٧٧ر٢٠	٩٤٥ر٠٥٢ (١٦)
١٩٦١	٨٤١ر٠٠٠	٪٧٦ر٤	١١٠٠ر٠٠٠
١٩٦٢	١٠٠٦ر٠٠٠	٪٨١ر٩	١٢٢٨ر٠٠٠
١٩٦٣	١٣٧٥ر٠٠٠	٪٩١ر٦٦	١٥٠٠ر٠٠٠
١٩٦٤	٣٥٤٥ر٠٠٠	٪٩١ر٧٢	٣٨٦٥ر٠٠٠
١٩٦٥	٣٨٢٥ر٠٠٠	٪٨٩ر٠١	٤٢٩٧ر٠٠٠
١٩٦٦	٣٨٨٧ر٠٠٠	٪٨٩ر٣٧ (١٧)	٤٣٤٩ر٠٠٠ (١٨)

الصناعــة :

عرف قطاع غزة ما قبل ١٩٤٨ بعض الصناعات والتي هي اقرب الى الحرف اليدوية والتي ترتبط باحتياجات السكان اليومية كالمطاحن والغـزل اليدوي وصناعة الفخار . وقد كان من الطبيعي ان تتطور البدايات الموجودة في قطاع غزة نحو الافضل ، وان يتزايد انتاجها وتتزايد بالتالي فرص العمل التي يمكن أن تخلقها ، وبدلا من ذلك فقد تدهورت تدهورا شديدا . وعلى سبيل المثال فقد انخفض ما تستوعبه صناعة النسيج من اليد العاملـة ، من ٢٥٠٠ عامل عام ١٩٥٣ الى ٧٥٠ عاملا عام ١٩٥٩ ، والى ٦٠٠ عامل عام ١٩٦٠ . كما انخفض عدد الانوال من ٢٠٠٠ نول عام ١٩٥٣ الى ٥٠ نولا عام ١٩٥٨ (١٩) . الامر الذي أدى الى هبوط في واردات قطاع غزة من المواد الخام المستعملة في الغزل ، في حين كانت واردات القطاع من المنسوجات الجاهزة تتزايد باضطراد .

ويوضح الجدول التالي تطور واردات قطاع غزة من الغزل والاقمشة الجاهزة ، حيث كان حجم المستورد من الغزل يهبط بالدرجة نفسها التي كان يتزايد بها وارد القطاع من الاقمشة الجاهزة :

واردات قطاع غزة من الغزل والنسيج (بالطن) (٢٠)

العـــام	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦٠
غــزل	٢٨٣	٢٦٢	١٧٠	٩٠	٦٠
نسيج	١٥	٢٦	١٦٥	٢٣٠	٢٩٠

يتضح الدور المحدود للصناعة في حياة قطاع غزة الاقتصادية ، والطابع الحرفي لها من خلال حجم ما تستوعبه الصناعة من يد عاملة ، وحجم راس المال الموظف فيها :

انواع الصناعات وحجم ما تستوعبه

من راس مال ويد عاملة سنة ١٩٦٠

الصناعة او الحرفة	عدد الوحدات الصناعية	عدد العمال	متوسط عدد العمال في الوحدة	راس المال المستثمر بالالف جنيه مصري	تقدير الانتاج السنوي بالالف جنيه مصري
صناعة النسيج	٥٠٠	٦٠٠	١ر٢	٧٠	٢٠٠
البسط	٨	٨٥	١٠ر٦	١٥	٢٥
تعبئة وتشميع الموالح	١	٧٥	٧٥	١٥٠	٠٠
المياه الغازية	٥	٨٠	١٦	٤٣ر٥	٤٠
معاصر الزيوت	١٢	٦٥	٥ر٤	١٠	١٢
مصانع الثلج	٤	٣٠	٧ر٥	٧	١٥
مطاحن غلال	٥	١٥	٣	٤	٢
سجاير وتنباك	٤	٣٥	٠ر٨	٨ر٥	٤٠
سكاكر وحلويات	٤	١٧	٣ر٤	٥	٨
مخابز وصناعات غذائية	٥٠	١١٠	٢ر٢	٢٢	٥٧
صناعةالصابون	٤	٣٥	٨ر٨	٤ر٥	٢٠
فخار	٢٩	٧٥	٢ر٦	٣	٥
ورش وحرف يدوية اخرى	١٤٣	٥٦٠	٣ر٩	٣٠	٩٥
المجموع	٧٦٩	١٧٨٢	٢ر٢	٣٧٢ر٥	٥١٩ (٢١)

ولو اخذنا عدد العمال كمؤشر لمدى تدهور الصناعة ، لامكن لنا تبين ذلك من ملاحظة انخفاض عدد العاملين في الصناعة ككل الى ١٧٨٢ عاملا فقط سنة ١٩٦٠. في حين كانت صناعة النسيج وحدها تستوعب ٢٥٠٠ عامل سنة ١٩٥٣ . وفيما لو تجاوزنا صناعة تعبئة الموالح حيث يستوعب مصنع واحد ٧٥ عاملا ، فان ما تبقى من صناعات يغلب عليها الطابع الحرفي ، حيث يبلغ متوسط عدد العمال في الوحدة الصناعية ٢ر١ عامل فقط ، لاننا لا نستطيع اعتبار مصنع تعبئة وتشميع الموالح مؤسسة انتاجية يقوم على توفير السلع للسوق الداخلي ، بل هو مؤسسة تقوم على اعداد الحمضيات للتصدير وتجهيزها بالشكل الذي يضمن عدم تلفها بسرعة ، وايصالها الى المستهلك الخارجي بالشكل اللائق .

لم ترتبط الصناعة في قطاع غـزة باي برنامج تنمية بعيد المدى لتوفير احتياجات القطاع الاساسية ، بل ارتبطت باعتبارات السوق ومصالح كبار الملاك الزراعيين والتجار ، فمع التوسع الذي طرأ في الستينات على زراعة الحمضيات تزايدت الحاجة الى مصنع للتوضيب ، لذا تم انشاء المصنع المطلوب ، وبعد أن تزايد الطلب على المصنوعات البلاستيكية في قطاع غزة ، حصل بعض تجار القطاع على تفويض من بعض الوكالات الاجنبية لتصنيع منتجاتها محليا ، وكان ان انشىء ثلاثة مصانع للجوارب وخمسة مصانع للقمصان والملابس الجاهزة بأسماء ماركات اجنبية ، ومصنعان لتجميع الاحذية البلاستيكية ، وكانت المواد الخام تستورد من الخارج ، الامر الذي كان يتيح للتجار مضاعفة ارباحهم . فمن ناحية يتجنبون دفع الضرائب الجمركية ، وان دفعوها تكون مخفضة على اساس انها مواد خام ، ومن ناحية ثانية يمكنهم الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في قطاع غزة . وكلاهما كان يضاعف ارباحهم ، ولكن هذه الصناعة أيضا ، كما هو شأن مصنع توضيب الحمضيات، لم ترتبط باعتبارات السوق المحلي ، بل بالدور الذي بدأ يلعبه كسوق حرة يمون السوق المصرية بالبضائع التي كانت تحتاجها .

اسباب تخلف الصناعة في قطاع غزة عديدة ، منها ما يتعلق بسياسة وامكانات التمويل . فقطاع غزة كان يعاني من ندرة الموارد المالية التي لم تكن تتجاوز عام ١٩٥٠ مبلغ ٥ر١ مليون جنيه ، اي ان نصيب الفرد لا يتجاوز خمسة جنيهات ، وما يمكن اعتبارهم متمولين ، كانوا ، لاعتبارات عدة ، يبقون اموالهم في الخارج ، وخصوصا في السنوات الاولى من عمر قطاع غزة . الامر الذي اضطر الحكومة المصرية في حينه الى استصدار مجموعة قوانين نقدية ، وذلك للحد من عمليات تهريب العملة ، ولاجبار المصدرين على اعادة قيمة ما يصدرونه للخارج الى داخل قطاع غزة .

الظروف السياسية غير المستقرة التي احاطت بقطاع غـــزة لعبت دورا كبيرا في عدم تشجيع المستثمرين على توظيف اموالهم في القطاع ، وخصوصا في مجالات غير مضمونة كالصناعة ، الامــر الذي جعل معظم الاستثمارات تنصب على قطاعي الزراعة والعقارات . وقد أدت الى ارتفاع قيمة الاراضي وخصوصا الاراضي الصالحة للبناء .

الدور الذي عجز المتمول الفرد عن القيام به ، لم تقم به الدولة لناحية توفير الحد الادنى من الحماية للبدايات الصناعية الموجودة ، وكذلك وضع خطط تنمية بعيدة المدى ، وتقديم ضمانات وتسهيلات مالية للصناعة ، التي عانت من السياسة المالية التي كانت تتبعها البنوك حينذاك ، سواء لناحية السياســـة المحافظة جدا في اختيارها لزبائنها ، أو لاحتفاظها بنسبة ٦٥٪ من ودائعها في خارج القطاع وكذلك ارتفاع نسبة الاحتياطيات التي تحتفظ بها (٢٢) ، الامر الذي أبقى نشاط البنوك بعيدا عن المشاركة في قطاعي الزراعة والصناعة ، وأبقاه محصورا في تمويل التجارة . بالاضافة لما تقدم ، هنالك تخلف في الوعي المصرفي في قطاع غزة . ولان ايداع النقود في البنوك عادة غير مألوفة ، لم تبلغ الودائع التي تقل عن الف جنيه الا ٦٥٠الف جنيه عام ١٩٦٠ ، وجملة ودائع البنوك في العام المذكور لم تبلغ الا ١٥ر٢ مليـــون جنيه (٢٣) . علما بأن هذه الارقام لا تمثل مقدار الثروات او حجم الكتلة النقدية في قطاع غزة ، فهنالك المبالغ المحتفظ بها في جيوب الافراد ، وهنالك ايضا الارصدة المحتفظ بها في خارج قطاع غزة وبالعملة الحرة . أي ان المبالغ المودعة في البنوك انما هي المبالغ المرتبطة بالنشاط التجاري داخل قطاع غزة فقط .

اضافة الى العناصر التي سبق ذكرها ، والتي تركت اثرا سلبيا علـــى النشاط الصناعي ، هنالك السياسة التي اتبعتها الادارة المصرية في قطاع غزة، والتضارب الذي قد ينشأ تلقائيا بين تسهيلات قد تعطى للتجارة واخرى تعطى للصناعة . فنمو الصناعة كان يفترض سياسة جمركية تكفل نمو الصناعة في الداخل وتضمن الحماية لها . ولكن نتائجها تبقى بعيدة المدى ، بينما يرتبط قطاع التجارة بأهداف آنية تهدف الى خلق حالة من الرواج ، وتوفر علاجا مؤقتا لمشكلات قطاع غزة الاقتصاديـــة ، كما انـــه كان يستجيـــب لبعض الظروف الاقتصادية الخاصة للقطاع ووجود مورد رئيسي من الخارج يتمثل بأمـــوال المغتربين التي كانت تشكل موردا ماليا لقطاع غزة ، يبلغ ضعف موارده من تصدير الحمضيات . الامر الذي كان يخلق لدى اهالي المغتربين قدرة شرائية كان من المستحيل امتصاصها ، وضمان استمرار تدفقها على القطاع من دون توفير المواد الاستهلاكية الضرورية . وهذا ما دفع الادارة المصرية الى اتخاذ اجراءات تتناسب وهذا الوضع، وبذلك وفرت حلولا سريعة لجملة من المشكلات،

لكنها تبقى حلولا آنية ، والبديل كان احداث تنمية صناعية ، وهو الامر الذي كان يحتاج الى جهة مركزية تشرف عليه ، وامكانيات مالية ترصد له . ولم تبادر الادارة المصرية وبرجوازية غزة للقيام بهذا العمل . اضافة لذلك فقد كان امرا في غاية الصعوبة تنفيذ خطة تنمية صناعية في قطاع غزة ، الا اذا كانت جزءا من نطاق اقتصادي اوسع ، وكان هذا يستدعي اقامة علائق ادارية جديدة بين القطاع ومصر ، وهو امر لم تكن حكومة مصر على استعداد لتحمل تبعاته السياسية . لهذه الاعتبارات لم يعرف القطاع اية خطة بعيدة المدى ، واستسلم لاعتبارات السوق وللاهداف الانية التي قد توفر « مخارج » آنية لمشكلاته .

ان الحديث عن تنمية صناعية في قطاع غزة لا يعني القفز فوق ظروف وامكانيات القطاع ، وانما يعني عدم ترك قطاع غزة من دون اي خطة توازن بين اهداف الحاضر واهداف المستقبل ، وتحافظ حتى على البدايات الصناعية التي كانت موجودة فيه .

قطـــاع التجارة

اوضاع التجارة في قطاع غزة لا تنفصل عن التطورات الاقتصادية التي سبقت الاشارة اليها ، والتي حكمت التجارة الخارجية والداخلية لقطاع غزة ، والتي يمكن لنا ايجازها بستة عوامل رئيسية هي :

١ ــ التزايد المضطرد لعدد العاملين في الخارج ، وبالتالي في الارصدة المالية التي لا تملك الدولة عليها اي سلطة تقريبا ، الامر الذي اجبر الادارة المصرية على اتباع سياسة تضمن تدفق هذه الارصدة للداخل .

٢ ــ تزايد التدفق النقدي ، وبشكل مضطرد خلق قدرة شرائية لدى المواطنين الغزيين ، وبالتالي تزايد في الطلب على السلع المختلفة ، تكاد تكون مساوية لحجم التدفق النقدي من الموظفين في الخارج ، وهي مسألة تـــرتبط بظروف هذه التحويلات التي هي حصيلة ما يقتطعه الموظف من راتبه الشهري ويرسله لعائلته في القطاع . ومهما ارتفعت هذه النسبة المقتطعة ، فانهـــا بالكاد تكفي احتياجات تلك الاسرة ، وبالتالي فانها تعرض فورا في سوق التداول وتخلق بالتالي قدرة شرائية وطلبا على السلع . وعلى العكس من ذلك وضع مصدري الحمضيات ودخولهم ، الذين ليسوا في وضع يضطرون معه الى صرف كل المبالغ التي يحصلون عليها .

٣ ــ تزايد القدرة الشرائية في داخل القطاع ، هو الوجه الاخر لتوفر

مصادر تمويل لتجارة غزة الخارجية وعمليات الاستيراد . وقد تزايدت مصادر التمويل بمقدار ما تزايدت قيمة صادرات قطاع غـزة ، وبمقدار ما يحولـه الموظفون الغزيون في الخارج ، خصوصا وان هنالك الزاما قانونيا لمصدري الحمضيات باعادة قيمـة صادراتهم بشكل سلـع ، وبالمقابل فهنالـك الزام اجتماعي للموظفين في الخارج بتحويل الاموال الى ذويهم ، حيث كانت تتصاعد تلك النسبة طردا ، مع تزايد اعداد الموظفين في الخارج ، وتزايد صادرات القطاع من الحمضيات .

٤ ــ الاجراءات الاشتراكية التي اتخذتها حكومة الجمهورية العـربية المتحدة تركت آثارا عميقة على صعيد الحياة الاقتصادية في القطاع ، فقد ادت سياسية الجمهورية العربية المتحـدة لضبط عمليـات الاستيراد والتصديـر وتوجيهها بما يخدم مقتضيات خطة التنمية في الجمهورية العربية المتحدة ، الى تزايد واردات ج.ع.م. من السلع الضرورية والاستثمارية من ناحية ، ونقص في السلع الاستهلاكية وخصوصا الكمالية منها من ناحية اخرى . وبحكم العلائق الادارية بين مصر والقطاع ، وبحكم ان العملة المتداولة في المنطقتين هي واحدة، اصبح قطاع غزة هو الممون الرئيسي للسوق المصرية من بعض السلع ، الامر الذي ادى الى نمو الواردات من بعض السلع بحجم اكبر بكثير من احتياجات القطاع . وكذلك ، احداث تبدل كبير على هيكلية واردات قطاع غزة ، فقد تزايدت نسبة بعض السلع بدرجة كبيرة جدا ، وعرف القطاع انواعا جديدة من المستوردات لم يكن يعرفها من قبل . ومن هنا فان الحديث عن سوق تجارة قطاع غزة لا يعني سوق استهلاك محدود بحوالي ٤٠٠ الف شخص هم عدد سكان القطاع في منتصف الستينات ، بل يتجاوز هذا الرقم بكثير .

٥ ــ ان الاجراءات الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة ادت الى تدني قيمة العملة المصرية ، واصبح هنالك سعران للصرف ، السعر الرسمي وسعر السوق السوداء ، والذي يبلغ حوالي ضعف السعر الرسمي . وقد ادى هذا الوضع الى تضاؤل عمليات تحويل النقود بالطرق الرسمية ، وتزايدت عمليات المقاصة في الخارج ونمو السوق السوداء . والتي كان يشرف عليها كبار التجار الذين يستلمون مدخرات الموظفين في الخارج ، وبالعملة الحرة ، ويقومون بتسليم قيمة هذه المدخرات ، وحسب اسعار السوق السوداء ، وبالجنيـه المصري ، الى اهالي الموظفين في القطاع . وقد كان من الصعب على الادارة المصرية ان تضبط عملية المقاصة هذه ، او ان تتجاهل قيمة هذه الارصـدة المجمدة في الخارج في وقت تتزايد الكتلة النقدية في سوق غزة ، وتتزايد معها بالتالي القدرة الشرائية لسكان القطاع .

٦ ـ التجارة الخارجية لقطاع غزة ، ومنذ بداية الخمسينات كانت تمول بأثمان الحمضيات المصدرة ، اي ان مستوردي قطاع غزة هم انفسهم مصدري الحمضيات ، باعتبار أنهم الوحيدون الذيـن تتوفر لديهم المصـــادر المالية . واصبحت الشريحة العليا من طبقة التجار والتي تسيطر على تجارة الجملة هي من كبار الملاك ، الامر الذي زاد من احكام قبضتهم على الحياة الاقتصادية في القطاع . وباعتبار ان زراعة الحمضيات طيلة فترة الخمسينات قد بقيت حكرا على كبار الملاك ، فان التجارة قد بقيت حكرا عليهم ايضا . وخلال هذه الفترة وضعت اسس تجارة القطاع الخارجية ، ونظمت علاقات كبار التجار في العالم الخارجي ، اضافة الى تراكم الرساميل في ايديهم . لهذا لم يكن من السهل على صغار منتجي الحمضيات ، أن يتجاوزوا كبار التجار او أن تكون لديهم القدرة على منافستهم ، الامر الذي أبقى تجارة غزة الخارجية طيلة حقبة الستينات ايضا ، محتكرة بشكل رئيسي من بضعة اسماء ، هم من كبار ملاك مزارع الحمضيات في القطاع .

هذه العناصر الست شكلت محددات التجارة الخارجية والداخلية لقطاع غزة ، وعكست نفسها على صعيد القوانين التي وضعت لتنظيـم التجارة ، وكذلك على صعيد نمو التجارة واتجاه حركة السلع وانواعها .

من أهم القوانين التي صدرت ، بشأن موضوع التجارة كان القانون الذي صدر عن الحاكم الاداري العـــام ، حيث نظمـت تراخيص الاستيراد وتحديد حصص الاستيراد من السلع المختلفة . ويسمح القانون المذكور « بأن يكون للمصدر الحق في استيراد ما قيمته ٥٠٪ من الموالح المصدرة على شكل سلع تموينية وسلع أخرى يحددها مدير المالية والاقتصـــاد . و ٥٠٪ مواد تعبئة الموالح .. كما تسمح لمصـــدري السلع الاخـــرى باستيراد ٧٥٪ من قيمـــة الصادرات على شكل سلع ومواد تموينية تحددها الادارة ، و ٢٥٪ لاستيراد السلع التي يرغبها التاجر ويحتاجها السوق بعد موافقة الادارة » (٢٤) .

كذلك فقد صدر قانون اخر يسمح « بالاستيراد بدون تحويل عملة على ان تحــدد السلـــع المسموح باستيرادهـــا مقدما بمعرفـــة مديريـــة المالية والاقتصاد » (٢٥) . وقد اتى هذا القانون بالنتائج المرجوة منه ، وبلغت نسبة المستورد بدون تحويل عملة ١٥٨٪ من قيمة المستورد مقابل صادر .

والواضح من نص القانونين المذكورين انهما يراعيان مصلحة المستهلك في القطاع ، كما يراعيان مصلحة التاجر او المتمول . فهما قد سهلا امـــور التجار ومصدري الحمضيات ، باعطائهم حق استغلال ارصدتهم بالتجارة ، ولم يلزماهم باعادة قيمة صادراتهم الى القطاع نقدا ، وكذلك السماح لهم بالاستيراد

من دون تحويل عملة . وقد روعيت مصلحة المستهلك بتقييد حرية التاجر من السلع التي يستوردها ، حيث نص القانون المذكور على ان تحدد الادارة السلع المستوردة بنسبة ٥٠٪ من اثمان الحمضيات ، و ٧٥٪ من اثمان بقية الصادرات . وكذلك الامر بشأن واردات القطاع من دون تحويل عملة . والواضح من نص القانون المذكور ان السلع التي يتفق بشأنها مع الادارة انما هي تلك السلع الضرورية للمستهلك العادي في القطاع .

واذا كانت تجارة غزة قد نظمت بشكل يراعي نظريا مصلحة المستهلك والتاجر في آن واحد معا ، كما يتضح من نص القانونين المذكورين ، فمن الناحية العملية تأثر قطاع التجارة باعتبارات السوق ، والمحددات الست المشار اليها ، هي اكثر من تقيده بالنص الحرفي للقوانين الصادرة ، وهذا ما سيتضح معنا من خلال مراقبة التبدل الذي طرأ على حجم التجارة في قطاع غزة ، وعلى مكونات الواردات وتزايد السلع المختلفة بنسب تتفاوت من سلعة لاخرى . وفيما يلي جدول يوضح تطور ميزان المدفوعات لقطاع غزة :

الميزان التجاري لقطاع غزة (بالجنيه)

العام	الواردات	الصادرات	العجز
١٩٥٤	١٣٤٤٨٤٨	٤٢٣٥٣٨	٩٢١٣١٠
١٩٥٩	٣٤٤٣٧١١	٨٦١٢١٢	٢٥٨٢٤٩٩
١٩٦٠	٣٧٣٠٩٢٤	٩٤٥٠٥٩	٢٧٨٥٨٦٥
١٩٦١	٤٤٣١٦٢٣	١٠٦٧١٨٤	٣٣٦٤٤٣٩
١٩٦٢	٤٨٧٥١٩٠	١٢٢٣٧٥٦	٣٦٥١٤٣٤
١٩٦٣	٦٩٥٨٩٤٧	١٥٤٨٣٥٦	٥٤١٠٥٩١
١٩٦٤	٩١٣٨٠١١	٣٨٦٤٩٥٠	(٢٦)٥٢٧٣٠٦١
١٩٦٥	١٠٦٧٤٠٠٠	٤٢٩٧٠٠٠	٦٤٧٧٠٠٠
١٩٦٦	١١٩٩٥٠٠٠	٤٣٤٩٠٠٠	(٢٧)٧٦٤٦٠٠٠

جدول باجمالي الصادرات من الحمضيات (بالجنيه)

العام	اجمالي الصادرات	الحمضيات	نسبة الحمضيات	صادرات اخرى	نسبة
١٩٥٤	٤٢٣٥٣٨	٢٩٨٥٥٧	٪٧٠ر٤٨	١٢٤٩٨١	٪٢٩ر٥٢
١٩٥٩	٨٦١٢١٢	٦٧٣٣٣٥	٪٧٨ر١٨	١٨٧٨٧٧	٪٢١ر٨٢
١٩٦٠	٩٤٥٠١٥٩	٧٢٩٦٣٨	٪٧٧ر٢٠	٢١٥٤٢١	٪٢٢ر ٨
١٩٦١	١٠٦٧١٨٤	٨٤١٠٠٠	٪٧٦ر ٤	٢٢٦١٨٤	٪٢٣ر ٦
١٩٦٢	١٢٢٣٧٥٦	١٠٠٦٠٠٠	٪٨١ر ٩	٢١٧٧٥٦	٪١٨ر ١
١٩٦٣	١٥٤٨٣٥٦	١٣٧٥٠٠٠	٪١ ر٦٦	١٧٣٣٥٦	٪٨ ر٤٤
(٢٨) ١٩٦٤	٣٨٦٤٩٥٠	٣٥٤٥٠٠٠	٪٩١ر٣٢	٣١٩٩٥٠	٪٨ ر٢٨
١٩٦٥	٤٢٩٧٠٠٠	٣٨٢٥٠٠٠	٪٨٩ر٠١	٤٧٢٠٠٠	٪١٠ر٩٩
(٢٩) ١٩٦٦	٤٣٤٩٠٠٠	٣٨٨٧٠٠٠	٪٨٩ر٣٧ (٣٠)	٤٦٢٠٠٠	٪١٠ر٦٣ (٣١)

واردات القطاع حسب مجموعات السلع (بالالف جنيه)

الصنف	١٩٥٤	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
مواد تموينية	٤٦٦	٩٦٧	٩٩٦	٩٨٨	١٢٥٠	١٥٦٠	١٥٦٠	١٦٨٠	١٧٨٠
وقود	١٨٩	٣٥٠	٣٨٠	٣٩٠	٥٤٥	٥٦٥	٥٧٥	٦٨٥	٧٢٥
مواد صناعية	١٠٤	١٧٨	٢٠٠	١١٠	٦٥	١٢٠	٢٣٠	٢١٥	٢٦٥
سيارات وقطع غيار	٧	٨٢	١٠٢	٢١٠	٢٢٠	٤٨٠	٦١٠	١٧٢٠	١٨٥٠
ماكينات	١٠	٧٤	٩٧	١٥٠	٢١٠	٢٢٠	٢٢٠	٣٢٠	٣٨٠
مواد زراعية	٢٠	٣٩	٥٥	٧٠	٩٥	١٦٠	١٤٥	٣١٠	٣٧٥
مواد بناء	٩٨	٣٦٣	٤٠٥	٥٤٠	٥٣٥	٥٤٥	٥٩٠	٧٨٠	١٢٥٠
اقمشة	٥١	٤٧٠	٥٦٢	٥٥٠	٥٧٥	٨٧٠	٩٥٠	١١٢٠	١٧٥٠
ادوات صحية	٥	٢٩	٣٥	١٥	٦٥	٧٥	٢٥	٥٥	٩٠
ادوات منزلية وصني وفضيات	١٢	١٨	٢٢	٣٠	١٥٠	٥٤٥	٧٥٠	٧٩٠	٧٦٠
نثريات وخردوات وكماليات واجهزة كهربائية	١٨ (٣٢)	١٣٩ (٣٣)	١٩٥ (٣٤)	٨٨٧	١٠٤٠	١٧٦٠	٣٤١٣	٢٩٩٩	٢٧٧٠ (٣٥)

الجدول السابق الذي يقدم لنا ارقاما اجمالية لمجموعة من السلع لا تعطي فكرة دقيقة عن واردات قطاع غزة كالفكرة التي تقدمها الارقام التفصيلية ذات الدلالة ، والتي تضيع في ثنايا الارقام الاجمالية ، وخصوصا الدلالات الاجتماعية لبعض الواردات . وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، التزايد الذي طرأ على واردات القطاع من الملابس والاقمشة ، اذ ارتفع من ٤٧٠ الف جنيه عام ١٩٥٩ الى ١٫٧٥٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ، اي انه قد تضاعف ٣٫٧٢ مرة . وهو امر بالغ الدلالة ، ويظهر مدى توفر الملبس لمواطن القطاع . ولكن هذه الدلالة الاجتماعية تنقلب الى عكسها عندما نطلع على مكونات المبلغ المذكور ، والذي هو حاصل جمع رقمين احدهما يمثل واردات القطاع من الملابس المستعملة والثاني واردات القطاع من الملابس الفخمة (حرير وصوف) . وجه الشبه الوحيد بين النوعين المشار اليهما من الملابس هو « الاسم » فقط ، بينما يشكلان ظاهرتين اجتماعيتين متناقضتين تمام التناقض . ومن هنا فان اعتمادنا الرئيسي في تحليل اوضاع القطاع الاقتصادية سيكون بناء على الارقام التفصيلية ، وليس على الارقام الاجمالية . وقبل الدخول في مناقشة دلالات الارقام التفصيلية ، وبالتالي الاثار الاجتماعية لنمو قطاع التجارة ، فاننا سنتوقف قليلا أمام مؤشرات الارقام الاجمالية لتجارة قطاع غزة .

تبين الارقام المعطاة لنا ، ان التجارة في قطاع غزة قد حققت قفزة على صعيد الواردات والصادرات ، اذ تزايدت الواردات بين عامي ١٩٥٩ — ١٩٦٦ ، ٣٫٤٨ مرة ، كما تزايدت الصادرات خلال الفترة نفسها ٥٫٠٥ مرة . وعلى الرغم من نسبة تزايد الصادرات كانت اعلى من تزايد الواردات ، فقد ازداد العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة نفسها. هذه الفجوة كانت تغطى بأموال العاملين في الخارج ، الامر الذي قلل من الاثار السلبية لاوضاع التجارة في القطاع ، ولكن هذا لا ينفي الخطر الكامن في اعتماد تجارة غزة على موارد لا يستطيع القطاع ان يتحكم بها ، وهي رهن اي تبدلات في الدول التي يعمل بها الموظفون الغزيون ، فقرار سياسي واحد لهذه الدولة او تلك كفيل بتعريض تجارة قطاع غزة ، واوضاعه الاقتصادية عموما ، لذبذبات خطيرة جداً .

يعتمد قطاع غزة اعتمادا رئيسيا على الحمضيات التي تشكل حوالي ٩٠٪ من صادراته ، الامر الذي يجعله عرضة للخطر الذي يتهدد البلدان التي تعتمد في انتاجها على « محصول سلعة واحدة » ، ويكفي أن يتعرض السوق الدولي للحمضيات الى تقلبات او مضاربة ، او ان يصاب المحصول بآفة زراعية ، لكي يتعرض الوضع الاقتصادي برمته الى هزة كبيرة جدا .

وعلى الرغم من الاخطار بعيدة المدى التي تتهدد مصادر تمويل التجارة الخارجية لقطاع غزة ، فقد تحقق الهدف المباشر للسياسة الاقتصادية ، التي اتبعتها الادارة المصرية ، وأمكن لها ، استعادة نسبة عالية من الارصدة المالية الموجودة في الخارج ، ولتمويل واردات القطاع من السلع ، والتي كان يتزايد الطلب عليها ، مع تزايد المقدرة الشرائية للمواطنين الغزيين .

واردات قطاع غزة ، لم تكن قاصرة على السلع التموينية ، او الكمالية ، التي يحتاجها المستهلك الغزي ، بل شملت واردات بغرض اعادة التصدير للسوق المصري . في حين تزايدت واردات القطاع من السلع التموينية عام ١٩٦٦ بضعف يعادل ٨٤ر١ قياسا لعام ١٩٥٩ وبـ ٨١ر٣ مرة بالقياس للعام ١٩٥٤ ، وكذلك الوقود الذي تزايد عام ١٩٦٦ بنسبة الضعف عما كان عليه عام ١٩٥٩ ، وبنسبة ٨٣ر٣ مرة بالقياس للعام ١٩٥٤ ، فان واردات القطاع من الادوات المنزلية كالخزف الصيني والفضيات ، قد تضاعفت بـ ٣ر٦٣ مرة بالقياس لعام ١٩٥٤ وبـ ٤٢ مرة بالقياس للعام ١٩٥٩ . وأما الخردوات والكماليات فقد تضاعفت بين ١٩٥٤ و ١٩٦٦ بـ ١٥٣ مرة وبين ١٩٥٩ و ١٩٦٦ بـ ٩٢ر١٩ مرة . وفيما يلي جدول ببعض السلع المختارة ، والتي توضح الطابع التصديري لبعض واردات القطاع .

واردات قطاع غزة من بعض السلع المختارة (بالجنيه)

السلعة	١٩٥٤	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
الويسكي	٠٠	٣١٠	٩١٠	٢٩٥٨	٤٨١٣	٢٣٢٩٥	٤٤٤٤٦
التفاح	٠٠	٥٨٨	٦٤٣٠	٥١٥٦	٢٥٠٧١	٢٦٩٠٣	٣٥٢٥٩
الساعات	١٣	١٣٠٧	٤٠٢٤	٨٥٧٤	١٦٥٨٠	٣٢١٣٠	٤٢٠٢١
احجار البطاريات	١٤	٤٦٥	٥٥٥	٨١١٦	٢٤٩٨	١٦١٢٠	١٠٢١٧١
راديوات	٢٣٥٢	٤٢٩٩	٥٢٣٠٧	١١٣٢٨٩	٩٨٧٢٠	٢٨٤٠٣٦	٣٧١١٥٥
المجوهرات	٠٠	٠٠	٠٠	١١٧٤٠	١٨٧٧٦	٦٧٢٤٩	٦٠٤٣٥
عطورات	٢٨٠	١٤٣٤٥	١٨١٨١	٣٣٥٦١	٥٠٥٧٣	٦١١٠٤	٦٠٧٧١

(٣٦)

ادى نمو واردات القطاع من السلع الكمالية ، التـي يحتاجها السوق المصري ، الى تزايد عدد « زوار » القطاع من المواطنين المصريين من ٤ آلاف الى ١٢ الف ، الى ١٧ الف للاعوام ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ على التوالي (٣٧). وكذلك فقد تزايد عدد المسافرين من ابناء قطاع غزة الى مصر ، واصبح من المألوف ان يحمل المسافر لمصر ، حتى ولو كان طالبا ، حقيبة او اكثر ، ملأى بالسلع التي يحتاجها السوق المصري . وهي ما اصبحت تعرف بتجارة الشنطة.

وبفعل ازدهار قطاع التجارة ، ارتفع عدد المحلات التجارية من ٢٠٠٠ محل تجاري عام ١٩٦٢ الى ١٠٠٠٠ محل تجاري في عام ١٩٦٦ ، اي انها قد تضاعفت خمس مرات خلال اربع سنوات (٣٨) .

النشاط الاقتصادي الذي شهده قطاع غزة ، ترافق مع سيطرة قلة محتكرة من كبار الملاك والتجار على سوق الصادرات والواردات ، وتمكنوا بذلك من قطف ثمار النمو الذي شهده القطاع ، الامر الذي ابقى الوضع الاقتصـادي للمواطن العادي اقل اشراقا من الصورة الاوليـة التي قد تعطيهـا الارقام الاجمالية المجردة .

مع وجود الاحتكار ، تعطل عمليا قانون العرض والطلب ، وامكن لكبار التجار ، ابقاء المعروض من السلع ، دون احتياجات القطاع ، الامر الذي كان يعرض القطاع دوريا لموجات من التضخم وارتفاع الاسعار .

وجود السوق المصري ، كمستهلك لبضائع غزة ، أثر سلبا على وضع المستهلك الغزي ، بفعل ارتفاع الطلب من ناحية ، وتفاوت القدرة الشرائية ، ونوعية السلع المطلوبة بين سوق قطاع غزة وسـوق الجمهورية العربيـة المتحدة . فبينما تركز الطلب في السوق الاول على السلع التموينية والضرورية نظرا لان الغالبية الساحقة من المستهلكين ، هم من ذوي الدخل المحدود ، فان مستهلك بضائع غزة في السوق المصري ، هو من الشرائح الطبقية العليا التي كانت تبحث عن اشباع لرغباتها من السلع الاستهلاكية ، نظرا لان حاجاتها الضرورية كانت مؤمنة من داخل السوق المصري . لا يمكن التقليل من حجم الطلب على السلع الكمالية او من عدد مستهلكيها في السوق المصري ، والذين يشكلون نسبة لا بأس بها من المجتمع المصري ، اي نسبة الـ ٥٪ المعروفة ، التي لم تقض عليها ثورة ٢٣ تموز تماما ، وبقيت تسيطر على نسبة لا بأس بها من وسائل الانتاج ، مضافا اليها الموظفون الكبار والمتوسطون ، والرتب المالية في الجيش والبوليس . ومهما تدنت هذه النسبة في المجتمع المصري بالقياس لاجمالي السكان ، فانها توفر عددا من المستهلكين يشكل نسبـة مرتفعة فيما لو قورنت بعدد سكان قطاع غزة الذين لا يتجاوزون ١/٧٥ من اجمالي

سكان مصر ، باعتبار أن عدد سكان مصر ٣٠ مليـون ، وسكان القطاع لا يتجاوزون ٤٠٠ الف . وبكلمة اخرى ، فان السوق المصري ، في اسوأ احواله، انما كان يوفر عددا من المستهلكين لسلع قطاع غزة الكمالية ، مساويا ، ان لم يكن اكثر ، لاجمالي سكان القطاع .

ادى هذا الوضع الى ولادة سوق جديد بموازاة سوق قطاع غزة ، كانت تتوجه اليه تجارة القطاع . سوق له طابعه الخاص ومستهلكوه ، وبضائعه الكمالية ، وتسند رغبات مستهلكيه قدرات شرائيـة عالية ، بحكـم واقعهم الطبقي ، في وقت كان الطلب في سوق القطاع يتركز بشكل رئيسي على السلع الضرورية ، ومن هنا اتى التضارب بين مصلحة المستهلك في قطاع غزة ، والمستهلك المصري لسلع القطاع .

وليس من اعتراض على اتساع السوق ، ولكن المشكلة كانت في التضارب الذي نشأ بين اعتبارات ومصالح مستهلك السوق الاول ، ومستهلك السوق الطارىء ، باعتبار ان الموارد المالية التي تمول التجارة الخارجية هي موارد محدودة ، واي اتساع للسوق الاول لا بد وان يكون على حساب السـوق الثاني ، وزيادة المخصصات المالية للسلـع الكمالية ستعنـي حكما تناقص مخصصات السلع الضرورية . فما هو المدى الذي بلغه التناقض بين السوقين المذكورين ، وما هو حجم سوق السلع الضرورية .

تتكون الكتلة النقدية المتداولة في سـوق القطاع من مـوارد محليـة وخارجية . والمورد الداخلي يتمثل في الاجور والمرتبات المدفوعة للعاملين في داخل القطاع ، وقد بلغت المبالغ المرصودة للمرتبات والاجور في ميزانية عام ٦٦/٦٥ مبلغ ٩١٣٫٣٢٩ الف جنيه (٣٩) . وتقدر الاجور والمرتبات التي تدفعها الوكالة في قطاع غزة لموظفيها بحوالي ٧٥٠ الف جنيه (٤٠) ، ويضـاف الى هذه المبالغ ، المرتبات والاجور التي كان يدفعها القطاع الخاص (تجارة ، صناعة ، زراعة ، خدمات) للعاملين فيه . وهذه المبالغ في اغلبيتها الساحقة، تعرض فورا في السوق وتشكل قوة شرائية ، وتتجه في معظمها نحو السلع الضرورية . واما المصدر الثاني الذي يزيد عرض النقود في الداخل ويخلق طلبا نقديا ، فيتمثل في المبالغ التي تمول بها تجارة قطاع غزة ، والتي تمثل دخول الحمضيات ، وعائلات الموظفين العاملين في الخارج . وقد بلغت قيمة الواردات عام ١٩٦٦ ، ١١٫٩٩٥ مليون جنيه . وقد غطيت بأموال الموظفين العاملين في الخارج ، وثمن الحمضيات المصدرة الى الخارج ، بلغت قيمة الحمضيـات عام ١٩٦٦ ، ٤٫٣٤٩٠٠٠ مليون جنيه ، ويمكن لنا تقسيم هذه المبالغ الـى قسمين متساويين تقريبا ، عائدات كبار الملاك ، وصغار المزارعين الذين تتراوح ملكياتهم بين دونم واحد وعشرة دونمات ، وهي الملكيات التي شجرت فيالفترة

بين ١٩٥٨ ـــ ١٩٦٦ ، مع تزايد اعداد الموظفين العاملين في الخارج ، وقد سبقت الاشارة الى الاسباب التي دفعتنا لاعتبار معظم الاراضي التي شجرت خلال هذه الحقبة من ملكية صغار الملاك . اي ان نسبة لا بأس بها من موارد الحمضيات تعود الى صغار الملاك ، والتي تشكل عرضا نقديا يوجه للسلع الضرورية . باعتبار ان ما يتبقى من موارد مالية للمالك الصغير ، بعد حذف مصاريفه الزراعية الضرورية ، ونصيب السماسرة وكبار مصدري الحمضيات، هو مبلغ لا يتجاوز بكثير حاجاته الضرورية . وعلى الجانب الاخر ، فان واردات الموظفين من الخارج والتي تمثل ثلثي التدفق النقدي من الخارج ، تصب في الكتلة النقدية المعروضة ، والتي تشكل قيمة الطلب على السلع الضرورية . هذا اذا ما علمنا ان ذلك التدفق يوزع على عدد كبير من الاسر وكونه حصيلة ما يستطيع الموظف توفيره من راتبه ، والذي هو على اية حال ، ليس كبيرا ، نظرا لان نسبة كبيرة من العمال او الموظفين الصغار يعملون استنادا الى شهادة اعدادية او ثانوية عامة . ولا شك في وجود موظفين في الخارج او ملاك صغار ، يتجاوز دخلهم ، حدود الاطار العام الذي سبقت الاشارة اليه ، ولكن هذا الشذوذ لا يلغي القاعدة العامة ، وهي ان الجزء الاكبر من المدخول في قطاع غزة ، كان يتوجه نحو السلع الضرورية ، وبالنتيجة ، فان اموال هؤلاء بالعملة الحرة (موظفين وحمضيات) لا بد وان توفر لهم سلعا تتناسب وحجم الطلب عليها . هنا كان دور التجار ، الذين تعاملوا في السوقين ، الغزي والمصري ، بما يتناسب ومصالحهم ، مستفيدين من وجود سوقين ، ومستهلكين ، كل له طلباته ، ويمتلك القدرة الشرائية التي تسند حاجته ورغبته . وهنا استغل التجار وضع المستهلك في غزة والذي لم يشبع حاجته الضرورية بعد ، وجنوح البرجوازية الى الفخفخة والمظاهر والسلع الكمالية .

على الرغم من وجود قوانين تنص على ان « الادارة تحدد السلع التي تستورد » ، اي السلع الضرورية التي يحتاجها المستهلك العادي ، فقد فصل هذا القانون على مقاس مصالح القوى الطبقية التي تشرف على تنفيذها ، والامر المؤكد انه لم يتم التقيد بالقوانين الموضوعة ، خصوصا وان هنالك كثير من الفجوات يمكن استغلالها والنفاذ منها ، ولا يكفي وجود القانون لضبطها ، بل تحتاج الى الادارة القوية والمخلصة التي تشرف على تنفيذ القوانين نصا وروحا . فهنالك تداخل بين السلع الضرورية والسلع الكمالية ، كما هو الحال في سلعة كالملابس مثلا او الراديوات الترانزستور او البطاريات ، فالمستهلك الغزي يحتاج الراديو والبطاريات ، ولكن من غير المنطق او المعقول ان يستهلك سنويا بطاريات بقيمة ما يستورد من راديوات . واذا لم يكن

هناك من تداخل يتيح للتجار التلاعب على القوانين والتهـرب منها ، فهناك سلاح الرشوة . والذي يتكفل بتسجيـل طن من الواردات علـى انه الات زراعية ، بينما هو في الحقيقة ساعات او راديوات . بما لهذا التبديل من تصنيف جديد للسلعة ، وتهرب من الجمارك ، او على الاقل تخفيضها . وقد سهل امور التجار ، « تعاون » الادارة من ناحية ، وسيطرة الامتدادات العائلية لكبـار التجار ، على معظم المرافق والادارات الحيوية في القطاع ، من ناحية ثانية .

وبموازاة الاوضاع الداخلية الملائمة لمصالح التجار ، فقد نظموا امورهم الخارجية بالطريقة التي توفر لهم الغطاء القانوني الضروري لعملية استغلالهم وتجاوزهم للقانون . فقد اصبحت معظم العلاقات التجارية الخارجية لقطاع غزة تتم عبر بيروت والتي تزايد نصيبها من واردات القطاع من ٤ر١٣٪ الى ٨ر٢٩٪ خلال عام واحد (٤١) ، وذلك « نظرا لما تسمح به قوانين القطاع من استيراد نسبة من قيمة السلع المصدرة على شكل بضائع وسلع ، هـذا ما يشجع المصدرين على التصدير الى لبنان لسهولة اعادة التصدير الى الخارج، واستيراد الاحتياجات من سوق بيروت مباشرة بحصيلة الصادرات » (٤٢) . ولكن هل هذا هو السبب الحقيقي ؟ هذا هو شكل المسألـة ، واما جوهرها فمسألة اخرى . فبيروت ليست سوقا يمكن البيع والشراء فيها بحرية ، بل هي « حرة » بمعنى ، انه يمكن الحصول على الفاتورة التي يريدها المصـدر او المستورد . هذه الفاتورة التي تكتسب اهمية كبرى بالنسبة للتاجر ، ولها اهمية قانونية تؤكد « تقيد » التاجر بالقوانين التي وضعتها الادارة المصرية لتنظيم التصدير والاستيراد . وحيث فرضت على مصدر الحمضيات ان يستورد بقيمة ٥٠٪ من قيمة صادراته سلعا تحددها الادارة ، اي سلعا ضرورية ، وعلى مصدر السلع الاخرى استيراد سلع تحددها الادارة بقيمة ٧٥٪ من قيمة سلعهم المصدرة . وهنا تبدأ اللعبة بطريقـة مركبة ، حيث يحصـل تجـار الحمضيات على فاتورة مخفضة بقيمة سلعهم المصدرة ، ويحاسبون الادارة بناء على هذا السعر ، ويمكن لنا ملاحظة الفرق في سعر حمضيات غزة ، بين سوق اوروبا الشرقية ، حيث يباع صندوق الحمضيات بخمسين شلنا استرلينيا ، بينما سعر الصندوق في اوروبا الغربية ٣٠ شلنا فقط * ، اي ٦٠٪ من سعره في اسواق الكتلة الشرقية . وهنا يطرح سؤال ، هل من المنطقي ان تكون الاسعار في اوروبا الشرقية اعلى منها في اوروبا الغربية . وهل من المنطق ان

---

* اعترف التجار في احدى جلسات المجلس التشريعي بأن سعر الصندوق ٣٦ شلنا ، وفي جلسة اخرى قدموا سعرا جديدا هو ١٨٥ قرشا للصندوق ، وجلسة ثالثة ٣ جنيهات للصندوق .

تدفع اسعارا تزيد بنسبة ٤٠٪ عن اسعار السوق الدولي ؟. حقيقة الامر ان تجار الحمضيات كانوا مضطرين لاعلان الاسعار الحقيقية لمبيعاتهم لدول الكتلة الشرقية ، حيث لا وسطاء ، ولا بيروت ، ولا مجال للتلاعب ، بينما سوق بيروت هي على عكس ذلك ، حيث المجال مفتوح للفواتير المخفضة ولو اخذنا مثلا عمليا واحدا لاتضحت لنا الفروق التي يحصل عليها التاجر . لنفرض ان تاجرا قد صدر حمضيات بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، فان الشيء الطبيعي ان يعيد المبلغ المذكور بشكل سلع . ونظرا لان الفاتورة تنخفض بـ ٤٠٪ كما اتضح لنا سابقا فان المبلغ الذي يعترف به التاجر هو ٦٠٠ جنيه . ومن المبلغ المتبقى يخصص ٣٠٠ كماليات و ٣٠٠ ضروريات . وهنا يقوم التاجر بتضخيم رقم وارداته من الضروريات ولنفترض جدلا انها كانت نفس النسبة التي خفضت بها الصادرات اي ٤٠٪ ، لان التاجر الذي يتلاعب بنسبة ٤٠٪ من قيمة الصادرات لن يجد حرجا من التلاعب بنفس النسبة على صعيد الواردات . ومن هنا فان مبلغ ٣٠٠ جنيه التي يخصصها التاجر للضروريات ، انما هي مضخمة بنسبة ٤٠٪ أي ان القيمة الحقيقية للفاتورة هي ١٨٠ جنيها فقط . وهي قيمة المبلغ الذي يخصصه التاجر لشراء السلع الضرورية والتي تحددها الادارة . بينما تبلغ وارداته ٥٠٠ جنيه حسب افتراضنا . ومن هنا تنخفض النسبة من ٥٠٪ كما ينص القانون الى ١٨٪ فقط . وبذلك يحتفظ التاجر بـ ٨٢٪ من قيمة صادراته يتصرف بها كما يشاء ، يستورد بنسبة منها سلعا كمالية او يحتفظ بها بشكل ارصدة في الخارج . هذا مع العلم ان اسعار الحمضيات المشار اليها ، ليست اسعارا تقريبية بل ، هي الاسعار التي اعترف بها الحاج راغب العلمي في جلسة للمجلس التشريعي ، وهو من كبار مصدري الحمضيات ، ومن كبار تجار قطاع غزة ايضا .

يظهر تلاعب كبار تجار الحمضيات جليا من خلال ملاحظة حجم الارصدة التي سجلت باعتبارها قيمة صادرات غزة من الحمضيات عام ١٩٦٤ ، حيث كانت المساحة المشجرة والمثمرة تبلغ ٢٢٨٧٦٫٥ دونم ، فان قيمة الحمضيات المصدرة بلغت ٣٥٤٣٩٩١ جنيها . أي ان دونم الحمضيات قد انتج ما قيمته ١٥٠٫٤٩١ جنيها ، ولكن هل يتناسب هذا السعر مع قيمة الحمضيات فيما لو حسبت على اساس الاسعار التي اعلنت ؟ لو حذفنا ٥٪ من منتوج الحمضيات باعتبارها النسبة المخصصة لاستهلاك القطاع ، وقد يثار تساؤل حول صحة هذه النسبة ، ولكنها الحقيقة ، فقد كان المعروض من الحمضيات في سوق القطاع قليلا ولا يتناسب مع احتياجاته ، لدرجة ان الموضوع اثير في المجلس التشريعي ، وقدم اقتراح بتخصيص ١٠٪ من انتاج القطاع من الحمضيات لاستهلاك القطاع . وقد لقي هذا المشروع معارضة عنيفة من ممثلي كبار

المزارعين وكبار التجار .

لو حذفنا النسبة المشار اليها ، اي ٥٪ ، وهي تكون عادة من الثمار غير الصالحة للتصدير ، فان ما يتبقى هو منتـــوج ٢١٧٣٢٦ دونما ، وباعتبار ان متوسط انتاج الدونم هو ٩٫٣٧٥ طنا ، فان انتاج القطاع هو ٢٠٣٧٤٣ طنا . وباعتبار ان الطن يساوي ٦٠٠ شلن ، اي ٣٠ جنيها استرلينيا على اساس اسعار الكتلة الغربية ، و ١٠٠٠ شلن اي ٥٠ جنيها على اساس اسعـــار اسواق اوروبا الشرقية ، رغم تحفظنا الشديد على هذه الاسعار . وفي ضوء ما تقدم فان حصيلة ثمن الحمضيات هي ٦٫١١٢٢٩٠ مليون جنيه ، علـــى اساس اسعار اوروبا الغربية ، و ١٠٫١٨٧٫١٠٠ مليون اساس اسعار اوروبا الشرقية ، ويصل الرقم الى ٧٫٣٣٤٫٧٥٠ مليون جنيه على اساس ٣٦ شلنا للصندوق .

ان توسعنا في عرض موضوع الحمضيات انما هو بغرض تبيان اهمية الدور الذي لعبه كبار تجار الحمضيات ، الذين كانوا يسيطرون على هذه السلعة منذ تكون زهرة على الشجرة ، وحيث تضمن البيارة ، ويكون المالك الصغير مضطرا لبيع ثمارها بواسطة تاجـــر الحمضيات ، والذي هـــو مالك كبير ، ومصدر حمضيات ، وفي الوقت نفسه تاجر ، الى ان تتحول الى عملة حرة ، وتعاد الى غزة بشكل سلعة كمالية او ضرورية ، ومن ثم تتحول الى جنيهات مرة ثانية . هذه الدورة الاقتصادية كان يسيطر عليها بضعة افراد يوجهونها حسب مصالحهم . فكيف تعامل التجار مع السوقين المفتوحين امامهم ؟

اضافة الى الظروف الداخلية والخارجية الملائمة لمصالح التجار ، توفر شرط ضروري اخر لنشوء الاحتكار في قطاع غزة ، الا وهو سيطرة مصـــدري الحمضيات على تجارة قطاع غزة طيلة مرحلة الستينات ، وحيث تركزت في ايديهم نسبة لا بأس بها من الرساميل ، لم يكن التوسع الذي طرأ في مرحلة الستينات ، ببعيد عن قبضة هؤلاء التجار ، وكانت الكتلة النقدية بالعملة الحرة تصب في ايديهم في النهاية ، ورغم ان كبار التجار لا يملكون سوى نسبة قليلة من اجمالي المبالغ التي مولت بها تجارة القطاع الخارجية . ولكن هذه النسبة كانت قيمة مجمعة بأيدي قلة ، امكنها من التحكم بما تبقى من مصادر تمويل خارجي . من خلال هذه الكتلة النقدية المجمعة والتي تحركها يد واحدة ، تمت السيطرة على اموال الموظفين في الخارج ، رغم انها تبلغ ثلاثة اضعاف ما يصدره كبار التجار . كانت اموال الموظفين تحول من خلال كبار التجار لانهم وبحكم متانة وضعهم المالي داخليا ، قادرون على منح الثقة لاولئك الموظفين من

ان نقودهم ستصل الى اهاليهم ، وبحكم القدرة المالية لكبار التجار ، كانــوا قادرين على ايصال هذه المبالغ وبالسرعة المطلوبة . وعلى الجانب الاخــر ، فان مالكي الحمضيات الصغار بحكم تفرقهــم وكثرة عددهم ، وقلــة انتاجهم الفردي ، كانوا عاجزين عن تحمل تكاليف عملية التسويق في الخارج ، لذا كانوا يبيعون منتجاتهم لكبار التجار في داخل القطاع ، والذيــن كانوا يتولون عملية تسويقها في الخارج . وبكلمة اخرى كان كبار التجار يسيطرون علــى النسبة الساحقة من موارد القطاع بالعملات الحرة ، على الرغم من انهم لا يملكون سوى نسبة تتراوح بين ١٨٪ و ٢٠٪ منها فقط . وبتركز الرساميل في ايدي قلة ، تكاملت شروط الاحتكار ، وبدا القطاع يعاني من اثاره الضارة ، وبدأت عملية التحكم بالسلع المعروضة في السوق ، مستفيدين من وجود طلب كبير نتيجة لوجود سوقين ، سوق غزة ، وسوق مصر الذي كان ، اجمالا ، يوفر طلبا شرائيا لا يقل عما يوفره سوق قطاع غزة .

في الحالات الطبيعية ، فان الطلب على السلع الضرورية في قطاع غزة يساوي حوالي ٨٢٪ من قيمة واردات القطاع (امــوال الموظفين + اموال حمضيات المالكين الصغار) ، وبكلمة اخرى فان حوالي ٨٢٪ من الارصدة الحرة الموجودة في الخارج كان يجــب ان يستورد بها سلعا ضرورية للمستهلــك العادي ، مضافا الى هذا بعض المواد الضرورية للزراعة ، والتي يحتاجها الملاك الكبار كما يحتاجها المالك الصغير ، اي ان النسبة المشار اليها (٨٢٪) يمكن ان ترتفع بموازاة سوق غزة الذي يحتاج الى نسبة تزيد عن ٨٢٪ من الاموال الحرة المتاحة للقطاع ، لتمويل وارداته الضرورية ، فقد كان هنالك ســوق مصر ، سوق الكماليات والذي لا يقل اتساعا عن سوق غزة ، ولا يمكن ان تكفي متطلباته النسبة المتبقية والبالغة حوالي ١٨٪ فقط ، وهي النسبة المفترض ان يتم التقيد بها ، وتكون النسبة المخصصة لاستيراد الكماليات . هذا اذا ما تجاوزنا حاجة القطاع للسلع الاستثمارية .

ان الذي حدث ، وبحكم وجود الاحتكار ، وبحكم محدودية موارد القطاع من السلع الكمالية على حساب وارداته من السلع الضرورية ، الامر الذي ادى الى اختلال العلاقة بين عرض النقود وعرض السلع ، الامر الذي جعل القطاع يعاني من حالة مستمرة من التضخم وبالتالي من ارتفاع الاسعار لموازنة العلاقة بين عرض السلع والطلب عليها . وقد أدت مــوجات ارتفاع اسعار السلع الى امتصاص فائض الطلب النقدي ، وذلك على حساب ما يحصل عليه المواطن من سلع ضرورية . وبكلمة اخرى ، وذلك على حساب ما يحصل يستلمون « جنيها » من الموظف الغزي في الخارج ، كانوا يستوردون سلعــا « بنصف » جنيه ، ويضطر اهل هذا الموظف الى شراء تلك السلعة (بالجنيه)

الذي سلم لهم في القطاع من خلال التجار انفسهم . ونتيجة لموجات التضخم هذه ، كانت تضعف القدرة الشرائية للمستهلك وتضاعف ارباح التجار ، وفي الوقت نفسه ، توفر مصادر مالية لتمويل الواردات الضرورية لاعادة التصدير . هذه السلع بدورها كانت مرتفعة الاسعار ، ولكن مستهلكها كان على استعداد للدفع ، وكانت بالتالي تتزايد واردات القطاع من السلع الكمالية ، وتمول من خلال المبالغ المتقطعة من السلع الضرورية ، وكذلك من المبالغ المتوفرة للتجار من فروق الاسعار في الخارج والتي سبق لنا الاشارة اليها حيث كان التجار يخفضون ، وبالتالي يحتفظون بـ ٤٠٪ من قيمة صادراتهم من الحمضيات . ويتصرفون بها كيفما يشاؤون ، محتفظين بنسبة منها في الخارج بشكل ارصدة في البنوك او موظفة في مشاريع مضمونة .

مع نمو التجارة شهد القطاع حالة من الرواج الزائف ، وانعكست بشكل ارتفاع في المرتبات والاجور واصبحت برجوازية غزة تفتخر بلسان السيد راغب العلمي بأن « العامل الذي كان يتقاضى ثمانية قروش .. اصبح يتقاضى في المتوسط جنيها واحداً ... ومن العمال يأخذ جنيهين ومن يأخذ ثلاثة جنيهات، واقل العمال يأخذ سبعين قرشا ... واصبح لا يعمل بعد الساعة الثانية فأصبح العامل كأنه مهندس او طبيب او محامي او تاجر يلبس البدلة ويخرج في الشوارع » (٤٣) .

يبدو من كلام السيد العلمي ، عضو المجلس التشريعي ، وكأن العامل في قطاع غزة قد حقق زيادة في اجره تساوي ١٢٫٥ او ٢٥ او ٣٧٫٥ او ٧٫٥ ضعف راتبه القديم قبل حالة الرواج التي عرفها القطاع . حيث يبدو وكأن الرواتب قد ازدادت بنسب تتجاوز النسب التي نما بها النشاط الاقتصادي ككل ، وهذا غير منطقي او غير معقول . ولا يمكن ان يحقق العمال مثل هذه الزيادة في اجورهم الا اذا كانوا في موقعتنافسي جيد بالنسبة للمنتجين ، ولكن هل صحيح أن الطاقة العاملة في قطاع غزة كانت تماني من ندرة ؟! حقيقة الامر ان قطاع غزة قد بقي يعاني من بطالة ، على الرغم من « الازدهار » الاقتصادي الذي أصاب القطاع . ولكن ما هو اذن تفسير زيادة الاجور بالمعدلات التي تحدث عنها السيد العلمي رغم وجود البطالة سواء اكانت بطالة دائمة ، او مقنعة او موسمية ؟ باديء ذي بدء لا بد من التحفظ على النسب المشار اليها ، فالقطاع لم يعرف عمالا يتقاضون اجرا يوميا يبلغ ٢ أو ٣ جنيهات ، وان وجدت فهي حالات نادرة لا تعتبر قاعدة . ان زيادة الاجور انما كانت بشكل رئيسي بفعل موجات التضخم التي عرفها القطاع حيث كانت الاجور ترتفع بمعدلات قريبة من المعدلات التي كانت ترتفع بها الاسعار ، واذا كانت

الاجور قد تضاعفت في الوقت الذي تضاعفت فيه الاسعار فان مستوى المعيشة لا يكون قد تحسن بنسبة تذكر . فالعبرة ليست بكم نصرف ، بل بكم نستطيع الشراء . واذا كان من دلالة لارقام السيد العلمي ، فان الارقام المذكورة تصبح اساسا لقياس معدلات التضخم أكثر من كونها تصبح قياسا لمدى تحسن مستوى المعيشة . كما ان العامل ، لم يعد محكوما بمقاييس الخمسينيات ، حيث كان راتبه ثمانية قروش يوميا ، فقد تبدلت الظروف ولم يعد اساس موقفه السؤال القائل ، نعيش او لا نعيش ، بل اصبح السؤال هو كيف نعيش ؟ ومن هنا بدأ التململ الاجتماعي والذي كان الوجه الاخر لعملية الاستقطاب الطبقي الحاد ، ولا يستطيع أحد ان ينكر ان الوضع قد تحسن بشكل عام ، ولكن الفجوة الطبقية زادت بدورها ، ولذا فقد شهدت سنة ١٩٦٥ تحركا اجتماعيا تمثل باحتجاج المواطنين على ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة . وخير معبر عن وضع المواطنين كانت عريضة تحمل تواقيع ٦٠٠ شخص و ٢٢ مختار ، تناشد رئيس المجلس التشريعي « باسم الطبقات الكادحة في هذا القطاع العزيز والتي أولتكم ثقتها للتحدث باسمها نرفع لكم هذه العريضة وموضوعها مكافحة الغلاء الفاحش المطرد الذي يتزايد خطره يوما فيوما بصورة مذهلة حتى اصبح من العسير على اية فئة من الفئات الشعبية بما فيها الموظفين والعمال وسائر طبقات الشعب الكادحة تحمل هذا الغلاء المذهل المريع ، اننا نطالبكم جميعا باتخاذ قرارات عاجلة تضمن :

— توافر المواد التموينية والحد من الاستيراد الحر للكماليات لتصبح اسعار المواد التموينية معقولة ومعتدلة كما كانت عليه قبل عام ١٩٥٨ .

— الزام التجار بتوفير السلع التموينية ، بدلا من الكماليات التي عمرت الاسواق والتي اثرى نتيجة لها قلة من التجار على حساب أقوات الشعب الضرورية فمثلا قد نجد في المحلات التجارية الالاف من اجهزة الترانزستور والورد الصناعي والكرستال والخزف والساعات الثمينة ... الخ . بينما يفتقر السوق لبقرة مذبوحة تباع بأسعار معقولة حتى اصبح سعر كيلو اللحم من الضان اكثر من جنيه مصري .

— تحديد نسبة معقولة من الحمضيات لتباع في السوق المحلية باسعار معقولة لان البرتقال محصول رئيسي لهذا القطاع فكيف يحرم ابناؤه من اكله ؟

— تخصيص نسبة نقدية معقولة من صادرات الحمضيات لتغطي حاجة السوق الى السلع التموينية لان الغلاء الفاحش ترتب عليه سوء التغذية الامر الذي ادى الى انهيار المستوى الصحي ، وانتشار الامراض كما ورد في تقرير منظمة الصحة العالمية .

اننا نطالبكم ونحثكم في تحقيق هذا المطلب الشعبي وعقد جلسة طارئة لمجلسكم الموقر لمناقشة هذه المطالب ووضع الحلول الجذرية مع تنفيذها لوقف تيار الغلاء الفاحش المخيف بأسرع وقت ممكن » . وبعد هذه الخاتمة وجهت المذكرة الشكر والتحية الى الرئيس عبد الناصر « محطم الاستغلال والرجعية .. (و) رائد الاشتراكية ... » (٤٤) .

وقد اعتبر احد اعضاء المجلس التشريعي « العريضة ذات اهمية خاصة لانها تتعلق بمشكلة عامة ومشكلة هامة ايضا . مشكلة الغلاء ، غنينا وفقيرنا يشكو منه الان في قطاع غزة ، حتى اصبح الغلاء أكثر من ١٠٠ ٪ ، وحيث ان هذه العريضة لها اهمية خاصة تختلف عن باقي العرائض ، اقترح أن تشكل لجنة خاصة لدراسة هذه العريضة دراسة علمية واقعية على ما هو حاصل في قطاع غزة وهذه اللجنة الخاصة يتمثل فيها بعض اعضاء المجلس التنفيذي مع بعض أعضاء المجلس التشريعي ويتعهدون بتقديم تقرير وحلول عملية في الجلسة القادمة وارجو التصويت على هذا الاقتراح » (٤٥) .

وقد أيد عدد من الاعضاء الاقتراح المذكور ، ولكن وجد من رفض الاقتراح متذرعا بأن دور انعقاد المجلس التشريعي قد استكمل جدول أعماله ، وانـــه منعقد في دورة استثنائية خاصة لمناقشة واقرار مشروع ضريبة التحرير ، كما اشار الى انها « مجرد عريضة تتلخص في ارتفاع الاسعار » وتساءل « مـــا معنى مناقشتها » (٤٦) ؟ فأجيب فورا وعلى لسان رئيس المجلس التشريعي ، « معناه ان يبحث سبب هذا الغلاء وكيفية علاجه » . وتحدث عضو اخر عن « ان كثيرا من الاشياء الضرورية قد اختفت من الاسواق واسعارها ترتفع كل يوم ارتفاعا تصاعديا .. » . ورأى عضو اخر بأن « موضوع طعام الشعب اخطر من موضوع ضريبة التحرير ، لان الشعب هو الذي يمون منظمة التحرير الفلسطينية بالاجسام التي فيها الدم .. » . واستطرد قائلا « طعام الشعب يتعلق بضريبة الدم ومشروع ضريبة التحرير يتعلق بضريبـــة المال » . ولذا ، ولمواجهة « الموجة العارمة من الغلاء » حسب وصف احد الاعضاء اقترح تشكيل لجنة خاصة بها اعضاء من المجلس التنفيذي لاننا « نريد دراسة علمية لواقعنا في الاستيراد والتصدير .. » . وتأكيدا لخطورة الموضوع فقد اشار احـــد الاعضاء الى ضرورة ان تنجز اللجنة المذكورة عملها خلال اربعة ايام » (٤٧) . وقد شكلت اللجنة وتقدمت باقتراحاتها العملية وهي :

(١) قصر الكوتة على المواد الاساسية وهي المواد التموينيـــة ومواد البناء . (٢) تخصيص مساحة من الارض التي تنشأ فيها بيارات لزراعـــة خضروات وفواكه في حدود ١٠٪ من المساحة . (٣) تخصيص كميـــة من

الحمضيات تكفي للاستهلاك المحلي . (٤) تخصيص لا اقل من ٢٥٪ من قيمة ما يصدر من الحمضيات بالنقد الاجنبي للكوتة . (٥) تثبيت اسعار المواد الغذائية الرئيسية . (٦) تخصيص اماكن لبيع المواد الاستهلاكية يسهل مراقبتها وبيعها بالتسعيرة الجبرية. (٧) العمل على ايجاد السلع التموينية في السوق بحيث يتناسب عرضها مع طلبها . (٨) تخزين كميات زيادة عن احتياجات القطاع تكفي لمدة شهرين على الاقل . (٩) احضار ١٠٪ من الدخل السنوي للمغترب بالعملة الاجنبية من طريق بنك مصرفي . (١٠) التوسع في انشاء الجمعيات التعاونية واحكام مراقبتها . (١١) انشاء مؤسسة استهلاكية عامة للاشراف على استيراد وتوزيع المواد الاساسية (١٢) تشجيع تربية الدواجن وانشاء مصانع الالبان . (١٣) تغذية جهاز الرقابة على الاسعار والاشراف الكامل على التوزيع وعمليات البيع . (١٤) توصي اللجنة .. زيادة مخصصات حصة الترانزيت لتساعد في استيراد وتوفير المواد الغذائية والاساسية بالقطاع .. » (٤٨) .

وقد علق احد الاعضاء ، الذي وصف نفسه بانه غير محبوب من تجار الحمضيات مقترحا : « ان يوصي المجلس التنفيذي بانشاء لجنة لتسويق الحمضيات بالجنيه المصري ، تدفع هنا لاصحاب الحمضيات ثم تصدر هذه الحمضيات الى الخارج وتبيعها بالنقد الاجنبي لصالح القطاع ولصالح الخزينة حتى تساهم بحل مشكلة الغلاء وبرفع مستوى السكان في هذا القطاع » (٤٩).

والواضح ان مقترحات اللجنة المذكورة قد حاولت ضرب الاحتكار الذي كان يسيطر على اموال الحمضيات واموال الموظفين ، وبالتالي على عملية التصدير والاستيراد ، باقتراحها ان تشارك الحكومة هؤلاء التجار السيطرة على الارصدة النقدية بالعملة الحرة ، اضافة الى تشديد الرقابة وغيرها من المقترحات الداعية الى اعادة التوازن الى اقتصاديات القطاع ، وتوجيهها بما يخدم مصلحة المستهلك في الداخل ، هذا مع العلم انه قد وجهت للمجلس التشريعي ، خلال نظر اللجنة التي شكلها لمناقشة العريضة السالفة الذكر ، عريضة اخرى موجهة من اعضاء اللجنة التنفيذية للموظفين العرب في وكالة الاغاثة ، في قطاع غزة بنفس معنى المذكرة الاولى (٥٠) ، وقد احيلت المذكرة الثانية ايضا على اللجنة واخذتها بعين الاعتبار عند تقديمها لمقترحاتها . ومن الجدير بالذكر ان مذكرة اللجنة التنفيذية للموظفين العرب ، انما تكتسب اهمية خاصة ، لدلالاتها . واذا كانت المذكرة الاولى تعكس معاناة ذوي الدخل المنخفض ، تبين المذكرة الثانية ان المعاناة قد امتدت لتصيب حتى اولئك الذين يحصلون على دخل عال بالقياس الى المستوى العادي للمرتبات والاجور ، الامر الذي يوضح مدى اتساع موجة الغلاء واثارها . وقد كان موقف تحالف

التجار هو الرفض اذ اقترح بلسان الحاج راغب العلمي الغاء البند الخاص باعادة ٢٥٪ من قيمة ما يصدر من الحمضيات، والبند الخاص بمرتبات الموظفين في الخارج . وقد « فند » المقترحات التي تقدمت بها اللجنة ورد عليها بندا بندا ، واشار الى ان « الارتفاع العام بالاسعار في قطاع غزة هو ارتفاع يسود العالم كله » . ودافع عن وجود السلع الكمالية قائلا « لوجود السلع الكمالية بالسوق أهمية تمليها ضرورة توفير لقمة العيش لعمال المحال التجارية والحمالين وسائقي التاكسي ممن يؤدون خدمات عامة لزوار القطاع » . وكأن جميع السكان هم حمالون وسائقو تاكسي ! ولم ير صاحب الرد في « الاستيراد بدون تحويل عمله » الا « وسيلة لاسترداد مدخرات المغتربين لاعاشة اسرهم وتشغيل العديد من الايدي العاملة فيما يقومون به من مشروعات زراعية وانشائية .. » . ولم يتحرج من القول بأن مشكلة الغلاء لا حل لها عندما قال « لو خصصت كل الميزانية النقدية لاستيراد المواد الغذائية ومواد البناء لما سدت احتياجات القطاع » . وكذلك فقد رفض مقترحات اللجنة بتخصيص ١٠٪ من المساحة لزراعة الخضر وات عليها « لان ادارة الاوقاف روت اراضيها واشترطت على المستأجرين زراعة الخضراوات فقط » . وأما عن نقص الحمضيات في سوق الحمضيات ، فقد رد نافيا هذه الحقيقة لانه « لا يمكن تصدير جميع ثمار الحمضيات بسبب مخالفة بعضها للمواصفات اللازمة للتصدير [وبالتالي] يضطر المصدر الى طرح ما لا يمكن تصديره للبيع في السوق المحلي ... واذا كان من نقص في المعروض فان المحصول المنتظر للعام القادم سيزيد ، مما ، سيترتب عليه زيادة كمية ما سيطرح في السوق » . وهكذا بشكل طبيعي ، وكأن زيادة انتاج الحمضيات ستمنع المصدرين من تصدير الزيادة . واما بشأن احضار ١٠٪ من مرتبات العاملين في الخارج « فهنالك توصية بهذا الموضوع عند الحاكم الاداري منذ اربعة اشهر » واما لماذا لم يبت بهذه التوصية ، فلم يجب . وزيادة في الطمأنينة فقد اعتبر « مقترحات اللجنة ، مجرد توصيات يوصي المجلس التنفيذي بدراستها وتطبيق الصالح منها او ما يتفق مع المصلحة العامة ، أو ما يمكن تحويره نتيجة للدراسة بعد مراعاة جانب التنفيذ العملي وامكان التطبيق » ، وانهى كلامه بالحديث عن جهود الادارة (٥١) . وهنا رد احد اعضاء المجلس التشريعي قائلا « الادارة تبذل مجهودا ... ولكن هذا المجهود يضيع قبل ان يصل الى المواطن والمستهلك بدليل وجود ارتفاع في الاسعار » (٥٢) .

والمعنى الوحيد ، لكلام هذا العضو ، والذي لا يقبل تفسيرا اخر ، هو ان الادارة تبذل جهودا ولكن لصالح التجار ! واصبح قطاع غزة ، ككل ، عبارة عن سوق سوداء يتلاعبون بها ، حتى « المؤسسات المفترض ان تكون

في خدمة المستهلك ، كالجمعيات التعاونية ، حيث كانت اسعارها لا تقل عن اسعار السلع في المحلات التجارية الخاصة ، واكثر من ذلك ، فقد قامت احدى الجمعيات بتوزيع سلعة ... بسعر اكثر مما كان يوزعه به تاجر اخر في نفس اليوم ونفس اللحظة » (٥٣) .

ونظرا لهذا الوضع ، والذي كان يهدد بأوخم العواقب بدات الادارة في القطاع في التشدد تجاه سياسة التصدير والاستيراد لقطاع غزة . وحدود هذا التشدد كان الاصرار على تنفيذ القوانين الموضوعة منذ عام ١٩٥٨ لتنظيم الصادرات والواردات التي كانت تنص على تخصيص ٢٥ ٪ من ثمن الحمضيات لاستيراد السلع الضرورية .

وبرغم التوضيح الذي قدم عن ان « نسبة الـ ٢٥ ٪ ليست ظالمة وفيها كثير من المجاملة ، وان ما يقع اليوم كان يقع بالامس لجهة وجود نص قانوني بخصوص نسبة الـ ٢٥ ٪ ، وان المتبع في جميع بلاد العالم ان تسترد جميع حصيلة الصادرات نقدا [و] ان المجلس التشريعي يرعى مصالح التاجر كما يرعى مصالح الشعب » . وعلى الرغم من التوضيح الذي قدم لطمأنة التجار ، وعلى الرغم من الازمة الاقتصادية الخانقة ، قانونية ومحدودية الاجراءات المقترحة ، فقد استنفر تحالف التجار في المجلس التشريعي وبذل المستحيل كي يلغي الاجراء المذكور ، فقد رجا احد الاعضاء « ان لا يكون هناك تغيير عميق في نظام الاستيراد او التصدير » (٥٤) . وبعد ان شكر الحاج راغب العلمي « الايدي البيضاء ، الايدي الطاهرة ، ذات النية الحسنة ، ايدي الادارة الرشيدة ، وعلى راسها يد الرجل الصالح ، الحاج ، والحاكم العام » تحدث عن « العامل الذي كان يتقاضى ثمانية قروش واصبح يتقاضى في المتوسط جنيها (ومنهم) من يأخذ جنيهين وثلاثة » . ثم تطرق الى صلب الموضوع مهاجما « بعض اللجان في الادارة الرشيدة » التي « تصدر قرارات لا تتمشى مع الصالح العام ولا مع ازدهار وانعاش القطاع ... قرارات مضادة لمنتجي الموالح ، من اصحاب البيارات الفقراء (و) الواحد منهم من العام للعام لا يلبس هدما — اي ثوبا .. » . وبعد ان استكمل دفاعه عن العمال المساكين واصحاب البيارات الفقراء ! بدأ دفاعه عن التجار قائلا « قيدت اللجنة جميع المصدرين بأنه خلال شهرين من تاريخ ورود العملة ان يكونوا مستوردين جميع الكمية ، فبعد شهرين سنستورد سلعا بأربعة ملايين من الجنيهات مع العلم ان القطاع لا يستوعب هذه الكمية من السلع لذلك كان الاولى ان يمنح المصدر مدة سنتين ليأتي بالنسبة المفروضة عليه » . واسهب بعد ذلك في الحديث عن الاسعار ، والصادرات ، وقدم سعرا جديدا لصندوق

الحمضيات في اوروبا الغربية ، الا وهو ٣٦ شلنا ، بينما اشار في جلسة سابقة الى ان السعر هو ٣٠ شلنا !. وخلص قائلا « اطلب ان يعدل القرار الذي اتخذته اللجان بما يتناسب مع الصالح العام » . واقترح « لدينا مجلس حمضيات ، اليس هذا احرى به ان يكون من جملة الذين يعطون رايهم من اللجان التي تقرر مشيئتها على رقاب كل منتج .. لذلك اطلب من سيادة مدير المالية والاقتصاد ان يجتمع بمجلس الحمضيات .. كما ان تحديد الزمان لاستيراد البضائع يضر بالمصلحة العامة » (٥٥) . وقد كان حديث العلمي يتلخص في ٣ نقاط : الاولى : الخلط بين مصالح كبار الملاك وصغار الملاك ، لاستنفار هؤلاء الى جانب مصالح كبار الملاك ـــ المصدرين ـــ التجار . الثانية : رفض أي تقييد لحرية التصدير والاستيراد . ثالثا : عدم قبول تحديد مدة زمنية لاعادة اثمان الحمضيات واقتراح مدة سنتين بدلا من شهرين ، للتحكم في عرض السلع في السوق ، وبالتالي الحفاظ على مستويات الاسعار بالنسبة للكماليات او الضروريات ، لان زيادة المعروض قد يؤدي الى اغراق السوق ، وبالتالي هبوط الاسعار .

ونظرا لان العلمي كان يتحدث بلسان طبقة بأكملها فقد ارتفعت اصوات ممثلي هذه الطبقة ، مؤيدة اقتراح العلمي ، ممثل ملاك وتجار خان يونس والذي سبق ان تباكى على الغلاء ، وفقدان السلع في الجلسة السابقة ، تحدث داعيا لالغاء اقتراح اللجان لانه « اتخذ عندما كان القطاع في موجة غلاء وفي حالة قاسية ولا يوجد مواد تموينية كاللحم وخلافه واما الان والحمد لله جميع المواد الضرورية والمواد التموينية متوفرة بكثرة في الاسواق » . ونظرا لان الضروريات قد توفرت بكثرة خلال اقل من شهرين « على السيد مدير المالية والاقتصاد ان ينفذ رغبات السيد العضو راغب العلمي لانها في الحقيقة تخدم اغلبية سكان القطاع .. واذا كان لا بد ، ارجو تخفيضها ـــ اي النسبة ـــ من ٢٥ ٪ الى ١٠ ٪ او ١٥ ٪ » (٥٦) . واكتفى قطب اخر من اقطاب التجار هو السيد راغب مرتجى بالقول « أؤيد الزميل السيد راغب العلمي » (٥٧) . واما السيد احمد حسن الشوا فقد كان « مع الاخ الزميل راغب العلمي ، (و) ان بعض اللجان التي بحثت الموضوع لم تكن ملمة كل الالمام بالوضع الحالي بالنسبة للحمضيات كان المفروض أن تستعين بمجلس الحمضيات .. » . وحذر قائلا « اذا طبق هذا النظام ، فان صندوق الحمضيات سينخفض الى ٢٠٠ مليم وليس بـ ١٨٥ قرشا كما هو حاليا .. » . وبهذا كان السيد الشوا يقدم سعرا جديدا ، لصندوق الحمضيات وان كان قريبا من السعر الجديد الذي قدمه الحج راغب العلمي ، اي ٣٦ شلنا للصندوق . وباعتبار ان الخصومات السياسية لا تلغي وحده المصالح الطبقية ، فقد وقف احد خصوم

آل الشوا السياسيين الموقف نفسه واقترح على الحكومة « ان تدخل مشتريه في سوق البرتقال بتحديد حد ادنى لسعر الصندوق لضمان السوق ، وذلك ما دامت تأخذ ٢٥ ٪ وتلزم التاجر باستيراد انواع معينة وما دامت القضية اصبحت قضية مضار » (٥٨) . وحتى عضو المجلس التشريعي ، الاكثر حماسة لمناقشة موضوع الغلاء ، والذي اعتبر موضوع طعام الشعب اخطر من موضوع ضريبة التحرير .. لان الاولى تتعلق بضريبة الدم والثانية تتعلق بضريبة المال » (٥٩) ، حتى هذا العضو والذي هو مقرر اللجنة المالية في المجلس التشريعي ، تبرأ من الاجراءات المقترحة بقوله « لم تتعرض اللجنة المالية في المجلس التشريعي — وهي اللجنة الخاصة التي هاجمها تحالف التجار — لها ولا يجوز أن تلصق بنا اي حاجات » والصق « الجريمة » بـ « لجنة الاستيراد والتصدير التابعة للمجلس التنفيذي » (٦٠) . واذا كانت الاجراءات المتخذة قد وجدت من يهاجمها ، فقد خلت تلك الجلسة من اي صوت يدافع عنها . والمجلس التشريعي الذي كان في اطروحاته ومقترحاته السياسية يتجاوز الادارة ومقترحاتها ، تخلف عنها عندما كانت الاجراءات المتخذة تمس مصالحهم الطبقية . الامر الذي حدا ممثل الادارة الى القول « ارجو ان يكون مفهوما بأن المتبع في جميع بلاد العالم ان تسترد جميع حصيلة الصادرات نقدا .. وان هؤلاء التجار شطار ويريدون ان يؤثروا على السوق في الداخل فلازم يختلقوا الاسباب .. وان مطالبة المصدر بـ ٢٥ ٪ فهذه مجاملة لو تركت وشأني لطالبت باستردادها بالكامل ايا كان البلد الذي تصدر اليه » (٦١) .

قد تثار عدة تساؤلات حول مبررات الضجة التي اثارها تحالف التجار، على الرغم من محدودية الاجراءات المشار اليها ولا جذريتها ، رغم ان العلمي ومرتجى مثلا ، كانا يعيدان قيمة صادراتهما كلها بشكل بضائع كما ذكرهما مدير المالية والاقتصاد ؟؟ هذا ، مع العلم ايضا ان القانون الخاص بنسبة « الدفع » المشار اليها يعود الى العام ١٩٥٨ ، وابدى التجار استعدادهم دائما للتقيد به ، وكانوا يستوردون بتلك النسبة سلعا ضرورية .

ان سر غضبة التجار ليس لاتساع القرار ، بل لعمقه . فسيطرة الحكومة على ٢٥ ٪ من اموال الحمضيات ، وبالتالي ضمها للميزانية ، سيعني ان جزءا من التجارة الخارجية قد افلت من ايدي التجار ، لان توفير الارصدة سيعني دخول منافسين جدد في عملية الاستيراد ، لهم قدرة تمويلية تبلغ حوالي مليون جنيه قيمة « الربع » الشهير . ووجود مثل هؤلاء المنافسين ، وبمثل هذه القوة ، سيعني زعزعة اسس الاحتكار ، وبالتالي زعزعة اسعار السلع المعروضة بعد أن تزول عملية التحكم في نسبة المعروض منها . هذا هو سر

غضبة التجار ، وليس ازدهار القطاع ومصالــح العمال المساكين او الملاك
الصغار الذين لا يغيرون « الهدم » من عام لعام . فمستهلك حمضيات غزة في
الخارج ، ليس معنيا بماذا يصنع تجار غزة بأثمان حمضياتهم . وهل يعيدونه
نقدا أم سلعا . اضافة الى ذلك ، فان سعر الحمضيات يدفع للملاك الصغا
في القطاع ، وبالجنيه المصري . واذا كان من سبب لسوء أوضاع المــلاك
الصغير فلان المالك الكبير يتحكم به وبالاسعار التي تدفع له .

اتضحت الاثار الايجابية للقرار المذكور في العام ١٩٦٦ ، وهو العام الذي
تلى اتخاذ الاجراءات المذكورة . فقد حافظت الحمضيات على نسبتها مـــ
اجمالي الصادرات بالقياس للعام ١٩٦٥ أي ان هيكلية الصادرات لم تتعرض
الى تبدل يذكر . بل حافظت الحمضيات على موقعها بين الصادرات . ولكن
الذي تأثر فعلا كان هيكل الواردات . وفيما يلي جدول بالاصناف الرئيسيـــ
للعامين ١٩٦٥ ـــ ١٩٦٦ ـــ وكذلك مقدار التبدل النسبي الذي طرأ عليهـ
سلبا او ايجابا .

واردات القطاع العامين ٦٥ ــ ٦٦ حسب الاصناف الرئيسية
(بالالف جنيــه)

الصنف / العام	١٩٦٥ (الف)	١٩٦٦ (الف)	نسبة ٦٦ الى ١٩٦٥
اجمالي الواردات	١٠٦٧٤	١١٩٩٥	١١٢٪
مواد تموينية	١٦٨٠	١٧٨٠	١٠٥٪
وقـــود	٦٨٥	٧٢٥	١٠٥٪
مواد صناعية	٢١٥	٢٦٥	١٢٣٪
سيارات وقطع غيـــار	١٧٢٠	١٨٥٠	١٠٧٪
ماكينـــات	٣٢٠	٣٨٠	١١٨٪
مواد زراعية	٣١٠	٣٧٥	١٢٠٪
مواد بنـــاء	٧٨٠	١٢٥٠	١٦٠٪
اقمشـــة	١١٢٠	١٥٧٠	١٥٦٪
ادوات صحية	٥٥	٩٠	١٦٣٪
ادوات منزلية ، صيني فضيات ،	٧٩٠	٧٦٠	٩٦٪
خردوات ، كماليات ، واجهزة كهربائية ونثريـــات	٢٩٩٩	٢٧٧٠	٩٢٪ (٦٢)

يبين لنا الجدول السابق ان الزيادة التي طرات على المواد التموينيـــة مي زيادة طفيفة (٥٪) ، بينما شهدت سلع اخرى زيادة كبيرة جدا ، كمواد لبناء والادوات الصحية ، وهذه المواد موجهة للمستهلك الموسر ، باعتبار ان لشخص القادر على البناء هو من تتوفر له امكانات مالية ، وتعكس اتجاه لتوظيفات المالية في داخل القطاع ، في ذلك العام . فبينما كانت الارصـــدة لوجودة توظف سابقا في مجال التجارة الداخلية ، اصبحت تتجه اكثر فأكثر عو العقارات ، حيث مجالات الربح المضمون . وليس هنالك من خطـــر ليها ، كالتأميم مثلا ، باعتبار ان الجمهورية العربية المتحدة لـــم تصدر اية

قرارات بتأميم المباني . وبمقدار ما نستطيع اعتبار اتجاه الرساميل في القطاع ، خلال عام ٦٦ ، بأنها بفعل الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت في العام ١٩٦٥ . فاننا نستطيع اعتبارها ايضا مؤشرا لتزايد القدرات المالية لمتمولي غزة ، والتي جمعت خلال الطفرة الاقتصادية التي شهدها القطاع في سنوات الستينات ، والتي كانت تتركز في النهاية بأيدي كبار تجار غزة ، ولم تعد التجارة الداخلية لقطاع غزة بقادرة على استيعابها كلها . خصوصا بعد أن قلت الموارد المالية التي كانت تحت تصرف كبار التجار ، ويمولون بها تجارة القطاع الخارجية ، وذلك بفعل قرار آل « ٢٥٪ » الشهير .

والنوع الثاني من السلع ، والذي شهد زيادة كبيرة هي الاقمشة ، وهي السلعة التي يمكن اعتبارها سلعة كمالية وسلعة ضرورية في الوقت نفسه ، وحيث يمكن هنا التلاعب على القانون . واما النوع الثالث فهو السلع التي شهدت انخفاضا عن العام الماضي ، وهي السلع التي كانت تستورد لاغراض التصدير .

هذا ، ويلاحظ ان المواد الصناعية قد زادت بنسبة ٢٣٪ ، فهل شهدت الصناعة في قطاع غزة توسعا بهذه النسبة ؟ هنا لا بد من تسجيل ظاهرة جديدة عرفها القطاع وتزايدت بشكل كبير جدا خلال العام ١٩٦٥ . فبعد تزايد الحديث عن الواردات الكمالية ، والضرائب المفروضة عليها ، لمواجهة هذه الحملة ، وتجنبا للضرائب المفروضة على السلع الكمالية ، عرف القطاع بعض الصناعات التي هي فروع لصناعات موجودة في الخارج . كانت تستورد العناصر الرئيسية لهذه الصناعات جاهزة من الخارج ، وتركب في القطاع ، كما في حال الصناعات البلاستيكية (قمصان ، احذية) . حيث كانت الالواح البلاستيكية تأتي جاهزة وتقطع في القطاع حسب المقاسات المطلوبة . وفي هذه الحالة تعامل واردات القطاع من هذه الاصناف معاملة خاصة على صعيد الجمارك ، كنوع من تشجيع الصناعة . بينما هي في الحقيقة شكل من اشكال التهرب من دفع الضريبة . وهكذا فقد عوض التجار النقص في واردات القطاع من الكماليات بزيادة وارداته من المواد الصناعية . ومن خلال تصفح « الوقائع الفلسطينية » ، وهي الجريدة الرسمية لقطاع غزة ، يلاحظ الاعداد الهائلة من الوكالات الاجنبية التي سجلت في القطاع . وعلى الرغم من محدودية الاجراءات التي اتخذت ، وبالتالي النتائج التي ترتبت عليها ، والتي احتويت من قبل التجار والمولين، لم تزد الزيادة في واردات القطاع من المواد التموينية الا بحوالي ٥٪ ، بينما حقق اجمالي الواردات زيادة بنسبة ١٢٪ ، على الرغم من ان الهدف

الاساسي من وراء الاجراءات المتخذة كان لمواجهة موجة الغلاء ، ولتوفير السلع التموينية .

ولكن هذه الاجراءات والنتائج التي ترتبت عليها كانت كفيلة بفضح الادعاءات الزائفة للتجار ولمصدري الحمضيات الذين توقعوا بلسان السيد احمد حسن الشوا ان ينخفض سعر صندوق الحمضيات من ١٨٠ قرشا الى ٢٠٠ مليم ، اي الى عشرين قرشا فقط .

ان كلمة مدير المالية والاقتصاد ، التي وجهها لاعضاء المجلس التشريعي عندما قال معلقا على موضوع الـ ٢٥٪ « ان مطالبة المصدر بـ ٢٥٪ ، مجاملة ، ولو تركت وشأني لطالبت باستردادها بالكامل أيا كان البلد الذي الذي تصدر اليه » كانت تشير بأصابع الاتهام الى الجهة التي تجامل التجار، والجهة الوحيدة التي هي أعلى من مدير المالية والاقتصاد دائما هي سلطة لحاكم الاداري العام الفريق العجرودي . وبالفعل ، ومع تغيير الحاكم لاداري العام لقطاع غزة ، وتعيين حاكم اداري جديد ، شهد القطاع علاقة جديدة بين التجار وبين الادارة المصرية في القطاع . وكانت موجهة اساسا سد تجار الحمضيات . والاجراء الاول كان اقرار الحاكم الاداري العام لجديد في ١٩٦٦/٨/٦ لتوصية لجنة الاستيراد والتصدير في اجتماعها المنعقد تاريخ ١٩٦٦/٨/٦ ، وقد اصدرها مدير المالية والاقتصاد في ١٩٦٦/٨/٢٥ ، تـول القـرار :

) بالنسبة للحمضيات :

١ — المندلينا تطرح بالكامل بالسوق ويمنع تصديرها . ٢ — السكري صف الانتاج يصدر والنصف الاخر للاستهلاك المحلي . ٣ — ١٠٪ على اقل من الكلمنتينا للاستهلاك المحلي . ٤ — ٥٪ على الاقل من الشموطي استهلاك المحلي . ٥ — حرية تصدير الحامض والجريب فروت . ٦ — ٥٪ ى الاقل من الفلنسيا للاستهلاك المحلي .

(ب) طريقة الاسترداد بالنسبة الى بلاد اتفاقات الدفع : ٣٠٪ يفرض ستردادها بشكل اعتمادات سندية او حوالات مصرفية وتضاف للاحتياطي مام لاستيراد سلع ضرورية ، ٢٠٪ لوازم تعبئة الموالح ، ٢٥٪ سلع رورية — توافق عليها الادارة ، ٢٥٪ سلع تختارها المصدر ، واثبات ثمن يع الفعلي بشهادة معتمدة من سفارة ج.ع.م. في البلد الذي تصدر اليه الـسح .

(ج) الى بلاد العملات الحـــرة :

٥٪ لوازم تعبئة الموالح ، ١٠٪ يستورد بها بـــن ، ١٥٪ موتو
وطلمبات للري واسمدة كيماوية وآلات زراعية ، ٣٠٪ سلع توافق علي
الادارة ، ٤٠٪ سلع يختارها هو .

(د) يتعين على المصدرين في جميع الحالات تحديد جهة التصدير النه
على جميع استمارات التصدير الخاصة بالموالح ، وعلى الجمارك مراقبة ا
ومراعاة تنفيذ ذلك (٦٣) .

والقرار الثاني الذي اتخذ ، والذي اعتبر مكملا للقرار الاول ، كان ة
الحاكم الاداري العام في ٦٦/١١/٢٢ ، والذي نص علـــى ان «يصرح للبن
المعتمدة في قطاع غزة والمرخص لها بتمويل عمليات التجارة الخارجية ، ب
الاعتمـــادات المستندية للخـــارج لتمويل عمليـــات الاستيراد بدون تحوي
عملـــة » (٦٤) .

وجهت ضربة قوية للاحتكار في قطاع غزة عبـــر القرارين السابقين
ووفر للسوق الداخلي حاجته من الحمضيات ، وخفضت نسبة نصيب المص
من الاموال التي يستطيع التصرف بها من ٧٥٪ الى ٢٥٪ بالنسبة للصادر
لدول اتفاقات الدفع ــ الكتلة الشرقية ــ و ٤٠٪ بالنسبة الى بلاد العما
الحرة ــ اوروبا الغربية ــ وتدخل المشروع ، بتحديد اسماء السلع المستو
(بن ، مسلي (أي سمن) ، موتورات ، طلمبات ، اســـــدة كيماوية
وبهذا كان يقطع الطريق على السلع التي يصح اعتبارها كمالية وضرورية
الوقت نفسه ، كما في حالة الملابس ، او الراديوات واحجار البطاريات
وكذلك ، فقد قطع الطريق على تلاعب المصدرين بأسعار الحمضيات ، وا
ظهرت معنا من خلال متابعة الاسعار التي كان التجار يعطونها . فأحيانا
شلنا للصندوق ، واحيانا اخرى ٣٦ او ١٨٠ قرشا مصريا ، وفي حالة راب
٣ جنيهات للصندوق ، حيث طلب اثبات ثمن البيع الفعلـــي بشهادة معتم
من سفارة ج.ع.م. في البلد المصدر اليه . قطع القانون الجديد الطـــر
على الدور المخرب لبيروت ، الذي سبق لنا الاشارة اليه ، حيث اشترط ء
المصدرين في جميع الحالات تحديد جهة التصدير النهائية ، وهذا يعني الحص
على فاتورة بقيمة الصادرات من المحطة النهائية وليس الحلقة الوسيطة
بيروت ، بما فيها من امكانيات للتزوير والتلاعب ، وهذا انما يعكس عدم
الحاكم الاداري بالاسعار التي كان يقدمها التجار ، باعتبار انها اسعار
الحمضيات في السوق الدولي .

كانت المحصلة النهائية للقرارات المذكورة هـي محاسبة المصـدرين والموردين بشكل دقيق ، وبالتالي توفير نسبة كبيرة من الضرائب لتمويـل الخزينة ، ووجه الوفر الثانـي هو في تحديد القيمة الحقيقيـة للصادرات ، وبالتالي زيادة نسبة ما يخصص للسلع الضرورية ، والتي كانت في السابق ٥٠٪ اسما و ١٨٪ فعلا . والوجه الثالث كان زيادة العملة الحرة المضافة الى ميزانية القطاع ، وبهذا تتمكن الادارة من توسيـع نطاق المستورديـن بالعملة الحرة ، بعد ان كانت هذه المسألة قاصرة تقريبا على كبار مصدري الحمضيات ، وبهذه الطريقة لم تعد القوانين في خدمة مصالح كبار التجـار والمصدرين كما كانت في السابق . وقد اتـى قرار الحاكـم الاداري الخاص بالتصريح للبنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ، بالنشاط في مجال التجارة الخارجية ، لتأمين الخدمات البنكية لعدد من المستوردين المحليين والذين لا تتوفر لديهم الامكانات المالية ولا الخبرات للتعامل من خلال البنوك العاملة في الخارج . هذا ، ومن الجدير بالذكر أنه قد قدم في ٦٤/١٢/٢٦ اقتراح مشابه بشأن نشاط البنوك حيث اقترح في حينه بأن يفتح في بنوك القطاع اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية . ولكن ذلك الاقتراح رفض تحت حجة ان هذا مخالف لقوانين النقد في ج.ع.م. ، علـى الرغم من ان كل السياسـة الاقتصادية في قطاع غزة مخالفة للقوانين المعمول بها في ج.ع.م.

اضافة الى القوانين التي اتخذت ، فقد مورسـت سياسة القبضـة القوية لمواجهة التلاعب على القانون فقد صدر قانون « منع الغش والتدليس، بشأن عدد البضائع ، ومقدارها ، ومقاسها وذاتية البضاعـة ، ونوعها ، واصلها » ، لانه « اصبح من الحقائق الواقعة انتشار الغش فيما يتبايـع الناس انتشارا يكاد يتناول جميع ما يحتاجون اليه في مأكلهم او مشربهم او ملبسهم او تطبيبهم » (٦٥) كما قالت المذكرة المقدمة مع القرار المذكور .

وعلى الجانب الاخر ، فقد تشـددت الادارة في جبايـة الضرائب وفي مكافحة عمليات التهريب ، ولعلها ليست مصادفة ان تكشف في عهد الحاكم الاداري الجديد اكبر عملية تهريب في تاريخ القطاع ، والتي اشتملت على ٤٩٤٩ ساعة يد نسائية ، و٨٦١ راديو ترانزستور ، اضافة الى عدد مـن محولات الكهرباء وكمية من قطع الغيار . وقد فرضت غرامة علـى المهربين تبلغ ١٦٩٤٧٦ جنيها . هذه الغرامة هي ثلاثة اضعاف الضريبة ، والتي تبلغ في هذه الحالة ٥٦٤٩٢ جنيها . ولسنا في هذا المجال في معرض الحديث عن عمليات التهريب ، وان كان من المفيد الاشارة الى ما اوضحته عملية التهريب هذه ، والتي كانت عملية مشتركة بين تجار في غزة وتجار في بيروت . فقد

حمل المركب في ميناء صور ، لاختصار المسافة الى غزة ، وادرج في مانيفس
المركب جزء من حمولته « ولم يدرج الجزء الضخم الباقي » حسب ما اث
المحضر المسجل لعملية التهريب هذه (٦٦) .

الاجراءات الاقتصادية المشار اليها ، سواء اتخذت شكل قوانين جد
مست اسس الحياة الاقتصادية ، او شكل المراقبة والتشدد في تطبيق القوان
كانت حدثا بالغ الاهمية في حياة القطاع ، وقد كان مقدارا ان تظهر نتائ
في العام ١٩٦٧ ، العام اللاحق لتاريخ اتخاذ تلك الاجراءات .

في نهاية هذا الفصل ، لا بد لنا من تسجيل بعض الملاحظات السريع
على السياسة الاقتصادية التي اتبعت في قطاع غزة . اذا كانت الظرو
الخاصة لقطاع غزة ، والوضع الشاذ لاقتصاده ، كون الجزء الاساسي
موارده المالية يأتي بشكل تحويلات من الخارج ، تبرران الاجراءات القانو
التي نظمت امور القطاع ، ضمن سياسة ، حدود الممكن ، فان الذي حدث
سياسة « حدود الممكن » قد طبقت بأبشع صورة لها ، وحيث كانت النتي
تزايد واردات القطاع من الويسكي بمعدلات قياسية ، وفي الوقت نفسه كا
وارداته من الملابس المستعملة تبلغ ارقاما قياسية ايضا ، وقد حدث ذ
بفعل محاباة مصالح التجار في قطاع غزة وسيطرة قلة منهم على ام
التصدير والاستيراد بالشكل الذي أدى الى وجود احتكار قوي يسيطر ع
السوق ، ويتحكم برقاب المستهلكين . ومن ضمن عقلية (حدود الممكن) ف
كان بالامكان تجنب جزء لا بأس به من المتاعب التي تعرض لها القطاع . ونتي
لافساح المجال في التصدير والاستيراد للقطاع الخاص ، اخذت الامور تتر
شيئا فشيئا بيد قلة محتكرة . وحتى انتاج الحمضيات وهو المحصول الرئيس
للقطاع ، وضع تحت رحمة هذه القلة ، ولم تمد يد المساعدة لصغار المنتج
الذين كانوا بحاجة الى جهة غير مستغلة تنظم لهم عملية تصدير حمضياتهم
وتستفيد بالتالي من مواردهم بالعملة الحرة . بل واكثر من ذلك فقد زاد
من الامكانيات المتاحة لكبار التجار ، اذ من المعروف ان الحكومة قد استصلح
مساحة من الاراضي وقامت ببيعها ، وما حدث ان جزءا لا بأس به من هذ
الاراضي قد اشتري من قبل كبار الملاك ، باعتبار ان من يملك المال هو م
يستطيع الشراء ، الامر الذي زاد من حجم ملكياتهم . كما ان الادارة لـ
تضغط حيث يجب الضغط ، واذا كانت غير قادرة على ضبط ارصد
الموظفين في الخارج ، وبالتالي اضطرت الى قبول مبدأ « الاستيراد بدو
تحويل عملة » ، فانها بالمقابل لم تمارس الا الجانب السلبي من هذا التوجه
والذي هو في المحصلة النهائية اقرار بشرعية عملية التهريب التي كانت تتم

وفي هذه الحالة فان الحكومة التي اصدرت هذا الاجراء ، لـم تحاول ان تستفيد منه ، وبالتالي توظفه في خدمة مشاريعها . ولكن الذي حدث هو ان التجار قد استفادوا من القانون لزيادة امكانياتهم التمويلية وبالتالي ارباحهم . واما على صعيد الاثار السلبية الضارة لمثل هذا القانون على صعيد قيمـة الجنيه المصري ، فان الضرر متساو ، سواء تمت العملية من خلال التجار او من خلال السلطات الرسمية . وما دامت الحكومة قد خطت هـذه الخطوة وشجعت الموظفين العاملين في الخارج ، فقد كان عليها ان تحاول جني الاثار الايجابية لهذه السياسة ، لانها تحملت اثارها الضارة ، وذلك بالقيام بتحديد سعر صرف تشجيعي للعملات الحرة ، وعن طريق البنوك الرسمية بدلا من ان تتم المسألة بواسطة التجار وعمليات المقاصة . وفي هـذه الحالة ، فان المبالغ المجمعة من العملات الحرة ، انما تكون تحت تصرف الحكومة بدلا من ان تكون تحت تصرف التجار ، وبذلك تتوفر ميزانية نقدية ، وبالعملة الحرة ، تمكن الحكومة من تمويل مشاريعها ومشترياتها الضرورية . ولكن الذي حدث ان الادارة قد اقرت بالسياسة الخطأ ، ولكنها جعلت التجار يقطفون الثمار الايجابية لهذه السياسة .

والمسألة الثانية التي لم تضغط بها الحكومة حيث يجب الضغط ، كانت في قيمة الحمضيات في الخارج ، والنسبة التي يجب على المصدر ان يعيدها الى القطاع . فالمصدر لا يملك حرية كبيرة في التصدير او عدم التصدير ، وذلك على عكس الموظف الذي يملك حرية كاملة بالتحويل او عدم التحويل . ما الذي يستطيع ان يفعله تاجر الحمضيات فيما لو طولب باسترداد قيمـة حمضياته بالكامل ؟ هل سيكف عن التصدير ، بالتأكيد لا ، لان الاسعار في الخارج ، اكثر ربحية له ، حتى ولو اجبر على اعادة ثمن حمضياتـه بشكل نقود . هل سيتوقف عن زراعـة الحمضيات ؟ بالتأكيد ايضـا ، لا ، لان الحمضيات تبقى اكثر ربحا من اي زراعة اخرى . هل ستؤثر على الانتاج فيما لو قامت الادارة باستيراد المواد الزراعية المطلوبة ، ووفرتها بأسعـار معقولة بعيدا عن استغلال التجار ؟ بالتأكيد ان الجواب سيكون بالنفي .

وحتى على صعيد تطبيق القوانين التي اتخذت ، فقد كان هنالك تراخ واضح في مراقبة تقيد التجار بالقوانين الموضوعة ، وخصوصا بشأن وارداتهم من السلع الضرورية ، وكذلك الاسعار التـي يقدمونهـا باعتبارها اسعار مبيعاتهم ، والتي هي اقل من الاسعار الفعلية بكثير . واكثر من ذلك تساهل الادارة بموضوع الاسعار التي كانت تشهد قفزات غير معقولة او مقبولة .

وكذلك الامر بشأن موضوع جباية الضرائب في الداخل ، فقد كانت تتم

عمليات تهرب من ضريبة الدخل ، وغيرها من الضرائب ، وخير دليل على ذا
ان متوسط سعر دونم الارض في القطاع لم يزد عن حوالي ١٥٠ جنيها ، عا
الرغم من التوسع الزراعي ، وعلى الرغم من الاتجاه الواضح للاستثمار ا
في مجال العقارات والاراضي . ولكن هل سعر دونم الارض لم يبلغ سو
١٥٠ جنيها فقط ؟ هكذا تقول السجلات الرسمية ، واما الواقع ، فان اتفاقا
ثنائية كانت تتم بين المشتري والبائع على تسجيل سعر منخفض تهربا م
الضريبة ، وهنا نتساءل : أمن الصعب ان تكتشف مثل هذه العمليات لجا
تخمين تقدر القيمة الحقيقية ، وبالتالي حجم الضريبة ؟!

ان الادارة المصرية في القطاع ، وهي تستسلم لمصالح التجار والمحتكر
في قطاع غزة ، انما كانت تسيء الى مصر بمقدار اساءتها لمستقبل الوض
الاقتصادي في قطاع غزة . فقد كانت مصر ، من وجهة نظر المواطن العادي
تتحمل مسئولية تردي الاوضاع الاقتصادية ، بما لهذا من اثار سياسيـ
سلبية . وبالمقابل ، كان تردي الاوضاع الاقتصادية يلقي على كاهل مص
اعباء اقتصادية كانت هي في غنى عنها . فقد كانت مصر مضطرة لتـوفـ
احتياجات القطاع من بعض السلع الضرورية التي لـم يبادر التجار الـ
استيرادها ، في وقت كان تجار غزة يملأون سوق غزة وسوق مصر بالبضائ
الكمالية ، واستطرادا يرفعون من ارصدتهم في البنوك الخارجية والداخلية
وبكلمة اخرى ، فان مصر كانت تدفع ثمن أرباح تجار غزة .

اضافة الى ما تقدم ، فقد كان هنالك غياب شبه كامل ، لما يمكن ا
تسميه خطة تنمية اقتصادية بعيدة تراعي اعتبارات المستقبل . واكثر من ذلا
فقد تأخر تنفيذ المشاريع الضرورية لقطاع غزة . اذ ، وعلى الرغم من نم
وازدهار قطاع التصدير والاستيراد ، فقد بقي ميناء غزة على حاله ، حيث
كانت البواخر والمراكب ترسو في عرض البحر ، وتقوم المراكب الصغيرة بنقل
البضائع من السفن الى الارصفة . هذا مع العلم أن تكاليف ميناء غزة ا
تتجاوز نصف مليون جنيه .

ان الادارة المصرية ، وهي تراعي الظروف الخاصة لقطاع غزة ، وتحافظ
على الكيان الاداري والاقتصادي المستقل له ، موضوعيا ، كانـت في خدمـ
حفنة من التجار المحتكرين ، وعندما اتبعت سياسة حدود الممكن ، طبقـت
أسوأ اشكال هذه السياسة . وعلى الرغم من التوسع الاقتصادي للقطاع ،
فان التطور الذي عرفه هو انه تحول الى سوق سوداء كبيرة ، تتزايد وارداته
من الويسكي بسرعة قياسية ، وكذلك وارداته من الملابس المستعملة .

مصادر الفصـــل الثامن

(١) التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .
(٢) المصدر نفســـه ، ص ٨٣ .
(٣) مشروع شمال غربي سيناء ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .
(٤) احصائيات الحاكم الاداري العام لقطاع غزة ، للاعوام المذكورة ، ص ٢٠ ، النسب مستخرجـة .
(٥) السنوات ١٩٥١ – ١٩٦٤ من احصائيات ، مصدر سبق ذكره ، راجع احصائيات ١٩٦٤ ، ص ٨٢ .
(٦) السنوات ١٩٦٥ – ١٩٦٦ من التنمية الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٧ .
(٧) احصائيات ، عام ١٩٥٥ ، مصدر سبق ذكره .
(٨) المصدر نفســه ، عام ١٩٦١ . ص ٤٥ .
المساحة المثمرة كانت ٨٩٧٧ دونما مقابل ١١٩٣٢ دونما غير مثمر .
(٩) التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤٠ .
(١٠) المصدر نفســـه ، ص ٣٤٧
(١١) المصدر نفســـه .
(١٢) « الوقائع الفلسطينية » ، وذلك بناء على قرار لجنة الاستيراد والتصدير بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٠ ، والمعتمد من الحاكم الاداري العام في ١٩٦٦/٨/٩ ، ووقعه مدير المالية والاقتصاد في قطاع غزة بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٥ .
(١٣) احصائيات ، مصدر سبق ذكره ، تراجع فيها السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٤ .
(١٤) ارقام العام ١٩٦٦ من « التنمية الاقتصادية » مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .
(١٥) المصـــدر نفســـه .
(١٦) السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، من نشرة احصائيات ، للاعوام المذكـورة ، مصدر سبق ذكره ، صفحات مختلفة .
(١٧) السنوات ١٩٦١ – ١٩٦٦ من كتاب « التنمية الاقتصادية » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٧ .
(١٨) كافة النسـب مستخرجة .

(١٩(« التنمية الاقتصادية » مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ .
(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٥٦ .
(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٦٠ .
(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ ، راجع الصفحات ٢٥٠ ـ ٢٥٤ .
(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٢ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ .
(٢٦) احصائيات ، مصدر سبق ذكره .
(٢٧) التنمية الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٧ .
(٢٨) السنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤ من احصائيات ، مصدر سبق ذكره .
(٢٩) السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ من « التنمية الاقتصادية » مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٧
(٣٠) النسب مستخرجة .
(٣١) النسب مستخرجة .
(٣٢) هنالك بعض السلع لم تصنف .
(٣٣) هنالك بعض السلع لم تصنف .
(٣٤) هنالك بعض السلع لم تصنف .
(٣٥) التنمية الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٩ .
(٣٦) احصائيات ، للسنوات ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ ، مصدر سبق ذكره .
(٣٧) « التنمية الاقتصادية » مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٨ .
(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٣٣٧ .
(٣٩) الوقائع الفلسطينية ، ملحق خاص ، تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ .
(٤٠) « التنمية الاقتصادية » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٩ .
(٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ .
(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٤ .
(٤٣) الوقائع الفلسطينية ، ملحق خاص ، تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ .
(٤٤) المصدر نفسه ، تاريخ ١٩٦٥/١٠/١٤ .
(٤٥) المصدر نفسه .
(٤٦) المصدر نفسه .
(٤٧) المصدر نفسه ، تاريخ ١٩٦٥/١٠/١٤ .
(٤٨) المصدر نفسه ، تاريخ ١٩٦٥/١١/١٠ .
(٤٩) المصدر نفسه .
(٥٠) المصدر نفسه .
(٥١) المصدر نفسه .
(٥٢) المصدر نفسه .

(٥٣) الوقائع الفلسطينية ، تاريخ ١٩٦٥/١١/١٠ ٠

(٥٤) المصـــدر نفسـه ، ملحق خاص ، تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ ٠

(٥٥) المصـــدر نفســه ٠

(٥٦) المصـــدر نفســه ٠

(٥٧) المصـــدر نفســه ٠

(٥٨) المصـــدر نفســه ٠

(٥٩) المصـــدر نفسه ، تاريخ ١٩٦٥/١٠/١٤ ٠

(٦٠) المصدر نفسه ، ملحق خاص ، تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٦ ٠

(٦١) المصـــدر نفســه ٠

(٦٢) التنمية الاقتصادية ، مصـــدر سبق ذكره ، ص ٣٤٩ ٠

(٦٣) الوقائع الفلسطينية قرار لجنة الاستيراد بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٠ ، المعتمد من الحاكم الاداري العام في ١٩٦٦/٨/٩ ، ومدير المالية والاقتصاد في ١٩٦٦/٨/٢٥ ٠

(٦٤) المصـدر نفسـه ، تاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥ ٠

(٦٥) المصدر نفسه ، تاريخ ١٩٦٦/٩/١٠ ٠ قرار رقم ١٩٦٦/١١ ٠

(٦٦) المصدر نفسه ، عدد غير عادي ، تاريخ ١٩٦٦/٩/١٣ ٠



الفصل التاسع

الأوضاع الاجتماعية

الاوضاع والعلاقات الاجتماعية ، بشكل عام ، ما هي الا الوجه الاخر للاوضاع الاقتصادية ولعلاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما . ومن هنا فان الحديث عن الاوضاع الاجتماعية لبلد ما يبدا حيث ينتهي الحديث عن الاقتصاد .

ان معرفة الاوضاع والعلاقات الاجتماعية في قطاع غزة خلال الفترة التي نحن في صددها ، انما تتحدد من خلال الالمام بعنصرين : اولهما ، طبيعة الاوضاع والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل ١٩٤٨ ، بالنسبة للسكان الاصليين ، او بالنسبة للذين هاجروا الى القطاع واقاموا فيه بعد النكبة . والعنصر الثاني ، طبيعة وعمق التطورات التي استجدت على قطاع غزة خلال الفترة التي تلت النكبة ، ومدى تأثيرها على الاوضاع والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة من قبل .

يتشكل قطاع غزة ، كما هو معروف ، من المواطنين الاصليين ، واللاجئين الذين وفدوا اليه بعد العام ١٩٤٨ . بلغ عدد اللاجئين في العام ١٩٥٣ ، ٢٠٤٣٧١ مواطنا ، وفيما يلي بيان بالمناطق التي وفد منها هؤلاء ، مقسمين الى ثلاث فئات ، السكان الحضر ، سكان الريف ، والبدو ، مع بيان بنسبة كل منهما :

توزيع لاجئي غزة من المدن والقرى والقبائل حسب تعداد سنة ١٩٥٣ (١)

القضاء	سكان الحضر	سكان الريف	البــدو	المجموع	النسبة ٪
غــزة	١٢٨٥٩	٦٦١٦١	١٩٦٩	٨٠٩٨٩	٣٩
بئـر السبع	٤٤٧٨	٧٠	٣٧٥١٠	٤٢٠٥٨	٢١
يافـا	٣٢٢١٩	٦٠١٨	٤٠٤٢	٤٠٢٧٩	٢٠
الرملة	٧٠٥٦	٢٣٧٥٨	٨٠٤٨	٣٨٨٦٢	١٩
الاقضية الاخرى	١٤٤٥	٦٤٧	٩١	٢١٣٨	١
المجموع	٥٨٠٥٧	٩٦٦٥٤	٤٦٦٦٠	٢٠٤٣٧١	—
النسبة المئوية	٢٩	٤٧	٢٤	١٠٠	١٠٠

ويتضح من الجدول السابق ان نحو ٩٩٪ من لاجئي غزة وفدوا من اللواء الجنوبي من فلسطين ، وبالتالي فانهم عينة لسكان هذا القسم ، وتسود بينهم الاوضاع الاجتماعية نفسها التي كانت سائدة في هذا الجزء من فلسطين. علما بأن اكثر من نصف السكان الحضريين الذين وفدوا الى القطاع كانوا يقيمون قبل العام ٤٨ في منطقة ميناء يافا (٢) ، وهؤلاء غالبا ما يتحدرون من جذور فلاحية هاجروا الى المدينة بحثا عن فرص عمل في الميناء ، الامر الذي يرفع نسبة من هم ذوو جذور فلاحية وبدوية الى نحو ٨٥,٥٪ ان لم يكن اكثر ، أي ما يزيد على ١٧٤٧٣٧ مواطنا . تبلغ نسبة الذين كانوا يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على الزراعة الكثيفة ، نحو ٢٠٪ اما الباقون فيعتمدون على الزراعة البعلية وتربية المواشي ، سواء البدو منهم او سكان القرى . لعبت طبيعة المنطقة الجغرافية التي يتركز فيها البدو ، دورا اساسيا في عدم تحول البدو الى فلاحين بسرعة ، فأراضي المنطقة الجنوبية ، وخصوصا منطقة بئر السبع حيث يتركز معظم البدو ، قليلة الخصوبة ، قلما تهطل فيها كمية من الامطار تكفي لقيام زراعة ، ومن المتعارف عليه ان القسم الاكبر من السكان يبقى من البدو الرحل عندما تكون « امكانيات تطور تربية المواشي المتنقلة ، اكبر من امكانيات تطور الزراعة (الثابتة) » (٣) . وفي بعض

الاحيان « لم يعتمد البدو الرحل اعتمادا كليا في معيشتهم على اغنامهم وجمالهم ... وكانوا يقومون بالرعي والزراعة وتشبه حياتهم وطرق الزراعة التي كانوا يستخدمونها الى حد كبير تلك المنتشرة في القرى المجاورة ... ويبدو بصفة عامة ان البدو كانوا يوجهون جانبا من نشاطهم الاقتصادي نحو الزراعة ... وينحصر وجه الاختلاف الرئيسي بينهم وبين السكان الريفيين غير الرحل في تنقلهم الموسمي للمراعي وتفضيلهم للاقامة في خيام ... هذا وقد كان الاتجاه العام السائد يميل نحو الاستقرار في الاراضي القابلة للزراعة » (٤) . وبكلمة اخرى ، فاذا كان اعتماد البدو هو بشكل رئيسي على تربية الماشية وبشكل ثانوي على الزراعة ، فان العكس هو الصحيح بالنسبة للريفيين . وما تبقى ممن اعتبرناهم ذوي اصول ريفية ، كانوا يعملون في المدن الرئيسية ، وفي ميناء يافا بشكل رئيسي .

ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة لمعظم سكان قطاع غزة الاصليين من حيث الاصول الفلاحية والبدوية ، مع ملاحظة ارتفاع نسبة الحضر من بين السكان الاصليين ، نظرا لوجود مدينة غزة عاصمة اللواء الجنوبي ككل ، وقضاء غزة ما قبل ١٩٤٨ ، وقطاع غزة لاحقا . وكذلك مدينة خان يونس ، ثاني اكبر تجمع سكاني في لواء غزة . وقد انعكس ارتفاع نسبة الحضر بين سكان القطاع الاصليين ، على طبيعة المهن التي يؤدونها ، حيث نستطيع تقسيمهم الى ثلاث فئات رئيسية ، ملاك الاراضي ، التجار ، الحرفيون ، والعاملون في الورش الصناعية وقطاع الخدمات . والسمة الغالبة لهذا القطاع انه كان يتكون من « مؤسسات ليس بها اجراء او بها عدد صغير من الاجراء » (٥) ، عدا المركز الهام لصناعة النسيج في مدينة المجدل والتي نتقلت بعد النكبة الى قطاع غزة .

ونظرا لان النشاط الرئيسي لسكان المدن كان ينصب على المجالات ذات لمساس الوثيق بالانتاج الزراعي ، ونظرا لقلة العاملين في قطاعي التجارة الصناعة ، فاننا نستطيع القول ان طبيعة الاوضاع والعلاقات الاجتماعية تي كانت سائدة بين سكان القطاع ، من لاجئين ومواطنين اصليين ، انما ي تلك العلاقات التي يمكن ان تسود في اي مجتمع زراعي شبه بدوي .

القطاع ونظام العشيرة

اذا كانت فلسطين ككل قد عرفت الاقطاع ، فقد عرف اللواء الجنوبي سع الاقطاعيات في فلسطين . وعلى سبيل المثال فان ٢٨ شخصا في قطاع ة وبئر السبع كانوا يملكون مليوني دونم ، يملك ١١ شخصا منهم ١٠٠

الف دونم للفرد الواحد (٦) وتتراوح ملكية ٧ افراد منهم ما بين ٣٠ الف و ١٠٠ الف دونم (٧) . هذا ، ويلاحظ ارتفاع نسبة الملكيات الكبيرة في منطقة بئر السبع نظرا لانخفاض خصوبة الاراضي عموما . لهذا السبب ، فان « نسبة كبيرة من السكان الريفيين كانوا اما مستأجرين او مزارعين بالمشاركة في المحصول » (٨) حسب ما جاء في تقرير اعدته هيئة دولية ، والتي اشارت ايضا الى انه « لا يعرف عدد الملاك المستقلين في فلسطين الجنوبية ولكن من المعلوم انهم قلة » (٩) .

وفي هذا الصدد يهمنا الاشارة الى رفض المطلمين على اوضاع الملكيات ، في قرى اللواء الجنوبي ، للبيانات التي ترد في تقارير بعض الهيئات الدولية ، وكتابات بعض الباحثين الاجانب . وآذا كان هؤلاء المطلمين قد اقروا بوجود ملكيات لبعض الاسر الاقطاعية في اراضي هذه القرية او تلك، فقد اشاروا ايضا ، الى ان ابناء القرى ، غالبا ما كانوا يملكون قطعة ارض ، قد تضيق مساحتها ، أو تتسع ، وقد تكفي حاجة الاسرة المعنية او لا تكفيها ، وذلك يختلف من اسرة لاخرى ، ولكنها كافية لاعطاء صاحبها صفة « الملاك » . ويمكن لنا الاستدلال ايضا ، بوضع الملكيات في ما تبقى من قرى داخل قطاع غزة بحدوده الحالية ، وهي ، بدرجة كبيرة ، امتداد لما كان قائما قبل ١٩٤٨ . وحيث تتوزع ملكيات اراضي القرية الى مجموعة متفاوتة الحجوم ، تتسع لتبلغ مئات الدونمات واحيانا ، تضيق الى بضع دونمات احيانا اخرى . ان رفض ما تدعيه بعض المصادر الاجنبية ، انما هو لفضح الغرض السياسي المشبوه من وراء الترويج للاراء القائلة بأن ملكية فلسطين كانت لـ « بضعة » ملاك فقط ، وبالتالي فان اسرائيل والحركة الصهيونية، لم تأخذ اراضي شعب بأكمله ، بل اراضي بضعة اقطاعيين ! وبالتأكيد فانها ليست مجرد صدفة . ان اكثر من روج للافكار المضللة حول نظام ملكية الاراضي في فلسطين ، هو آ. اجرونوت . الذي يصفه بعض الكتاب « بخبير الاراضي المعروف » ، رغم انه صهيوني متعصب ، وشغل لفترة تزيد على العشرين عاما ، ما قبل وما بعد قيام اسرائيل ، منصب رئيس مجلس ادارة الكيرن كايمت .

ان القول بوجود عدد كبير من الملاك ، بغض النظر عن حجم الملكية ، لا تنفي وجود الاقطاع والملكيات الكبيرة جدا في اللواء الجنوبي ، واستطرادا لذلك العلاقات الاقطاعية التي كانت سائدة ومهيمنة .

الاقطاع ونظام العشيرة

واذا كانت السمة الغالبة لابناء الاسر الاقطاعية في فلسطين انهم من

الموسرين ، فان العائلات الاقطاعية في اللواء الجنوبي عموما ، كانت تمثل تشكيلا طبقيا قائما بذاته ، ونسخة طبق الاصل عن التشكيل الطبقي الذي يتكون منه المجتمع ككل ، فمنهم الفقراء ومنهم كبار الملاك كما هو حال العشيرة، حيث يوجد الشيوخ ، وعامة افراد القبيلة ، ولكل منهما وضع طبقي مختلف، وبكلمة أصح : متناقض ، اي ان الاقطاع في اللواء الجنوبي بشكل او بآخر هو استمرار لنظام العشيرة ، وحيث يحتكر متنفذو العائلة وشيوخها في حالة العشيرة ، ملكية الارض ، والتي هي الوسيلة الوحيدة للانتاج . اي أن الانتماء للعائلة ، كما في حالة الانتماء للعشيرة ، هو اقرب الى انتماء معنوي ، منه الى انتماء طبقي . الامر الذي جعل طبيعة العلاقة السائدة في الحالتين طبيعة علاقات عشائرية بالدرجة الاساسية .

واذا كانت تركيا ، قد وفرت الاسباب الموضوعية ، لقيام الاقطاع ، فان بريطانيا ، قد كرست هذا الواقع ووظفته في خدمتها . واذا كان نظام العشيرة هو الوجه الاول لطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ، بين ابناء القبيلة ، او العائلة ، وبين شيخ القبيلة او الاقطاعي ، فان العلاقات الاقطاعية كانت هي الوجه الثاني ، والذي حكم علاقات الاقطاعيين بالفلاحين الذين كانوا يستأجرون الاراضي التي تعود ملكيتها لهؤلاء الاقطاعيين . ولم يكن من السهل على الفلاح ان يتمرد على تسلط الاقطاعيين لجملة اسباب اقتصادية وسياسية . فالفلاح الذي لم يكن بحاجة للاقطاعي ، لاسباب اقتصادية ، كان بحاجة له لاسباب اخرى . التبعية الاقتصادية كانت تعني تبعية سياسية ، وشكلا من اشكال « الضمان » . كان الفلاح الفلسطيني يحتاج الى « الواسطة » لدى الدولة تلك المهمة التي كان يقوم بها غالبا « الافندي » ولذا فقد كان لكل قرية ، « افندي » خاص بها ، حتى بالنسبة لاولئك الفلاحين الذين يمتلكون قطعة الارض التي يعتاشون منها .

في ضوء ما تقدم ، يمكن لنا القول ان العلاقات الاجتماعية في اللواء الجنوبي من فلسطين كانت العلاقات نفسها السائدة في اي منطقة متخلفة في العالم ، حيث وسيلة الانتاج الاساسية هي الزراعة وتربية المواشي مع وجود قوى للعشائر والاقطاع ، وبما تفرزه من علاقات اجتماعية وتراتب اجتماعي . على هامش الانقسام الطبقي ، بين كبار الملاك وشيوخ العشائر من ناحية، الغالبية الساحقة من السكان التي كانت مكونة من الفلاحين الفقراء والبدو، كانت توجد شريحة طبقية رفيعة غير متجانسة تشمل وجهاء الريف ، الملاكين الصغار ، والتجار والموظفين الرسميين ، والحرفيين والعاملين في مجال الخدمات ، ولكن هؤلاء لم يكونوا ليمثلوا فئة طبقية محددة المعالم ، نظرا لتعدد

الشرائح وتعـدد الوظائف الانتاجية التـي يؤدونها ، بحكم هامشيـة هـ
القطاعات ، وتبعيتها للزراعة ، كان ينعكس عليها التخلف الذي كانت تعا
منه ، سواء لطبيعة نظام الملكية ، ووجود الاقطاع ، او اقتصار الزراعة بشـ
رئيسي على الزراعات الصيفية .

في موازاة هـذا التشكيل الطبقـي ، كان المجتمع ينتظـم في وحدا
اجتماعية ، تتدرج من العشيرة ـ بشقيها البدوي او المديني ـ الى القرية
الى الاسرة ، وكما هو الامر بالنسبة للعشيرة ، حيث لا يمنع انقسامها ا
مجموعة « افخاذ » من ان تمثل وحدة اجتماعية قائمة في مواجهة « العالـ
الخارجي » ، والذي هو ، العشيرة الثانية ، او القريـة الثانية ، فكذلـ
القرية ، التي تتكون عادة من مجموعة عائلات تمثل وحدة واحدة في مواجه
« العالم الخارجي » ، والذي لا يختلف عن العالم الخارجي للقبيلة .

العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة ما قبل ١٩٤٨ هي نتاج كـ
الاعتبارات التي سبق ذكرها . فقد كرس نظام تقليـدي للحياة ، ونمـ
خصائص معينة كانت تقوم على الولاء العميق للعشيرة او للقرية او للاسرة
ذلك الولاء الذي كان يستند على اساس مادي يتمثـل بالمصلحة المشترك
لافراد العشيرة او القرية ، والضمان الاجتماعي الـذي يوفره انتسـا
الفرد الى جماعة ، في ظل شبه وجود للدولة ، مظهره الرئيسي بالنسـ
للمواطن صورة جابي الضرائب او كرباج رجل البوليس . اي انها كانـ
عنصر تخويف اكثر من كونها عنصر اطمئنان . والدولة في ذهن المواطن كان
على الدوام تعني الخسارة ، وفي جميع الحالات ، سواء أكان المواطن شاكيا
أم مشتكى عليه ، له الحق أم عليه .

القانون الاجتماعـي السائد

نواة النظام الاجتماعي التقليدي المشار اليه ، هـي الاسرة الكبيرة
والتي تتشكل من الاب ، وابنائه المتزوجين وزوجاتهم واولادهم ، تحت رئاسـ
الاب ، وان لم يوجد فتحت رئاسة الاخ الاكبر ، وهذه الاسرة تحظى بالقسـ
الاكبر من تفكير الفلاح وولائه . توحد الاسرة قطعة الارض التي يقومـون
بزراعتها ، واحيانا المنزل الواحد الذي يقيمون فيه ، ويتوزعون المسئوليات
فيما بينهم ، من زراعة ورعي ان وجد . والسلطة هي للاكبر سنا ، الا اذا
وجد مانع اجتماعي ، أي الاكبر على الاصغر ، واستطرادا للذكر على الانثى
والحلقة الثانية في هذا النظام الاجتماعي هي العائلة (الحمولة) ، ومن ثم

القرية ، بالنسبة للفلاح ، والعشيرة بالنسبة للبدوي . وفي احيان كثيرة ، فان القرية هي شكل من اشكال التحول من حياة البدو الرحل الى حياة الاستقرار والاعتماد على الزراعة في كسب العيش . استمر نظام المشائر في القرى ، كما في العشيرة ، فالعشيرة او القرية عنصر امن جماعي في مواجهة اي خطر خارجي ، سواء ارادها الفرد أم لم يردها ، فاي خطر يتهدد فردا من افراد العشيرة ، يمس الجميع ، وفي حال وقوع خطأ من أحد افراد العشيرة ، فان العشيرة ككل تدفع ثمن هذا الخطأ . فان قتل شخص اخر من عشيرة اخرى ، فثأر العشيرة لا يقف عند حدود القاتل فحسب ، بل يطال أي شخص من العشيرة التي ينتمي اليها القاتل ، وقتيل بلا عشيرة، هو قتيل بلا ثأر . وان دفعت « الدية » فان مسئولية الجميع ان يشارك بها ، سواء من الناحية الدفع او القبض ،ومن هنا وجد القانون الاجتماعي الذي ينظم هذه العملية والقائل « من يحط بالدم يأكل الدم » اي أن من يشارك في دفع ثمن جريمة احد ابناء العشيرة ، فان من حقه ان يعوض فيما لو قتل احد ابناء العشيرة . تأكيدا بأن ملكية الفرد ، حتى نفسه ، انما تعود للجماعة.

وكما ان للعشيرة او القرية وظيفة امنية جماعية ، فلها وظيفةاقتصادية مشتركة ، وهنا تتباين نسبة المشاركة في الحياة الاقتصادية ، بين القرية والعشيرة ، ومن قرية لاخرى ، ولكن هذا التباين لا يلغي وجود حد معين من المسئولية المشتركة ، كما في حالة الزواج ، او الولادة ، او الوفاة ، او وقوع مصيبة من أي نوع كانت . وكما في العشيرة ، حيث توجد الاراضي المشتركة ، والتي هي مسئولية العشيرة ككل ، فهنالك المرافق المشتركة للقرية ، من خراج لرعاية الماشية ، وبيادر ، وعين ماء ان وجدت .

بغياب الدولة ، لعبت العشيرة والقرية دور السلطة القضائية ، لفض المنازعات وتحصيل الحقوق . وفي هذا المجال ، فقد كان القضاء المحلي يتمتع بنفوذ قوي وله تقاليده التي تتمتع بقوة القانون ، وغالبا ما كان يقوم به اشخاص معترف بهم اجتماعيا ، قد يكونون شيوخ المشائر او وجهاز القرى، او اشخاصا مختصين ومعترفا بهم، والقضاء يجبان يكون محايداً ونزيها.وحياده ونزاهته هي التي تعطيه السلطة الاجتماعية التي يتمتع بها . كما انه مستويات مختلفة ، حسب طبيعة المشكلة ، فقد يقوم به كبير الاسرة ، او القرية او العشيرة ، وفي الحالات الصعبة او المعقدة ، يتم اللجوء الى قرية اخرى او عشيرة اخرى .

نظام العشيرة الذي ساد القرى والعشائر كان يحكم معظم العائلات

المقيمة في المدينة مع بعض الاعتبارات والفروق بين القرية والمدينة فالعائلات الكبيرة لم تكن لتختلف كثيرا في تكوينها الداخلي وعلاقاتها الاجتماء عن العشيرة او القرية ، فهنالك زعيم العائلة ، الذي تدين له العائلة بالطاء والولاء ، وبالمقابل فان العائلة تقدم الضمان الامني والاقتصادي الذي تقد العشيرة او القرية لابنها (١٠) .

مقابل هذا ، كانت علاقة القرى والعشائر فيما بينها تسير بالطريقة نفسها التي كانت تنتظم بها الامور داخل القرية او العشيرة . حيث كانت تستقر السلطة ولاكثر من عشيرة او قرية في النهاية بيد مرجع واحد ، فمع سبيل المثال ، فان اللاجئين البدو والذين كانوا يوزعون على ستين قبا فرعية ، ولكل قبيلة تنظيمها الاجتماعي انما كانت تعود في نسبها الى خمس قبائل رئيسية (١١) ، وكانت لشيخ القبيلة الرئيسية سلطة شبه كاملة ع مشايخ القبائل الفرعية ، ولا يختلف الامر كثيرا على صعيد علاقة القر « بالافندي » والذي يشكل المرجع الاول والاخير لها تقريبا ، وفي بعض الاحياء فان تبعية اكثر من قرية كانت لافندي واحد . والذي كانت له سلد شيخ العشيرة ، برغم اختلاف الاساس المادي الذي يستمد كل منهما سلط منه . ففي الوقت الذي كان الافندي ، اي الاقطاعي يستمد سلطته علـ الفلاحين بسبب سيطرته على وسيلة الانتاج التي يعتاش منها الفلاح لنفوذه السياسي ، فان سلطة شيخ القبيلة او العشيرة انما كانت الز اجتماعي بالدرجة الاولى ، فشيخ العشيرة انما ينتمي بالضرورة الى العشي التي يدين افرادها له بالولاء ، وعلى العكس من ذلك فان زوال ملك الاقطاعي وانتقالها الى مالك جديد ، يعني انتقال السلطة مع انتقال الملكية

واذا كان الشيء الطبيعي ان تتأثر العلاقات العشائرية مع اي تطورا تطرا على المجتمع ، خصوصا عندما تتمازج مع غيرها من العلاقات السائ في الريف او المدينة ، فان الذي حدث في اللواء الجنوبي هو ان العلاقا العشائرية قد اثرت بمقدار ما تأثرت ، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة البد الى جملة السكان ، فهم ليسوا بالاقلية التي يمكن ان تذوب بسهولة ، بـ تمثله من علاقات اجتماعية . واذا كانت نسبة البدو تبلغ نحو ٢٤٪ من اجمال السكان فهنالك نسبة اخرى تنحدر من اصول بدوية لجد واحد او جدين الـ الخلف . وانتقال هؤلاء الى حياة الفلاحة والاستقرار لا يعني اختفاء علاقاتهـ ونمط تفكيرهم وتقاليدهم ، بالسرعة التي يمكن بها تحويل مضرب الشعـ الى منزل حجري . خصوصا وان لديها ما تفتخر به من قيم وتقاليد راسخة ناهيك عن وجود نسبة من السكان ما زالت تعيش حياة البداوة وتلعب عمليـ جذب معاكس لمحاولات المتحضرين اكتساب عادات وتقاليد جديدة . اضافـ

الى أن تخلف وسائل الانتاج ، وطبيعة نظام الملكية ، وكذلك دور السلطـــة الحاكمة ، كلها عناصر كانت تعيق عملية التطور واكتساب علاقات وتقاليد جديدة ، ناهيك عن حالة الركود التي كان يعيشها المجتمع ومحدودية التأثيرات الخارجية التي كان يمكن لها ان تدفع العلاقات السائـــدة باتجاه الامام . اضافة لذلك ، فان وجود صحراء النقب وسيناء بشكل حزام يحيط باللـــواء الجنوبي ، انما كان يلعب دور حزام اجتماعي لا يستهان بتأثيراته على تلك المنطقـــة .

دور الاستعمار في تكريس العلاقات العشائرية ووجود الاقطاع

اضافة الى ما تقدم مـــن أعتبارات ، فـــلا يمكن التقليل مـــن تأثيرات الاستعمارين التركي والبريطانـــي ، اللذين كانا يحافظان علـــى هذا البنيان الاجتماعي لما يوفره من أدوات محلية يستطيع الاستعمار ان يحكم البلد من خلالها ، خصوصا وان هذه الادوات ، كانت بحاجة الى سلطة الدولة لتكريس هيمنتها على اتباعها ، اذ كانت تقاس سلطة هذا الشيخ أو الوجيه او ذاك، بمقدار قربة من السلطة ، وبالتالي قدرته على توفير حلول لمشكلات افراد « الرعيـــة » ، مع الدولة .

ما تقدم يعطينا فكرة عن شبكة العلاقات الاجتماعية في اللواء الجنوبي من فلسطين ، حيث تكاتفت جملة ظروف واعتبارات ، حولت القانون الاجتماعي السائد في مجتمع فلاحي شبه بدوي الى مزيج من علاقات عشائرية اقطاعية بكل سلبياتها وايجابياتها . فهنالك التكافل والتضامن الاجتماعي وقيم البداوة من جانب ، وعلى الجانب الاخر ، التسلط الذي كان يمثله الاقطاعيون ، بما لهم من نفوذ مستمد من سلطة الدولة الحاكمة ومن سيطرتهم على جزء كبير من وسائل الانتاج ، الامر الذي يمكننا من القول ان العـــلاقات والاوضاع الاجتاعية في جنوب فلسطين ، وبالتحديد في غزة وبئر السبع ، انما كانـــت اكثر تخلفا عنها في بقية مناطق فلسطين . لقد تزايد تخلف القسم الجنوبي عن بقية ارجاء فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني ، لسببين رئيسيين :

الاول اقتصادي ، والثاني سياسي . فاللواء الجنوبـــي من فلسطين ولاعتبارات عدة ، لم يشهد نموا في وسائل الانتاج من صناعـــة وتجارة ، بنفس النسبة ، وعلى ضآلتها ، التي نمت بها في بقية مدن فلسطين الرئيسية ، الامر الذي حافظ على الطابع الزراعي والرعوي للواء الجنوبي ، وبالتالي على ركود حياته الاقتصادية والاجتماعية .

والاعتبار الثاني ، والذي اثر سلبا على مستوى الوعـــي الاجتماعي

والسياسي في هذه المنطقة بالقياس لبقيـــة ارجاء فلسطين ، هـــو الدور السياسي الذي لعبه اللواء الجنوبي من فلسطين ابان المعركة المتصلة التي خاضها الشعب الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني على فلسطين ، وضد الحركة الصهيونية ، لما يزيد على نصف قرن . فقد كان اللواء الجنوبي النقطة الاقل سخونة في هذه الحرب المتصلة ، هذه الحرب المتمثلة بالتحدي اليومي للانسان الفلسطيني بكافة فئاتـــه وطبقاته ، من قبل الحركـــة الصهيونية الاستيطانية ، والتي كانت تجعل حتى المواطن البسيط في موقع تصادمي يومي لا خيار له فيه ، سواء أكان هذا التصادم بفعل وعيه لخطر الحركة الصهيونية او بفعل المزاحمة اليومية له ، والتي كان يعاني منها ، فلاحا او تاجرا ، او عاملا ، او حتى راسماليا . كانت السياسة الصهيونية القائمة على احتلال الاراضي والعمل معا تقف في مواجهة الجميع . فتشدد الصهاينة في تطبيق سياسة « العمل العبري » لم يكن اقل تشددا من تطبيق سياسة رأس المال الصهيوني ، حيث كانت المؤسسات الصناعية او التجارية العربية تحارب وتقاطع من قبل الصهاينة من ضمن شعار « الانتاج العبري اولا » ، الامر الذي جعل من خطر الصهيونية ، خطرا مجسدا ، يعانيه المرء ان لم يستطع ان يعيه ، وقد انعكس هذا على طابـــع الثورات التي عـــرفتها فلسطين ، واتســـاعها لتصبـــح ثورة الريف الفلسطينـــي كله بعـــد ان تركـــزت في العشرينات في المدن الرئيسية ، حيث كانت الثورة تتسع وتمتد مع اتساع السرطان الصهيوني . ومن هنا تكمن اهمية التحدي اليومي ، والذي يضمن مشاركة يومية ، في العمل النضالي الفلسطيني . تلك المشاركة التي كانت تنعكس موضوعيا على درجة الوعي العام للانسان العادي ، وكذلـــك في زعزعة مواقف جزء من القاعدة الشعبية للزعامة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية . وافسحت المجال بالتالي ، لولادة قوى وتنظيمات سياسيـــة خارج اطار هذه القيادة . وعلى الرغم من محدودية حجم دور القوى الجديدة، لا نستطيع تجاهل معنى ولادة مثل هذه القوى ، والظروف الموضوعية التي افرزتهـــا .

في هذه المعركة اليومية والمتصلة ، اقتصر دور اللواء على المشاركة في الانتفاضات الكبرى لفلسطين ، واسناد بقية المناطق ، وذلك لغياب التحدي ليومي المتمثل بالوجود الصهيوني ، كون غزة قد صفت مشكلتها مبكرا ، وذلك ي انتفاضة ١٩٢٩ ، حيث رحلت الاقلية اليهودية التي كانت تواجدة في مدينة نزة (١٢) ، ولم يعرف اللواء الجنوبي بعد ذلك استيطانا يهوديا ، بالحجـــم لذي عرفته بقية ارجاء فلسطين ، خصوصا وان قانون تنظيم انتقال الاراضي لصادر في العام ١٩٤٠ ، المستند الى الكتاب الابيض الصادر في ١٩٣٩ ،

قد منع شراء اليهود للاراضي في اللواء الجنوبي . ولم يتمكن الصهاينة من اراضي اللواء الجنوبي الا في حدود ضيقة جدا ، وفي منتصف الاربعينات ، والسنوات التي تلت (١٣) هذا الوضع ، بالاضافة الى محدودية اثره على مستوى الوعي العام ، لم يسهم في تخفيف الصراعات العشائرية بين الزعامات الغزية التقليدية ، بنفس الدرجة التي اثر فيها في بقية ارجاء فلسطين ، حيث كان الطابع السياسي هو العنصر الطاغي على بقية الاعتبارات ، والعكس صحيح بالنسبة للواء الجنوبي (١٤) .

وثمة عنصر اخر ساهم في صبغ هذا الوعي بالطابع الديني ، هو التكوين الديني لسكان اللواء الجنوبي ، والمدى الذي يلعبه الدين في حياة الناس . فالاغلبية الساحقة التي تتجاوز ٩٩٪ من السكان ، كانوا من المسلمين السنة (١٥) . الامر الذي كان يحرم اللواء الجنوبي من عملية التفاعل اليومي بين الطوائف الدينية المختلفة لعرب فلسطين ، ودور جميع هذه الطوائف ومشاركتها في النضال الوطني ، الامر الذي كان كفيلا بالقضاء على جموح المشاعر الطائفية . هذا الاعتبار لم يكن ظاهرا في اللواء الجنوبي ، مما جعل التفاعل الديني لا يأخذ المدى الكبير الذي وصله في بقية ارجاء فلسطين .

هذه هي صورة الاوضاع والعلاقات الاجتماعية ، في اللواء الجنوبي ، حيث وفد لاجئو القطاع ، وحيث كان يقيم السكان الاصليون ، الذين لا يمثلون واقعا اجتماعيا يختلف كثيرا عن اللاجئين . فما هي صورة الاوضاع والعلاقات الاجتماعية لقطاع غزة في الفترة التي تلت النكبة ؟!

النتائج المباشرة لنكبة ٤٨ : اللاجئون

أولى واهم النتائج المباشرة لنكبة ١٩٤٨ كان انهيار المؤسسات السياسية والاقتصادية ، ونزوح عدد من اللاجئين الى ما اصبح يعرف قطاع غزة ، يبلغ ضعف عدد السكان الاصليين الذين كانوا يقيمون هناك . بهذا ولد مجتمع اللاجئين في قطاع غزة ، والذي كان يبلغ حسب تعداد ١٩٥ ، حوالي ٦٨٫٣٪ من اجمالي السكان ، علما بأن مجتمع اللاجئين لا تصر فقط على الوافدين الى المنطقة التي عرفت فيما بعد بقطاع غزة ، فهذه نسبة تمثل اولئك الذين ينطبق عليهم تعريف هيئة الامم المتحدة للاجيء . هو الشخص الذي اقام في فلسطين لفترة لا تقل عن عامين سابقين لعام ١٩٤ ، والذي فقد مسكنه ووسائل معيشته كنتيجة لحرب فلسطين ، وثبت ه في حاجة الى معونة .

اضافة الى هؤلاء ، فقد ادى « فقدان ٨٠٪ من السكان الاصليين لموارد دخلهم ، داخل حدود فلسطين المحتلة الى وجود ما يمكن تسميتهم باللاجئين اقتصاديا ، وهم الذين فقدوا مورد دخلهم بسبب النكبة ، لكنهم لم يفقدوا مسكنهم . وعلى الرغم من توفر المسكن للاجئين اقتصاديا ، فان اوضاعهم المعيشية لم تكن اقل سوءا من اوضاع اللاجئين الذين ينطبق عليهم تعريف الوكالـــة .

ولو اضفنا اللاجئين اقتصاديا الى اللاجئين حسب تعريف الوكالة ، لارتفعت نسبة اللاجئين عموما ، والذين فقدوا مورد دخلهم الى نحو ٩٣ر٣٦٪ من اجمالي السكان . اي ان قطاع غزة ، كان مجتمع لاجئين ، الامر الـــذي يوضح حجم الانهيار الاقتصادي الذي تعرض له . وقد دلت دراسة قامت بها وكالة غوث للاجئين ، ودراسة ميدانية اخرى قامت بها ادارة الحاكـم العام ، وتوصلت الى النتائج نفسها التي توصلت اليها الدراسة الاولى ، على ان السكان الاصليين كانوا موزعين مهنيا الى : « ملاك الاراضي وهؤلاء يقع الجزء الاكبر من املاكهم داخل فلسطين المحتلة ، المشتغلون في بساتين الحمضيات والاراضي الزراعية التي يقع معظمها الان في الاراضي المحتلة، وكانوا يقيمون في قطاع غزة الحالي لامتلاكهم مسكنا فيه . المشتغلون فـــي اعمال تصدير البضائع الواردة من بئر السبع وباقـــي اجزاء لـــواء غزة ، المشتغلون بزراعة المنطقة الحالية والمقيمون فيها ممن كان معظم انتاجهـم يصدر الى باقي فلسطين ، وهؤلاء تتجاوز نسبتهم ٢٠٪ من السكان » (١٦).

في ضوء ما تقدم ، نستطيع القول ان ولادة مجتمع اللاجئين قد ترافق مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم عليها المجتمع في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ . وباعتبار ان الاوضاع والعلاقات الاجتماعية انما هي بشكل رئيسي نتاج الاوضاع الاقتصادية ، ونظام الملكية السائد ، فقد انعكس انهيار الاوضاع الاقتصادية على شبكة العـــلاقات الاجتماعية الســـائدة ، وترك بصماته العميقة عليها . وقد تأثرت العلاقات الاجتماعية ، بالانهيار الذي نتج بفعل نكبة ١٩٤٨ ، واخذت اتجاهين ، ويرتبط كل اتجاه بمكوناته في ما قبل ١٩٤٨ . فعلى الصعيد الاول ، اي العلاقات الناتجة عن وجود الاقطاع ، انهارت هذه الطبقة ، مع انهيار المؤسســـة الاقتصادية التـــي كانت تعتمد عليها ، واستطرادا لذلك فقد انهار معها ما تولده عادة من علاقات اجتماعية. ولم يكن ممكنا ان تستمر العلاقات الاقطاعية بعد زوال الاقطاع نظرا للطابع القسري لهذه العلاقة ، والذي كان يستند في وجهه الاول على وجود المؤسسات الاقتصادية وفي وجهه الثاني ، على دور السلطة الحاكمة في خدمة مصـــالح هذه الطبقة ، وتكريس نفوذها . وبـــرغم استمـــرار دور بعض الاقطاعيين

واستمرار هيمنتهم ، بفعل الرواسب الاجتماعية ، فان حجم الهيمنة قد قل بدرجة كبيرة ، ولم يعمر طويلا بعد نكبة ١٩٤٨ ، بفعل اختفاء الاساس المادي الذي يقوم عليه . وتبقى منه فقط مشاعر الحقد الطبقي والكراهية ، لـدى اللاجىء ، الفلاح السابق ، تجاه الاقطاعي السابق ، وذلك لفترة طويلة من الزمن بعد النكبة .

وبالمقابل ، فان ذلك « الافندي » لم يتمكن من التخلي عن مشـاعر « السيد » بسهولة ، ولذا فقد احتفظ بنظرته المتعجرفـة تجاه « فلاحه » السابق ، والذي اصبح اسمه « لاجىء » . وهناك اكثر من مثل على صلف الاقطاعيين ، وتمسكهم بسلطتهم السابقة ، الامر الذي ولد مشكلة اجتماعية جديدة في قطاع غزة ، هي العلاقة غير الودية بين المالكين السابقين وبـين اللاجئين ، ولكن هذه العلاقة غير الودية ، بقيت في اطار المشاعر فحسب ، نظراً لعدم استنادها الى اساس اقتصادي او سياسي يذكر . وبهذا فقد هبط تأثير ونفوذ الاقطاعيين السابقين ، بحيث اقتصر علـى افراد « عشيرة » الاقطاعي . بعد ان كانت تمتد في السابق لتشمل قرى بأكملها .

استمرار تماسك علاقات القرية والعشيرة

في مقابل الانهيار شبه الكامل للعلاقات الاجتماعية الناتجة عن وجود الاقطاع ، فان العلاقات الاجتماعية الناتجة عن الدور الكبير للعشيرة والقرية، والعائلة في حياة الفرد ، قد حافظت على وجودها في حياة اللاجئين بعـد ١٩٤٨ ، من خلال استمرار الدور الذي تؤديه في حياتهم ، وبعد ان اصبح اللاجئون في حاجة له اكثر من اي وقت مضى . « فقد انتظم اللاجئون في مجموعات حسب عشائرهم وقبائلهم وقراهم الاصلية » (١٧) ، وهم ، وان توزعوا على تسعة معسكرات رئيسية فان كل معسكر بدوره كان يتشكل من عدة قرى ، او عشائر ، اخذت في وضعها الجديد شكل حي ، او حارة ، تسمى عادة باسم القرية او العشيرة . وقد لا يشتمل هذا الحي على جميع افراد القرية ، لكنه يحتوي على الاغلبية الساحقة ، الامر الذي حافظ على الدور الاجتماعي للقرية او العشيرة . وحيث كان اللاجىء ينضوي بشكل طوعي تحت هذا التنظيم الاجتماعي الجديد ــ القديم ، لعدة اسباب :

اولا : رسوخ هذا التنظيم الاجتماعي في ذهنيته ، وتداخله في حياتـه اليومية وعلاقاته العادية ، بما له من طابع اختياري مقابل الطابع القسري للعلاقات الناتجة عن وجود الاقطاع .

وثانيا ، حالـة « الخطر » التـي يعيشها اللاجىء ، بكـل مكوناتها

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . والضمان المعنوي الذي تمثله له القرية او العشيرة . اذ « تخفف الروابط العائلية الوثيقة وتماسك العشيرة من وقع المصيبة على الفرد » (١٨) ، نظرا لان انتماء الافراد الى القرية او العشيرة رتب عليهم حقوقا وواجبات والتزامات ... تلك الحقوق والواجبات التي لها قوة القانون » (١٩) .

والاعتبار الثالث ، غياب حياة انتاجية يمكن ان تشكل بديلا متطورا حياتهم الانتاجية السابقة ، فالمصدر « الانتاجي » الوحيد تقريبا ، ان صح ستعمال التعبير ، هو وكالة الغوث التي كانت تتكفل بتقديم الغذاء للاجيء. وهذا الوضع لا يفرض على اللاجيء ان يعيد تشكيل علاقاته ، او يغير من كان اقامته ، بحيث يضطر عندها الى النزوح ، والتمازج مع وحدات اجتماعية جديدة . وعلى العكس من ذلك ، فقد عملت الوكالة والادارة المصرية على جميع اللاجئين في المعسكرات ، الاولى ، لتسهيل مهمتها بتقديم خدماتها لاجئين ، والثانية لاعتبارات تتعلق بالامن . وكلاهما ، الادارة والوكالة ، كانتا بحاجة الى التراتب الاجتماعي السائد بين اللاجئين لمساعدتها على لقيام بمهمتها .

وفي ضوء ما تقدم ، يتضح لنا ان اللاجئين لم يكونوا في وضع يفرض عليهم الانتظام في وحدات اجتماعية مختلفة عن تلك التي عرفوها ما قبل لنكبة . بل على العكس من ذلك ، فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية السياسية التي سادت بعد النكبة ، انما كانت تجعل من الضمان الاجتماعي لذي تمثله القرية او العشيرة ضرورة ماسة بالنسبة للفرد ، اكثر من اي قت مضى .

هذا ، ويلاحظ في السنوات الاولى التي تلت النكبة ، ان اعداد اللاجئين , المخيمات التي اقامتها الوكالة قد تعرضت الى زيادة ونقصان ، بفعل تحاق التجمعات القليلة المتناثرة هنا وهناك ، بالمجتمع الام الذي استقرت البيته في مخيم معين . وكذلك التحاق بعض التجمعات غير المصنفة في لخيمات بأقرب مخيم لها (٢٠) .

مما تقدم يتضح لنا ان نكبة ١٩٤٨ ، بما رافقها من انهيار عسكري سياسي واقتصادي ، لم تؤد الى انهيار مشابه على صعيد العلاقات اجتماعية للغالبية الساحقة من سكان القطاع ، فقد استمرت العلاقات اجتماعية التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ ، واستمر الدور الكبير اسرة والعائلة والقرية والعشيرة في حياة الفرد . رغم تباين واختلاف وضاع العامة ما قبل وما بعد ١٩٤٨ .

بدأت مرحلة ما بعد ١٩٤٨ ، وخلفها تراث عريق ، يضرب جذوره عميقا في المجتمع الفلسطيني ، والذي يعود الى مئات السنين ، وان كانت النكبة قد اعادت قولبته ، لكنها لم تمس جوهره بدرجة تذكر .

تتبع العلاقات والاوضاع الاجتماعية يستدعي منا تتبعا لتطور الاوضاع الاقتصادية ، نظرا لتبعية العلاقات والاوضاع الاجتماعية للاوضاع الاقصادية، وترابط وتيرة نموها بعضها مع بعض . بما يرافق التطور الاقتصادي من تطور علمي وتقني . وما يترتب عليه من تراكم ثقافي وعلمي ، اضافة الى النشاط السياسي ، ودور وسائل الاعلام والتفاعل الثقافي الحضاري ، وهي مؤثرات لا يمكن التقليل من اهميتها ، ولها دورها في صياغة وتحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع .

لقد شهدت الاوضاع الاقتصادية ، خلال الفترة التي نحن بصددها ، توسعا كبيرا تمثل في مضاعفة الناتج القومي والذي انعكس بتزايد الصادرات من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٦ ، كما تزايدت التحويلات الخارجية بوتيرة مشابهة ، بحيث شكلت نسبة تبلغ ضعفي صادرات القطاع من السلع ان لم نقل اكثر . انعكس هذا على قطاع التجارة والذي نما بنسب مشابهة لتلك النسب التي تزايدت بها الصادرات وتحويلات الموظفين .

ان التوسع الاقتصادي الافقي الذي شهده قطاع غزة لم يترافق مع توسع عمودي ، وتطور اجتماعي مشابه ، لان المسألة لا تتوقف على ارتفاع او انخفاض معدل الدخول ، بل بمقدار تطور وسائل الانتاج ، وهو العنصر الكفيل باحداث تغييرات على العلاقات الاجتماعية السائدة . لان تطور وسائل الانتاج يعني ، حكما ، تطور علاقات الانتاج ، وبالتالي تطور العلاقات والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع .

الشيء الطبيعي ان يكون تطور مستوى الدخول ، وارتفاع الناتج الدخل القومي بفعل تطور ادوات الانتاج ، ولكن الذي حدث في القطاع كان شذوذ هذه القاعدة ، فالجزء الاساسي من الدخل القومي كان بفعل الدور الانتاجي لقسم من سكان القطاع خارج القطاع الامر الذي جعل تطور الدخل القومي قاصرا على الجانب المالي من دون ان تتطور وسائل الانتاج بالنسبة لها .

الاقتصاد الزراعي ، والتقاليد القديمة

تزايد الدخل القومي في القطاع كان بفعل التوسع الزراعي وتزايد

اعداد الموظفين الفزيين العاملين في الخارج . وكلا هذين العنصرين ،
يؤديا دورا حاسما على صعيد العلاقات الاجتماعية السائدة . تزايدت مس
الارض المزروعة من ٣٢٫٣٧٪ من اجمالي المساحة عام ١٩٥٤ الى ١ر٢
عام ١٩٦٦ . ورافق هذا اتساع مساحة الاراضي المروية والمخصصة للزر
الكثيفة . والتي بلغت سنة ١٩٦٤ ، ٥٨٪ من اجمالي المساحد المزروع

التوسع في قطاع الزراعة ، واقتصار القطاعات الانتاجية على الق
الزراعي ، والغياب شبه الكامل لدور الصناعة ، حافظ على الطابع الزر
لاقتصاد القطاع . وبالتالي على الطابع التقليدي للعلاقات الاجتماعية النا
عن علاقات الانتاج ، باعتبار ان التوسع الزراعي لا يستدعي ولم يترافق
توسع مشابه في استخدام الالة والتقنية الحديثة ، واعتمد بشكل رئيسي
اليد العاملة الرخيصة غير المدربة ، والتي لم تكتسب بدورها خبرات جد
تذكر .

فنظرا لتفتت ملكية الاراضي ، ولضيق المساحة ، ولندرة الرساميا
ولان نسبة عالية من التوسع الزراعي ، الراسي والافقي انما كان عل
صعيد الملكيات الصغيرة ، فقد كان دور الاسرة كبيرا على صعيدي
والعمل ، وحوفظ على الشكل العائلي — التعاوني الذي كانت تقوم
الزراعة في السابق . حيث تكفلت الاسرة ، بعملية الاستصلاح ، والاعدا
والزرع ، والقطف .. الخ . وقل العمل المأجور ، ان لم نقل انعدم عل
صعيد الملكيات الصغيرة ، سواء لان افراد الاسرة يتكفلون العمل ، وا
هو قليل على اية حال ، او لعدم القدرة علـى تحمل تكاليف اضافية بدف
اجور . وان تمت الاستعانة بالعمل المأجور ، ففي حالات استثنائية وف
وذات طابع موسمي . الامر الذي لم يؤد الى انفصال يذكر بين العمل ور
المال ، وبالتالي في نشوء علاقات انتاج جديدة بشكل يتجاوز الوضع الذي
سابقا ، حيث كان العمل المأجور يقتصر على العاملين في أراضي كبار الملا
وفي ضوء ما تقدم يمكننا تسجيل حقيقتين :

الاولى ، عدم اهتزاز العلاقات الاجتماعية ، واستمرار الدور الـ
كانت تلعبه الاسرة في حياة الفرد ، والطابع التعاوني للعلاقة بينهما . فف
الارض الصغيرة ، هي على الغالب ، ملك الاسرة بكاملها ، ومن دون تم
الاسرة بكاملها ، لا يمكن تشجيرها ، الا اذا توفر راس مال ، وهو ما لا ي
تأمنه بسهولة . واذا ارادت الاسرة شراء دونم او اكثر من الاراضي
استصلحتها الدولة ، فان امكانيات الاسرة مجتمعة هي القادرة على ت
المبلغ المطلـوب .

والحقيقة الثانية ، ان التوسع الزراعي المشار اليه ، لم يؤد الى اعادة رسم أو تعديل الخريطة الطبقية في قطاع غـــزة ، بالشكل الذي يؤثر على طبيعة العلاقات والاوضاع الاجتماعية السائدة . فعلى الرغم من التوســـع الزراعي ، لم يزد نصيب الفرد من الاراضي الزراعية في العام ١٩٦٦ عن ٣٨ر. دونم ، اصليين ولاجئين . و٣٦ر١ دونم للمواطنين الاصليين . كما ان نصيب الفرد من الصادرات في ذات العام لم يتجاوز العشرة جنيهات مصرية.

ادى انخفاض مساحة الملكيات الى ابقاء المداخيل منخفضة ، وفي بعض الاحيان ، كانت ايرادات المزارعين توجه لسداد الديون المترتبة عليهم ، كما كانوا ضحايا استغلال كبار الملاك ، وكبار التجار ، الذين كانوا يتحكمـــون بالاسعار التي يقدمونها لصغار المـــلاك ، وفي احيان كثيرة كان كبار التجار يقومون بضمان المحصول ولاكثر من سنة ، مستغلين حاجة المزارع الآنيـــة للنقود . وحيث ترتفع اسعار الحمضيات في السوق الدولي ، يقطفها التاجر الكبير ، دون أن يصيب المالك الصغير أي شيء منها . بل على العكس من ذلك ، فان دخله الحقيقي ينخفض ، بفعل موجات التضخم ، وارتفاع الاسعار الجنوني الذي كان القطاع يشهده من فترة لاخرى .

قيمة انتاج دونم الحمضيات المثمر سنة ١٩٦٤ كان يقدر بـ ١٥٤٫٩١٧ جنيه . وفيما لو حذفنا من هذا المبلغ التكاليف الراسمالية الضرورية واللازمة لزراعة الحمضيات ، فان المبلغ المتبقي ، والذي يمثل الدخل الحقيقي للمالك الصغير صاحب الدونم الواحد او الدونمين ، اقل بكثير من اجره كعامل ، فيما لو اخذنا بثقة الارقام التي قدمت في المجلس التشريعي بوصفها اجـــر العامل اليومي ، والتي تقدر في المتوسط بحوالي ٧٠ قرشا في اليوم . اي أن المالك الصغير يحتاج الى ما لا يقل عن ثلاثة دونمات ، كي يؤمـــن دخلا مساويا للدخل الذي يحصل عليه العامل الذي يبيع قوة عمله . ولهذا فان المستوى الاجتماعي لكليهما واحد ، سواء الذي يملك وسيلة الانتاج ، أو من يبيع قوة عمله . فكلاهما يتعرض الى عملية استغلال بشعة من تحالف كبار التجار والملاك والذين يسرقون عبر وسائل متعددة ، الجزء الاكبر من جهد الملاكين الصغار .

لم يكن وضع معظم صغار الملاك ، ليختلف كثيرا عن وضع العمـــال الذين لا يملكون الا قوة عملهم على صعيد معدل الدخول ، وبالتالي مستـــوى المعيشة كان مختلفا نوعا ما على صعيد الاستقرار والضمان الاجتماعي الذي كانت تمنحه للملاك الصغار ، ملكيتهم لوسائل الانتاج التي يعتاشون منها ، وزوال شبح البطالة الدائمة او الموسمية منهم . وهذا التباين ، المرتكز على

ملكية وسيلة الانتاج ، على الرغم من انه لم يفرز نتائج اجتماعية في ـ
المرحلة التي نحن بصددها ، ولكن هذا لا ينفي اختلاف اتجاه تطور و
من يملك وسيلة الانتاج ومن لا يملكها ، لان وجود عنصر موضوعي ،
يضع المالك الصغير في موضع العامل على صعيد الدخل ، لا ينفي اخ
الاساس الموضوعي الذي يقوم عليه وضع كل منهما .

كبار التجار يلتهمون تحويلات الموظفين

المصدر الاقتصادي الثاني الذي شهد توسعا كبيرا في قطاع غزة ،
ممثلا بتزايد اعداد الموظفين الغزيين العاملين في الخارج ، وبالتالي
مقدار تحويلاتهم المالية لذويهم في القطاع التي وصلت لدرجة تبلغ ض
صادرات القطاع من محصوله الرئيسي ، الحمضيات . وقد كان لو
الموظفين في الخارج تأثيرات في ثلاث مجالات ، اقتصادية ، اجتماعية وثقا
وقد سبق لنا استعراض الجانب الاقتصادي المالي لتحويلات الموظف
ودورها في توفير مصدر دخل لالاف العائلات في القطاع ، وعلى الرغم من ار
المبالغ المحولة من لا شيء تقريبا في بداية الخمسينات الى ما يزيد على ـ
ملايين جنيه في ١٩٦٦ ، فان متوسط نصيب الفرد من سكان القطاع ،
تحويلات الموظفين في احسن الاحوال لم يكن ليتجـ
١٧٫٥ جنيه سنويا . وهو مبلغ ضئيل فيما لو قـ
باحتياجات الاسرة ، خصوصا مع موجات التضخم وارتف
الاسعار التي كانت تلتهم الجزء الاكبر من الدخول ، وتحول دون ان ينه
ارتفاع الدخول في ارتفاع معدل استهلاك الفرد بنسبة مشابهة . ان هـ
لا يعني ان تحويلات الموظفين لم تكن سببا رئيسيا في التحسن الطفيف
طرأ على مستوى المعيشة في قطاع غزة . ولكن لذلك التحسن حدوده
يقف عندها ، كون نقطة الانطلاق للمجتمع ككل كانت دون مستوى الحد
على الحاجات الضرورية . ومن هنا فان حديثنا عن التحسن انما هو في ـ
استكمال الاشياء الضرورية ليس الا . خصوصا اذا ما علمنا محدودية ا
التي يستطيع الموظف تحويلها . الامر الذي يدفعنا للقول أن انعكاس
ارتفاع تحويلات الموظفين على الاوضاع الاقتصادية لم تؤد الى احداث تب
ملحوظة في الخريطة الطبقية للقطاع ، وفي تغيير طابع القطاع باعتباره مـ
لاجئين . الامر الذي يمكننا من القول بأن تزايد اعداد العاملين من قطاع
في الخارج ، وبالتالي تزايد اعداد الافراد الذين يحصلون على دخولهم ،
مصدر غير الاقتصاد الزراعي ، لم يكن بفعل تطور او نمو وسائل ا
جديدة في القطاع ، ادت الى تزايد فرص العمل ، وبالتالي تزايد ا

العاملين ، بما يفرضه هذا من علاقات انتاج جديدة ، وبالتالي علاقات اجتماعية جديدة .

العمال : مورد مالي في الداخل وعلاقات انتاج في الخارج

كان الموظفون الغزيون العاملون في الخارج جزءا من علاقات الانتاج القائمة في المجتمع الذي يعملون فيه ، وبالتالي فان صلتهم بالقطاع انما تنحصر بالمبالغ التي يحولونها . هذه التحويلات ، ولاسباب سبقت الاشارة اليها ، لم تتحول الى تراكم راسمالي كان يمكن ان يتطور في المستقبل ويأخذ شكل استثمارات قد تنمي قطاع الصناعة . نظرا لمحدودية افاق أي تطور يمكن ان تشهده الزراعة ، وعجزها لاسباب موضوعية ، مهما بلغت كثافة التوظيف الراسمالي ، عن حل مشكلة القطاع الاقتصادية والاجتماعية . وعلى العكس من ذلك ، فقد توجهت الرساميل الى قطاع التجارة ، والذي كان بدوره متخلفا نظرا لان دوره الرئيسي هو الاستيراد من الخارج ، وليس دور الوسيط في تبادل السلع بين الريف والمدينة وبالعكس (صناعة — زراعة) وهو الشكل الطبيعي ، والذي يعبر عن توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج الى ذويهم ، بدرجة كبيرة ، كانت بفعل القانون الاجتماعي الصارم الذي حكم مجتمع غزة ، والذي كان يفرض التزاما ماديا ومعنويا متبادلا بين الفرد والمجتمع حسب وحداته التي ينتظم فيها . فاضافة الى التزام الموظف المعنوي ، والذي ينبع من اعتراف الموظف بفضل اسرته ، فهنالك عاملان اخران ، ما كان للموظف ان يتجاوزهما ، ففي الجانب الاول ، هناك خلف هذا الموظف في « البلد » ، العائلة ، او الزوجة ، وهم « امانة » لدى الاهل ، بتشكيلتهم الاجتماعية التي سبق الاشارة اليها ، وفي هذه الحالة فقد استمر دور العائلة الكبيرة ، والهيمنة التي للرجل الاول ، (الاب ، او الاخ الاكبر) . ومن ناحية اخرى ، تركز ، ومنذ الخمسينات ، عدد كبير من المهاجرين الغزيين في دول الخليج ، وكانت الغالبية الساحقة منهم ، من العمال وصغار الموظفين ، حاملي الشهادات الابتدائية والمتوسطة، وفيما لو تجاوزنا عددا محدودا من الذين غامروا بالسفر الى هناك ، فان نسبة كبيرة من الذين هاجروا لاحقا ، قد « سحبوا » بواسطة « الرواد » الاوائل ، اولئك الرواد ، الذين انتظموا في بلدان المهجر على نسق الاوضاع التي كانوا يعيشونها في القطاع . وكونوا في المهجر عالمهم الخاص بهم . وهنالك اكثر من سبب وراء نشوء مثل هذا الوضع ، فهنالك الميل الطبيعي

لدى الفرد للانجذاب الى ابناء بلدته وعمومته ، وللضمان المعنوي الذي تمثله الجماعة بالنسبة للفرد . وهنالك دور « القديم » في تأمين العمل للجديد ، وحاجة « الجديد » « للقديـــم » للتعرف على « العالم الجديـــد » ، وتوفير متطلباته الحياتية الضرورية . واحيانا قد لا يوجد العمل ، حيث « يتحمل » الموظف القديم الوافد الجديد مدة من الزمن حتى يؤمن العمل ، « والمفتاح » في هذه الحالة ايضا ، هو الموظف القديم . وفي احيان كثيرة ، فان العلاقة بين الطرفين ، تبدأ قبـــل ذلك بكثير ، منذ يكـــون مشروع السفـــر متوقفا على « الفيزا » ، ومن سيقدم مثل هذه الخدمة الكبيرة الا اذا كان اخا ، او عما، او من افراد العشيرة . هذه الاعتبارات هي مجرد نماذج لكيفية انتظام الموظف الجديد في شبكة العلاقات المكونة في الخارج ، وحيث يصبح اسيرا لها ، ولا يمكن له ان يخرقها بسهولة . وهنا لعبت طبيعة المجتمعات التي توجه اليها معظم الموظفين ، دورا كبيرا في ضبط امكانية الخروج علـــى « العشيرة » الجديدة التي تكونت في الخارج .

من المعروف أن مجتمعات النفط ، هي مجتمعات متخلفة اجتماعيـــا ومنغلقة ، اكثر من أوضاع قطاع غزة ، ومن هنا نشأت صعوبة ، أن لم نقل استحالة ، الاندماج في هذه المجتمعات ، والتي لم تر في « اكبر » موظف ، اكثر من مجرد « اجنبي » ، أضافة لذلك ان انجذاب الشخص ، بشكل عام، لا يكون باتجاه الاوضاع الاكثر تخلفا . هذه الاعتبارات جعلـــت الموظف ، يعيش في الخارج عالمه السابق ، بما فيه من تقاليد وعلاقات اجتماعية ، حيث يسود جو العشيرة بكل ما تعني الكلمة من معنى . وكذلك يلاحظ تركز غالبية ابناء منطقة ، او عائلة ، او عشيرة ، في منطقة واحدة ، تذكر ساكنها بأحد احياء غزة ، ولهذا التجمع « كبيره » ايضا والذي يضطلـــع بدور يعتبـــر استمرارا لدور شيخ العشيرة او المختار .

الجو الاجتماعي الذي يعيشه الموظف في الخارج ، كان يلعب على الدوام دور الضابط للفرد ، ويعطي طاقة استمرارية للنظام الاجتماعي الذي كان سائدا في القطاع ، وبهذا لم تنقطع صلة المهاجر بعالمه القديم ، سواء أراد القطيعة أم لم يردها .

ان سيطرة واستمرارية العلاقات والاوضاع الاجتماعيـــة ، وانضواء هذا المهاجر تحت لواء التشكيلة الاجتماعية التقليدية ، لا ينفصل عن الاسباب والقاعدة الاقتصادية التي يستند اليها ، والضمان الاجتماعي الذي امنته هذه التشكيلة للمواطن . ومن دون هذا ، مـــا كان من الممكن ان يستمر زخـــم العلاقات الاجتماعية التقليدية بالصورة التي بقيت بها .

تخلف التطور الاجتماعي عن التطور الاقتصادي

في ضوء استعراضنا للانعكاسات الاجتماعية للنمو الاقتصادي الذي شهده القطاع يمكن لنا القول ان حجم وطبيعة التبدل الذي طرا على الواقع الاقتصادي لقطاع غزة ، كان تطوراً محدودا في اثاره الاجتماعية وذلك على صعيدين :

الاول : انه لم يؤد الى الارتقاء بمستوى معيشة الفرد الى وضع جديد كليا ، بحيث يغير من مستوى ونمط استهلاكه ، واقتصر التحسن الذي طرأ بالنسبة للغالبية على توفير بعض المتطلبات الضرورية .

والصعيد الثاني : هو ان هذا التطور ، بمعنى زيادة الدخول ، لم يكن بالدرجة الاساسية بفعل تطور وسائل الانتاج ، والنمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة . واذا كان يصح وصف نمو اقتصاديات الدول المتخلفة، بالنمو المشوه ، فان نمو اقتصاد قطاع غزة هو الشكل الاكثر تشوها ، فاضافة الى عدم توازنه ، فانه يعتمد على الخارج بالدرجة الاساسية ، سواء في عملية التصدير ، او الاستيراد ، أو تأمين فرص العمل . وتبدو هذه المسألة واضحة في حركة تجارة قطاع غزة ، ودور الخارج في تمويل السوق الداخلي بالسلع وبالقدرة الشرائية . ونظرا لهذا الوضع ، كان معدل دوران النقود منخفضا نظرا لانه يجري في اتجاه مغلق ، ينتهي مع بيع السلعة ، واسترداد التاجر الكبير لقيمة نقوده ، ثم تجمد ، بانتظار العام القادم ومرة ثانية اموال الموظفين ، والحمضيات ، لتمويل التجارة الخارجية ، وبالتالي الداخلية ، من جديد . كان من الممكن لحركة النقود تجاوز الباب المغلق ، فيما لو اعيد توظيف الارصدة المجمعة لدى التجار في الداخل ، في مشاريع انتاجية ، تساعد على تنمية القطاع ، وخلق فرص العمل ، لامتصاص البطالة المقنعة وغير المقنعة الموجودة ، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية ودفع حالة الرواج في القطاع باتجاه الامام ، وعلى اسس صحيحة . ولكن برجوازية غزة ، أي برجوازية تجارية عقارية متخلفة ، لم تتجه سوى في الطريق الذي يضمن لها اقصى الارباح ، بأقل قدر من المخاطرة ، ومن دون انتظار فترة طويلة كي يحققوا ارباح استثماراتهم ، وفي افضل الحالات ، كانوا يوظفون بعض رأسمالهم للمضاربة بالعقارات وشراء الاراضي والمباني ، خصوصا في المناطق التجارية . ومثل هذه السياسة المالية ، لا تعود بالمحصلة النهائية بنتيجة تذكر الا على اصحاب راس المال الموظف .

تمكنت برجوازية غزة ، من خلال دورها في قطاع التجارة ، من توظيف

التوسع الذي شهده القطاع (زراعة ، وموظفين) لحساب مصالحها الخاصة هذه البرجوازية ، والتي هي عبارة عن كبار الملاك (الاقطاعيين السابقين والذين اصبحوا كبار التجار ، تمكنت من استرداد مواقعها الاقتصادية السابقة والتي كانت لها قبل ١٩٤٨ ، وعوضت فقدانها الاراضي ، وبالتالي خسار مواردها المالية الناتجة عن استغلال الفلاحين ، من خلال شكل جديد لاستغلا هؤلاء الفلاحين ، حيث كانت تحول جهود هؤلاء وكدهم ، سواء أكانوا مزارعي في القطاع أم موظفين بالخارج ، الى ارباح تعود الى جيوب الاقطاعيي الجدد .

واذا كان الاقطاع القديم ، قد استرد مواقعه الاقتصادية ، فانه ا يسترد كافة مواقعه الطبقية السابقة ، بما تعطيها لهم من هيمنة ونفوذ وتسل على الجماهير وذلك لاعتبارين ، الاول يتعلق بعدم سيطرتهم على السلطـ السياسية في البلد ، رغم توظيفهم لها في خدمة مصالحهم الطبقية ، والثان هو عدم وجود علاقات انتاج بينهم وبين الغالبية الساحقة من السكان ، وم ثم ارتباط اسباب معيشة هؤلاء من عمل ، ومصدر دخل ، بهم .

استرداد القوى الطبقية المستغلة ، لمواقعها الاقتصادية ، كان الوج الثاني لعملية الافقار المستمرة ، التي كانوا يمارسونها ضد غالبية سكـا القطاع بمختلف فئاتهم ، وذلك من خلال سيطرتهم على حركة التجارة الداخلي والخارجية لقطاع غزة بما لها من اهمية كبرى في حياة القطاع ، نظرا لتحو زراعته نحو الحمضيات ، وهي بالاساس سلعة تصديرية ، ولاعتماده الكب ايضا على اموال ابنائه في الخارج .

مجتمع اللاجئين : مجتمع مستغلين ومستغلين

بسبب الاحتكار الذي مثله كبار الملاك — التجار ارتفعت الاسعا بمعدلات قياسية ، بحيث لم تترك فئة دون ان تمسها وتجعلها تعاني م هذه المشكلة . وقد سبق لنا الاشارة في الفصل الثامن الى المذكرة التـ قدمها موظفو وكالة غوث اللاجئين ، وقبلها المذكرة الموقعة من ٦٠٠ شخص و٢٢ مختارا ، بشأن الغلاء المستشري في قطاع غزة . وثمة معنى كبير لمذكر موظفي وكالة الغوث ، ينبع من اهمية الموقع الاجتماعي الذي يمثلونه وارتفا دخولهم بالقياس الى بقية الفئات والشرائح الاجتماعية ، وما دامت هـذ الفئة تعاني ، فلا شك ان معاناة الاخرين هي اكثر ، نظرا لان دخولها اقل ولعل في هذا سر الفجوة الطبقية التي كانتتتزايد في قطاع غزة ، والتـ انفجرت بشكل تحرك اجتماعي ، اجبر الادارة على اعادة النظر في سياست

الاقتصادية ، وعلى التشدد في تطبيق القوانين الموضوعة .

عدم وجود قاعدة انتاجية تستوعب الغالبية الساحقة من الايدي العاملة المعروضة ، كانا عنصرا سلبيا في بلورة اوضاع طبقية محددة المعالم . ولكن عدم وجود طبقات بالمعنى الكلاسيكي والاقتصادي للكلمة ، لا ينفي ان غالبية السكان ينتمون الى المعنى العام الذي تشير اليه كلمة مستغلين . وجود اللاجئين في المنفى ، بحكم الطرد والتهجير الصهيوني ، لا ينفي انهم تعرضوا في مجتمع اللاجئين الجديد ، الى عملية استغلال جديدة وحسب معادلة اقتصادية جديدة ، احد اطرافها الرئيسيين ، من يملكون رأس المال في قطاع غزة . تكيف راسماليو غزة مع الوضع الخاص الجديد ، وخلقوا الوسائل التي تكفل لهم زيادة ارباحهم ومشاريعهم الخاصة بسرعة لا توازيها الا السرعة التي كانت تتزايد بها واردات القطاع من الملابس المستعملة . هذه الملابس التي يمكن لنا اعتبارها دلالة على حقيقة الازدهار الاقتصادي الذي عرفه القطاع .

كوابح الصراع الطبقي في قطاع غزة

الامر الطبيعي ، في مجتمع أبرز وارداته هي من « الثياب المستعملة والويسكي » ، أن تتفاقم الصراعات الطبقية وتأخذ مدى غير المدى الذي بلغته في القطاع ، وقد ساهمت عدة عوامل في عدم تحول الاستغلال الطبقي الى وعي ، والى صراع طبقي ، ينعكس على الحياة الاجتماعية في قطاع غزة ، ويصبغها بطابعه ، بحيث يطغى على الطابع المتخلف للتناقضات التي كانت تفعل فعلها في القطاع ، من عائلية وعشائرية ، وبحيث يأخذ النضال السياسي الذي عرفه القطاع مضامين طبقية واضحة تنعكس على المفاهيم السياسية السائدة ، وعلى ايديولوجية التنظيمات التي عرفها القطاع ، بحيث يطرح على بساط البحث طبيعة النظام الاقتصادي القائم فيه ، خصوصا وان النظام الاقتصادي المتبع في القطاع كان مختلفا ومتخلفا في الوقت نفسه عن النظام المتبع في مصر ، وخصوصا على صعيد التجارة الخارجية ، وهو عامل هام له دوره عند تقرير الامور بشأن قطاع غزة ، بحكم تبعية القطاع اداريا لمصر .

قبل الدخول في تعداد الاسباب التي شكلت كوابح قوية لتفاقم الصراع الطبقي ، لا بد من اعادة التذكير بالعرائض المشار اليها سابقا ، باعتبارنا ان هذه العرائض تعبير عن استغلال طبقي لم يتبلور الى وعي طبقي ، يعبر عن نفسه بصراع طبقي . وبكلمة أدق ، فان وجود الاستغلال ، لم يتحول الى

عمل مضاد ورافض لهذا الاستغلال بشكل واع وفعال ومؤدلج . ولكن كان هنالك العديد من الاسباب التي شكلت كوابح الصراع الاجتماعي في قطاع غزة والتي يمكن لنا ايجازها بالتالي :

١ ـ « مجتمع اللاجئين » والتناقض الرئيسي الذي يحكمه ، ألا وهو العدو الاسرائيلي ، باعتباره المسئول الاول عن حالة البؤس التي يعيشها الانسان الفلسطيني ، بكل ما يمثله هذا التناقض الرئيسي من مضامين سياسية واقتصادية .

٢ ـ الايديولوجية السائدة ، والتي هي نتاج كل الاوضاع الاجتماعية والسياسية والفكرية التي عاشها القطاع ما قبل النكبة ، وفي السنوات التالية لها ، والتي تقبلت وروجت للفكرة القائلة بأن ازدهار القطاع مرتبط بوضعه الاقتصادي الحالي ، وعدم وجود أدوات انتاج تستدعي اتخاذ اجراءات اشتراكية . وقد توسعت برجوازية غزة في توظيف هذه الفكرة لخدمة مصالحها ، مستفيدة الى اقصى مدى من تلازم زيادة المداخيل من حمضيات وموظفين ، مع النظام الاقتصادي الحر المتبع ، وكأن العلاقة بينهم هي علاقة السبب بالنتيجة . وقد اشار ممثلو تحالف التجار ـ الملاك الى هذه المسألة عندما حذروا من « توقف التوسع في زراعة الحمضيات » وان « تحويلات الموظفين ستقل » فيما لو « مست السياسة الاقتصادية المتبعة » . وقد كانت هذه المعادلة تلقى قبولا في اوساط المزارعين الصغار واهالي الموظفين . فالجنيه الاسترليني ، حسب السياسة المتبعة ، يساوي نحو جنيهين مصريين ، وفيما لو عدلت هذه السياسة ، كما اقترح في نهاية الستينات ، لاصبحت قيمة الجنيه الاسترليني جنيها مصريا ، أي خفض «رقم» الدخول بنسبة النصف ، وان كان موضوعيا لم ينخفض ، لان الاسعار حينئذ ستكون اقل تعرضا لموجات التضخم والتي كانت تجعل القيمة الشرائية للجنيه في السوق لا تساوي اكثر من نصف جنيه . واذا كان المالك الكبير والتاجر يفهم معنى التضخم وارتفاع الاسعار ، ويعرف في النهاية كيف يوظف التضخم في مصلحته ، فان المواطن البسيط ، لا يستطيع ولا يمكن له أن يقبل او يتفهم بسهولة أن « النصف جنيه » يمكن أن يساوي « جنيها » . وبهذا كان نطاق المدافعين عن النظام الاقتصادي يتسع ليشمل حتى أولئك الذين يتضررون من النظام المتبع .

٣ ـ الافراغ المستمر للقطاع من العناصر الشابة والمتعلمة ، والتي كانت تسافر للخارج بحثا عن العمل ، لما لهذه الشريحة الفتية والمتفتحة ذهنيا ، من قدرة على التقاط الظواهر واستيعابها ، وبالتالي امكانياتها في

أن تلعب دورا طليعيا في رفض الواقع الاجتماعي القائم .

٤ — لقد تم ضرب الاتجاهات الاشتراكية في قطاع غزة في وقت مبكر ، وقبل ان تأخذ المسألة الاجتماعية مداها ، والحيز الذي مثلته . فقد ضرب الشيوعيون في منتصف الخمسينات ، والبعثيون في نهاية الخمسينات ، وكلاهما كان يبشر بالمفاهيم الاشتراكية ، وفي حينه ، وعلى الرغم من الوضع الاجتماعي البائس الذي كانت تعيشه الغالبية الساحقة ، فان اثر العنصر المحلي ، في تصديع هذا الوضع كان محدودا ، ويكاد لا يذكر ، فيما لو قورن بالنتائج المترتبة عن خلق اسرائيل . ولذا فقد احتلت المسألة السياسية الدور الاول والاخير تقريباً في حياة الناس ، فقد ضرب الشيوعيون والبعث تحت مظلة سياسية . وانحسر دورهم السياسي ، وبالتالي الاجتماعي . بضمور دور البعث ، والشيوعيين ، وافتقاد التنظيمات الاخرى لرؤية اجتماعية صريحة ، فقد عنصر رئيسي ، كان من الممكن ان يسهم في رفع الوعي السياسي والطبقي لسكان القطاع .

٥ — هشاشة البنية الايديولوجية ، وعدم تأصل الفكر الاشتراكي ، هذا ان وجد اصلا ، لدى المسئولين المصريين في قطاع غزة ، الذين انحصر دورهم في القيام بالاعمال الادارية ، دون المساس او التدخل في البنية الايديولوجية أو الاقتصادية للقطاع ، وتلاحمهم شيئا فشيئا مع مصالح كبار التجار ، بحيث اصبحوا يمثلون في ممارستهم اليومية ، مصالح ومفاهيم هؤلاء ، بدل ان يمثلوا ثورة ٢٣ تموز في قطاع غزة . ولذا ، فحتى العام ١٩٦٦ ، كانت الادارة المصرية لا تكتفي بعدم التفاعل مع الواقع القائم بشكل ايجابي فحسب ، بل كانت تتغاضى حتى عن تنفيذ القوانين الموضوعة لما فيها من تقييد لحرية ومصالح التجار ، على الرغم من ان هذه القوانين ، كما سبقت الاشارة ، لا تمثل سوى الحد الادنى المطلوب من اي كيان سياسي او سلطة.

٦ — الطابع التجاري لاقتصاد غزة ، وارتباط الاستغلال بهذا القطاع الاقتصادي ، بما لهذا النمط من الاستغلال من نتائج مختلفة عن الاستغلال الناتج من نشاط القطاعات الانتاجية الاخرى من زراعة وصناعة . وليس عبثا ، اعطاء دور اساسي للبروليتاريا الصناعية في الثورة الاشتراكية ، وفي الصراع الطبقي ، على الرغم من ان الاستغلال الواقع على العاملين في قطاع الزراعة لا يقل سوءا عن ذلك الواقع على البروليتاريا الصناعية . ومن دون الدخول في تفاصيل هذه المسألة ، يمكن لنا ايجاز اسباب اعطاء الاهمية المشار اليها ، للبروليتاريا الصناعية ، بتمركز اعداد كبيرة من المضطهدين في مؤسسة انتاجية واحدة ، وللطابع المباشر للاستغلال والذي يمثله رب

العمل . بينما وضع المستغلين في القطاع التجاري مختلف علـى صعيـدي التمركز والعلاقة المباشرة ، فقد تبعثـر المستغلون على عشرة الاف محـل تجاري ، كانوا يلعبون دور الوسيط ، بين المستهلك ، وبين المستورد ، والذي كان يعزو ارتفاع الاسعار ــ كما قيل في المجلس التشريعي ــ الى ارتفاع الاسعار في السوق الدولي ، نافيا المسئولية عن عاتق العنصر المحلي ووضعها على عاتق طرف « غريب » ، مقيم خارج الحدود .

٧ ــ كان هنالك انفصال في العلاقة بين المستهلك والمنتج . فالاول يقيم في غزة ، والثاني يقيم في الخارج ، وهنا ولد انفصال جديد ، يتعلق بالتقدير الحقيقي لحجم الجهد المبذول في المبلغ المحول ، فمن يبذل عرقا هو اكثـر تحسسا لقيمته من ذلك الذي يصرف المبلغ من دون بذل عناء جسدي ، حتى ولو كان والدا ، او زوجـة ، او ابنا .توافقمع هـذا الامر نمط وعادات الاستهلاك السائدة ، والمتطلبات القليلة لمستهلك القطاع ، والمحصورة في الضروريات . وقد كانت هذه المسألة تستند على معدل الاستهلاك المنخفض في قطاع غزة قبل حدوث الطفرة الاقتصادية المشار اليها . واي رفع لذلك المعدل كان محل رضى ، واساس المقارنة لم يكن ما يمكن ان توفره النقود المحولة من سلع ، بقدر ما تمثله من زيادة قياسا الى ما كان في السابق .

٨ ــ بالاضافة الى الايديولوجية السائدة ، لعب التشكيل الطبقي لجز كبير من الطاقة العاملة في قطاع غزة دورا كبيرا في سيطرة افكار ومفاهيـ البرجوازية الصغيرة . فهنالك نسبـة لا بأس بها من العمـال مستوعبة فـ « وظائف » رسمية او في وكالة الغوث ، ونسبـة اخرى تملك وسـائل انتاج ، وعلى الغالب دونما واحدا من الاراضي الزراعية ، وهناك عشر الاف محل تجاري ، غالبيتها تبيع بالمفرق . ويضاف الى هؤلاء جميعا المهنيو والحرفيون . وفيما لو استبعدنا موظفي الفئات العليا ، وبعض الملاك ممـ تتجاوز ملكيتهم دونما واحدا او دونمين ، فان اوضاع من تبقى ، وهم الغالبي الساحقة ، لا تختلف كثيرا على صعيد معدل الدخل عن العمال الزراعيين ولكن المساواة في الدخول لا تعني عدم اختلاف طبيعة الوظيفة التي تؤدي من « ياقات بيضاء » بالنسبة للموظفين ، وصفة « ملاك » خصوصيا اذا كانـ بيارة ، بغض النظر عن مساحتها بالنسبة للاخرين ، الامر الذي كان بوـ لهؤلاء امتيازا معنويا ، اسهم في جعلهم تربة خصبة لايديولوجية البرجواز الصغيرة . وما لها من طموحات تتجه صعودا لمحاكاة الطبقة البرجوازيـ المتوسطة او البرجوازية الكبيرة ، واساليبها في التفكير والعمل . رغم عد وجود مصالح آنية لها تدافع عنها في مواجهة اي تغييرات اجتماعية ، فانـ كانت مسوقة للدفاع عن مصالـح مستقبلية . كانت تصورهـا لها اوهام

الايديولوجية . هذه الشريحة الاجتماعية ، والتي كانت تنتسب اقتصاديا الى البروليتاريا ، وأيديولوجيا الى البرجوازية ، وفي ظل انعدام الوعي ، كانت عنصرا رئيسيا في استمرارية المفاهيم القديمة ، ووقوفها في موقع الدفاع عن النظام الاقتصادي القائم ، وموضوعيا في خدمة مصالح البرجوازية الكبيرة وايديولوجيتها . وانسحقت مصالحها الآنية المستندة الى حقائق موضوعية تحت وطأة اوهامها ومصالحها المستقبلية ، وباعتبار ما سيكون في المستقبل ، ويغذي طموحاتها ، اكثر فاكثر ، بعض مظاهر الثراء الذي اصاب هذا او ذاك .

دور العنصر الثقافي

تخلف الحياة الاجتماعية في قطاع غزة ، وعدم اهتزازها بشكل جذري، وحتى بدرجة قريبة من التبدل الاقتصادي والعلمي الذي شهده القطاع ، طيلة الحقبة بين ١٩٤٨ — ١٩٦٦ ، كان بفعل سببين رئيسيين :

الاول ، الوضع الاقتصادي للقطاع وما ترتب عليه من تخلف وسائل الانتاج ، وبالتالي علاقات الانتاج ، والطابع التجاري الذي اخذه تراكم الرساميل . وقد سبق لنا تناول هذه المسألة في الجزء السابق من هذا الفصل .

والثاني ، هو الحياة الثقافية في القطاع من تزايد في اعداد المتعلمين . وطبيعة المؤثرات الثقافية العامة من نشاط في الحياة السياسية ، ونشاط وسائل الاعلام ، من اذاعة وتليفزيون ، وجرائد ومجلات واحتكاك ثقافي مع الخارج ، وكلها عناصر تسهم في رفع الوعي العام للمجتمع بشكل طبيعي . هذا الوعي الذي يترابط ويتكامل مع النمو الاقتصادي ، يشكل عنصرا ضروريا ولازما كي يتحول النمو الاقتصادي الى وعي اجتماعي .

قبل الحديث عن الانعكاسات الثقافية لموضوع التعليم ، لا بد من اعطاء فكرة عن تطور التعليم في قطاع غزة في الفترة ما بين ١٩٥٤ — ١٩٦٤ :

جدول بعدد السكان والطلاب (بالالف) (٢١)

العام	السكان	اجمالي الطلاب	نسبة الطلاب للسكان	عدد الثانويين	نسبة الثانويين
١٩٥٤	٣١٢٨٤٠	٥٦٧٥٢	١٨ر١٤٪	٣٠٧٨	٥ر٤٣٪
١٩٦٤	٤١٢٢٨٢	٩٣٥٢٤	٢٢ر٦٨٪	١٣٠٠٦	١٣ر٩٠٪

جدول باعداد ونسب الطلاب حسب المراحل التعليمية المختلفة (بالالف) (٢٢)

العام	الاعداديون	نسبة الاعداديين	ابتدائية	نسبة الابتدائية
١٩٥٤	١٥٩٩٠	٢٨ر١٧٪	٧٣٦٨٤	٦٦ر٤٠٪
١٩٦٤	٢٠٥٦٣	٢١ر٩٨٪	٥٩٩٦٥	٦٤ر١١٪

من الجدول السابق يتضح لنا حجم التطور الذي شهده قطاع التعلي في قطاع غزة . بين ١٩٥٤ — ١٩٦٤ حيث بلغت نسبة الطلاب الى اجمال السكان ٢٢ر٢٨٪ بزيادة قدرها ٤ر٥٪ . ويلاحظ ان نسبة الثانويين م اجمالي الطلبة قد تضاعفت ٢ر٥ مرة ، الامر الذي يوضح اتجاه الطلا لاكمال الدراسة الثانوية ، بينما في السابق كان يتوقف التعليم عند حدو المرحلة الابتدائية او الاعدادية بالنسبة لكثير من الطلبة . وفي حين لم يتجاو اجمالي عدد الطلاب الفلسطينيين من قطاع غزة في الجامعات المصرية سن ١٩٥٤ ، ٧٨٢ طالبا ، وهذا العدد يشتمل المقبولين في كل السنوات السابة لذلك العام ، فان عدد الطلاب المقبولين في سنة واحدة فقط هي سنة ٩٦١ كان ٦١١ طالبا وارتفع عام ١٩٦٤ الى ٨٧٢ طالبا (٢٣) .

ان العبرة ليست في تزايد اعداد الطلاب او تزايد نسبتهم ، بل مقارنة هذه النسبة مع نسبة دول اخرى مجاورة . ففي الوقت الذي كان فيه نسبة الطلاب الى اجمالي السكان عام ١٩٦٥ في مصر وسوريا ولبنان ١٥٪ و ١٦٪ و ١٩٪ على التوالي ، كانت النسبة في قطاع غزة تزيد عـ

٢٣٪ ، الامر الذي يبين حجم التعليم ، ومدى شموليته في قطاع غزة (٢٤) .

تزايد العدد الاجمالي للمتعلمين ، وفي نسبة من يبلغون المرحلة الثانوية، أو يتابعون دراستهم الجامعية ، لم يؤد الى ارتفاع كبير في نسبة المتعلمين المقيمين في القطاع بالدرجة التي تزايدت بها اعدادهم . واذا كانت نسبة التسرب في مراحل التعليم المختلفة عالية ، في الدول الاخرى التي قارناها بغزة ، بحيث انخفضت نسبة الطلاب في تلك البلدان عن مثيلتها في القطاع ، فقد عانى القطاع من عملية نزف في الخريجين . ويكفي للدلالة على ذلك ان عدد الاطباء في قطاع غزة كان ٣٦ طبيبا عام ١٩٥٤ ، زادوا الى ٧٥ طبيبا عام ١٩٦٤ ، وزاد عدد الصيادلة من ٨ الى ١٥ صيدليا للعامين المذكورين ، وعدد اطباء الاسنان في العام ١٩٦٤ كان ٤ اطباء فقط (٢٥) ، بينما كان في جامعات الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٤ ، ٢٧٨ طالبا في كلية الطب . وثمانية طلاب في كلية الصيدلة . وخلال العام ٦٤/٦٥ فقط قبل ٧٤ طالبا في كلية الطب البشري ، و ١٢ طالبا في كلية طب الاسنان ، و ٢٢ طالبا في كلية الصيدلة (٢٦) . الامر الذي يعطي فكرة عن المعدل السنوي لقبول الطلاب الغزيين ، وبالتالي خريجي الكليات المشار اليها .

وبكلمة اخرى ، فان عدد المتواجدين في قطاع غزة ، اقل من عدد الطلاب المقبولين ، في عام دراسي واحد وما تبقى كان يتسرب الى الخارج . ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة لما تبقى من خريجين ، اذ بقي عدد المسجلين في نقابة المحامين في الفترة بين ١٩٥٤ ــ ١٩٦٤ يتراوح حول الرقم عشرين (٢٧) . وبالتأكيد فان اوضاع الخريجين من بقية الكليات لم يكن افضل حالا ، نظرا لانه من المعروف ان فرص عملهم هي اقل من فرص عمل الاطباء والصيادلة .

ما تقدم يعطي فكرة دقيقة حول الاثر الحقيقي الذي كان يتركه التعليم في قطاع غزة ، وهي بالتأكيد مختلفة جدا عن الفكرة التي تعطيها الارقام الاجمالية والمقارنة مع ارقام ونسب دول اخرى .

ان سفر غالبية العناصر المتعلمة في القطاع الى الخارج كان يقلل من نسبة المقيمين منهم في القطاع ، والتي يمكن ان تترك اثرا في الحياة الثقافية والاجتماعية للقطاع ، وقد كان لهذا اثره على كافة المجالات ، من اقتصادية ، وثقافية واجتماعية .

من المعروف ان اي عمل له مظهران ، مظهر مادي يتمثل بالاجور او المرتبات المدفوعة ، وهذا ما كان يحصل عليه الموظف الغزي ، بحيث تحولت

الشهادة الى رقم نقدي مجرد ، والمظهر الاخر ، هو دور هذا الموظف في تنم
الثروة الاجتماعية المجتمع ، مدرسا كان أم طبيبا ام مهندســـا أو اداريا
فهنالك قيمة لعمل الموظف ، تضاف الى المؤسسة التي يعمل فيها ، وتصب
ملكا لها ، سواء اخذت هذه المسألة شكل مشاركة في اقامة بناية او شـــ
شارع ، او رفع الكفاءة الانتاجية لمصنع او تنظيم الامور الادارية والمحاسب
لشركة ما ، او رفع المستوى العلمي لابناء المجتمع . هذه الامور ، كما ان ا
طابعا شخصيا ، كونها تعود في ملكيتها لاشخاص ، فان لها طابعا جماعي
نظرا لتعدد المستفيدين منها ، ومن مجموع هؤلاء يتكون المجتمع ، ورفـ
مستوى المؤسسات الموجودة هو في الوقت نفسه رفع لمستوى الخدمة الن
تقدم لافراد المجتمع . وبكلمة اخرى ، فان راس المال الاجتماعي الذي يشار
في تكوينه الموظف العامل في الخارج ، لا فائدة منه على الاطلاق بالنسبـ
لذلك الموظف الاجنبي ، او بالنسبة للمجتمع الذي وفد منه . وتختصر حدو
فائدته ، بالمبلغ النقدي الذي يقدم له في نهاية كل شهر . ولا علاقة له بالفوا
الاجتماعية المترتبة على نمو البلد ، وتزايد ثرواته الاجتماعية او خبراتـ
الفنيـــة .

ان هجرة المتعلمين الى الخارج قد ترافق داخليا مع تدني وتخلف مستو
المؤثرات الثقافية العامة ، واقتصارها على الاعلام الرسمي . ولم يصدر
قطاع غزة طيلة الفترة بين ١٩٤٨ ــ ١٩٦٦ اي مطبوعة اعلامية ، تحمـ
الحد الادنى من مواصفـــات الجريدة او المجلـــة ، وحتى جريـــدة « اخب
فلسطين » التي تبنتها منظمة التحرير ، تحولت لتصبح مادة دعائية ، فيـ
كل عيوب النشرات الرسمية . وما كان يرد على غزة من الخارج كان يقتص
على الجرائد والمجلات والمطبوعات المصرية ، او بعض المواد التـــي كـ
يجيزها الرقيب العســـكري .

بفعل اعتبارات عدة ، سبق تناولها في الفصول السابقـــة ، اقتصر
الحياة السياسية في القطاع على الاتجاهات المتلاقية مع الاتجاه الناصري
بعد ان ضربت وقمعت بشراسة كافة الاتجاهات السياسية الاخرى ، الامـ
الذي ادى الى اقتصار الحياة السياسية في القطاع علـــى « وجهـــة نظ
واحدة » لم تكن لتجد من يصارعها افكارها واطروحاتها بالشكل الذي يز
من تفاعل الاراء ووجهات النظر ، وبالتالي ، يرفع من الوعي العام للمجتمع
وقد استمر هذا الوضع حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وما رافـ
وجودها من صراعات . هذه الفترة لم تدم طويلا ، اذ اقتصرت تقريبا علـ
الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٥ ، وهي فترة قصيرة لا تكفي لتجاوز الوضع السابـ
وتركته الاجتماعية ــ الثقافية الثقيلة ، خصوصا في ظل التركيبة الاقتصادي

لقطاع غزة ، وحتى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حرصت على عدم المساس بالاوضاع والعلاقات الاجتماعية السائدة ، واتضح ذلك من قرار المجلس الوطني الذي أشار بخصوص التنظيم الشعبي الى ضرورة « الاستفادة من فعاليات اعضاء المجلس الوطني وشيوخ القبائل والعشائر والممثلين الشعبيين » (٢٨) .

كان للاوضاع الاجتماعية والسياسية التي عرفها القطاع اثر سلبي على بلورة زعامات محلية قوية على كافة الاصعدة والمستويات ، واثر في هذا المجال نزف القطاع المستمر من خبرة ابنائه المتعلمين ، والذين كان من الممكن ان يشكلوا عنصر رفض للزعامات الموجودة على صعيد الاسرة ، او الحي ، او العشيرة ، او المخيم ، او على مستوى القطاع ككل . لانه ، من الطبيعي ان يكون هنالك تناقض بين الاجيال القديمة بزعاماتها العشائرية ، وما تمثله من هيمنة ، وبين الاجيال الجديدة التي تملك من المعرفة ما يجعلها في موقع تصادمي مع تلك الزعامات ومع عقليتها ، تصادم ، مهما بلغت ضآلته ، فانه كفيل بتخفيف دور وتأثير الزعامات التقليدية .

وعلى الجانب الثاني ، فقد لعبت الادارة المصرية دورا لا يقل في سلبيته عن دور هجرة المتعلمين الى الخارج . اذ اعتمدت في احكام سيطرتها على القطاع على شبكة واسعة من الرجالات والاتباع ، ونمت بين المتعاونين مع الادارة ، كافة الامراض التي تترتب على التعاون مع ادارة متخلفة وبيروقراطية وبوليسية . ولا يمكن التقليل من اهمية عنصر القمع خصوصا اذا ما كانت تقوم به جهة « وطنية » في اضعاف الزعامات الموجودة وفي تنمية الاتجاهات الانتهازية بين صفوفها واجبارها على ممارسة ما يتناقض وقناعتها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، يمكن لمتتبع نقاشات المجلس التشريعي أن يلحظ تأثيرات الادارة على الاعضاء ، ففي اثناء جلسة مناقشة المجلس التشريعي لمشكلة الاقامة والجنسية في القطاع ، وجلسة مناقشة تنقيح النظام الدستوري ، كان احد الاعضاء قد تقدم بمقترحات متطورة عما اقر فيما بعد ، كان النقاش ، يرفع ليستكمل في وقت اخر ، او في جلسة ثانية ، وفي هذه الجلسة ، كان العضو المقترح نفسه يقوم بسحب اقتراحه او التخلي عنه بشكل تبدو معه الضغوط التي مورست في الخارج واضحة ، وكذلك في الجلسة التي عقدت لمناقشة موضوع الغلاء ، حيث تحدث اكثر من عضو عن الجمعيات التعاونية وادارة الاقتصاد ، وكانوا يقدمون وجهات نظر مقنعة ومبررة . وفي الجلسة التالية استغرق حديثهم عن حسن نيتهم تجاه الادارة ، الجزء الغالب من الجلسة . واذا كان هذا هو وضع اعضاء المجلس التشريعي ، بما لاعضائه من حصانة ، فما هو وضع المواطن

العادي ؟ ولو لم يتخذ اعضاء المجلس التشريعي مواقفهم تلك لكان مصيرهم كمصير رئيس البلدية السيد منير الريس ، الذي اقيل من منصبه كرئيس لبلدية غزة ، رغم نجاحه في عمله ، اذ اقيل بعد ان اتخذ موقفا غير منسجم مع موقف السلطات المصرية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية . وعين بدلا منه عضو المجلس التشريعي الذي كان عندما يتحدث عن الحاكم الاداري العام يعرفه قائلا بـ « الادارة الرشيدة ، صاحب الايادي الطاهرة ، الرجل الصالح، الحج ، الفريق العجرودي .. » .

تباين التطور بين اللاجئين واللاجئين اقتصاديا

في بداية هذا الفصل كنا قد اشرنا الى ان غزة بعد ١٩٤٨ قد اصبحت مجتمع لاجئين ، وان العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية السائدة بين صفوف اللاجئين تقريبا هي نفسها السائدة بين المواطنين الاصليين . ويعزز هذا الامر تشابه القاعدة الانتاجية للمواطنين الاصليين واللاجئين . وكما اتضح معنا الاثر المحدود الذي اصاب المواطن العادي من جراء النمو الاقتصادي الذي شهده القطاع ، وبالنتيجة محدودية الاثر الاجتماعي الذي تركه النمو الاقتصادي ، على صعيد العادات والعلاقات الاجتماعية ، ومعدل الاستهلاك ، ومستوى المعيشة .

لا تنفي الصورة العامة لاوضاع القطاع حدوث تغير ما في « مجتمع اللاجئين » ، حيث ارتبط ذلك التغير بالطريقة التي انعكس بها النمو الاقتصادي على كل من اللاجئين ، حسب تعريف الوكالة واللاجئين اقتصاديا .

ان حديثنا عن التغير ، وعن تفاوت الاوضاع بين اللاجئين ، والمواطنين الاصليين ، بالقياس لما كان عليه الوضع في بداية الخمسينات ، هو في حدود ضئيلة ، ولا تعني حدوث شرخ في مجتمع اللاجئين . وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى المجالات التي كان لها دور في التبدل المشار اليه . فمن المعروف ان مدينة غزة كانت قبل ١٩٤٨ عاصمة اللواء الجنوبي ومركز حركته التجارية، وقد فقدت الكثير من نشاطها بعد نكبة ١٩٤٨ ، وقتلت الحركة التجارية فيها ، وفقد كثير ممن كانوا يعتاشون من قطاع التجارة موارد دخلهم واصبحوا بحكم اللاجئين اقتصاديا .

بفعل النمو الذي شهده القطاع في بداية الستينات ، استرد النشاط التجاري حيويته ودوره . وخصوصا مع تزايد استهلاك السوق المصري ، وخصوصا لسلع غزة ، تجارة نصف الجملة ، التي كانت تلعب دور الوسيط

بين كبار التجار والمستوردين وبين تجار المفرق . وكذلك المحلات الكبيرة التي كانت تخدم بشكل اساسي « زوار » القطاع . مضافا لذلك المحلات الصغيرة التي كانت تبيع بالمفرق وعلى هامش هذا النمو ، شهد قطاع الخدمات والذي كان وثيق الصلة بالقطاع التجاري ، نموا مشابها .

ولو استبعدنا المحلات التجارية التي كانت تبيع بالمفرق ، باعتبار انها موزعة بشكل عادل تبعا لتوزع المستهلكين ، فان ما تبقى من نشاطات تجارية او مرتبطة بها قد تركز اكثر فاكثر في مدينة غزة في الدرجة الاولى ، وفي مدينة خان يونس في الدرجة الثانية . وفي هاتين المدينتين كان يتركز عام ١٩٦٤ ، ٧٢٪ من السكان الاصليين ، والذين كانوا يمولون هذه النشاطات بالطاقة البشرية اللازمة ، وبالمقابل فقد ادى النشاط التجاري في مدينة غزة الى ارتفاع مذهل في اسعار الاراضي الصالحة للبناء وخصوصا في المناطق التجارية ، بحيث رفع تلقائيا سعر ممتلكات المواطنين الاصليين . العقار الذي اعتبر صاحبه لاجئا اقتصاديا في ٤٩/٤٨ اصبح ذا قيمة كبيرة في الستينات بعد الضغط المتزايد على اراضي البناء وارتفاع اسعارها والمضاربات التي كانت تشهدها . هذا بالاضافة الى ان اصحاب المحلات التجارية ، او الاماكن التي تحولت فيما بعد لمحلات تجارية هم من المواطنين الاصليين ، الامر الذي سهل عليهم امكانية التحول الى تجار ، ولو بالمفرق ، اكثر من امكانية اللاجئين . اضافة الى ان زوار القطاع كانوا يفدون الى العاصمة او الى خان يونس للعديد من الاعتبارات ، بما يعنيه هذا من توفر عدد من المشترين لا يتوفر للمحلات الموجودة في المخيمات . واضافة الى موضوع ملكية المحل التجاري ، فهنالك التسهيلات المالية التي كانت تقدم للتجار ، بما للروابط الاجتماعية والعائلية من دور على هذا الصعيد اضافة الى مصادر التمويل الداخلي . وهي في مجملها عناصر تعمل لصالح المواطنين الاصليين . وخصوصا المقيمين في مدينتي غزة وخان يونس .

ولا يختلف الامر على صعيد الزراعة ، فالملكيات الكبيرة كانت قاصرة على الملاك الكبار ، واما الملكيات الصغيرة ، ولاسباب تعود الى ما قبل ١٩٤٨ ، فقد كانت مركزة بشكل رئيسي بيد المواطنين الاصليين . كان الفلاح الفلسطيني يملك في القرية منزلا ، وبضع دونمات ، لم تكن تساوي شيئا يذكر في الحياة الاقتصادية للاسرة الفلاحية في فترة الخمسينات ، ولكنها اصبحت ذات قيمة مختلفة بعد ريها وتشجيرها . وعلى الرغم من استغلال المالك الكبير للمالك الصغير ، والذي بقي وضعه ، كما وصفه الحاج راغب العلمي « لا يغير الهدمة من عام لعام » فان هذا لا يعني ان اوضاع المالك الصغير ستبقى هي نفسها اوضاع « اللاجيء » الذي لا يملك اي وسيلة من

وسائل الانتاج عدا قوة عمله . فالمالك الصغير ليس مضطرا لان يعطي كامل جهده لدونم أو دونمي الحمضيات طيلة العام ، خصوصا بعد انتهاء فتـرة تشجيرها ، فبعد هذه الفترة يستطيع ان يمارس عملا اخر ان وجد . اضافة الى هذا ، فان التحويل المالي من الخارج ليس هو مورده الوحيد ، كمـا هو الحال للاجيء ، الامر الذي يعطي « للمالك » امتيازا على صعيد الدخل اكثر مما هو متوفر للاجيء . واذا كان المالك الصغير قد ارهق ماليا حتـى شجر ارضه ، ووضع على عاتقه اعباء مستقبلية مضطر لسدادها ، فان هذا العبء لا بد وان ينتهي عاجلا أو اجلا . ويبقى للمالك الصغير راسماله الذي استثمره ويشكل أحد عناصر الضمان لمستقبله .

واذا كان « مجتمع اللاجئين » قد احتوى على اعضاء متقاربين اقتصاديا واجتماعيا ، فان هؤلاء كانوا غير متشابهين نفسيا ، فالمواطن الاصلي ، وعلى الرغم من اوضاعه الاقتصادية البائسة ، بقي مواطنا يقيم فوق أرضـه ، في منزله نفسه ، ويقيت لـه معظم مواصفات الوطـن ومكونات المواطـن النفسية . وعلى العكس من ذلك ، فاللاجيء مقتلع من ارضه ، وان نسـي للحظة ، ففوقه سقف الصفيح ، يذكره بواقعه ، وهنالك علاقة يومية بينه وبين الوطن ، ولديه كل تفاصيل حياته اليومية . وعلى الجانب الاخر فان ، هذا اللاجيء لم يتنازل ولو للحظة عن حلمه بالعودة ، وعلى الرغـم مـن السنوات الطويلة التي مرت على هجرته ، فهو يتحدث عن منزله الذي غادره في ٤٨ ، وكأنه قد غادره منذ لحظة ، والاطفال ، حفظوا غيبا جغرافية قراهم من كثرة تكرارها في جلسات اهاليهم . فاللاجئون لم ينقلوا معهم عاداتهم وعشائرهم وقيمهم ، بل نقلوا ايضا جغرافية الوطن . لذا ، فالهجرة بالنسبة لهم ، سواء ابقيت لحظة ، او عشرين عاما ، هي مجرد « فتـرة مؤقتة » يعودون بعدها الى ارضهم ، وكان هذا الامل يتجدد مع كل انتصار تحققـه القضية الثورية في الوطن العربي . وكان حلمهم الجميل ، حلم العـودة ، احتياطيا جاهزا يسبغ على اي موقف عربي يتخذ ، لا يرونه الا بمنظار زجاجاته ملونة بلون فلسطين .. « الفترة المؤقتة » و « حلـم العودة » و « امـل التحرير » كان قناعة راسخة في نفوس اللاجئين ، وترتقـي الى مستـوى العادة الاجتماعية لا يمكن لاي ان يخرج عنها . كان التشبث بالارض قويا ، قويا جدا ، فاللاجيء الذي افرغ خريطة فلسطين في ذاكرة ابنه ، والذي كان يمد يده ، طويلة من فوق الحدود ، يقبض على ارضه ، يغرس اظافره متمسكا بها ، هذا اللاجيء ، كان لا يرى في تآمر الدول العربية وفي الظروف الدولية ، وفي التعايش السلمي ، سوى مجرد تفاصيل ، لا تلغي ولا تنفي حق الانسان في العودة الى ارضه .

مصادر الفصل التاسع

(١) « مشروع شمال غرب سيناء » مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ .
(٢) المصدر نفســـه ، ص ٦٠ .
(٣) عرض اقتصادي تاريخي ، الجزء الاول ، دار التقدم ، موسكو ، ص ١٩٨ .
(٤) شمال غرب سيناء ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .
(٥) المصدر نفســـه ، ص ٦٤ .
(٦) أجرونوت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .
(٧) المصـــدر نفســـه .
(٨) شمال غرب سيناء ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .
(٩) المصدر نفســـه ، ص ٧١ .
(١٠) المصدر نفسه ، راجع الصفحات ٧٤ ، ٧٥ ، ١٩٤ .
(١١) المصـــدر نفسه ، ص ٦٢ .
(١٢) عارف العارف ، تاريخ غزة ، القدس ، ١٩٤٣ ، راجع الصفحات ١٦ ، ١٩ ، ٤٣ .
(١٣) « احصاء القرى » مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ و ص ٤٦ .
في منطقة غزة كان عدد اليهود ٢٨٩٠ مقابل ١٣٤٢٩٠ عربيا ، يملكون ٤٩٢٦٠ دونما مقابل ٨٤١٨٠٤ دونمات للعرب بالاضافة للاراضي المشاع التي تبلغ ٢٢٠٤٣٧ دونما . واما في منطقة بئر السبع فقد كان عدد اليهود ١٥٠ شخصا فقط ، مقابل ٥٣٥٥٠ عربيا ، يملك اليهود ٦٥٢٣١ دونما مقابل ١٩٣٦٣٨٠ دونما للعرب ، بالاضافة الى ١٠٥٧٣١١٠ دونما مشاع .
(١٤) حول دور اللواء الجنوبي ومنطقة غزة في النضال الفلسطيني ما قبل ١٩٤٨ ، راجع، عارف العارف ، تاريخ غزة ، مصدر سبق ذكره ، وسعيد حمادة في كتاب « النظـــام الاقتصادي في فلسطين » ، ص ٦٩ ، وذلك بشأن الاضرار الاقتصادية التـي لحقت بمنطقة غزة ، وكذلك صبحي ياسين في كتابه « الثورة العربية الكبرى في فلسطين »، دار الكتاب العربي ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، الصفحات ٢٥٦ ، ٢٥٩ . وكذلـك عيسى

السفري في كتابه « **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية** » ، يافا ، ۱۹۳۷ ، الجزء الثاني صفحات ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ٢٤٤ ، وكذلك الدكتور عبد الوهاب الكيالي في « **تاريخ فلسطين الحديث** » ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ۱۹۷۰ ، ص ۲۱۰ ·

(١٥) « مشروع شمال غرب سيناء » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٠ ·

(١٦) « التنمية الاقتصادية » **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٢ ·

(١٧) « مشروع شمال غرب سيناء » ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٥ ·

(١٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٩٤ ·

(١٩) **المصدر نفسه** ، ص ١٧٢ ·

(٢٠) يلاحظ هذا من انخفاض عدد غير المصنفين بين عامي ١٩٥٤ - ١٩٦٤ ، بنسبة كبيرة ، وكذلك ازدياد سكان بعض المخيمات بنسبة اكبر من اقصى لنسبة للتزايد الطبيعي·

(٢١) « **احصائيات** » مصدر سبق ذكره ، والارقام مستخرجة من السنوات المشار اليها ·

(٢٢) النسب مستخرجة ·

(٢٣) **المصدر نفسه** ·

(٢٤) « **شؤون فلسطينية** » ، عدد ١٤ ، ص ١٢٤ ·

(٢٥) « احصائيات » ، **مصدر سبق ذكره** ·

(٢٦) **المصدر نفسه** ·

(٢٧) **الوقائع الفلسطينية** ، اعداد مختلفة لسنوات مختلفة ·

(٢٨) حميد ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٩ ·

مـلحق

النظام الدستوري الصادر في العـام ١٩٦٢

اعــلان
بالنظام الدستوري لقطاع غزة

ان فلسطين جزء عزيز لا يمكن ان يتجزا من الوطن العربي الكبير واهلها عرب أحرار من صميم الامة العربية الحرة المجيدة .

واذا كانت بريطانيا — الدولة التي احتلت فلسطين ثم انتدبت لادارتها قد نسقت خططها الاستعمارية على اساس اقامة كيان عدواني غريب وسط الوطن العربي تمزيقا لوحدته فوعدت اليهود ان توليهم وطنا فيها على انقاض فلسطين العربية وادمجت وعدها في صك انتدابها وحرمت اهلها العرب من حكومة وطنية تمثلهم وتستمد سلطتها من ارادتهم . ولما أصدرت في شهر آب من سنة ١٩٢٢ دستورا يخدم تلك الاغراض رفضه العرب وثاروا ثورات دامية متصلة الى ان مكنت بريطانيا العصابات الصهيونية مـن ارض فلسطين . ثم لابس ذلك من الاحداث ما صار معه وضع فلسطين جرحا داميا في الوجود العربي يحز في نفوس العرب وينفعلون له بكل قواهم يشاركهم في ذلك الاحرار في كل مكان .

واذا كان من الاهداف الاساسية للامة العربية تحرير أرض فلسطين من الاستعمار الاجنبي ليعود اليها اهلها الشرعيون بعد أن اخرجوا منها غضبا بلا سند من القانون او الاخلاق .

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة تقوم في قطاع غزة بمساندة اهلهـا ومؤازرتهم الى ان يتحقق نصرهم وهو قريب وفي سبيل ذلك اصدرت القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بالنظام الاساسي لقطاع غزة .

وبما ان دواعي التطوير وتوالي الاحداث تقتضي اتاحة الفرصة لنظام دستوري جديد يساير آمال الشعب الفلسطيني واهدافه :

قــرر مــا هــو آت

الباب الاول

المادة ١ ــ قطاع غزة جزء لا يتجزأ من ارض فلسطين وشعبها جزء من الامة العربيــة .

المادة ٢ ــ يشكل الفلسطينيون في قطاع غزة اتحادا قوميا يضم الفلسطينيين اينما كانوا . هدفه الاسمى العمل المشترك على استرداد الارض المغتصبة من فلسطين والمساهمــة في تحقيق رسالــة القومية العربيــة .

وينظم الاتحاد القومي بقرار من الحاكم العام .

البــاب الثانــي

الحقوق والواجبات العامــة

المادة ٣ ــ الفلسطينيون لدى القانون سواء . وهم متساوون في الحقــوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة او الدين.

المادة ٤ ــ الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز القبض على احد او حبســه الا وفق احكام القانون .

المادة ٥ ــ لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها .

المادة ٦ ــ حق الدفاع أصالة او بالوكالة يكفله القانون . وكل متهم في جناية يجب ان يكون له من يدافع عنه .

المادة ٧ ــ العقوبة شخصيــة .

المادة ٨ ــ يحظر ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا .

المادة ٩ ــ للمساكن حرمة ، فلا يجوز مراقبتها ولا دخولها الا في الاحــوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

المادة ١٠ ــ حرية الاقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون

المادة ١١ — حرية الاعتقاد مطلقة ، والقيام بشعائر الاديان مكفول طبقا للعادات المرعية على الا يخل ذلك بالنظام العام او ينافي الاداب.

المادة ١٢ — حرية الرأي مكفولة . ولكل انسان حق التعبير عن رايه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك في حدود القانون .

المادة ١٣ — الملكية الخاصة مصونة . ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون .

المادة ١٤ — للفلسطينيين حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعهم ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات الا للهيئات النظامية .

الباب الثالث
في السلطات

المادة ١٥ — السلطة التنفيذية يتولاها الحاكم العام مع المجلس التنفيذي في حدود احكام هذا النظام الدستوري .

المادة ١٦ — السلطة التشريعية يتولاها الحاكم العام مع المجلس التشريعي على الوجه المبين في أحكام هذا النظام الدستوري .

المادة ١٧ — السلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الاخرى وفقا للاحكام التي ينص عليها هذا النظام الدستوري والقوانين الاخرى .

الفصل الاول
الحاكم العام

المادة ١٨ — يعين الحاكم العام بقرار من رئيس الجمهورية العربية المتحدة. وفي حالة الغياب او المانع او خلو المنصب ينتدب وزير الحربية للجمهورية العربية المتحدة من يقوم بأعمال الحاكم العام فيما عدا التصديق على القوانين واصدارها .

المادة ١٩ — يقسم الحاكم العام امام رئيس الجمهورية العربية المتحدة بحضور وزير الحربية اليمين الاتية قبل ان يباشر سلطاته : — « اقسم بالله العلي العظيم ان احترم النظام الدستوري لقطاع غزة والقانون وان أرعى مصالح الشعب الفلسطيني رعاية كاملة وأن أباشر سلطاتي بالامانة والصدق » .

المادة ٢٠ ــ يصدق الحاكم العام على القوانين ويصدرها باسم الشعب الفلسطيني وذلك خلال شهرين من تاريخ رفعها اليه واذا لم ير التصديق على مشروع قانون قرره المجلس التشريعي رده الى المجلس لاعادة النظر فيه .

فاذا لم يرده في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا على القانون واصدر . ولا يجوز ان يعيد المجلس التشريعي في ذات دور الانعقاد النظر في مشروع قانون رفض التصديق عليه .

المادة ٢١ ــ اذا اقر المجلس التشريعي في دور انعقاد اخر بأغلبية ثلاثة ارباع اعضائه مشروع القانون الذي رفض الحاكم العام التصديق عليه رده الى الحاكم العام لاصداره .

المادة ٢٢ ــ يعلن الحاكم العام حالة الطوارىء وينهيها .

المادة ٢٣ ــ يصدق الحاكم العام على الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وله حق العفو عن العقوبة الصادرة من اية محكمة او تخفيضها.

أما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون .

الفصل الثاني
المجلس التنفيذي

المادة ٢٤ ــ يؤلف المجلس التنفيذي من : ــ

١ ــ الحاكم العام — رئيسا
٢ ــ نائب الحاكم العام (ان وجد)
٣ ــ مدير الشؤون القانونية
٤ ــ مدير الداخلية والامن العام
٥ ــ مدير المالية والاقتصاد
٦ ــ مدير التعليم والثقافة — اعضاء
٧ ــ مدير الصحة
٨ ــ مدير الاشغال
٩ ــ مدير الشؤون البلدية
١٠ ــ مدير الشؤون الاجتماعية وامور اللاجئين
١١ ــ مدير الشؤون المدنية

ويعين المديرون ونائب الحاكم العام ، اذا اقتضى الامر تعيينه ،

بقرار من وزير الحربية للجمهورية العربية المتحدة .

المادة ٢٥ — لا يكون أجتماع المجلس التنفيذي صحيحا الا بحضور خمسة أعضاء على الاقل بخلاف للرئيس . وتصدر قراراته باغلبية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات . يرجح راي الجانب الذي منه الرئيس .

المادة ٢٦ — يضع المجلس التنفيذي اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا لها او تعطيلا لها او أعفاء من تنفيذها .

المادة ٢٧ — يرتب المجلس التنفيذي المصالح العامة ويولي الموظفين ويعزلهم وذلك على الوجه المبين في القانون .

المادة ٢٨ — اذا اقتضت الاحوال اتخاذ تدابير عاجلة لا تحتمل التأخير فللمجلس التنفيذي ان يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرضها على المجلس التشريعي عند انعقاده ، وتظل نافذة ما لم يقرر المجلس التشريعي الغاءها .

المادة ٢٩ — يعين القانون الاختصاصات الاخرى للمجلس التنفيذي وتكون ادارة القطاع فيما عدا هذه الاختصاصات للحاكم العام .

الفصل الثالث
المجلس التشريعي

المادة ٣٠ — يؤلف المجلس التشريعي على الوجه الاتي :

أ — الحاكم العام رئيسا

ب — اعضاء المجلس التنفيذي

جـ — اثنان وعشرون عضوا ينتخبهم الاعضاء المنتخبون لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومي العربي الفلسطيني بقطاع غزة وذلك وفقا للقواعد والشروط ونظام الانتخاب الذي يصدر من الحاكم العام .

د — عشرة اعضاء يتم اختيارهم بقرار من الحاكم العام من بين الفلسطينيين ذوي الكفاية الذين تتوافر فيهم شروط الترشيح لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومي وفيما عدا الاعضاء المعينين بحكم وظائفهم لا يجوز الجمع بين العضوية والوظيفة العامة .

المادة ٣١ — مدة العضوية في المجلس التشريعي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ

اول اجتماع له .

المادة ٣٢ — يقسم عضو المجلس التشريعي امام المجلس في جلسة علنية قبل ان يتولى عمله اليمين الاتية : —
« اقسم بالله العلي العظيم ان احترم النظام الدستوري لقطاع غزة والقانون وأن أرعى مصالح الشعب الفلسطيني رعاية كاملة » .

المادة ٣٣ — ينتخب المجلس التشريعي في اول اجتماع له وكيلا للمجلس واذا خلا مكانه انتخب المجلس من يحل محله .

المادة ٣٤ — تقضي المحكمة العليا بقطاع غزة بالطلبات الخاصة بأبطال الانتخاب الذي يصدر من الحاكم العام اجراءات تقديم هذه الطلبات ونظرها والفصل فيها .

المادة ٣٥ — مقر المجلس التشريعي مدينة غزة .

المادة ٣٦ — يدعو الحاكم العام المجلس التشريعي للانعقاد وبعض دوراته. ويدوم دور الانعقاد السنوي للمجلس اربعة اشهر على الا يفض قبل الانتهاء من النظر في جدول الاعمال .

المادة ٣٧ — للحاكم العام اثناء دورة انعقاد المجلس حق تأجيل جلساته على انه لا يجوز ان يزيد التأجيل على شهرين .

المادة ٣٨ — لا يجب ان يجتمع المجلس التشريعي الا في مقره الرسمي او في المكان الذي يحدده الحاكم العام عند الضرورة ولا ان يجتمع الا اذا دعاه رئيس المجلس . وكل اجتماع لاعضائه على خلاف ذلك لا يعتبر .

المادة ٣٩ — جلسات المجلس التشريعي علنية .
ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب الحاكم العام او عشرة من اعضائه ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح امامه تجري في جلسة علنية او سرية .

المادة ٤٠ — يضع المجلس لائحته الداخلية لتنظيم كيفية ادائه لاعماله وتصدر هذه اللائحة بقرار من الحاكم العام .

المادة ٤١ — لا يجوز للمجلس التشريعي ان يصدر قرارا الا اذا حضر الجلسة اغلبية اعضائه وفي غير الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة تصدر بقرارات بالاغلبية المطلقة لاصوات الاعضاء الحاضرين.
وعند تساوي الاصوات يرجح راي الجانب الذي منه الرئيس .

المادة ٤٢ — لا يصدر قانون الا اذا اقره المجلس التشريعي وصدق عليه الحاكم العام .

المادة ٤٣ — للمجلس التنفيذي ولاي عضو من اعضاء المجلس التشريعي حق اقتراح القوانين .

المادة ٤٤ — لكل عضو من اعضاء المجلس التشريعي ان يوجه الى اعضاء المجلس التنفيذي اسئلة على الوجه المبين في اللائحة الداخلية للمجلس .
ولاعضاء المجلس التنفيذي ان يؤجلوا الاجابة عليها الى الجلسة التالية . .

المادة ٤٥ — لا يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس التشريعي ان يتدخل في الاعمال التي تكون من اختصاص اي من الهيئة التنفيذية او القضائية .

المادة ٤٦ — لا يؤاخذ اعضاء المجلس التشريعي على ما يبدون من الافكار والاراء في اداء اعمالهم في المجلس .

المادة ٤٧ — لا يجوز في اثناء دورة انعقاد المجلس وفي غير حالة التلبس بالجريمة ان تتخذ ضد اي عضو من اعضاء المجلس التشريعي اية اجراءات جنائية الا باذن المجلس .

المادة ٤٨ — يتقاضى اعضاء المجلس التشريعي ، عدا من يكون منهم عضوا في المجلس التنفيذي،مكافأة يحددها القانون .

المادة ٤٩ — اذا خلا محل احد اعضاء المجلس التشريعي بالوفاة او بالاستقالة او غير ذلك من الاسباب يختار من يحل محله بذات الطريقة التي اختير بها سلفه .

المادة ٥٠ — لا يجوز اسقاط عضوية احد من اعضاء المجلس التشريعي الا بقرار من المجلس بأغلبية ثلثي اعضائه بناء على اقتراح الرئيس او عشرة من الاعضاء وذلك اذا فقد الثقة والاعتبار او اخل بواجبات وظيفته .

الفصــل الرابــع
السلطة القضــائية

المادة ٥١ ــ القضاة مستقلون لا سلطات عليهم في قضائهم لغير القانون . ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة.

المادة ٥٢ ــ يرتب القانون جهات القضاء ويعين اختصاصاتها .

المادة ٥٣ ــ جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام او الاداب .

المادة ٥٤ ــ تصدر الاحكام باسم الشعب الفلسطيني .

المادة ٥٥ ــ تعيين القضاة ونقلهم وعدم قابليتهم للعزل يكـون بالكيفيــة وبالشروط التي يقررها القانون .

المادة ٥٦ ــ تعيين اعضاء النيابة العامة ونقلهم وعزلهم يكون بالكيفيــة وبالشروط التي يقررها القانون .

المادة ٥٧ ــ تؤلف المحكمة العليا من رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية العربية المتحدة وعدد كاف من الاعضاء ، يعينون بقرار مـــن وزير الحربية للجمهورية العربية المتحدة.يحلف الرئيس قبل توليه منصبه يمينا امام رئيس الجمهورية العربية المتحدة بأن يؤدي اعماله بالذمة والصدق أما الاعضاء فيحلفون اليمين أمام رئيس المحكمة العليا .

المادة ٥٨ ــ مع مراعاة احكام اي قانون بشأن اختصاص المحكمـــة العليا تختص هذه المحكمة بالنظر في الغاء القرارات الادارية متى كان مرجع الطعن فيها عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشـــكل او مخالفة القوانين او اللوائح او الخطأ في تطبيقه او تأويلها او الانحراف في استعمال السلطة ، ذلك كله على الوجه المبين في القانـــون .

المادة ٥٩ ــ تشكل محاكم عسكرية بقرار من الحاكم العام للفصل في الجرائم التي تمس بالامن في الداخـــل او الخارج او امن القـــوات العسكرية وسلامتها ، وتنفيذ احكامها بعد التصديق عليها من الحاكــم العام .

المادة ٦٠ ــ لا ينفذ حكم الاعدام الصادر من اية محكمة الا بعد التصـــديق

عليه من وزير الحربية للجمهورية العربية المتحدة .

الفصل الخامس
القوات المسلحة

المادة ٦١ ــ تكون القوات المسلحة المرابطة في قطاع غزة خاضعة للقيادة أو التشكيل الذي تحدده القيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة .

وللقائد العام للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة سلطة اصدار اوامر لها قوة القانون في كل ما يتعلق بالتدابير اللازمة لسلامة القوات ومقتضيات الدفاع العسكري .

المادة ٦٢ ــ يبين القانون نظام هيئات الشرطة وما لها من اختصاصات .

الفصل السادس
في المالية

المادة ٦٣ ــ انشاء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها لا يكون الا بقانون.
ولا يعفى احد من ادائها في غير الاحوال المبينة في القانون .
ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا في حدود القانون .

المادة ٦٤ ــ يحدد القانون السنة المالية .

المادة ٦٥ ــ يقدم الحاكم العام مشروع الميزانية للمجلس التشريعي ليبدي رايه في الاعتمادات غير الثابتة منها .

المادة ٦٦ ــ لا يعتمد الحاكم العام مشروع الميزانية الا بعد ان يبدي المجلس التشريعي رأيه فيها وفقا للمادة السابقة .

المادة ٦٧ ــ كل مصروف غير وارد في الميزانية او زائد عن التقديرات الواردة بها يجب ان يأذن به المجلس التنفيذي كما يجب الحصول على اذنه كلما اريد نقل مبلغ ما من باب إلى اخر من ابواب الميزانية مع اخطار المجلس التشريعي .

المادة ٦٨ ــ يقوم ديوان المحاسبات في الجمهورية العربية المتحدة بمراقبة حسابات الحكومة في قطاع غزة ويقدم الى رئيس الجمهورية العربية المتحدة تقريرا بنتيجة هذه المراقبة .

الباب الرابع
احكام عامة

المادة ٦٩ — كل ما قررته الانظمة والتشريعات واللوائح والاوامر الفلسطينية تبقى سارية المفعول فيما لا يتعارض مع احكام هذا النظام الدستوري وكذلك القوانين والاوامر والمنشورات والتعليمات التي اصدرها وزير الحربية او القائد العام للقوات المسلحة او اية سلطة مختصة في تلك المنطقة منذ دخول القوات المصرية فيها في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ ويظل معمولا بها فيما لا يخالف احكام هذا النظام الدستوري .

وذلك مع عدم الاخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتعديلها في حدود سلطتها ولا تترتب اية مسئولية بسبب ما اتخذ قبل تاريخ ٥٨/٢/٢٥ عن الاجراءات والاعمال والاوامر والاحكام استنادا الى القوانين واللوائح ، والاوامر والمنشورات والتعليمات المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

المادة ٧٠ — تكون القوانين نافذة في قطاع غزة بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية بقطاع غزة ويجوز قصر هذا الميعاد او مده بنص صريح في تلك القوانين .

المادة ٧١ — لا تجري احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبله ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك .

المادة ٧٢ — لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من احكام هذا النظام الدستوري الا ان يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب او في اثناء قيام حالة طوارىء وعلى الوجه المبين في القانون .

المادة ٧٣ — الى ان يصدر الدستور الدائم لدولة فلسطين تسري احكام هذا النظام الدستوري على قطاع غزة ولكل من الحاكم العام والمجلس التشريعي الحق في ان يقترح على رئيس الجمهورية العربية المتحدة تنقيح هذا النظام .

المادة ٧٤ — يعمل بأحكام هذا النظام الدستوري من تاريخ نشره في الجريدتين الرسميتين للجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة .

جمال عبد الناصر

الفهـــارس

الفهرس الاول : اسماء العلم

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

لا

الفهرس الثانـــي : مؤسسات / احزاب

الفهرس الثالث : اماكن / بلدان

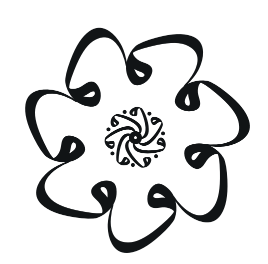
ف

ق

الفهرس الرابع : موضـــوعات

للمزيد مـــن مصورات إصدارات مركز أبحـــاث منظمة التحرير الفلسطينية يمكنكم العودة إلى مستوع الأنيس الرقمي

www.pal-astore.com



مُؤَسَـسَـــةُ وَثِّقْ فِلِسْـــطِين

Institute for Documenting Palestine



"مستودع الأنيس الرقمي" أحد مشاريع مؤسسة وثّق فلسطين

www.idpals.com